عبداللطيف البغدادى

مذكرات عبداللطيف البغدادى

الجزء الأول

المكتب المصرى الحديث

تمهيـد

بدأت الثورة فى ليلة ٢٢ ـ ٢٣ يوليو سـنة ١٩٥٢ . ولم يكن يخـطر ببالى أو ذهنى أن أدون حوادثها اليومية وأسجل أحداثها ، بيد أنى فى نهـاية عام ١٩٥٣ أحسسـت أن هناك خطرا يهدد مسـيرة تلك الثورة واتجاهاتها المرتقبة . ذلك أن بوادر خـلاف أو بالأحـرى صراع عنيف بدأ يظهر ويتحرك بين اللواء ا . ح. محمد نجيب وبين أعضـاء مجلس قيادة الثورة . ورأيت أن أسجل تلك الأحداث والأخـطار التى تهـدد ثورتنا وحـتى لا تضـيع الحقيقة عندما نفارق الحياة .

ولهذا أرانى قد كتبت فى بداية مفكرتى لسنة ١٩٥٤ فى يوم ٨ أبريل ما يلى :

« لقد دفعـنى إلى كتابة هذه اليوميات حـرصى على أداء حـق ، وأن تعـرف الأجيال القـادمة وأن تلم ببعض الوقائع عن تاريخ بلادهم فى هذه الحقبة من الزمن . وأن يعـرفوا كيف كانت تسير ثورتهم ليأخذوا منها عبراً ، ولتكون درسـاً لهـم حـتى لا يقعـوا فى نفس الأخطاء التى وقعنا نحن فيهـا . وحـتى لا تخـدعهم تلك المظاهر بل عليهـم أن يبحثوا دائماً وينقبوا وراء الحقيقة ليعرفوا إلى أين كانت تسير القافلة ومن الذى أضر بها ؟ .

وإليكم أيها الشباب ـ أترك هذه اليوميات التى كتبت وقائعها كما حدثت .

كنت أعود فى الحقبة الأولى من الصباح بعد مجهـود مضـن واجتماعات مسـتمرة طـوال النهـار والليل ، ولكن أرى أنه من واجـبى أن أدون ما حـدث لتطلعـوا عليه فى يوم من الأيام عسى أن تستفيدوا من أخـطائنا فتتجنبوها ، ولتعـرفوا أن السـبيل إلى النجـاح هو التمسك الدائم بالمبادىء والمثل التى اعتنقتموها ، ويوم تنحـرفون عنهـا فمصـيركم الفشـل الأكيد مهما كان مقدار ما حصلتم عليه من نجاح أو شهرة .

وإنى إذ أكتب يومياتى هذه أرجو ممن يحصـل عليهـا ألا ينشرها إلا بعـد وفاتى ، فهـى أسرار كنت أتمنى أن أكتمها فى نفسى وفى صدرى ولا أبوح بها لأحد ، ولكن واجـبى نحـو وطنى يدفعنى إلى هذا التسجيل .

والله ولى التوفيق »

بغـدادى

هذا ما كنت قد كتبته وما انتويته فى بداية يومياتى عام ١٩٥٤ ولكننى اليوم أجـدنى مضطراً إلى مخالفة ما كنت قد انتويته بعد ما جاهدت فى الحرص على تنفيذه سنوات طوالاً ، وأن أعمل على نشر هذه اليوميات . وكانت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، بعد أن ردت إلى الجندى المصرى بل والجندى العربى كرامته وأزالت عن الأمة العربية مهانة هزيمة يونيو ١٩٦٧ هى التى دفعتنى إلى هذا التفكير . وقد راودتنى فكرتان :

أولاهما: أن أظل على ما عاهدت نفسى عليه من إعراض عن نشر تلك اليوميات .

وثانيتهما: أن أعجل بإخراج ما سجلت للدلالة على أن ما حدث لجيش مصر سنة ١٩٦٧ لم يكن سوى محنة عارضة . كما أن تاريخ الثورة قد تناوله الكثيرون بالكتابة والتحليل . وما كتب لم يتناول الوقائع الحقيقية لها . وقد رأيت أن فى نشر تلك اليوميات ما يساعد على كتابة التاريخ الحقيقى للثورة وتستكمل بها صورة بعض الوقائع التى لا تزال خافية حتى الآن . وحتى يتبين أيضاً أوجه الخطأ والصواب فى مسيرة هذه الثورة .

ولم يكن بد والأمر كذلك من أن أدفع إلى الناشر ما سجلت حتى تتكشف مواطن الزلل وحقائق التبعات .

وقد يكون بين هذه الحقائق ما هو مرٌّ ولكن من حق شعبنا علينا أن يعرفها ويلم بها ليستفيد منها فى مرحلته المقبلة . وهى كأى ثورة أخرى لها إيجابياتها وسلبياتها .

ولعل فى هذه الخطوة منى تشجيع كل من لديه معلومات صحيحة تتصل بالثورة ومسيرتها أن يعمل على نشرها حتى تكتمل الصورة قبل ضياعها مع الزمن .

ولقد كانت رغبتى شديدة فى التمسك بما عاهدت نفسى عليه من عدم نشر تلك اليوميات لأنها ستمس كثيرين من الأشخاص الذين لى بهم صداقات خاصة أعتز بها ، وربما ترتب على النشر مساس بهذه الصداقات . وإنى لأعتذر لهم وآمل أن يقدروا موقفى بعد أن غلبتنى المصلحة العامة ودفعتنى إلى ما أقدمت عليه ، وأطالبهم بأن يحذوا حذوى وأن ينشروا ما لديهم من وقائع أو يردوا على ما سجلت ويذكروا الحقيقة إن كنت قد جانبتها ، فمن الجائز أن أكون قد وقعت فى بعض الخطأ عندما سجلت ما سجلت .

وهذه الأحداث بتتابعها التاريخى سيأتى ذكرها كما دونتها فى يومياتى ـ وهى فى حدود معلوماتى وقت أن قمت بتسجيلها . ولن أتناولها بالتحليل أو التعليق بل سأوردها كما كتبت تاركاً للكتاب والمؤرخين هذه المهمة فهم أقدر منى فى هذا الشأن .

وقد أردت أن تكون هذه المذكرات مدخل تاريخى حتى يتمكن القارىء من أن يلم بتتابع الأحداث التى سبقت قيام الثورة والتى مهدت لقيامها . وكذلك الأحداث التى وقعت بعد قيامها ولم أكن قد قمت بتدوينها فى يومياتى ليلم القارىء بتلك المرحلة بصورة مبسطة وسريعة تمكنه من متابعة الأحداث والوقائع التى سترد فى مذكراتى بعد هذا المدخل التاريخى . ولقد أفردت لهذا المدخل الباب الأول من الكتاب .

وقد رأيت أن يكون هذا الكتاب من جزءين :

الجزء الأول منها يبدأ من هذا المدخل التاريخى الذى أشرت إليه وتتلوه أبواب أخرى عن الوقائع والأحداث التى مرت بها الثورة من يوم قيامها حتى معركة السويس التى وقعت على أثر تأميم القناة .

وما سيرد فى هذا الجزء من الكتاب اعتبرته المرحلة الأولى من مراحل الثورة ، وقد نظمتها فى أبواب جمعت ما ورد فيها من يومياتى تسهيلاً وتيسيراً على القارىء .

أما الجزء الثانى من الكتاب وما سيرد فيه فقد اعتبرته مرحلة أخرى من مراحلها . وهى تبدأ مع قيام أول مجلس نيابى فى مصر بعد الثورة عام ١٩٥٧ وتستمر حتى اعتزالى الحياة العامة فى أوائل عام ١٩٦٤ . وأهم الوقائع التى تشمل هذه الفترة هى وحدة مصر مع سوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة ـ ثم ثورة الموصل بالعراق ودور الجمهورية العربية المتحدة فيها ـ وانفصال سوريا وأحداث ذلك الانفصال ومدى تأثيره على فكر وتصرفات القيادة السياسية فى مصر ـ والخلافات التى قامت بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وتأثيرها على خط سير الثورة ـ واعتزالى الحياة العامة واستقالة كمال الدين حسين أيضاً وأسباب ذلك . وسيرد به أيضاً أحداث أخرى متفرقة كان لنا دور فيها بعد اعتزالنا الحياة العامة كحرب يونيو ١٩٦٧ ـ موقفنا منها قبل قيامها وما شاهدناه من أحداث بعد وقوعها .

وإنى لآمل أن أكون عن هذا الطريق الذى سلكته وبما قدمت قد ساهمت ولو بجزء ضئيل فى خدمة بلادى والجيل الصاعد على الخصوص الذى أن له أن يحمل راية الوطن ويتقدم بها إلى الأمام . والحياة فيها الكثير من الدروس والعبر وعليه أن يستفيد من تجارب غيره حتى يتجنب أثناء مسيرته الأخطاء التى وقع فيها ويسلك الطريق الذى يحقق به التقدم والنجاح لبلاده .

الباب الأول

الجيش والتنظيمات السرية

١ ـ التنظيمات السرية داخل الجيش المصرى .

٢ ـ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

٣ ـ الاتفاق مع فوزى القاوقجى للمساهمة مع جيش التحرير .

٤ ـ حرب فلسطين ١٩٤٨ .

٥ ـ تنظيم الضباط الأحرار .

٦ ـ تصادم جمعية الإخوان المسلمين مع حكومة السعديين واغتيالهم لرئيسها النقراشى .

٧ ـ اعتقال الكثير من أعضاء الجمعية واغتيال مرشدها حسن البنا .

٨ ـ تعاون حزب الوفد مع الملك فاروق .

٩ ـ إلغاء حزب الوفد للمعاهدة البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ .

١٠ ـ تحدى الضباط الأحرار للملك فى انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش .

١١ ـ حريق القاهرة (اليوم الأسود) فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

١٢ ـ تدهور الموقف السياسى بالبلاد .

١٣ ـ حل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش وإغلاق النادى بأمر من الملك .

١٤ ـ تحرك الضباط الأحرار والقيام بالانقلاب العسكرى .

١٥ ـ إجبار الملك على التنازل عن العرش ومغادرته البلاد .

١٦ ـ الصدام بين مجلس الثورة وعلى ماهر رئيس مجلس الوزراء بعد الانقلاب .

١٧ ـ تعيين محمد نجيب رئيساً لمجلس الوزراء بدلاً من على ماهر .

١٨ ـ المتاعب التى واجهت الثورة من البداية .

١٩ ـ حل الأحزاب السياسية وإلغاء دستور ١٩٢٣ ـ وإعلان دستور مؤقت لفترة انتقال .

٢٠ ـ بدء المفاوضات مع بريطانيا .

٢١ ـ إلغاء النظام الملكى بالبلاد وقيام الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ .

٢٢ ـ تشكيل محكمة الثورة والغرض منها .

الفصل الأول

التشكيل الأول ونشاطه

مع بداية عام ١٩٤٠ والحرب العالمية الثانية مشتعلة، كانت ألمانيا الهتلرية تحوز النصر وراء النصر فى أوربا مما دفع موسولينى زعيم إيطاليا على دخول الحرب بجانب ألمانيا خاصة بعد هزيمة فرنسا أمامها. وكان موسولينى يأمل بدخوله الحرب فى إعادة مجد روما القديم. واعتقد أن هذه فرصته فدفع بقوات كبيرة من قواته العسكرية التى كانت موجودة فى ذلك الوقت فى ليبيا نحو حدود مصر الغربية فتصدى لها الجنرال البريطانى ويفل بقوات كانت تقل كثيراً عن القوات الإيطالية المتقدمة.

ولم يكن لجيشنا المصرى قرب الحدود الليبية المشتركة مع حدودنا إلا بعض قوات رمزية من الجيش والطيران. وكانت تعسكر فى منطقة مرسى مطروح. وكان يرأس الوزارة المصرية فى ذلك الوقت على باشا ماهر فأعلن موقف مصر وعدم دخولها الحرب إلا إذا غزت القوات الإيطالية الأراضى المصرية وقذفت مدنها بقنابل طائراتها. وأمر كذلك بانسحاب تلك القوات الرمزية من المناطق التى كانت تعسكر بها إلى مناطق أخرى جديدة عند العلمين غرب الإسكندرية.

ولكن لم تمض عدة أيام على هذا القـرار منه حتى أقاله الملك فاروق من الوزارة . كما أحيل أيضاً إلى المعاش رئيس أركان حـرب الجيش المصرى الفريق عزيز المصرى بعد إقالة على ماهر بأيام قليلة .

وقد دار بأذهاننا نحن الضباط الشـبان فى ذلك الوقت أن إقالته جاءت بضغط من الحكومة البريطانية لما يتردد حوله عن تعاطفه مع ألمانيا النازية . وأن إحالة عزيز المصرى إلى المعـاش كانت بسـبب مواقفـه الوطنية من البعـثة العسكرية البريطانية التى كانت مشرفة ومسيطرة على جيشنا فى ذلك الحين .

ومن الطبيعى أن ما كان يجرى فى العـالم من أحـداث الحـرب الدائرة كان موضع حديثنا اليومى نحن الضبـاط الصـغار ويشـد انتباهنا . وزاد هذا الانتباه منا عندما دخلت إيطاليا الحرب وبدأت تدفع قواتهـا نحـو حـدود بلادنا الغـربية ضـاغطة على القـوات البريطانية . فبدأ تفكيرنا يتنبه إلى أن هناك مسـتعمراً جديداً يحاول طرد المستعمر القابع على أرضنا ليحل محله ونحن الضـحية فى كلتا الحالتين وليس لنا دور فى تحديد مصيرنا .

وفى ذلك الوقت كانت هناك مجموعة من أربعـة ضـباط برتبة الملازم الطيار تقيم معاً فى شقة مفروشة بمصر الجديدة وهى قريبة من المطار الحربى الذى كانوا يعـملون به ، مطار ألماظـة . وكانت هذه المجموعة مكونة من الطيارين أحمد سعودى أبو على ، وحسن عزت ، ومحمد وجيه أباظـة ، وكاتب هذه المذكرات . وكنا كأصـدقاء متآلفـين والثقـة تامة بيننا ، وهناك وحـدة فى التفكير فيما بيننا . وكان تحمسنا الوطنى واندفاع الشباب يسـيطر علينا فى كل أحـاديثنا التى كانت تجرى حول الأحـداث الدائرة من حـولنا ومدى تأثر مصر بلدنا بهـا والأضرار التى سـتقع عليهـا . وفى أثناء هذا الحماس وتلك الأحـداث اختمرت فى أذهاننا فكرة ضرورة عمل شىء نخدم به وطننا خـاصة أن احتلال الإنجليز لبلادنا من عشرات السنين كان هو الألم الذى يحز فى نفوسنا دائماً .

وكان لابد من أن نفكر فى الوسـائل الممكنة لنا لخدمة هذا الوطـن العـزيز علينا . وعندما قلبنا الأمر على وجـوهه المختلفـة لم نجد أمامنا من وسـيلة إلا فى عمل تنظيم سرى بين ضـباط الطيران والجيش لمقـاومة الاحتلال البريطانى . وكان ذلك فى بداية عام ١٩٤٠ . وبدأنا فى وضـع تلك الفكرة موضـع التنفيذ .

وكان علينا أن نقوم بتنظيم أنفسنا وزملائنا فى سلاح الطيران فى شكل خلايا سرية صغيرة . وكانت كل خلية تتكون من خمسة ضباط ، وعلى أن يقوم كل فرد من أعضاء الخلية بالعمل على تشكيل خلية أخرى جديدة من خمسة ضباط آخرين . واشترط ألا يعرف أفراد الخلية الجديدة أسماء المشتركين الآخرين فى الخلايا الأخرى . وأن تقتصر معرفتهم فقط على اسم من عمل على تشكيلها ضماناً للسرية . وحتى تقتصر الأضرار فقط فى حالة انكشاف سر أية خلية على أقل عدد ممكن من أفراد التنظيم . وعملنا على الاتصال بزملائنا من ضباط الجيش حتى تمكن إقامة تنظيم آخر مماثل داخل وحداته أيضاً . واقترح حسن عزت اسم الملازم محمد أنور السادات لينضم إلى مجموعتنا . وكنا قد أطلقنا عليها اسم اللجنة التنفيذية للتنظيم . وكان أنور صديقاً لحسن عزت .

وكان الهدف من هذا التنظيم الذى كنا نسعى إلى إقامته هو العمل على التصدى للقوات البريطانية المحتلة لبلادنا وتدمير مخازنها وخطوط مواصلاتها وعرقلة انسحابها أمام القوات الضاغطة عليها معتقدين أنه بذلك يمكن أن نطالب باستقلال بلادنا وإعلان حيادها وإبعادها عن أتون الحرب الدائرة فى ذلك الوقت مقابل هذا الدور الذى قمنا به . وربما يكون هذا التفكير منا فيه سذاجة ولكن لا ينسى القارىء قلة خبرتنا السياسية فى ذلك الحين ، ولم يكن عمر أحد منا تعدى الاثنين والعشرين عاماً . كما لا ينسى أيضاً أن الدافع لهذا التحرك منا كان الحماس الوطنى مع اندفاع الشباب . وكذا لم تكن صورة ألمانيا الهتلرية على حقيقتها واستبدادها واضحة لنا .

مقابلة مع حسن البنا :

وكان علينا حتى يستكمل تنظيمنا واستعدادنا أن نعمل على التعاون مع المنظمات الدينية الوطنية الموجودة فى ذلك الوقت . وكذا مع شباب الجامعات ليكون تأثير العمل الذى سنقوم به فعالاً ومتسعاً . وقد تم الاتصال بخصوص هذا الأمر مع جمعية الإخوان المسلمين للتعرف على مدى استعدادها للمشاركة فى تحقيق هذا الهدف . وقد رحب المرحوم الشيخ حسن البنا رئيس الجمعية فى ذلك الوقت بالفكرة ولكنه اقترح علينا إدماج التنظيمين فى بعضهما أى التنظيم الخاص بنا مع التنظيم الخاص بالإخوان المسلمين . وقد برر لنا هذا الاقتراح

بقوله إن لديه الجنود وهم الأعضاء المنضمون للجمعية . وكان يقدر عددهم بما يقرب من ربع مليون عضو فى ذلك الحين ، وأنه فى حاجة إلى القادة القادرين على قيادة هؤلاء الجنود ، وأوضح أن ضباط تنظيمنا سيكونون هم القادة المطلوبين لهذا الغرض . وربما يكون هذا العدد من الأعضاء الذى ذكره لنا فيه مغالاة بغرض التأثير علينا ، ولكننا لم نتفق معه على فكرة الإدماج خوفاً من أن تذوب منظمتنا وهى فى بداية عهدها داخل منظمتهم . كما أن الاندماج سيمكنهم من التسلل داخل الجيش ويسهل عليهم بعد ذلك الاستيلاء على السلطة فى البلاد . وكان قد اتضح لنا هذا الهدف الذى يرمون إليه من حديث المرحوم حسن البنا معنا عندما قال « إننا ندعو إلى الدين لغرض سياسى نأمل تحقيقه ، ولسنا مشايخ طرق . » ورغم أننا اعترضنا على فكرة الإدماج التى تقدم بها إلا أنه قبل التعاون معنا فى الحدود التى اتفقنا عليها . وهى المساندة فى إعاقة تقهقر الجيش البريطانى عند انسحابه . وربما يكون قد قبل هذا التعاون على أمل أن يحقق الفكرة التى اقترحها علينا مع مرور الوقت .

كما أننا قمنا بالاتصال أيضاً ببعض زعماء الطلبة فى الجامعات لنفس الغرض ، وكلفوا بمهمة مراقبة المبانى التى كانت تشغلها القيادة البريطانية فى مدينة القاهرة خاصة بحى جاردن سيتى وقشلاقات قصر النيل التى حلت محلها الآن لوكاندة هيلتون النيل ، وذلك لمعرفة نوع القيادات التى تشغل تلك المبانى ونشاطاتهم ومواعيد عملهم وقوة الحراسة المعينة عليها حتى يمكن رسم خططنا فى المستقبل على ضوء تلك المعلومات التى ستتوافر لنا .

وكان الاتصال قد تم بيننا أيضاً وبين بعض المدنيين المعروفين بوطنيتهم وتحمسهم ضد الاحتلال البريطانى وذلك عن طريق الأستاذ / عبد العزيز على - وكان هو حلقة الاتصال بينهم وبيننا . ولقد كان موظفاً فى ذلك الوقت بإدارة البلديات بالقاهرة ، وكان نشطاً ومتحمساً وربط تنظيمنا بعدد كبير من الوطنيين المخلصين . ولذا عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ فقد عين وزيراً فى أول وزارة تشكلت كوزير للشئون البلدية والقروية . وهو كان لا يزال موظفاً بها حين قامت الثورة . وكان هذا التعيين له تقديراً منا لدوره الوطنى فى الحركة القومية وكفاحه الطويل .

وأود هنا أن أوضح للقارىء أن هذا التنظيم الذى ذكرته ليس هو تنظيم

الضباط الأحرار الذى أقيم بعد ذلك بعد انتهاء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ - والذى أقيم لغرض آخر غير الغرض الذى أقيم من أجله هذا التنظيم .

وقد بدأ تنظيمنا هذا نشاطه فور تكوينه . وتركز أساساً حول معرفة وتحديد مواقع القوات البريطانية حول القاهرة ومخازن تموينها بالإضافة إلى مراكز قياداتهم . وقد أفاد وجودنا كطيارين بالقوات الجوية كثيراً فى رسم وتصوير وتحديد تلك المواقع . وكان الفريق عزيز المصرى الذى أحيل إلى المعاش بسبب وطنيته وتصديه لقيادة البعثة العسكرية البريطانية موضع احترامنا وتقديرنا نحن الضباط الصغار ، وكثيراً ما كنا نتردد على منزله لنستمع إلى نصائحه وتوجيهاته إلينا . كما كنا ننشد مشورته فى كثير من أمورنا وكان خير عون لنا .

وكان كل عضو من أعضاء التنظيم يدفع اشتراكاً شهرياً لتمويل نشاطنا . وقد استأجرنا ڤيلا من دور واحد فى حى كوبرى القبة بالقاهرة لنجتمع فيها . ولقد وضعنا بها مخرطة كهربائية لاستخدامها فى صنع القنابل اليدوية وقنابل مولوتوف، التى عملنا على توفيرها لاحتياجنا إليها عندما تحين ساعة العمل ، كما أننا قد قمنا بتهريب بعض الكميات من الأسلحة الخفيفة من مخازن الجيش لنفس الغرض .

واستمرت الحرب بين بريطانيا وإيطاليا فى شمال أفريقيا بين مد وجزر ، وذلك حتى بداية عام ١٩٤١ عندما عززت القوات الإيطالية بقوات نازية بقيادة الجنرال ذائع الصيت - روميل ، والذى أطلق عليه البريطانيون اسم « ثعلب الصحراء » وسرعان ما بدأ روميل بهجوم خاطف على القوات البريطانية فأخذت تترنح أمامه وكأنها على وشك الانهيار والهزيمة والاندحار . بل لقد جاء وقت بدأ فيه الإنجليز يعدون أنفسهم للانسحاب من مصر نحو فلسطين والسودان . وبدأت قياداتهم العسكرية فى القاهرة فى حرق مستنداتها وأوراقها الهامة خوفاً من وقوعها فى يد الألمان . وكنا نشاهد هذا ونرى أن موعد معركتنا مع المحتل لأرض بلادنا قد أزف .

اتصال مع القيادة الألمانية :

وفى تلك الأثناء أرسل الألمان أحد جواسيسهم إلى القاهرة . وكان هذا الجاسوس صديقاً لأحد المصريين ، ويدعى حسين جعفر وهو من أم ألمانية . ولما

كان حسن عزت على علاقة وثيقة به فقد علم منه بخبر هذا الجاسوس الألمانى. وأطلعنا بدوره على الأمر. فرأت لجنة التنظيم الاتصال بهذا الجاسوس حتى يصبح هو حلقة الاتصال بين القيادة الألمانية وبيننا، وليعرفهم بنشاطنا وأهدافنا.. وقررت اللجنة أن يقوم أنور السادات مع حسن عزت بهذا الاتصال. وأن يكتفى بهما دون بقية أعضاء التنظيم وذلك ضماناً للسرية.

ولكن قرب نهاية عام ١٩٤٢ انكشف سر هذا الجاسوس وذلك لعدم حرصه. فقد كان ينفق ببذخ فى النوادى الليلية بالقاهرة وبعملات مصرية من الفئات الكبيرة - المحكمة التزييف. ورغم إتقان تزييفها إلا أن أمرها قد انكشف. وبتتبع مصدرها قادت البوليس إلى هذا الجاسوس فقبض عليه وحقق معه. وقاوم وأنكر فى البداية، ولكنه اضطر فى النهاية إلى الاعتراف بمهمته الحقيقية. كما اعترف بعلاقته بأنور السادات وحسن عزت وتعرف عليهما كذلك عندما عرضا عليه فى جمع من ضباط الجيش، فقبض عليهما هما الآخران، وحقق معهما ولكنهما أصرا على الإنكار وعدم معرفتهما به، وعملا فى نفس الوقت على تغطية باقى التنظيم حتى لا ينكشف أمره. وصدر قرار من قيادة الجيش بطردهما من الخدمة العسكرية وأرسلا إلى سجن قرب مدينة المنيا.

وقبل أن ينكشف أمر هذا الجاسوس الألمانى وقعت ثلاثة أحداث لها دلالتها وأهميتها:

أولاً: محاولة الفريق عزيز المصرى الخروج من مصر بطائرة حربية مصرية للوصول بها إلى بيروت التى كانت فى ذلك الوقت تحت سيطرة حكومة فيشى الفرنسية بعد هزيمة فرنسا. وذلك حتى يتمكن عن طريق المندوبين الألمان فى حكومة فيشى هناك من تسهيل السفر له إلى العراق ليشارك فى ثورة رشيد عالى الكيلانى التى كان قد قام بها ضد الوجود الإنجليزى فى العراق.

مغامرة عزيز المصرى:

وقد رأى عزيز المصرى لتحقيق هذا الغرض أن يتفق مع أحد الطيارين الحربيين الوطنيين والمترددين عليه بالزيارة وهو الملازم الطيار عبد المنعم عبد الرؤوف لمساعدته فى الوصول إلى بيروت بطائرة من السلاح الجوى المصرى.

واتفق عبد المنعم بدوره مع حسين ذو الفقار صبرى الملازم الطيار أيضاً لتسهيل هذه المأمورية والقيام بها بحكم وجوده فى سرب المواصلات. وتقابلا هما الاثنان مع عزيز المصرى واتفقا معه على تنفيذ تلك المغامرة، ولكنها لم تستكمل فصولها ولم يكتب لها النجاح بسبب عجلة حسين ذو الفقار فى العمل على إقلاع الطائرة من على الأرض قبل اختبارها أرضياً، وذلك لخوفه من أن يفتضح سر المغامرة ويعمل على إعاقة تنفيذها. وكان الإقلاع بعد منتصف الليل، وذهب ثلاثتهم إلى حظيرة الطائرات بمطار ألماظة الحربى، وأيقظ حسين ذو الفقار صبرى ميكانيكى الطائرة من النوم - وكانا يبيتان بالمطار نظراً لحالة الحرب، وطلب منهما إعداد الطائرة للسفر. وأوهمهما بسفر شخصية هامة تنوب عن الملك فى مهمة سرية، وتعجلهما حتى يسرع فى الإقلاع خشية أن يكتشف الأمر مندوب البعثة العسكرية البريطانية، والذى كان يبيت بالمطار بصفة مستمرة. وكانت حجرة نومه تقع خلف حظيرة الطائرات مباشرة. ونتيجة لهذه العجلة أخطأ أحد المكانيكيين وأغلق فى تسرعه مفتاح الزيت الذى يفصل بين محركى الطائرة وخزان الزيت بها بدلاً من أن يفتحه. وحسين من جهة أخرى قد أدار محركى الطائرة وهى ما زالت داخل الحظيرة وخرج بها إلى أرض المطار صاعداً إلى الجو مباشرة دون أن يجرى الاختبار العادى لها على الأرض قبل الصعود. ولذلك سرعان ما تعطلت ماكينتى الطائرة بعد دقائق معدودة من صعودها إلى الجو لعدم وصول الزيت إلى محركيها فاضطر حسين ذو الفقار إلى النزول بها نزولاً اضطرارياً بالقرب من مدينة قليوب التى تبعد قليلاً عن شمال القاهرة. وكان الحظ حليفهم فى هذا النزول الاضطرارى ليلاً فلم تدمر الطائرة ولم يقتل من كان بها وإنما نزلت بسلام فى حديقة من الموالح فتركوها بعد مغادرتها وعادوا إلى القاهرة بسيارة مأمور مركز قليوب. وهذه مغامرة أخرى لها طرافتها ولا محل هنا لذكرها. ولكنها إن دلت على شىء فإنما تدل على قوة وتماسك أعصاب عزيز المصرى وقدرته على التصرف وقت الشدة. وبعد وصولهم إلى القاهرة اختفوا فى منزل أحد الأصدقاء لعبد المنعم عبد الرؤوف فى حى امبابة اسمه عبد القادر رزق، وظلوا به حتى تم القبض عليهم صدفة بعد ٢١ يوماً من بداية هذه المغامرة.

وكان البوليس السياسى قد هاجم ذلك المنزل الذى كانوا يقيمون به اعتقاداً

منه بوجــود أحمد حســين زعيم مصر الفتاة به، وكان مطلوباً القبض عليه . وكانت مفاجأة سـارة لرجـال البوليس السـياسى عندما وجـدوا أن من وقع فى الشباك صيد ثمين لم يكن يتوقعونه خاصة أن هذه المغامرة كان لهـا صـدى قوى داخل الجيش المصرى وداخل المؤسسات السياسية فى البلاد . وكانت التكهنات والشائعات قد كثرت وانتشرت حول تلك المغامرة ، والحكومة جارية فى البحـث عنهم باهتمام شديد . وأجرى التحقيق معهم بعد القبض عليهم . واسـتمروا تحت التحفظ حتى ولى الوزارة مصطفى باشـا النحــاس بعــد أزمة ٤ فبراير ســنة ١٩٤٢ . وفى أعقـاب توليه الحكم أعلن الإفراج عنهـم ونقــل كل من حســين ذو الفقار صـبرى وعبد المنعـم عبد الرؤوف من سـلاح الطيران إلى وحــدات أخـرى بالجيش . وكان غرض وزارة الوفد من هذا الإفراج هو كســب الرأى العام الداخلى بمصر لأن الشعب كان شديد الإعجاب بمغامرتهم ويعطف عليهم .

٤ فبراير ١٩٤٢ :

وأما **الحدث الثانى** ذو الأهمية الكبرى والذى كان له أسـوأ الأثر فى نفـوس جميع المصريين لأنه جـرح كبرياءهم ومس كرامتهـم ذلك هو حـادث ـ ٤ فبراير سـنة ١٩٤٢ المعـروف . وقد وقع هذا الحـادث على أثر الأزمة التى حـدثت بين الملك فاروق وحسـين باشـا سرى رئيس الوزراء فى يناير ســنة ١٩٤٢ عندما قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية بحكومة فيشى الفرنسية تحت ضـغط الحكومة البريطانية ، وكان فاروق خارج الأراضى المصرية عندما أخذت حكومة حسـين سرى هذا القرار . واحتج الملك وغضـب لأخـذها ذلك القـرار دون التشــاور معه . وطلب من رئيس الوزراء تنحية وزير الخـارجية المصرية صـليب سـامى . ولما كان وزير الخارجية قد تصرف بناء عن توجيهـات من رئيس الوزراء فقـد رأى حسين سرى أن تستقيل وزارته بأسرها . وقدم استقالته يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ . واعتقــد الإنجليز أن الملك ربما يســتدعى على ماهر لتأليف الوزارة الجــديدة لأن مظاهرات الطلبة فى ذلك الوقت كانت تنادى به . كما أنه كان معروفاً بعدائه للإنجليز وتعاطفه مع الألمان . ولهـذا رأى السـفير البريطانى مايلز لامبسون أن يتصرف بسرعة خـاصة أن القـوات الألمانية فى ذلك الحـين تحـت قيادة روميل كانت قد وصـلت إلى طـبرق . وكانت مظاهرات الطلبة يتردد بين هتافها وتنادى بتقدم روميل .

وفى اليوم التالى لاستقالة حسين سرى تحرك السفير البريطانى وطلب من الملك فاروق استدعاء مصطفى النحاس زعيم الوفد ليقوم بتأليف الوزارة لاعتقادهم أن النحاس سيكون خير من يتعاون معهم فى ظل هذه الظروف الصعبة التى يواجهونها وتدهور الموقف العسكرى فى شمال أفريقيا . وقد جاءهم هذا الاعتقاد لمعرفتهم بمعاداة النحاس للمحور الفاشيستى الألمانى الإيطالى وبحكم أنه أيضاً صاحب الأغلبية الشعبية فى البلاد .

وفى يوم ٤ فبراير والملك كان لا يزال يتشاور مع زعماء الأحزاب السياسية فى مصر وبعض السياسيين فى الموقف باحثاً معهم عن القرار الواجب عليه اتخاذه فقد وصله عند الظهر من ذلك اليوم إنذار من السفير البريطانى يبلغه فيه أنه إن لم يصله حتى الساعة السادسة من مساء نفس اليوم ما يفيد بأن الملك قد طلب من النحاس تأليف الوزارة فعليه - أى على الملك - أن يتحمل النتائج . واستدعى الملك زعماء الأحزاب والسياسيين القدامى فى البلاد وطلب منهم مناقشة الموقف والاقتراح عليه بما يرونه من حلول إزاء تلك الظروف . وكان الرأى منهم مجمعاً على تشكيل وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب وعلى أن يرأسها النحاس . وعلى أن يرسل رئيس مجلس النواب المصرى فى نفس الوقت احتجاجاً إلى السفير البريطانى لاعتدائه على استقلال مصر . ولكن النحاس لتجاربه السابقة مع الوزارات الائتلافية وفشلها تمسك بتأليف الوزارة من حزب الوفد فقط دون باقى الأحزاب . وكان متشدداً فى هذا الموقف ومتمسكاً به مما جعل أحمد باشا ماهر شقيق على ماهر يحمل عليه ويصمه بأنه أتى إلى الحكم على أسنة الحراب البريطانية . وقد وجه إليه هذا الاتهام صراحة ودون تحفظ أثناء اجتماع الزعماء السياسيين .

وكانت الساعة السادسة مساء قد حانت وهى موعد انتهاء الإنذار البريطانى دون أن يصل الزعماء إلى حل . وقام السفير البريطانى بتنفيذ إنذاره وتحركت قوة عسكرية بريطانية بعرباتها المصفحة وقامت بمحاصرة قصر عابدين المقر الرسمى للملك . ثم حضر إلى القصر السفير البريطانى بعد أن تم حصاره يرافقه الجنرال ستون واقتحما بوابة القصر بدبابة . ثم دخل السفير ومعه الجنرال وعدد آخر من الضباط الإنجليز إلى مكتب الملك دون استئذان . وطلب منه أن يعين

النحاس رئيساً للوزارة وأن يترك له حرية اختيار وزرائه وإلا فإنهم سيعملون على عزله من على عرش مصر . واضطر الملك إلى الخضوع لهذا التهديد منهم وصدع بما أمر به ونفذ طلبهم .

لقاء مع أحمد حسنين :

كان لهذا الذى حدث أثر بالغ فى نفوس كل المواطنين المصريين لما لحقهم من إهانة فى شخص الملك . ولم يكن ضباط الجيش أقل غضباً من أفراد الشعب بل ثارت نفوسهم لجرح كبرياء الوطن بهذا التصرف منهم . واجتمعوا بناديهم فى الزمالك ليتشاوروا فى الأمر ، وليقرروا ماذا يفعلون إزاء تلك الإهانة . وأسفرت مناقشاتهم عن التوجه لسراى عابدين وتسجيل أسمائهم فى سجل التشريفات هناك إثباتاً لولائهم للملك وتعبيراً عن مساندتهم له . وفى أثناء الاجتماع وكنت حاضراً المناقشة تقدمت باقتراح بعمل خلايا سرية من ضباط الجيش تكون مهمتها قتل كل سياسى ينحرف أو يخون البلاد . وكنت متأثراً فى ذلك بما قرأته عن مثل تلك التنظيمات السرية التى كانت موجودة داخل الجيش اليابانى فى ذلك الحين . . ولكن اقتراحى قوبل بالرفض الشديد من الضباط ذوى الرتب الكبيرة ولما كنت غير مقتنع بالقرار الذى اتخذ فى هذا الاجتماع لأنه كان من وجهة نظرى موقفاً سلبياً منهم ، فقد طرأت على ذهنى فكرة الاتصال بأحمد باشا حسنين رئيس الديوان الملكى لمعرفة الحقيقة منه عن دور النحاس والإشاعات التى ترددت حول موقفه . ولم يكن لى به سابق صلة أو معرفة وإنما دفعنى إلى ذلك ما كان يكتب عنه فى بعض الصحف المصرية عن وطنيته والإشادة به . واتصلت به تليفونياً وطلبت مقابلته مشيراً إلى أننا ضباط من السلاح الجوى . فحدد لنا موعداً للقائه بعد ظهر اليوم التالى من اجتماع النادى . وذهبت إليه يرافقنى الملازم طيار عبد الحميد الدغيدى . وأوضحنا له أن طلب المقابلة هو بغرض استيضاح موقف النحاس من الأزمة . وأنه إن كان قد اتخذ هذا الموقف رغبة منه فى الانفراد بالسلطة والتعاون مع الإنجليز دون النظر إلى صالح الوطن فإننا نرى أن الواجب الوطنى يدعونا إلى قتله فى هذه الحالة لأنه يعتبر خائناً لبلاده . وكنا متأثرين بما يتردد من شائعات حول موقف النحاس . ويظهر أن هذا الكلام منا أزعجه وخشى أن يصبح شريكاً معنا لو أقدمنا على هذه الخطوة

باندفاع الشباب الذى كان يملؤنا . ولهذا فقد أخذ يعمل على تهدئتنا طالبا منا ترك الأمر لمولانا كما قال ليتصرف فيه بحكمته موضحاً أن الإنجليز كانوا يهدفون إلى عزل الملك ولكنه ـ أى الملك ـ أفسد عليهم خطتهم . وخرجنا من عنده ولم نعرف الحقيقة عن موقف النحاس ولو أننا أحسسنا من ثنايا الحديث أن النحاس لم يكن متواطئاً مع الإنجليز كما كان يشاع ، ولكنه اتخذ هذا الموقف اعتقاداً منه أنه أحسن الحلول لمواجهة هذا الموقف العصيب .

وفى ظل هذه الأحداث اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمتنا السرية لبحث ما يمكن عمله رداً على ما أصابنا من إهانة فلم نجد بداً من الانتظار والاستمرار فى إعداد أنفسنا حتى تحين الساعة الملائمة لنا للانتقام . وكان الأمل يساور نفوسنا ولاسيما أن الألمان كانوا قد دفعوا القوات الإنجليزية إلى مسافة كبيرة داخل أراضينا حتى خيل للجميع أنهم على وشك الانسحاب من مصر تحت ضغط الهجوم الألمانى على قواتهم . وبدأنا نعد أنفسنا للقيام بالدور الخاص بنا ، لكن روميل وقف جامداً عند العلمين ولم يتقدم لنقص إمداداته العسكرية التى يحتاج إليها ، وذلك بسبب انشغال هتلر واهتمامه بالجبهة الروسية واستنفادها لكل إمكانياته . وهذا الموقف منه ومن القيادة العسكرية الألمانية نتج عنه تغيير الموقف العسكرى فى شمال أفريقيا تغييراً كاملاً لصالح الحلفاء . فقد أعطى الفرصة لقوات الحلفاء للنزول فى تونس مما هدد قوات المحور الموجودة عند العلمين . وبدأ مونتجومرى القائد البريطانى فى هجوم شامل فى العلمين دافعاً قوات روميل إلى الانسحاب نحو الغرب . واضطر روميل فى ظل هذه الظروف إلى سحب قواته من شمال أفريقيا إلى جزيرة صقلية ومنها إلى إيطاليا . وجاء منتصف عام ١٩٤٣ والموقف العسكرى فى منطقتنا كان قد تغير وأصبح فى صالح الحلفاء تماماً .

محاولة الوصول للقوات الألمانية :

بقى الحادث الثالث الذى أود أن أشير إليه أيضاً وهو محاولة تنظيمنا السرى إرسال المعلومات والصور التى كان التنظيم قد جمعها وحصل عليها عن مواقع ونشاط القوات البريطانية فى مصر إلى القيادة العسكرية الألمانية فى مرسى مطروح . وكان ذلك يوم الاثنين ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٢ عندما استقل أحد أفراد

اللجنة وهو أحمد سعودى أبو على طائرة مقاتلة من النوع البريطانى المسمى جلاديتور فى الصباح المبكر من هذا اليوم ومعه حقيبة بها كل ما أمكن جمعه من معلومات واتجه بها نحو منطقة مرسى مطروح غرب الاسكندرية ـ والتى كانت تقع تحت سيطرة القوات الألمانية فى ذلك الحين ، ولكنه على ما يظهر لم يتمكن من الوصول إلى هناك ولم نعلم حتى اليوم حقيقة ما حدث له ، والغالب أنه قد أسقطت طائرته بواسطة الدفاع الجوى الألمانى لأن نفس النوع من الطائرات كانت تستخدمه القوات البريطانية . ولكن تصادف أن أحد الطيارين المصريين من المنضمين إلى التنظيم كان قد كلف مع زملاء آخرين له بأمر من قيادة الطيران المصرية القيام فى تشكيل من الطائرات للبحث عن الطائرة التى استقلها سعودى باعتبار أنها ربما تكون قد سقطت فى مكان ما حول مدينة القاهرة أثناء قيامه بتدريبه اليومى . ولكن بدلاً من أن يعود هذا الزميل واسمه رضوان مع تشكيله بعد انتهاء مأموريتهم فقد توجه هو الآخر بطائرته نحو مرسى مطروح تاركاً تشكيله ، وذلك لعلمه المسبق بخطة سعودى من وجيه أباظة الذى كان قد أشركه معه فى إعداد الخرائط اللازمة لرحلة سعودى ، وقد وصل رضوان سالماً إلى هناك . ولكن هذا التصرف منه كشف للمسئولين فى البعثة العسكرية البريطانية الغرض من عملية سعودى مع أن خطتنا كانت قد بنيت على أساس أنه سيعتقد بأن سعودى قد سقط بطائرته أثناء اختباره لها فى الجو ، وفى مكان لم يمكن الاهتداء إليه بعد البحث عنه دون توصل القيادة إلى حقيقة مرمى العملية . ولكن هذا التصرف من الطيار رضوان نبه القيادة المصرية والإنجليزية على السواء إلى أن فى الأمر سراً ، وأجروا تحقيقاً فى الموضوع لمعرفة ما وراءه ، ولكنهم لم يتوصلوا إلى شيء يكشف أمر التنظيم ، ورغم أن عدداً من ضباط سلاح الطيران قد أبعدوا ونقلوا إلى الجيش على أثر هذا الحادث إلا أن هذا لم يشمل أحداً من أفراد التنظيم نفسه غير الملازم طيار حسن ابراهيم (عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد) . ويرجع ذلك إلى أن الطائرة التى كان قد استقلها سعودى كانت هى الطائرة المخصصة لحسن . وكان الاتفاق قد تم معه على أن يظل ملازماً لفراشه بالمطار فى اليوم المحدد للعملية حتى يتمكن سعودى من استخدام طائرته والطيران بها ، وقد جوزى حسن بنقله من سلاح الطيران وتأخير أقدميته سبعة ضباط ، ولكنه عاد إلى الخدمة

بالطيران ثانية سنة ١٩٤٥ .

ولم تكتف البعثة البريطانية المشرفة على سلاحنا الجوى بتلك الإجراءات ولم تقتنع بنقل بعض الطيارين المصريين إلى وحدات أخرى بالجيش وإنما عملت أيضاً على منع الباقين منهم فى سلاح الطيران من التدريب اليومى على الطائرات أو استخدامها لعدة شهور بعد ذلك الحادث . وكان قد تم سحب موزع الكهرباء (الماجنيتو) من جميع الطائرات حتى لا يمكن إدارتها ، ثم سمح بعد ذلك للطيارين باستخدام الطائرات ولكن لم تكن تمون بالوقود إلا فى حدود طيران ساعة فقط وذلك حتى لا يتعدى مدى طيرانها المنطقة المحيطة بالقاهرة وزيادة فى الاحتياط من جانبهم كانت الطائرات وهى رابضة على الأرض تربط بالسلاسل فى أعمدة حظيرة الطائرات . واستمر هذا الحال عدة شهور أخرى ثم عادت الأمور إلى طبيعتها بعد أن أصبح الموقف العسكرى فى شمال أفريقيا مواتياً لهم .

أما بالنسبة للطيار رضوان الذى كان قد وصل إلى مركز القيادة الألمانية فى مرسى مطروح فقد تمكن الحلفاء من القبض عليه عند دخولهم برلين فى نهاية الحرب ورحل إلى مصر لمحاكمته عسكرياً . وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً بخلاف دفع مبلغ ثمانية آلاف جنيه كغرامة لتسببه فى إتلاف طائرة . ولكن بعد قيام الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢ تم الإفراج عنه . وأعفى من الغرامة المالية . وأوجد له عمل أيضاً فى إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة .

القبض على أنور السادات وحسن عزت :

وكان قد تم القبض على أنور السادات وحسن عزت بعد حادثة سعودى بعدة شهور عندما تعرف الجاسوس الألمانى عليهما كما ذكرت سابقاً ، ولم يبق فى اللجنة التنفيذية بعد ذلك غير وجيه أباظة وأنا . كما أن موقف الألمان العسكرى فى شمال أفريقيا كان قد أصبح حرجاً بعد أن بدأوا فى الانسحاب نهائياً من المنطقة تحت ضغط الحلفاء عليهم من الغرب من اتجاه تونس ومن الشرق من اتجاه مصر . وأصبح بذلك أملنا فى الانتقام من المستعمر لبلادنا والأخذ بالثأر منه للمهانة التى لحقت بنا يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بعيد المنال . ولكننا لم نفقد الأمل كلية ، وواصلنا العمل من جانبنا داخل قواتنا الجوية متوخين زيادة

المنضمين للتنظيم وربطهم بمبادئنا وأهدافنا . وقد ساعد فى ذلك الأمر انتقالى مدرسا بكلية الطيران عام ١٩٤٤ . وقد أتاح ذلك فرصة الاحتكاك والتعرف على كثير من الشبان الملتحقين حديثاً بسلاح الطيران . وساعد على أن تزداد الرابطة بينهم وبيننا ، وقد مهد هذا كله لتماسك التنظيم داخل القوات الجوية مع زيادة عدد المنضمين إليه وأصبحوا وكأنهم فرد واحد حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

واستمررنا أيضاً فى الاتصال بجمعية الإخوان المسلمين رغم أن الغرض الذى كان يجمعنا فى البداية قد بعد . وكان حلقة الاتصال بينهم وبيننا البكباشى سابقاً محمود لبيب . وكان هو المسئول عن الناحية العسكرية فى تنظيمهم . وكنا نوافيهم بمقالات لتنشر فى صحيفتهم عن كيفية إصلاح الجيش والطيران المصرى والنقص الذى بها ، وهذا الاتصال الذى استمر بيننا سيكون له أهميته عندما يعلن النحاس إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى كانت قائمة بين بريطانيا ومصر وذلك سنة ١٩٥١ . فقد قمنا بتدريب الإخوان المسلمين عسكرياً وأمددناهم بالأسلحة والذخيرة التى كان قد أمكن لنا تهريبها من مخازن الجيش . وعملنا على تشكيل كتائب فدائية منهم تحت قيادة ضباط من الطيران والجيش بغرض القيام بغارات فدائية على القاعدة البريطانية فى منطقة السويس ، كما أنه قد سبق أيضاً وتكونت منهم كتائب فدائية قام بتدريبها وإعدادها ضباط من الجيش قبل ذهابها لمقابلة المنظمات العسكرية اليهودية فى فلسطين فى نهاية عام ١٩٤٧ . وكان ذلك بعد قرار هيئة الأمم الخاص بتقسيم فلسطين بين الفلسطينيين العرب واليهود فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

وكان الغضب قد عم العالم العربى بأسره نتيجة هذا القرار المجحف بحق الفلسطينيين .

وكان قد خص اليهود بنصف مساحة فلسطين وهو الجزء الخصب منها أيضاً .

ولمقاومة هذا التقسيم فقد تكون جيش التحرير العربى للنضال والقتال ضد هذا التقسيم .

مقابلة فوزى القاوقجى :

وكانت قواته مشكلة من المتطوعين العرب لمساندة عرب فلسطين ضد

المنظمات اليهودية العسكرية كالهاجاناه وشترن وأرجون زفاى ليومى .

وقد تولى قيادة جيش التحرير هذا فوزى القاوقجى وهو سورى الجنسية . وطلب بعض ضباط الجيش المصرى من رئاستهم السماح لهم بالتطوع فى هذا الجيش ولكن رئاستنا كانت تحول دون تحقيق هذه الرغبة . وكانت حجتهم فى الاعتراض بالنسبة للطيارين الذين يرغبون فى التطوع للقتال بجانب إخوانهم العرب بأن ليس هناك محل لاستخدام الطائرات فى تلك المعارك الدائرة بين العرب واليهود . وكنت أقوم مع بعض زملائى الطيارين من حين لآخر بنقل بعض الأسلحة الخفيفة والذخيرة من مصر إلى جيش التحرير وكنا نقوم بالنزول بطائراتنا فى أغلب الأحيان بمطار دمشق بسوريا وفى بعض الأحيان نستخدم مطار المفرق فى الأردن لهذا الغرض . وقد انتهزت فرصة وجودى فى إحدى المرات فى دمشق وذهبت إلى منزل فوزى القاوقجى بغرض طلب اللقاء معه . وكان يرافقنى الطيار عبد الحميد الدغيدى فى تلك المقابلة التى تمت بيننا .

وتناول حديثنا إليه رغبة الكثير من زملائنا الطيارين فى التطوع للقتال مع جيش التحرير . وأن رئاستنا تقف موقف المعارضة من هذه الرغبة . وتقدمت إليه باقتراح إمكانية مساندة جيش التحرير ببعض من الطائرات المقاتلة من سلاحنا الجوى المصرى وذلك عن طريق هروبنا بعدد من تلك الطائرات إلى سوريا ثم المشاركة بها فى المعركة . فأظهر بعض التردد فى البداية ولكنه عاد وتحمس للفكرة عندما أحس بتحمسنا وإصرارنا وقال إنه سيعمل من جانبه أيضا على إقناع بعض الطيارين العراقيين للانضمام إليه بطائراتهم . ومن أنه سيطلب منا تنفيذ تلك الفكرة عندما يحين الوقت المناسب للدخول فى معركة فاصلة مع اليهود ويكون استخدام الطائرات فيها عنصراً مساعداً لتحقيق النصر وإنهاء المعركة نتيجة المفاجأة فى استخدام الطائرات وفاعليتها . وطلبنا منه أن يعد لنا مطاراً سرياً شرق دمشق وأن يبعد عنها ما لا يقل عن ستين كيلومتراً حتى يمكننا استخدامه فى عملياتنا . وأن يعمل أيضاً على انتداب حسن إبراهيم والملازم الفنى زكريا سليمان من قسم التسليح بسلاحنا الجوى وذلك بغرض أن يقوم حسن بالإشراف على إعداد ذلك المطار السرى ، وأن يقوم زكريا بالتجهيز والإشراف على إنتاج القنابل التى سنحتاج إلى استخدامها فى عملياتنا

بعد الهروب بطائراتنا إلى سوريا والاستقرار بها هناك . ولم يكن حتى ذلك الحين لدى سوريا سلاح جوى .

وبعد أن مضى ما يقرب من الشهر على هذا الاتفاق بيننا وصل إلى وزير الحربية المصرى خطاب من وزير الحربية السورى يطلب منه فيه السماح لهم بانتداب كل من حسن وزكريا سليمان إلى سوريا للاستعانة بهما فى إنشاء سلاح جوى ، ولم تكن قيادتنا بطبيعة الحال تعرف شيئا عن اتفاقنا مع فوزى القاوقجى . وتمت الموافقة على انتدابهما وسافرا إلى سوريا . وتقابلا مع وزير الحربية السورى وتحدث إليهما عن المهمة التى ستوكل إليهما وهى ما سبق الاتفاق عليه مع فوزى القاوقجى . كما أن سوريا كانت من جانبها قد أوفدت ضابطين للالتحاق بسلاحنا الجوى وهما محمود الرفاعى وعلى الدالاتى بحجة التدريب عندنا . ولكن كانت مهمتهما الأساسية والمتفق عليها هى أن يكونا ضابطى اتصال بين فوزى القاوقجى وبيننا .

أعددنا الطائرات للهروب :

وأما من ناحيتنا فقد نشط تنظيمنا فى القوات الجوية فى إعداد الطائرات المقاتلة التى سنقوم بالهروب بها للقتال . وقد تم تجهيز خمس عشرة طائرة . وذلك بتركيب مدافعها الرشاشة بها . وكانت منزوعة منها . كما ركبت أيضاً حوامل القنابل بها حتى يمكن استخدامها فور الاحتياج إليها . وقد تم ذلك كله دون علم القيادة المصرية بسلاحنا الجوى . وكانت تجربة لتنظيمنا أثبت فيها قدرته واستعداده وكان قد تم الاتفاق أيضاً مع زملائنا الطيارين الذين سيقومون بهذه المخاطرة . ومع بعض الميكانيكيين الجويين الذين كان لا بد من انتقالهم معنا إلى سوريا للعمل على صيانة الطائرات هناك . وتم لذلك تجهيز طائرتين نقل « داكوتا » لاستخدامها فى نقل الميكانيكيين الذين سيتم فى نفس اليوم الذى ستتحرك فيه الطائرات المقاتلة وتتجه إلى سوريا . وأصبحنا بذلك مستعدين للتحرك عندما يطلب منا ذلك . ولكن الأيام دارت والمعركة مستمرة بين الشعب الفلسطينى وجيش التحرير وبين المنظمات العسكرية اليهودية . وظللنا ننتظر الإشارة من فوزى القاوقجى للتحرك ولكنها لم تصل إلينا . ولم نعرف السبب حتى قامت الحرب بين الدول العربية وإسرائيل فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٨

على إثر إعلان انجلترا انتهاء انتدابها على فلسطين وإنهاء جلاء قواتها من هناك يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . وتصريح زعماء اليهود من أنهم سيعلنون عن قيام دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية عند منتصف ليلة ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ أيضاً .

أطماع فاروق وعبد الله :

وكان النقراشي باشا رئيساً للحكومة المصرية في ذلك الحين . وقد طلب من قادة الجيش المصرى الاشتراك فى المعركة الدائرة على أرض فلسطين . واعترض بعض القادة منهم لعدم استعداد الجيش المصرى بالأسلحة اللازمة والكافية لخوض هذه المعركة ، وهو نفسه كان يعرف هذه الحقيقة أيضاً . ولكنه تحت ضغوط الملك فاروق أصدر أمره للجيش بالتدخل ، وعلى مايظهر أن فاروق كان يستهدف من دخوله إثبات زعامته على العالم العربى والسيطرة على فلسطين . وملك الأردن ـ الملك عبد الله ـ كان له هو الآخر أطماع فى توسيع رقعة مملكة الأردن على حساب فلسطين نفسها . والشعب العربى كان متحمساً لدخول المعركة لنصرة إخوانه عرب فلسطين خاصة بعد تلك المذابح البشعة التى قام بها اليهود ضد العرب الفلسطينيين المسالمين ، ودخلت الدول العربية الحرب ضد العصابات الصهيونية كما كان يطلق عليها ـ وأهدافهم متضاربة وغير واضحة للقادة العسكريين مما كان له أسوأ الأثر على مجريات المعركة فيما بعد .

ولم يكن جيش مصر هو الجيش العربى الوحيد الذى تدخل فى المعركة بل كان هناك ستة جيوش أخرى عربية ، ولكنها لم تكن جيوشاً بالمعنى الصحيح المصطلح عليه وإنما هى بعض وحدات رمزية لتلك الجيوش بغرض إثبات مساهمتها فى المعركة ، ولم يكن هناك تنسيق فيما بينها فى العمليات الحربية التى كانت تجرى على أرض فلسطين . حتى التعاون نفسه الذى كانت تتطلبه بعض الضرورات الحربية لم يكن موجوداً والعكس كان هو الصحيح . ورغم هذه الظروف القاسية والتى كانت تحيط بالمعركة إلا أن الضباط والجنود المصريين قد قاتلوا ببسالة وأحرزوا عدة انتصارات فى بداية المعركة . ولكن الجيش المصرى كان فى شدة الحاجة إلى الأسلحة والذخيرة . ولم يكن يمكنه الحصول

عليها إلا من السوق السوداء العالمية . وفى حدود ضيقة جداً ومن أصناف رديئة من مخلفات الحرب العالمية الثانية ، وكان قد سبق استخدامها . وكان هناك - قرار من هيئة الأمم بحظر بيع السلاح للأطراف المتحاربة . ولكن رغم هذا القرار فقد أمكن لليهود الحصول على احتياجاتهم كاملة من السلاح من السوق الأوربية وخاصة من تشيكوسلوفاكيا . وتخللت تلك الحرب ثلاث هدنات وأوقف القتال فى كل هدنة ، وكان ذلك دائماً فى صالح اليهود لأنهم كانوا قادرين على شراء ما يلزمهم من الأسلحة والذخيرة بخلاف العرب . كما أنهم كانوا يعملون أيضاً على كسر قرار إيقاف القتال بغرض تحسين مواقعهم العسكرية والاستفادة بأراض جديدة يعملون على احتلالها عندما يكونون قادرين على ذلك .

وقد حدث ذلك فى الهدنة الأولى والثانية . ولكن فى الهدنة الثالثة أوقف القتال يوم ٧ يناير سنة ١٩٤٩ .

مشروع برنادوت :

وبدأت محادثات الهدنة فى جزيرة رودس تحت إشراف دكتور بانش الذى كان قد حل محل برنادوت الذى اغتاله اليهود فى القدس لتقديمه مشروع تقسيم جديد معدل بديلاً عن المشروع السابق الذى أقرته هيئة الأمم .

وكان قد تقدم به عند انتهاء الهدنة الثانية . وكان المشروع الجديد المقترح منه ينص على ضم منطقة النقب إلى دولة الوحدة المقترحة بين الأردن وفلسطين العربية مع جعل القدس دولية بدلاً من إعطائها للأردن ، ونتيجة لهذا المشروع فقد حدث انقسام بين الأردن ومصر ، واستفادت منه إسرائيل واستغلته وشنت هجوماً شديداً على عراق سويدان وعراق المنشية . وأسفر بعد قتال شديد عن حصار لبعض القوات المصرية فى الفالوجا ، وطلب من الأردن الهجوم من جانبها على القوات الإسرائيلية بغرض تخفيف الضغط على قواتنا المحاصرة ولكن الملك عبد الله أخذ موقفا سلبياً ولم يحرك ساكناً . حتى القوات العراقية لم تحاول مساندة قواتنا عندما طلب منها ذلك بحجة أنه ليس لديهم أوامر بذلك (ماكو أوامر) واستغل اليهود هذا الموقف وحاولوا القيام بحركة التفاف واسعة حول جناح جيشنا الأيمن بغرض عزله شرق مدينة العريش وقطع خطوط تموينه

ومواصلاته مع قاعدته فى مصر وبذلك يقضى على الجيش المصرى . وكان موقفاً حرجاً ومتصوراً نتائجه . وطلب من قواتنا الجوية العمل على إيقاف تقدم الطابور اليهودى الذى كان قد اكتشف عند بير أبو عجيلة جنوب العريش يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ والذى كان يقوم بعملية الالتفاف . وظلت طائراتنا المصرية توالى هجومها وضرباتها على ذلك الطابور من الصباح حتى المساء إلى أن اضطر إلى الانسحاب وأمن الجناح الأيمن لجيشنا .

وفى يوم ٧ يناير سنة ١٩٤٩ صدر قرار إيقاف القتال للمرة الثالثة ـ وبدأت محادثات رودس . وكانت نتيجة الحرب هزيمة للجيوش العربية وتشريد مئات الألوف من الفلسطينيين العرب وأصبحوا لاجئين لا مأوى لهم . وأصبح على حدودنا الشرقية وفى قلب أمتنا العربية دولة عنصرية لها أطماعها وأهدافها التوسعية ، ولها من يساندها ويشد أزرها من الدول الكبرى . وأصبح واضحاً أن الخطر جسيم ويستدعى الحذر والتحرك السريع من قادة الأمة العربية لملاقاة هذا الخطر . ولكن هؤلاء القادة كانوا يقاومون هذا الخطر بالخطب الرنانة وازدياد التفكك والانشقاق بينهم .

وأما نحن ضباط الجيش فقد عدنا من هذه الحرب ونحن نشعر فى قرارة أنفسنا بالألم والعار لما آلت إليه رغم قيامنا بواجبنا فى القتال ـ فلم نتقاعس ولم نجبن ـ ولكننا قاتلنا بأسلحة لا تصلح للحرب ولا يمكن استخدامها . وكان الكثير منها فاسداً وقد ذهب ضحيته إخوان لنا . وقد عدنا من هذه المعركة بدروس كثيرة تعلمناها من تلك الأحداث التى مرت ببلادنا وبنا . وأصبح اقتناعنا كاملاً بأنه لابد من إحداث تغيير جذرى فى مصر بل وفى العالم العربى نفسه إن كان يريد الحياة بشرف وكرامة . وهذا الاقتناع منا هو الذى دفعنا إلى العمل بكل إصرار على ضرورة القيام بثورة فى مصر . وبدأ تجمع الوطنيين من ضباط الجيش فى تنظيم ما سمى بالضباط الأحرار لإحداث هذا التغيير المطلوب .

الفصل الثانى

الضباط الأحرار والانقلاب

لم تكن حرب فلسطين ونتائجها هى السبب الرئيسى لقيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ وإنما كانت عاملاً مساعداً ودافعاً لضرورة التغيير . فهزيمتنا العسكرية نحن العرب فى حرب فلسطين الأولى لم تكن إلا انعكاسا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر والبلاد العربية الأخرى أيضاً .

فمصر كانت لاتزال ترزح تحت الاحتلال البريطانى . وكان على رأس السلطة فى البلاد ملك لايهمه إلا ملذاته والسيطرة . وكان يتناوب الحكم فيها أحزاب تتطاحن فيما بينها من أجل السلطة والإثراء . وكان أغلب سياسيى هذه الأحزاب يسعون حثيثاً إلى التقرب من المسئولين فى دار المندوب السامى ليكونوا سنداً لهم وطريقاً سهلاً موصلاً إلى كراسى الحكم والسلطان . ولم يكن يهم الكثير منهم أمر تلك الكتل الشعبية الضخمة من العمال والفلاحين من شعبنا . وكان اقتصاد مصر يسيطر عليه فئة من المتمصرين والأجانب ولا يهمهم سوى استغلال موارد البلاد وامتصاص دم شعبنا العامل . والشعب العامل لاحقوق له قبل صاحب العمل فلا تأمين له ولا علاج ولا مسكن . وما

كان يدفع له كأجر لم يكن يسد رمقه ولا رمق أسرته . وكانت أغلبية الشعب الساحقة فى فقر مدقع . وكان المسيطرون على اقتصادنا وبنوكنا وأصحاب الإقطاعيات الزراعية هم الذين يتمتعون بخيرات بلادنا .

ومع تلك الظروف أصبحت هناك فجوة بين تلك الطبقة المترفة وبقية الشعب المصرى الكادح .

والشعب المصرى كان مغلوباً على أمره وليس فى مقدوره الدفاع عن نفسه ولا المطالبة بحقوقه . حتى الفئة المثقفة منه من أبناء الفلاحين والتجار كالمحامين والمهندسين والأطباء والموظفين وكان عددهم قد بدأ يتزايد تدريجياً فى ربع القرن الأخير ، لم يكن لهم مكان فى مجتمعنا إلا إذا كان للفرد منهم سند أو نصير عند من فى يدهم الأمر من أصحاب السلطة والسلطان فى البلاد . ولم يكن هناك أمامنا بصيص من أمل فى القادة السياسيين للعمل على حل تلك المشاكل أو نصرة الكثرة من شعبنا المغلوبة على أمرها وإتاحة الفرصة أمامها لحياة أفضل وأكرم مما كانوا فيه .

ولم تكن هذه الصورة مقصورة فقط على مجتمعنا فى مصر بل هى أيضاً صورة متكررة ومتماثلة لما كان عليه الحال فى باقى البلاد العربية المحيطة بنا فى تلك الآونة .

وكنا نحن ضباط الجيش عندما نناقش أحوال بلادنا وما وصل إليه حالنا باحثين ومنقبين عن مخرج لنا مما نحن فيه لكسر تلك الحلقة الفولاذية التى كانت مضروبة حول شعبنا لا نجد أمامنا من سبيل ولا طريق لكسر تلك الحلقة إلا بتفجير ثورة قادرة على تغيير هذا الهيكل كله من أساسه ، تغييراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً : وقادراً أيضاً وقبل كل شىء على التصدى للاستعمار الذى كان لايزال رابضاً على أرض وطننا والعمل على تصفيته وإنهائه . لأن استمرار وجوده يضيع أملنا المنشود فى التغيير لأنه سيقف عقبة فى طريقه وسيتصدى له .

ولما كنا نقلب الفكر فى تلك القوى القادرة على القيام بذلك التغيير الذى كان أمل المستقبل بل وأصبح ضرورة ملحة ، لانجد أمامنا غير الجيش .

ولم يكن هناك من منظمات سياسية قائمة تنظر نفس النظرة التى ننظر بها إلى

الأوضاع فى البلاد غير جماعة الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة ومنظمات أخرى كالجناح اليسارى من حزب الوفد والمنظمات الشيوعية المختلفة المتصارعة مع بعضها فى ذلك الحين . ولم تكن تلك المنظمات تملك القوة ولا القدرة على القيام بهذه المهمة دون أن يساندها الجيش ، وأما باقى الأحزاب الأخرى السياسية فى مصر فكانت على قمة السلطة فيها الباشوات أصحاب الإقطاعيات الزراعية والأملاك الواسعة . وكانوا هم سعداء بما هم فيه من يسر فى الحياة ولا يفكرون فيما وصل إليه حالنا .

كان هذا هو ما يدور بخلد كثير من ضباط الجيش ويتناولونه بالنقاش والتحليل فى أثناء أحاديثهم . وكانت حرب فلسطين هى الشرارة التى دفعتهم إلى التحرك والتقاء الوطنيين المتحمسين بعضهم بالبعض الآخر والبدء فى تنظيم أنفسهم فى منظمة سرية بهدف الإعداد والاستعداد للقيام بهذه الثورة فى يوم من الأيام لإحداث هذا التغيير المطلوب . وكان السباق فى هذا التحرك هو جمال عبد الناصر . وقد بدأ الاتصال ببعض الضباط الوطنيين قبل نهاية عام ١٩٤٩ وذلك بغرض لم شملهم فى تنظيم واحد .

المجموعة الأولى :

وقد بدأ جمال عبد الناصر تحركه بالاتصال بقلة من ضباط الجيش والطيران والمعروفين بوطنيتهم وجديتهم ولهم احترامهم فى وسط زملائهم من الضباط لدورهم البطولى فى حرب فلسطين أو لسابق نشاطهم الوطنى . وكان قد بدأ اتصاله قبل قيام حرب فلسطين بالطيار عبد المنعم عبد الرؤوف الذى سبق وقام بمغامرته المشهورة مع عزيز المصرى .

وعبد المنعم بدوره قدم لجمال كلا من كمال الدين حسين وخالد محيى الدين وحسن إبراهيم ، وكانت تتم بين تلك المجموعة بعض اللقاءات قبل حرب فلسطين ، ولكن بعد انتهاء الحرب وما آلت إليه وتحرك الضباط الوطنيين وتذمرهم فقد اقترح جمال على تلك المجموعة التى كان يجتمع بها أن يضم إليها كلا من عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وأنا . وبذا أصبح عدد هذه المجموعة ثمانية .

وجمال كان صديقاً لعبد الحكيم من قبل ، وكانا قد خدما معاً فى وحدة من

وحدات الجيش المصرى بالسودان ، وكان جمال قد نقل إليها عام ١٩٣٩ - وظل بها حتى آخر عام ١٩٤١ عندما نقل إلى وحدة قريبة من العلمين غرب الإسكندرية . ولكنه سرعان ما نقل ثانية إلى السودان فى صيف ١٩٤٢ ، ثم عاد إلى القاهرة فى منتصف عام ١٩٤٣ ليلتحق بالكلية الحربية كمدرس بها . وكان جمال قد تعرف على صلاح سالم أثناء وجوده محاصراً . « بالفالوجا » فى الحرب الفلسطينية .

أما بالنسبة لى فكنت أعرف جمال من قبل ولكن كانت هذه هى أول مرة يتم فيها اللقاء بيننا للعمل الوطنى فى منظمة سرية . ومعرفتى بعبد المنعم عبد الرؤوف سابقة بسبب وجودنا معا فى سلاح واحد .

وأما خالد فكنت قد تعرفت به من قبل فى نهاية عام ١٩٤٢ عندما كان معيناً حارساً على الطيار حسن عزت أثناء التحفظ عليه بعد إلقاء القبض على الجاسوس الألمانى وتعرفه على حسن وأنور .

وكان حسن عزت يرسل إلى خالد لمقابلتى وموافاتى ببعض الرسائل منه . وأصبح خالد بعد ذلك وثيق الصلة بنا وموضع ثقتنا .

وأما كمال وصلاح وعبد الحكيم فكانت هذه أول مرة نلتقى فيها معاً للعمل الوطنى .

وضم إلى هذه المجموعة قبل نهاية عام ١٩٥١ الطيار جمال سالم . وكان قد عاد لتوه من لندن بعد قضائه ثلاث سنوات بها تحت العلاج ولإجراء بعض العمليات الجراحية هناك . وكان ذلك على إثر حادث طائرة حربية كان يقودها . وكنت قد اصطحبته معى لحضور اجتماع لمجموعتنا بعد عودته ثم رؤى بعد ذلك ضمه إلى المجموعة . كما أنه قبل انتهاء عام ١٩٥١ أيضاً وبعد انضمام جمال سالم اقترح جمال عبد الناصر ضم أنور السادات للجنة بعد أن سألنا عن رأينا فيه لسابق اشتراكه معنا فى التنظيم السرى عام ١٩٤٠ ولم يكن جمال مشتركاً معنا فى هذا التنظيم السرى بسبب وجوده فى السودان حتى عام ١٩٤٣ كما سبق أن ذكرت . وكان أنور قد أعيد إلى الخدمة بالجيش من فترة ليست بالطويلة - عام ١٩٥٠ . وقد وافق على انضمامه الجميع ولم يعترض عليه إلا عبد المنعم عبد الرؤوف .

وبذا أصبح عدد أفراد هذه المجموعة بعد ضم جمال سالم وأنور السادات عشرة ضباط .

إسقاط عضوية عبد المنعم عبد الرؤوف :

وقد اطلقنا على مجموعتنا هذه اسم « اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار » وهى التى أطلق عليها بعد قيام الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢ « مجلس قيادة الثورة » وكان قد سقط من هذه المجموعة قبل قيام الثورة بشهور قليلة عبد المنعم عبد الرؤوف وذلك بقرار من اللجنة التأسيسية لنشاطه ومحاولاته المتعددة لضم بعض الضباط الأحرار إلى جماعة الإخوان المسلمين التى كنا نرفض الاندماج فيها وأن تقتصر علاقاتنا على التعاون دون الاندماج . ولكن عبد المنعم قد تخطى هذا القرار بتصرفه فقد كان عضواً سابقاً بالإخوان وكان دائم التحمس لهم ومؤمناً بهم . وقد سمح له أن يظل عضواً بها حتى وهو عضو فى منظمتنا .

وأما زكريا محيى الدين وحسين الشافعى فقد اقترح جمال ضمهما إلى مجلس قيادة الثورة بعد قيام الثورة بفترة بسيطة وذلك فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ .

وكان زكريا زميلاً لجمال عبد الناصر عندما قامت الثورة كمدرسين بكلية أركان حرب الجيش وكان عضواً بلجنة القاهرة التابعة للجنة التنظيم ، واشترك ليلة الثورة .

وأما حسين فكان ضابطاً بسلاح الفرسان واشترك مع خالد محيى الدين وثروت عكاشة فى تحريك وحدات الفرسان ليلة قيام الثورة .

وكان جمال عبد الناصر قد اقترح أيضاً فى نفس الوقت مع اقتراح ضم زكريا وحسين إلى مجلس قيادة الثورة ضم كلا من البكباشى عبد المنعم أمين من سلاح المدفعية والبكباشى يوسف منصور صديق من سلاح المشاة لدورهما فى ليلة قيام الثورة ـ وظلا أعضاء بالمجلس لفترة بسيطة ثم استقال يوسف منصور صديق وأبعد عبد المنعم أمين بعد أن حوسب من مجلس قيادة الثورة على بعض التصرفات وعين سفيراً لمصر فى بلجيكا .

وفى نهاية أكتوبر عام ١٩٤٩ كان أول اجتماع لهذه المجموعة عندما أصبح عدد

أفرادها ثمانية وكان واضحاً فى هذا اللقاء الأول وأثناء مناقشتنا للظروف التى تمر بها بلادنا أننا جميعاً متفقون على ضرورة تغيير النظام القائم بالبلاد ، ومن أنه ليس هناك من وسيلة أخرى أمامنا لتحقيق ذلك الهدف إلا بالعمل على القيام بانقلاب عسكرى ، وقد تم اتفاقنا فى هذا اللقاء على البدء فوراً فى إعداد أنفسنا والعمل على تكوين خلايا سرية بين ضباط الوحدات العسكرية المختلفة بالجيش والطيران بغرض تنفيذ هذا الانقلاب بعد ست سنوات من بداية هذا النشاط . وقد اتفق الرأى فيما بيننا على أن نجتمع معاً وفى فترات متقاربة حتى نوجد وحدة فكر بيننا وأن يتفهم كل منا الآخر ، كما رأينا أن تكون لنا لائحة داخلية تحكم عملنا وتنظم مناقشاتنا وأن ينتخب أحد أفراد المجموعة كرئيس لها ليرأس اجتماعاتنا ويتابع تنفيذ القرارات التى تتخذها ويدعوها للاجتماع .

انتخاب عبد الناصر :

وقد تم انتخاب جمال عبد الناصر فى اقتراع سرى لرئاسة اللجنة . وأصبحت هذه اللجنة تمثل القيادة العليا للتنظيم . وطبق عليها مبدأ القيادة الجماعية أى أن يكون اتخاذ القرار بالتصويت وأن يصبح نافذاً إذا حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات ، وعلى الأقلية أن تلتزم برأى الأغلبية وظل جمال يرأس هذه اللجنة حتى قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ .

وفى اجتماعاتنا الأولى لهذه اللجنة كان قد اتفق على ضرورة بث فكرتنا وأهدافنا بين ضباط الجيش والمدنيين . ولم نجد وسيلة لتحقيق هذا الغرض غير أن نصدر منشورات سرية من حين لآخر حاملة اسم الضباط الأحرار . وأن نرسلها بالبريد إلى منازل الأشخاص الذين نرى أهمية بث فكرتنا وأهدافنا بينهم .

وكان طبع هذه المنشورات يتم فى سرية كاملة وكل مرة فى مكان آخر غير المكان السابق . وكانت لدينا آلة كاتبة خاصة بنا وكانت هى الأخرى دائمة التنقل من مكان لآخر ولا تظل فى مكان واحد أكثر من عدد قليل من الأيام . وفى هذه المنشورات كنا نهاجم الاستعمار والإقطاع والفساد وتفكك العالم العربى وأسباب هزيمة العرب أمام اليهود .

كما تضمنت أيضا أهدافنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية من طرد

المستعمر والقضاء على الإقطاع والرأسمالية ومن بناء جيش قوى وإقامة حياة نيابية سليمة .

ولم نكن نشاء الدخول فى تفصيلات هذه الأهداف العامة خشية اختلاف الرأى بيننا وحتى لايتسبب عنه فرقة وانقسام ونحن كنا فى أشد الحاجة إلى التماسك والترابط فى تلك الآونة حتى نتمكن من تحقيق هدفنا الأكبر .

وعندما بدأنا فى تكوين الضباط الأحرار كانت أحوال البلاد السياسية يسودها الاضطراب وعدم الاستقرار نتيجة لحرب فلسطين ولنشاط جمعية الإخوان المسلمين فى عمليات النسف والتخريب لمنشآت الأجانب واليهود فى مصر .

كمين للشيخ حسن البنا :

وكانوا قد بدأوا نشاطهم هذا فى نوفمبر ١٩٤٨ حتى أن أمن الناس أصبح فى خطر . وكان النقراشى يرأس الوزارة السعدية فى أثناء تلك الأحداث ووجد أنه من الضرورى حل جمعيتهم . وكان ردهم على هذا القرار منه هو التصدى له وقتله فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وخلفه فى رئاسة الوزارة صديقه وزميله فى الحزب إبراهيم باشا عبد الهادى فأصدر أوامره باعتقال أعضاء الجمعية . وتم اعتقال عدة آلاف منهم وعذب الكثير منهم فى السجون . وكانت الشائعات تملأ البلاد عن قسوة ونوعية هذه التعذيبات ، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تعداه حتى أن أجهزة وزارة الداخلية أعدت كميناً للشيخ حسن البنا المرشد العام لجمعية الإخوان المسلمين وأطلق عليه الرصاص وقتل فى وسط القاهرة أمام مبنى جمعية الشبان المسلمين ، وكان ذلك حوالى منتصف شهر فبراير ١٩٤٩ . فزاد ذلك من سخط الشعب وتذمره من هذا الإرهاب الذى تمارسه الحكومة . وأحس أن البوليس بدل أن يكون أداة أمن قد أصبح أداة قهر . وقد ثبت من التحقيق فى قضية مقتل الشيخ حسن البنا أن الأميرالاى محمود عبد الحميد مدير المباحث الجنائية هو الذى دبر عملية الاعتداء عليه . وقد أحضر مخبرين من الصعيد من الذين تحت إدارته للقيام بهذه المهمة . وحكمت محكمة الجنايات عليه بالسجن خمسة عشر عاماً بعد الثورة عام ١٩٥٤ . كما حكمت على آخرين من المباحث الجنائية بمدد مختلفة وكذا على سائقه الخاص .

ولم يكن هناك من شهود إثبات فى هذه القضية غير شاهد واحد هو الأستاذ محمد الليثى المحرر بجريدة الأهرام والذى كان وقتها موظفاً بالقوات الجوية المصرية . ولم يصمد غيره من شهود الإثبات بسبب ضغط وتهديد البوليس السياسى لهم حتى إن المحكمة قد أشادت فى حكمها إلى شجاعة هذا الشاهد لصموده ضد كل هذه الضغوط التى وقعت عليه ومواجهته لهذه القوى الطاغية .

ولما رأى فاروق ردود الفعل الشديدة ضد تصرفات الحكومة السعدية بين أفراد الشعب ، عمد إلى إقالة إبراهيم باشا عبد الهادى فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ . وأتى بحسين باشا سرى رئيساً لوزارة انتقالية لإجراء انتخابات جديدة . وأجريت الانتخابات فى ٣ يناير ١٩٥٠ وحصل حزب الوفد على الأغلبية .

وجاء الوفد إلى الحكم والأمل يراود الشعب فى الحزب صاحب الأغلبية الشعبية معتقداً أنه سيعمل على تحقيق بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية . ومن أنه سيتصدى لفاروق وحاشيته بعد أن زاد فسادهم وتصلتهم . ولكن نحن الشباب فى ذلك الوقت صدمنا فيما كنا نأمله من حزب الأغلبية عندما لاحظنا أن الحزب وكأنه قد استن لنفسه سنة جديدة وهى مساندة فاروق فى عبثه ومجونه بدل أن يتصدى له حتى وصل الأمر بهم إلى طرد عدد من أعضاء مجلس الشيوخ من المجلس لأنهم تجرأوا وهاجموا داخل مجلسهم أحد مستشارى فاروق وهو كريم ثابت مستشاره الصحفى . وكانوا قد هاجموه لاشتراكه فى صفقات الأسلحة الفاسدة التى وردت إلى الجيش المصرى أثناء الحرب الفلسطينية سنة ١٩٤٨ . وتصرفات أخرى منه .

وقد تبين من التحقيق فى محكمة الثورة فيما بعد أن من أعد الكشف بأسماء أعضاء المجلس المرغوب فى طردهم هو كريم ثابت نفسه . وأن الذى قام بتنفيذ تلك الرغبة هو فؤاد سراج الدين باشا سكرتير حزب الوفد ووزير الداخلية فى ذلك الوقت . كما قيل للمحكمة أيضاً فى التحقيق إن مصطفى النحاس نفسه عندما شكل وزارته وذهب مع الوزراء لحلف اليمين أمام فاروق ، أنه طلب من الملك أن يتحدث إليه بعد أن انتهى الوزراء من حلف اليمين ، واضطرب فاروق

واعتقد أن زعيم الشعب سيتقدم إليه بمطالب شعبية ولكنه فوجىء بطلب النحاس وهى رغبته الشديدة فى تقبيل يد مولاه . وقد جاء هذا القول على لسان حسين باشا سرى عند سؤاله بمحكمة الثورة أثناء محاكمة فؤاد سراج الدين . وقال إن هذا الحادث أقنع الملك بأن حزب الوفد الذى كان مناوئاً له فى الماضى قد أصبح مستسلماً . وأن لا مطلب له غير أن تكون السلطة فى يده . فزاد ذلك من سيطرة فاروق وفساده وضاع أمل الشعب فى حزب الأغلبية الذى كان عاملاً أساسياً فى إيجاد التوازن السياسى بالبلاد عندما كان يحد من رغبة الملك فى الديكتاتورية والسيطرة . ولم يصبح الفساد مقصوراً على الملك وحاشيته بل ومارسه أيضاً أعضاء من حزب الوفد نفسه . وأصبح التعاون وثيقاً بين السلطتين فى هذا الاتجاه وقد أكد هذا تستر الحكومة وإنهاء التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة لأنها كانت تمس بعض المقربين من السراى . وكذلك التلاعب الذى كان قد حدث فى بورصة القطن المصرى وماسمى فى ذلك الوقت بالكورنر وترتب عليه مكاسب ضخمة حققتها قلة من المقربين وبعلم من وزير المالية فى وزارة الوفد . وكان ذلك على حساب المالك البسيط والمستأجرين من الفلاحين . وكانت أسعار القطن قد ارتفعت فى تلك الفترة نتيجة لحرب كوريا .

« المحروسة » :

وكذا ما كان قد أثير فى البرلمان عن إصلاح اليخت الخاص بالملك (المحروسة) بإيطاليا وإنفاق مليون من الجنيهات لهذا الغرض . والمبلغ كان يفوق كثيراً قيمة الإصلاحات التى جرت به ، ودفاع حزب الوفد عن هذا الإجراء عندما أثاره بعض الأعضاء وعلى رأسهم الأستاذ مصطفى مرعى المحامى . ولم يكن هذا إلا دليلاً على مدى التعاون الذى كان قد أصبح وثيقاً بين السراى وحزب الوفد وذلك على حساب مصالح الشعب .

وكان النحاس قد أعلن فى خطاب « العرش » بعد تشكيله وزارة ١٩٥٠ عن التزام حزب الوفد بإلغاء المعاهدة التى كانت قائمة بين بريطانيا ومصر والتى وقعت عام ١٩٣٦ ، وارتبط بهذا التعهد أمام الشعب والبرلمان .

وحاول عن طريق المفاوضات مع انجلترا أن يحقق ماعاهد الشعب عليه وإنهاء المعاهدة ولكنه فشل فى ذلك . ولما زاد غليان الشعب خطا النحاس تلك

الخطوة الكبرى وقام بإعلان إلغاء المعاهدة من جانب مصر رغم وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة .

وأعلن هذا القرار فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، كما أعلن حظر تشغيل العمال المصريين بالقاعدة البريطانية ومنع تموينها أيضاً باحتياجاتها من داخل مصر .

وهذه الخطوة منه حركت كل المشاعر الوطنية عند أفراد الشعب وأنسته تلك التصرفات المأخوذة على الحزب وعادت بالقضية إلى مرحلة الجهاد الوطنى لإخراج المستعمر من البلاد . وتحركت كل القوى الوطنية فى مصر لمساندة هذا القرار الوطنى ، وتكونت جماعات فدائية من طلبة الجامعات ومن جمعية الإخوان المسلمين ومن المنظمات الشيوعية السرية فى البلاد والأفراد العاديين من الشعب ومنظمتنا السرية كذلك .

غارات على القاعدة البريطانية :

وبدأت تلك الجماعات فى شن غارات فدائية على معسكرات ومخازن القاعدة البريطانية فى منطقة القناة من حين لآخر بغرض اثبات عدم فاعلية تلك القاعدة دون رضا من أهل البلاد . وقامت القوات البريطانية من جانبها رداً على هذه الهجمات بالسيطرة على جميع الطرق المحيطة بمنطقة القاعدة وقامت دورياتهم العسكرية بتفتيش القطارات والسيارات والأفراد الذاهبة إلى السويس والإسماعيلية وبور سعيد والخارجة منها كذلك . كما سيطروا أيضاً على كوبرى الفردان المقام على قناة السويس والمعبر الوحيد بين قواتنا العسكرية فى سيناء ودلتا النيل .

وقد ساهمت منظمتنا مساهمة إيجابية فى شن هذه الغارات الفدائية على القاعدة البريطانية . وقام بعض الضباط الأحرار بقيادة جماعات فدائية للقيام بتلك الغارات . ولم يقتصر نشاطها على هذا فقط بل عملت على تدريب كثير من الشباب على العمل الفدائى وأمدتهم بالأسلحة اللازمة وأعدت لهم الخطط لشن تلك الغارات . كما زودت جماعة الإخوان المسلمين بكميات هائلة من الأسلحة والذخائر لاستخدامها فى عملياتها ضد القوات البريطانية والتى كان قد أمكن لنا تهريبها من مخازن الجيش المصرى . وقد أعدت منظمتنا أيضاً لغماً ضخماً أطلق عليه اسم « التيتل » لوضعه فى مجرى قناة السويس وتفجيره فى

إحدى ناقلات البترول أثناء عبورها للقناة بغرض إعاقة الملاحة بها . وكان قد قام بإعداده الضابط صلاح هدايت والذى أصبح وزيراً للبحث العلمى بعد الثورة .

ونقل هذا اللغم سراً إلى مطار العريش على طائرتين من طائرات النقل المسماة « كوماندو » بعد انتهاء العمل اليومى للقوات الجوية .

وأما جزء المفرقعات منه فقد نقل عن طريق السكة الحديد لخطورة نقله بالطائرة ، وساعد فى هذا الأمر فؤاد سراج الدين بعد أن تم الاتصال به . وقام باستلام هذا اللغم فى العريش جمال سالم وعبد الحكيم عامر حيث كانا قد نقلا إلى وحدات هناك قبل ذلك بقليل . وقاما بنقله محملاً على لوريين إلى الضفة الشرقية للقناة وأخفى هناك بعد أن أعيد تركيبه حتى يحين الموعد المناسب لاستخدامه .ثم عدلنا عن تنفيذ تلك الخطة خشية ردود فعلها فى العالم الخارجى .

وقد ظل هذا اللغم رابضاً فى مكان إخفائه حتى قيام الثورة ثم عمل على تفجيره فى المكان الذى كان قد أخفى فيه .

رفض الإنذار البريطانى :

وفى شهر يناير سنة ١٩٥٢ كانت قد ازدادت عمليات المجموعات الفدائية ضد القوات البريطانية ، وفقد القائد الإنجليزى للقاعدة أعصابه لتوالى هذه الهجمات والخسائر الناجمة عنها . فأمر بتدمير بعض القرى القريبة من القاعدة لاعتقاده باختفاء الفدائيين فيها ، وأمر كذلك قواته بمحاصرة قسم البوليس الموجود بمدينة الاسماعيلية لظنه من أنه يقوم بمساندة الفدائيين ، وأنذر قوات البوليس به وطلب منهم تسليم سلاحهم وانسحابهم من المنطقة إلى مدينة القاهرة ، وصدرت الأوامر من وزير الداخلية المصرى فؤاد سراج الدين بعدم قبول الإنذار والمقاومة حتى آخر طلقة ، وكان تسليح قوات البوليس لايتعدى البنادق العادية . وقامت القوات البريطانية بإطلاق نيران دباباتهم ومدفعيتهم على تلك القوة رغم عدم تكافؤ القوتين .

وقاوم رجال البوليس هذه الهجمات بشجاعة عدة ساعات . وكان ثمنها خمسون قتيلاً وما يزيد عن سبعين جريحاً ، وعندما شاع خبر هذه المعركة فى القاهرة عم الشعب المصرى كله موجة من الغضب والانفعال .

وفى اليوم التالى لهذه المعركة - أى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ - خرجت قوات البوليس فى القاهرة إلى شوارعها فى شكل مظاهرة احتجاجاً على ما أصاب زملاءهم، واتجهوا إلى قصر عابدين مقر الملك الرسمى وإلى مجلس النواب وانضم إلى جموعهم شباب الجامعة وكثير من أفراد الشعب مظهرين احتجاجهم وغضبهم من الإنجليز والحكومة المصرية على السواء.

الجيش سيف الملك:

وفجأة وبدون مقدمات وهم فى ميدان الأوبرا وسط المدينة بدأت جماعة من المتظاهرين بإشعال الحرائق فى بعض المحلات التجارية وفى السينما الموجودة فى الميدان، وسرعان ما سرت العدوى إلى الكثير من المتظاهرين فأخذوا يشعلون الحرائق فى كل المتاجر الضخمة فى المنطقة وفى المحلات الأجنبية بها وفى النادى الخاص بالجالية البريطانية «تيرف كلوب»، ولم تقتصر تلك الأعمال على وسط المدينة ولكنها انتشرت أيضاً فى أماكن أخرى منها. ولفت سماء القاهرة غمامة سوداء من الدخان المنبعث من تلك الحرائق. وكأن الشعب أراد أن ينفث عما فى صدره وعدم رضائه عن أحواله وعن القائمين بالأمر عليه بهذا التذمر والتخريب البشع.

وفى تلك الأثناء لم يكن هناك من قوات أمن نظامية لتتصدى للمتظاهرين وتحول دون استمرار هذا التخريب والنهب والسلب. ولم يكن هناك حتى من يصدر الأوامر للتصدى لتلك الغوغائية. وقد قيل فى ذلك الوقت على صفحات الجرائد أن وزير الداخلية كان مشغولاً أثناء ذلك بشراء عمارة ضخمة ويعمل على تسجيلها. حتى إن الملك نفسه فى ذلك اليوم الأسود كان قد دعا على غير العادة عدداً من ضباط الجيش لتناول الغداء على مائدته احتفالاً بعيد الميلاد الأول لابنه الأمير «أحمد فؤاد»، ولم يكن ذلك منه إلا تقرباً للجيش.

والقاهرة قد بدأت تحترق وهم لايزالون على مائدة الطعام. وقام أحد الضباط المدعوين ومن المعروفين بوصوليتهم هاتفاً «الجيش سيف الملك». ولم يرد عليه إلا القلة القليلة جداً.

واستمر الحال على هذا المنوال حتى بعد الظهر والتردد كان واضحاً على القيادة السياسية فى استدعاء الجيش للمحافظة على الأمن والنظام فى المدينة

والتى أصبحت تسودها حالة من الفوضى . والفريق محمد حيدر وزير الحربية أخاف الملك من أنه لايضمن ولاء الجيش إذا نزل بقواته إلى شوارع القاهرة . ولما زاد الموقف اشتعالاً لم يكن هناك مفر من ضرورة إصدار الأمر إلى الجيش بالتحرك . وعندما تحركت قوات الجيش للسيطرة على الموقف كان الظلام قد بدأ يقترب . ولما أحست الجماهير بنزول الجيش إلى الشوارع تفرقت وانصرفت ولم تصطدم به ، ولكن بعد أن دمر واحترق مئات من المتاجر والمنشآت وقد قتل عدد من المصريين والأجانب فى هذه الحوادث المؤسفة .

وكانت هناك شائعات قد ترددت فى ذلك الوقت الذى جرت فيه هذه الحوادث على أن الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة سابقاً) كان وراء تلك العمليات التخريبية وتلك الأحداث المؤسفة المؤلمة . كما تناولت الشائعات أيضاً بعض المنظمات اليسارية الموجودة بالبلاد . ولكن تبين بعد إجراء تحقيق حول هذا الحادث بعد قيام الثورة فى محكمة الثورة أنه ليس هناك ما يؤكد أو يدعم تلك الشائعات . ولم نتوصل إلى أية أدلة تثبت هذه الادعاءات وكل ماخلصنا إليه هو أن انفعال الجماهير وغضبها كان هو المحرك لما حدث . وأن عدوى التدمير والتخريب قد سرت فى تلك الجموع المتظاهرة نظراً للحالة النفسية التى كانوا بها وما كان يحيط بهم من أحداث من قبل .

ربما يفلت الزمام :

وفى مساء نفس اليوم لهذه الأحداث اجتمعت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار لدراسة الموقف . واتضح لنا بجلاء فى هذا الاجتماع أن الأحداث وتطورها فى البلاد تسير بخطى سريعة نحو حالة من التدهور لم يسبق لها مثيل . وأن الزمام ربما يفلت فى أية لحظة ويحدث انفجار من الشعب المتذمر وتصبح البلاد فى حالة من الفوضى لايمكن التكهن بنتائجها . وكان لابد لنا والحالة هذه من أن نتحرك بسرعة خاصة وأن الملك نفسه قد عرف بأمر الضباط الأحرار وتنظيماتهم داخل الجيش بعد أن تحديناه فى انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش والتى قد جرت يوم ٣ يناير ١٩٥٢ ، وتم انتصارنا عليه فى تلك الانتخابات لأنه هو نفسه كان وراء ترشيح عدد من الضباط الموالين له وعلى رأسهم اللواء حسين سرى عامر كرئيس لمجلس إدارة النادى - وهو لم يكن

يتمتع بسمعة طيبة بين الضباط . ومنظمتنا كانت قد رأت التصدى لهذا الترشيح منه ورشحنا ضباطاً آخرين وعلى رأسهم اللواء أ . ح . محمد نجيب كرئيس لمجلس الإدارة . وكان الغرض الآخر غير هذا التحدى للملك هو التعرف من هذه المعركة التى سنخوضها على قوة وتماسك الضباط المنضمين إلى التنظيم وقدرتهم ومدى تأثيرهم على باقى ضباط الجيش .

وقد أكدت نتيجة الانتخابات التى نجح فيها جميع مرشحينا فعالية التنظيم وقدرته . ولكن من جانب آخر كانت هناك نقطة ضعف صاحبت هذا التصرف منا فلقد تخلينا ولأول مرة عن الأسلوب السرى الذى كنا نتبعه من قبل . وكان نشاطنا علنياً فى هذه المعركة فكشفنا عن أنفسنا ، وأصبح من الطبيعى بعد ذلك أن يسعى الملك وأجهزته السرية الخاصة بالأمن إلى التعرف على من وراء هذا التنظيم ومن هم أفراده حتى تحاول القضاء عليهم قبل استفحال خطرهم واستبعادهم من الجيش . ومن هنا كان لعامل الوقت أهمية قصوى ، وكان علينا أن نسبقه فى التحرك وأن نضرب ضربتنا ونقوم بالانقلاب الذى كنا نعد أنفسنا له قبل أن يعمل هو على تصفيتنا نهائياً من الجيش وتضيع علينا بذلك الفرصة .

مشادة عنيفة مع جمال :

وعندما أثيرت تلك النقاط وهذه الظروف التى تحيط بنا فى مناقشاتنا وضرورة تحركنا السريع والعاجل كان جمال عبد الناصر يرى عدم الاندفاع ويدعو إلى التأنى ، وكانت هذه عادته . وقد رأيت فى هذا الاجتماع بعد حريق القاهرة أن أعيد ما سبق أن ذكرته فى جلسات سابقة . وهو أن الأحداث ستسبقنا ولابد لنا من تنفيذ خطتنا فى أقرب فرصة وكان جمال عبد الناصر ضد هذا الرأى الذى ناديت به . وحاولت فى هذا الاجتماع أن أبين أن ما حدث فى يوم ٢٦ يناير ونزول الجيش إلى شوارع القاهرة يؤكد ما سبق وما كان متوقعاً . ومن أنه كان من الممكن تنفيذ خطتنا فى ذلك اليوم لو كنا قد أعددنا أنفسنا من قبل . ولكننى وجدت فى هذه الجلسة أن عدم التحرك كان لايزال هو الغالب على التحرك السريع ، بالإضافة إلى ما كان قد حدث بين جمال عبد الناصر وبينى من مشادة عنيفة على أثر محاولته اغتيال اللواء حسين سرى عامر . وكان قد قام بهذه المحاولة مساء يوم ٨ يناير سنة ١٩٥٢ بعد انتخابات مجلس إدارة

نادى الضباط بخمسة أيام ، عندما كانت السراى قد رأت فرض حسين سرى عامر عضواً فى مجلس إدارة النادى كممثل لسلاح الحدود ، وكان جمال قد قام بهذه المحاولة مستقلاً دون أخذ قرار من الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار وأشرك معه فيها كلا من حسن إبراهيم واليوزباشى كمال رفعت واليوزباشى حسن تهامى من التنظيم . وكنت قد اعتبرت هذا التصرف منه عندما اجتمعنا ثانى يوم لهذه المحاولة خروجاً منه على رأى الجماعة ، وهو مبدأ رئيسى فى تنظيمنا . وأن الحرية والاستقلال فى التصرف فى مثل هذه الأمور لها خطورتها ، بالإضافة للأضرار التى ربما تقع على التنظيم نفسه لو أمكن البوليس اكتشاف أمر الذين قاموا بهذا الاعتداء ، وقد بلغ من حدة المناقشة وعنفها فى ذلك اليوم أن طالب جمال عبدالناصر إعادة طرح الثقة به كرئيس للجنة .وقد حاز على أغلبية الأصوات . وكان صلاح سالم مشاركاً معى فى هذا الرأى وضد خروج جمال على رأى الجماعة .

ولما وجدت أنه لايزال هناك إصرار على عدم التحرك السريع رغم تلك الأحداث أعلنت لزملائى أعضاء اللجنة عن انسحابى من حضور اجتماع اللجنة التأسيسية فى المستقبل حتى يقرروا أن الوقت المناسب قد حان لتنفيذ خطتنا . وأن يعتبرونى فى تلك الفترة جندياً لهم فى سلاح الطيران . وأنهم سيجدوننى وزملائى ضباط القوات الجوية خير عون لهم حينما تحين الساعة .

ومن هذا التاريخ لم أعد أحضر اجتماعات اللجنة التأسيسية حتى يوم ١٦ يوليو ١٩٥٢ . وهو اليوم الذى صدر فيه قرار حل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش تلبية لرغبة فاروق . وفى اليوم التالى لهذا القرار حضر حسن إبراهيم إلى منزلى عند الغروب . وأبلغنى برغبة زملائى أعضاء اللجنة فى أن أحضر اجتماعهم فى مساء نفس اليوم . وتوجهنا معاً إلى الاجتماع . ولم يكن متواجداً فى هذا الاجتماع غير جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، خالد محيى الدين ، حسن ابراهيم ، وأنا . أما جمال سالم وصلاح سالم وأنور السادات فقد كانوا فى العريش ورفح بحكم موقع عملهم . وعبد الحكيم كان موقع عمله هناك أيضاً إلا أنه قد حضر إلى القاهرة فى إجازة مرضية . وظل بها حتى بداية قيام الثورة فى ليلة ٢٣/٢٢ يوليو .

التفكير فى الاغتيالات :

وفى هذا الاجتماع يوم ١٧ يوليو سنة ١٩٥٢ استعرضنا الموقف السياسى فى البلاد . وكان فى تدهور مستمر من يوم حريق القاهرة لأن الملك كان قد أقال مصطفى النحاس من الوزارة على أثر أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ . واستدعى على ماهر لتشكيل الوزارة الجديدة . وكان الملك بذلك يرغب فى أن ينكل بالوفديين . ولكن على ماهر أراد أن تكون سياسته متوازنة بين تلك القوى السياسية فى البلاد ـ أى مع الملك والسفارة البريطانية وحزب الوفد ـ واحتفظ بالبرلمان الوفدى . فما كان من الملك إلا أن قام باستبعاده عندما لم ينكل بالوفديين . واستبدله بنجيب باشا الهلالى . والذى كان وفدياً من قبل ثم انشق عليهم بحجة انتشار الفساد داخل الحزب . وقام نجيب الهلالى بحل البرلمان الوفدى . وبدأ يجرى تحقيقاً جديداً فى قضايا الفساد والرشوة والمحسوبية .

ولكن عندما بدأ يقترب هذا التحقيق من المقربين إلى الملك ، رأى الملك أن يأتى بحسين سرى رئيساً للوزارة وهو لم يكن حزبياً . وكان ذلك فى أوائل يوليو ١٩٥٢ . وأعلن حسين سرى عن إقامة انتخابات برلمانية جديدة . كما طلب من الملك أن يعين اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية ترضية وتهدئة لضباط الجيش . وكان على علم بمدى حنق وغضب الضباط من الأوضاع السائدة فى البلاد . وكان رد الملك على هذا المطلب منه هو صدور قرار بحل مجلس إدارة نادى الضباط والأمر بإغلاقه ، وطلبه من حسين سرى رئيس الوزراء أن يعين اللواء حسين سرى عامر وزيراً للحربية . وكأنه أراد أن يتحدى الجيش ويستفزه بهذه الإجراءات أو يستهين به ، ويحاول إثبات أن الجيش ليست لديه القدرة على تحديه ، مما اضطر حسين باشا سرى إلى تقديم استقالته من رئاسة الوزارة يوم ١٩ يوليو ، فعاد الملك وكلف نجيب الهلالى ثانية بتأليف الوزارة يوم ٢١ يوليو . وتعيين القائمقام اسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك وزيراً للحربية .

وكانت المعلومات التى تجمعت لدينا أيضاً تفيد أن الملك وأجهزته الخاصة بالأمن توصلت إلى معرفة بعض من أسماء الضباط الأحرار خاصة من أعضاء اللجنة التأسيسية ، ومن أنه على وشك التحرك للقضاء عليهم والتخلص منهم ، وإزاء تلك الظروف رأينا أنه من الضرورى أن نتحرك بسرعة وأن نسبق الملك

وأجهزته وأن نضرب ضربتنا وإلا فإن التنظيم ربما يقضى عليه قبل أن يحقق الهدف الذى عملنا له طوال تلك المدة ، وتصرفات الملك وصورة التحدى الواضحة فى قراراته ضد مشاعر الجيش كانت توحى بأنه يعتقد أنه فى مركز قوى . وهو لم يكن بطبيعة الحال قد نسى التحدى له ولا الهزيمة التى كان قد منى بها أثناء انتخابات مجلس إدارة النادى . كما أن الأوضاع السياسية فى البلاد وعدم الاستقرار وتناوب الوزارات المختلفة للسلطة فى فترات متقاربة جداً كانت تدل على الانهيار السياسى .

والشعب نفسه كان قد بلغ تذمره واستياؤه إلى آخر مدى . حتى أنه قد أصبح ينادى بضرورة تغيير تلك الأوضاع السائدة فى البلاد ويبحث عن منقذ له من الحالة المتردية التى كان قد وصل إليها . كل تلك الظروف المحيطة بالموقف السياسى كانت تشجيعاً على ضرورة التحرك بل والتحرك السريع دون إبطاء . وكانت كل المظاهر تدل على أن الشعب سيرحب بهذا التحرك وسيتحمس له إن حدث .

وقد بدأ تفكيرنا يتجه إلى الطرق المفتوحة أمامنا لاتخاذ هذه الخطوة . وكان أول الأبواب التى طرقتها أذهاننا هو العمل على اغتيال بعض الساسة المصريّين من الذين ساهموا فى إفساد الحياة السياسية فى البلاد . وكان هذا الخاطر هو أول ما اتجه إليه تفكيرنا . ذلك لأن تحركنا جاء أساساً بعد الشعور بأن هناك خطراً يهدد التنظيم والقائمين عليه . ولم يكن التنظيم قد استكمل استعداده بعد . ولا توافرت له القوة العسكرية الكافية التى تمكنه من إجراء التغيير الجذرى المنشود . وإنما جاء تحركه أساساً لدرء هذا الخطر الذى يهدده . ولا أتذكر من الذى تقدم بفكرة الاغتيالات السياسية . ولكن الاتفاق كان تاماً عليها بيننا . ولم يعترض أحد منا . وكان قد اتفق على أن يقوم بتنفيذ هذه الخطوة أعضاء اللجنة التأسيسية أنفسهم ، وعلى أن تستخدم سياراتهم الخاصة فى تنقلاتهم أثناء تنفيذها .

ولم يكن لدينا غير ثلاث سيارات فقط يملك إحداها جمال عبد الناصر والثانية خالد وأملك الثالثة . ولكن تبين لنا عندما حددنا أسماء هؤلاء الساسة أن عددهم يربو على الثلاثين شخصاً . واتضح أن هناك استحالة أن يقتصر فى

أداء تلك المهمة على أعضاء اللجنة فقط خاصة وأنه كان قد رئى أن تنفذ العملية فى جميع هؤلاء الساسة فى ليلة واحدة ، ولذا رئى ضرورة الاستعانة بأفراد آخرين من التنظيم للمساهمة فى تنفيذ تلك العملية معنا ، وكان لابد من أن نوفر لهم وسائل الانتقال ، ولم نجد أمامنا غير استخدام سيارات من الجيش فى هذا الأمر ، وبعد أن استكملت الصورة اتضح لنا أننا سنقوم فى ليلة واحدة بعملية مذبحة لعدد من الساسة . وأن الأمر لابد أنه سيتكشف . وسيلق القبض علينا وكأننا قد قنا بعمل وضحينا من أجله دون أن نحقق هدفنا الرئيسى وهو العمل على إحداث تغيير جذرى فى النظام القائم فى البلاد . لذا أعدنا النظر فى هذه الخطة . وفى هذا الباب الذى كنا قد طرقناه . وبعد مناقشة وتقليب الأمر على جوانبه المختلفة استقر الرأى على أن أى باب سنطرقه فيه مخاطرة كبيرة على تنظيمنا وحياتنا والتضحية قائمة منا فى كل الحالات ، وأنه مادام الأمر كذلك فلنأخذ المخاطرة بالعمل على تنفيذ مخططنا الأساسى وهو القيام بانقلاب عسكرى وعنصر المفاجأة فيه سيكون عاملاً مساعداً لنا . وهذه الخطوة كانت تستدعى منا البحث والدراسة . ومعرفة الوحدات العسكرية القريبة من مدينة القاهرة والموالية لتنظيمنا والتى نضمن إمكانية استخدامها فى عملية الانقلاب الذى عزمنا على تنفيذه والتعرف أيضاً على عدد الضباط الأحرار الموجودين فى هذه الوحدات العسكرية . ومدى قدرتهم واستعدادهم على قيادتها وتحريكها لتنفيذ هذه المخاطرة . وعلى ضوء تلك المعلومات التى رئى ضرورة جمعها يمكن رسم خطة تنفيذ هذا الانقلاب ، وأجلنا اجتماعنا لثانى يوم ١٨ يوليو حتى يمكن جمع هذه المعلومات .

التحرك للثورة :

وفى اليوم التالى ١٨ يوليو سنة ١٩٥٢ . استعرضنا عند اجتماعنا المعلومات التى أمكن الحصول عليها من الوحدات العسكرية الممكن لنا استخدامها . والضباط الأحرار الذين يمكن الاعتماد عليهم فى تحريك تلك الوحدات ، وقدرنا أن نسبة النجاح فى هذه المخاطرة لاتتعدى العشرين فى المائة . وكان لابد لنا أن نتحرك . وأن نعد خططنا على هذا الأساس . وأن نعتمد على عنصر المفاجأة . وحددنا ساعة الصفر لبدء التنفيذ ليلة ٢١/٢٢ يوليو عند منتصف الليل . ثم

رأينا بعد ذلك تأجيلها لمدة أربع وعشرون ساعة أى حتى منتصف ليلة ٢٣/٢٢ يوليو ليتم لنا استكمال دراسة الخطة التفصيلية للتنفيذ، وتحديد مهمة كل وحدة من الوحدات العسكرية التى ستساهم بدور فى الانقلاب. ودور كل ضابط سيشترك بها. وكذا لإبلاغ جمال سالم وصلاح وأنور الموجودين بمنطقة العريش ورفح بالموعد الذى حددناه للتنفيذ، وحتى تتاح لهم الفرصة أيضاً لإعداد أنفسهم فى منطقتهم، والتنبيه عليهم بعدم التحرك إلا بعد أن نكون قد تحركنا فى القاهرة وحققنا بنجاح الخطوة الأولى. وأنه سيتم إخطارهم تليفونياً بذلك بذكر كلمة السر والتى كنا قد اتفقنا عليها وهى كلمة (نصر). وسافر إليهم حسن ابراهيم يوم ١٩ يوليو بالطائرة ليطلعهم على الموقف وماقررناه ودورهم. ولإبلاغ أنور كذلك بالنزول إلى القاهرة قبل الموعد المحدد للتنفيذ ليشترك معنا عند التحرك وليقوم بالدور الذى كان قد حدد له فى الخطة. وهو العمل على تعطيل شبكة التليفونات الموصلة بين القيادة العسكرية ووحدات الجيش المختلفة وقت الانقلاب إلى أن يتم لنا السيطرة على الجيش ووحداته المختلفة ثم يعاد تشغيلها لصالحنا والاستفادة بها.

وفى يوم ١٩ يوليو اجتمعنا لمناقشة الخطوط الأساسية لخطة الانقلاب. وكان تواجد ٨٠,٠٠٠ عسكرى بريطانى فى منطقة قناة السويس يشغل بالنا وتفكيرنا باستمرار خشية تدخلهم عسكرياً عندما نتحرك، ولكن لم يكن أمامنا من مفر غير قبول هذا الخطر، وإلا جمدنا موقفنا حتى يتم جلاؤهم عن بلادنا. وموعد جلائهم غير معروف ولا محدد. والموقف والظروف التى يمر بها وطننا لا تحتمل هذا التأجيل غير المحدد. ورأينا أن نضع فى اعتبارنا عند وضع خططنا التفصيلية احتمال هذا التدخل منهم. وأن نحسب حسابه. وأن نعد أنفسنا له وذلك بالتصدى لهم بقوات عسكرية عند مدخل القاهرة الشرقى وأن نعمل على التعاون مع المنظمات الشعبية خاصة جمعية الإخوان المسلمين لمقاومة هذا التدخل منهم لو حدث.

الخطة :

وكانت خطة الانقلاب قد بنيت أساساً على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى منها : هى العمل على السيطرة على القوات المسلحة

بالاستيلاء أولاً على مبنى القيادة العسكرية بمنطقة كوبرى القبة . وعلى أن يقوم باقتحامها والاستيلاء عليها بعض من أعضاء اللجنة التأسيسية وهم جمال عبدالناصر ـ عبد الحكيم ـ حسن ابراهيم ـ البغدادى . ويعاونهم فى ذلك إحدى الوحدات العسكرية . ويعمل أيضا فى نفس الوقت على اعتقال بعض كبار ضباط الجيش والطيران من قيادات الأسلحة المختلفة حتى نضمن بذلك عدم إمكانية تحريك قوات عسكرية للتصدى لنا . ويقوم بتنفيذ عملية الاعتقال مجموعات من الضباط محددة لهذا الغرض . وتقوم وحدات عسكرية من سلاح المدفعية بالسيطرة على مداخل القاهرة الشرقية ـ وكذا الطرق داخل مدينة القاهرة الموصلة إلى مبنى القيادة العسكرية بكوبرى القبة ، والطرق الموصلة أيضاً إلى وحدات الجيش المختلفة والتى تتمركز أساساً فى شرق وجنوب القاهرة . ويعاون سلاح المدفعية فى هذا وحدات من سلاح الفرسان بدباباتهم وسياراتهم المصفحة ، والقيام كذلك بمحاصرة قصر عابدين مقر الملك ، وكان كمال الدين حسين مسئولاً مع عبد المنعم أمين عن تحريك قوات المدفعية يعاونهما فى ذلك مجموعة ضباط منهم مصطفى مراد وأحمد أبو الفضل الجيزاوى وفتح الله رفعت ومحسن عبد الخالق ومحمد حمدى محمود . وأما سلاح الفرسان فكانت تقع مسئولية تحركه على كل من خالد محيى الدين وحسين الشافعى وثروت عكاشة ، وقد حدد دور وحدات المشاة كذلك فى الخطة .

أما سلاح الطيران فكانت السيطرة ستتم على مطاراته الثلاثة الرئيسية حول القاهرة (الماظة ـ مصر الجديدة ـ غرب القاهرة) ليلة ٢٣/٢٢ يوليو وعلى أن يبدأ دور الطائرات واستخدامها فى الصباح من يوم ٢٣ يوليو للطيران فوق القاهرة والإسكندرية ، ومنع فاروق من الهروب عن طريق الجو أو البحر مع استخدام القوة لو حاول ذلك . كما على القوات الجوية أيضاً أن تقوم بعمليات استكشاف لتحركات أية قوات بريطانية والتصدى لها عند أى بادرة منها للعمل ضدنا ، وهذه المسئولية كانت تقع على عاتق ومعى حسن ابراهيم وبعض ضباط آخرين منهم عمر الجمال ومحمد شوكت ووجيه أباظه وصادق القرموطى وحمدى أبو زيد وغيرهم . ويضاف إلى هذا فى الخطة ضرورة قيام وحدات من المشاة بالسيطرة على محطة الإذاعة وشبكة التليفونات حتى يمكن لنا مخاطبة الشعب عن طريق الإذاعة بالقاء بيان عليه عن قيام الانقلاب وأهدافه . وحدد موعد إذاعة

البيان الساعة السابعة من صباح ٢٣ يوليو . أما عن شل شبكة التليفونات فكانت تقع مسئوليتها على عاتق أنور السادات أثناء المرحلة الأولى من الخطة .

وكانت هذه المرحلة من الخطة هى أهم مراحلها الثلاث . وبنجاحها يساعد على نجاح المرحلتين التاليتين لها . وبنجاحها سيتم لنا السيطرة على القوات المسلحة . وتلك السيطرة لها أهميتها القصوى .

وأما المرحلة الثانية من الخطة فهى العمل على السيطرة على جهاز الحكومة المدنى وذلك عن طريق تعيين وزارة مدنية نضمن ثقة الشعب فيها وولاءها أيضاً للانقلاب .

ثم يأتى بعد ذلك المرحلة الثالثة وهى التخلص من الملك نفسه . وكان لابد من أن نعمل على إخفاء هذا الغرض الأخير حتى آخر لحظة قبل اتخاذ الخطوات التنفيذية لهذا التخلص منه خوفاً من أن يكون ذلك مبرراً للقوات البريطانية للتدخل . أو أن يلجأ هو نفسه إليها طالباً منها التدخل لحمايته . وما يترتب على هذا التدخل منها من أخطار نحاول بقدر استطاعتنا العمل على تفاديها وتجنبها .

تلك كانت الخطوط العريضة والأساسية لتنفيذ الانقلاب ، وقد وضع لها خطة تفصيلية . وكان قد اتفق على أن يقوم بوضعها كل من جمال عبدالناصر ومعه كمال وعبد الحكيم ، وعلى أن نجتمع الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٢٢ يوليو فى منزل خالد محيى الدين لاستعراضها بصورتها النهائية . وحتى يلم كل منا بدوره ودور الوحدات التابعة له . وعلى كل منا بعد ذلك أن يقوم بترتيب الدور المسئول منه مع ضباطه ووحداته . وعلى ألا تصدر إليهم الأوامر النهائية والتفصيلية للبدء فى التنفيذ قبل الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٢ يوليو ضماناً للسرية وعدم تسرب أية معلومات عنها للمسئولين ، وحتى يكون الوقت المتبقى على بداية التنفيذ ساعات قليلة لا تسمح باتخاذ إجراءات تحريك قوات مضادة لإحباط مهمتنا إن تسرب الخبر ، وكان من الضرورى أن نضمن تواجد الضباط الذين ستوكل إليهم تنفيذ الخطة يوم ٢٢ يوليو فى الساعة الثامنة مساء . وفى مكان محدد حتى يمكن إبلاغهم بالقرار ودورهم التفصيلى ، لذا فقد سبق واتفقنا مع جميع الضباط الأحرار على ضرورة استعدادهم وإعداد وحداتهم ولكن دون أن نذكر لهم أية تفصيلات عن نياتنا وأهدافنا . واقتصر

الأمر على ضرورة تواجدهم دائماً بمنازلهم ويومياً قبل الساعة الثامنة مساء وذلك ابتداء من يوم ٢١ يوليو حتى يمكن الاتصال بهم .

إحراق أوراق الخطة :

وبعد ظهر يوم ٢٢ يوليو اجتمعنا فى منزل خالد كما كان الاتفاق بيننا ، وحضر هذا الاجتماع ولأول مرة زكريا محيى الدين ، وكان واضحاً أنه اشترك مع جمال وعبد الحكيم وكمال فى وضع الخطة التفصيلية ، وكانت الأوراق المدونة بها الخطة فى جيبه ، وقد قام بإخراجها وأخذ يقرأ علينا ما جاء بها لمناقشتها والاتفاق عليها بصورة نهائية . وليتعرف كل منا على دوره بالكامل . ثم قمنا بإحراق تلك الأوراق بعد أن أعاد كل منا الدور المسئول عنه من الذاكرة أمام الباقين ، وودع بعضنا بعضاً وقبل انصرافنا احتضن كل منا الآخر وقبّله ، وكل منا يعتقد أن هذا ربما يكون آخر لقاء بيننا .

وفى مساء هذا اليوم ٢٢ يوليو قام كل منا بالمرور على زملائه الضباط فى التنظيم والمرتبطين به لإبلاغهم بالقرار الذى اتخذ ، ودور كل منهم فيه ، وموعد تحرك وحدته ، والأغراض المطلوب منه العمل على تحقيقها . وقد توجهت بعد أن أتممت ذلك إلى القيادة العسكرية بكوبرى القبة فى سيارتى الخاصة ومعى حسن إبراهيم فى الموعد المتفق عليه للالتقاء مع جمال وعبد الحكيم لاقتحام القيادة العسكرية بمساعدة إحدى وحدات الجيش . وتقابلنا معهما خارج المبنى ، وعلمنا منهما أن أمر الانقلاب قد انكشف سره وعرفت به القيادة العليا بالجيش ، وأنها كانت قد أصدرت أوامرها إلى قيادة الوحدات المختلفة بالتوجيه إلى وحداتها لمواجهتنا . وأنهما ـ أى جمال وعبد الحكيم ـ كانا قد عرفا هذا الأمر من أحد ضباط المخابرات العسكرية المنضم لتنظيمنا . وأن بعض الضباط من قيادات الجيش كان قد حضر إلى مبنى القيادة لتجتمع برئيس أركان الجيش . « اللواء حسين فريد » ولتتلق منه الأوامر قبل التوجه إلى وحداتها ، ومن حسن الحظ أن إحدى الوحدات العسكرية التابعة لنا والتى كان يقودها البكباشى يوسف منصور صديق كانت قد تحركت خطأ قبل الموعد المحدد لها بساعة . وتصادف أن قابل جمال وعبدالحكيم تلك القوة وهى فى طريقها إلى المكان المحدد لها فى الخطة فطلبا من يوسف أن يتجه بقوته إلى مبنى القيادة مباشرة لاقتحامها

واعتقال القيادات العسكرية التى تجمعت بها قبل انصرافها إلى وحداتها . وأمكن ليوسف أن يقتحم القيادة . وأن يتحفظ على القيادات التى كانت بها وفى أثناء وجودنا معها حضر بعض آخر من قيادات الجيش وكان كل من يحضر منهم يتم التحفظ عليه . ويرسل إلى سجن الطلبة بالكلية الحربية المواجهة لمبنى القيادة ، وكانت بعض القيادات الأخرى قد توجهت رأساً إلى وحداتها . وقد تم التحفظ عليها . عند وصولها إليها بواسطة الضباط الأحرار بها .

كيف علم الملك :

ولم نكن نعلم كيف تسرب الخبر إلى السلطات رغم الحذر الذى اتخذناه إلا فى صباح اليوم التالى - ٢٣ يوليو - عندما أبلغنى عامل التليفون بمطار مصر الجديدة أن قائد اللواء الجوى « صالح محمود صالح » قد طلب منه فى مساء اليوم السابق توصيله تليفونياً بياور الملك النوباتجى فى سراى رأس التين بالاسكندرية حيث يتواجد الملك . وأن عامل التليفون قد استمع إلى الحديث الذى دار بينهما . وقد قام « صالح » بإبلاغ الياور أنه علم أن هناك بعضاً من وحدات الجيش ستقوم فى نفس الليلة بعمل انقلاب عسكرى . ومن الطبيعى أن الياور قد قام بدوره فى إبلاغ هذه المعلومات لقيادته فى السراى . وكان « صالح » قد عرف بالأمر عندما شك فى تصرفات شقيقه اليوزباشى بسلاح المدفعية ، والذى كان مشتركاً فى تنفيذ العملية . وقد زاد هذا الشك عنده عندما حضر بعض الضباط من زملاء شقيقه إلى منزله ليصحبوه معهم إلى وحدتهم . وعلى أثر ذلك قام بهذا الإبلاغ ليحصل على ميزة مقابل هذا الدور منه خاصة أنه كان محالاً إلى الاستيداع فى ذلك الوقت ، وهو كان معروفاً بين زملائه ضباط الطيران بسوء السمعة والسلوك . وقد تم اعتقاله صباح يوم ٢٣ يوليو لهذا السبب عندما حضر بنفسه إلى مبنى القيادة العسكرية طالباً مقابلة محمد نجيب معتقداً أن سر اتصاله التليفونى أنه خاف علينا .

وبعد أن تمت السيطرة على القيادة العسكرية . والتحفظ على القيادات التى كانت قد تجمعت بها . وأرسلت إلى سجن الطلبة فى الكلية الحربية ، سمعنا من ينادى باسم عبد الحكيم من الشارع الموازى للشارع الذى كنا نقف فيه والمسمى بشارع الخليفة المأمون المار من أمام القيادة العسكرية ، ويفصل بين

الشارعين نفق مكشوف لسير مترو مصر الجديدة ، وتبين لنا أنه أنور السادات . وكانت الجنود التابعة لنا والمرابطة فى المنطقة قد منعته من عبور الكوبرى الموصل بين الشارعين . وعلمنا أنه على مايظهر كان قد التبس عليه الأمر وفهم خطأ الموعد لتنفيذ الانقلاب عندما أبلغه حسن إبراهيم به عندما سافر اليهم فى العريش ، ولذا فقد ذهب مع السيدة زوجته إلى السينما فى نفس ليلة التنفيذ ، وكان جمال عبد الناصر قد ذهب مع كمال الدين حسين لمقابلته فى منزله مساء يوم ٢٢ يوليو . ولكنهما علما من بواب مسكنه بذهابه إلى السينما . فترك له جمال رسالة كتب بها « إن المشروع سيتم الليلة وفى انتظارك الساعة ٢٢٠٠ فى منزل عبد الحكيم » ، وعندما اطلع عليها أنور بعد عودته من السينما وفهم المقصود منها حضر إلى منطقة القيادة العسكرية ليشترك معنا ، ولكننا لم نكن قد أصبحنا فى حاجة إلى تعطيل شبكة التليفونات بعد أن تمت لنا السيطرة على القيادة العسكرية ، وبعد أن تحركت كل وحداتنا إلى الأغراض المحددة لها ، وبعد أن تم لنا التحفظ على أغلب القيادات العسكرية بل أصبحنا فى حاجة إلى المحافظة على تلك الشبكة للاستفادة منها واستخدامها فى اتصالاتنا بالوحدات التابعة لنا :

طلبنا من نجيب الحضور :

وكان الجزء الأول من الخطة قد تم تنفيذه بنجاح حوالى الساعة الثالثة صباحاً من يوم ٢٣ يوليو ، فعمل على الاتصال بجمال سالم بالعريش وصلاح سالم برفح وأبلغا بكلمة السر علامة لهما ليبدآ فى تنفيذ الجزء المطلوب منهما والعمل على السيطرة على القوات الموجودة بالمنطقة هناك . كما تم الاتصال أيضا باللواء أ . ح . محمد نجيب فى منزله وأبلغناه بالانقلاب العسكرى الذى قمنا به وبسيطرتنا على القيادة العسكرية وطلبنا منه الحضور إليها ليتولى قيادة الانقلاب فقبل المهمة . وأرسلت له سيارة مصفحة لمرافقته وحراسته أثناء الطريق من منزله إلى مبنى القيادة . وعلمنا منه بعد حضوره أن مرتضى المراغى وزير الداخلية كان قد اتصل به تليفونياً من الإسكندرية قبل أن يحضر إلينا بقليل مستفهماً منه عن طلبات المتمردين على حد قوله ، وطلب منه أن يعمل على تهدئتهم . ولكنه أجابه من أنه لا يعلم شيئاً عما يحدثه عنه .

وكانت اللجنة التأسيسية قد قررت الاتصال بمحمد نجيب عندما استقر رأيها على القيام بالانقلاب ، وكان ذلك يوم ١٩ يوليو حتى تعرف منه مدى استعداده للمشاركة فيه ، وذهب جمال عبدالناصر وعبد الحكيم إليه فى منزله فى نفس اليوم ولكنهما لم يجدا فرصة للتحدث إليه أو مفاتحته فى الأمر لأنهما كانا قد وجدا عنده بالمنزل بعض الضيوف ومنهم « محمد حسنين هيكل » المحرر بدار أخبار اليوم فى ذلك الحين وكذلك الضابط جلال ندا . وقد دار الحديث أثناء الزيارة حول قرار مجلس إدارة نادى الضباط . واستفهم هيكل منهما عن مدى رد فعل هذا القرار داخل الجيش ، وما هو التصرف الذى ينوى ضباط الجيش القيام به رداً على هذا التصرف من الملك ، ولكنهما أوضحا له أنهما لا يعطيان مثل هذه الأمور أهمية ، وأنهما سينصرفان للذهاب إلى السينما ، وانصرفا دون التمكن من مفاتحة محمد نجيب فى الموضوع . وكانت هذه المحاولة مع محمد نجيب قد قررت بعد أن اعتذر اللواء محمد فؤاد صادق عندما عرض صلاح سالم الأمر عليه من قبل .

وكان الرأى بيننا قد اتفق على ضرورة اختيارنا لأحد الضباط من ذوى الرتب العالية ، ومن ذوى السمعة الحسنة فى الجيش ، ومن المعروفين لدى المدنيين من الشعب للاشتراك معنا فى القيام بالانقلاب ، وتولى قيادته . لأننا جميعاً أعضاء اللجنة التأسيسية من ذوى الرتب العسكرية الصغيرة (بكباشية وصاغات) ، والرأى العام ربما لا يقتنع بنا عندما يعلن عن الانقلاب وأسماء قادته ، ونحن سنكون فى أشد الحاجة إلى ثقة واطمئنان الشعب خاصة فى المراحل الأولى من الانقلاب ، ومحمد نجيب كان قد عرف للرأى العام أثناء المعركة الانتخابية لمجلس إدارة نادى الضباط . وكان معروفاً أيضاً لدى ضباط الجيش من أنه قد قاتل بشجاعة فى حرب فلسطين ١٩٤٨ وجرح مرتين .

وكان من ضمن تفصيلات الخطة الاستيلاء على محطة الإذاعة ومخاطبة الشعب منها ، وإلقاء بيان عليه بقيام الانقلاب ، والمبررات التى دفعتنا للقيام بهذا الانقلاب ، وحدد موعد إلقاء هذا البيان الساعة السابعة صباحاً من يوم ٢٣ يوليو فى الخطة . وقد قام أنور بالقاء هذا البيان باسم اللواء أ . ح . محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة . والبيان نفسه لم يعد إلا بعد أن استولينا

على القيادة العسكرية ، وبعد أن حضر محمد نجيب إليها وانضم إلينا . واختير أنور لإلقاء هذا البيان لعدم انشغاله بوحدات عسكرية خاضعة لقيادته .

تكليف على صبرى بإبلاغ السفير الأمريكى :

ولما كنا نرى ضرورة تجنب الصدام مع القوات البريطانية المعسكرة فى منطقة القناة لذا رأينا أن نعمل على تجميدها بعد نجاحنا فى الخطوة الأولى حتى لاتتحرك لمقاومة الانقلاب . واتفق على أن نبلغ السفير البريطانى بأن الجيش المصرى قد تحرك لأمور داخلية ، ولغرض مطالبة السلطات المصرية ببعض المطالب الخاصة به ، ومن أننا حريصون على مصالح الأجانب وحماية أرواحهم ، ومحذرين فى نفس الوقت من أن أى تدخل من القوات البريطانية سيدفعنا للتصدى لها والاشتباك معها . ومن أن هناك منظمات وهيئات شعبية أيضاً ستشترك معنا فى هذا التصدى . وكانت المشكلة التى أمامنا هى كيف يمكن الاتصال بالسفير البريطانى لإبلاغه تلك الرسالة ، وكانت الساعة حوالى الرابعة من صباح يوم ٢٣ يوليو . ولما كنت أعرف مدى صداقة على صبرى - وكان مديراً للمخابرات الحربية فى قواتنا الجوية - بالملحق الجوى الأمريكى بالقاهرة (ايفانز) ، لذا اقترحت على باقى الزملاء فكرة استدعاء على صبرى لإبلاغ السفير الأمريكى عن طريق الملحق الجوى بالانقلاب ، على أن يقوم السفير الأمريكى بإبلاغ السفير البريطانى بتلك الرسالة . واتصلت بعلى صبرى تليفونياً وطلبت منه الحضور إلى القيادة العسكرية ، وكلف بإبلاغ هذه الرسالة وقام بها .

وهذه الخطوة منا والاتصال بالسفير الأمريكى « كافرى » كانت عاملاً مساعداً فى توثيق العلاقة بين أمريكا ومصر فى السنين الأولى من الانقلاب حتى أنها أعطت انطباعاً خاطئاً عند البعض فيما بعد على أن الثورة كانت على اتصال مسبق بالأمريكيين قبل قيامها .

وانتشر خبر حركة الجيش بسرعة بين المواطنين بعد إعلان البيان الأول على الشعب - ووجود طائرات سلاحنا الجوى فى سماء مدينة القاهرة والإسكندرية طوال يوم ٢٣ يوليو . . . وقد جاء بالبيان :

(اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب

المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين .)

وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولابد أن مصر كلها ستتلق هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .)

(وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجرداً من أية غاية .

وأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة أن يلجأ إلى أعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس فى صالح مصر .

وإنى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم . والله ولى التوفيق) .

الاتصال بعلى ماهر :

وبعد أن اطمأنت نفوسنا إلى نجاح المرحلة الأولى من الانقلاب بدأنا فى تنفيذ المرحلة الثانية منه وذلك بالعمل على تشكيل وزارة مدنية تحظى بثقة الشعب ونضمن ولاءها . واتفق على أن يقوم بتشكيل تلك الوزارة على ماهر . وتم الاتصال به يوم ٢٣ يوليو . وذهب إلى منزله كل من كمال الدين حسين وأنور السادات ورافقهما إحسان عبد القدوس الصحفى ليدلهما على منزله . ووافق على ماهر ، ولكنه طلب أن يكلف من الملك رسمياً بتشكيل الوزارة وكان نجيب الهلالى رئيس مجلس الوزراء ومرتضى المراغى وزير الداخلية دائبى الاتصال بنا تليفونيا منذ الساعات الأولى من الانقلاب . وكانا يعتقدان أنه من الممكن لهما تسوية الأمر معنا وذلك بالاستجابة إلى بعض مطالبنا ، وكانا قد اتصلا بنا لابلاغنا بالموافقة على تعيين محمد نجيب قائدا عاما للجيش بعد إعلاننا البيان باسمه كقائد عام ، فطلبنا منهما أن يؤلف على ماهر الوزارة ، فأبلغا الأمر إلى فاروق وقدم نجيب الهلالى استقالته ، وكلف فاروق / على ماهر بتشكيل الوزارة بغرض تهدئتنا ، وتقدمنا بعد ذلك لعلى ماهر بطلبات الجيش حتى يبلغها بدوره إلى فاروق ، وكنا نهدف من ذلك تغطية هدفنا الثالث وهو التخلص من الملك نفسه .

وسافر على ماهر إلى الإسكندرية مساء يوم ٢٣ يوليو لمقابلة الملك هناك ولحلف اليمين ولإبلاغه عن طلبات الجيش، وكانت تتلخص فى عدة مطالب مرتبطة بتحسين أحوال الجنود، وطلبات أخرى لتحسين أحوال الشعب، ثم طلب خاص بطرد بعض من أفراد حاشية فاروق نفسه من سيىء السمعة ـ وقد حددنا أسماءهم ـ . وفى مساء يوم ٢٤ يوليو اتصل بنا على ماهر من الإسكندرية تليفونياً وأبلغنا من أن الملك قد وافق على بعض من مطالبنا ولكنه لم يوافق على البعض الآخر منها، ومن أنه متمسك بأفراد حاشيته المطلوب استبعادهم، وطلب على ماهر رأينا حتى يبلغه لفاروق. ولكننا لم نشأ أن نخبره به. وأبلغناه أن محمد نجيب سيقوم بالسفر إلى الإسكندرية يوم ٢٥ يوليو ـ وسيعلم منه الرد بعد وصوله إلى هناك.

الملك لا يمكنه الاستغناء عن بوللى :

وكانت المرحلة الثالثة من الخطة قد بدىء فى تنفيذها للتخلص من الملك نفسه. وقمنا بإرسال بعض وحدات عسكرية من القاهرة إلى الإسكندرية لتعزيز قواتنا بها، وقد علم على ماهر فى الساعات الأولى من صباح يوم ٢٥ يوليو بوصول القوات إلى الاسكندرية، فاتصل بنا ثانية متسائلا عن أسباب وصول تلك القوات إلى الاسكندرية، فقيل له أنها بغرض تعزيز قواتنا هناك للمحافظة على أرواح وممتلكات الأجانب بتلك المدينة. ولكنه عاد واتصل بنا لثالث مرة وأبلغنا أن الملك قد وافق على كل المطالب التى تقدمنا بها غير أنه ـ أى الملك ـ يود فقط أن نسمح له بالاحتفاظ بأحد أفراد الحاشية والمعروف باسم بوللى بحجة أنه لايمكنه الاستغناء عنه فهو قد لازمه منذ أن كان طفلا. وبوللى هذا كان كهربائيا بالسراى الملكية وهو من أصل إيطالى. وكان لقربه من الملك قد أصبح له من النفوذ ما شجع الكثير من الساسة المصريين من العمل على كسب وده وصداقته كى يكون عونا لهم عند الملك ـ ولم نشأ أن نخبر على ماهر برأينا بعد هذا التنازل من الملك والاستجابة لمطالبنا وإنما استمر الرد منا أن محمد نجيب سيبلغه برأينا بعدما يصل إلى الإسكندرية.

وفى يوم ٢٥ يوليو سافر محمد نجيب إلى الاسكندرية ومعه جمال سالم الذى كان قد حضر من العريش بالطائرة يوم ٢٤ يوليو. كما سافر معهما أيضاً كل

من حسن ابراهيم وأنور السادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى ويوسف منصور صديق وعبد المنعم أمين ليتولوا أمر قيادة الوحدات هناك التى ستقوم بإتمام تنفيذ حصار قصر رأس التين وقصر المنتزه فى تمام الساعة السابعة من صباح يوم ٢٦ يوليو بغرض الضغط على الملك وإجباره على التنازل عن العرش لصالح ابنه أحمد فؤاد الطفل .

وأما باقى أعضاء اللجنة التأسيسية فقد بقوا بالقاهرة لضمان استمرار السيطرة على القوات المسلحة بها .

وبدأت المرحلة الثالثة من الخطة فى التنفيذ بمحاصرة القصرين الملكيين بالمدينة فى الصباح المبكر من يوم ٢٦ يوليو . وقامت الطائرات الحربية بعملية استكشاف دائمة فوق البحر لمنع فاروق من الهروب باستخدام يخته الخاص (المحروسة) أو أية قطعة بحرية أخرى يعتقد هروبه عليها . وبعد أن تمت السيطرة الكاملة على المدينة وحصار القصرين طلب من فاروق التوقيع على الوثيقة المعدة من جانبنا بالتنازل عن العرش . وكان لابد أن يتم ذلك قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من نفس اليوم ـ ٢٦ يوليو ـ وعليه أن يقوم بعد ذلك بمغادرة البلاد على ظهر يخته الخاص قبل الساعة السادسة من مساء نفس اليوم أيضاً ، ويسمح له بنقل احتياجاته الشخصية هو وأفراد عائلته على ظهر اليخت .

جمال سالم يطلب محاكمة الملك :

وبعد منتصف الليل من يوم ٢٥ يوليو ـ وكنا قد أخلدنا للنوم بعد هذا المجهود المضنى والمستمر دون نوم أو طعام منذ ليلة ٢٢ يوليو غير شرب الشاى والقهوة ـ أيقظنا جمال سالم من نومنا وكان قد حضر تواً من الاسكندرية . وكان مجهداً للغاية وصوته لا يكاد يسمع إلا بصعوبة من كثرة الارهاق وأثار موضوع محاكمة الملك وإعدامه . وأن البعض فى الاسكندرية يطالبون باتخاذ هذه الخطوة . وتناقشنا فى الأمر واستقر الرأى على أنه من الأفضل أن يترك الملك وشأنه وللتاريخ أن يحكم عليه . وليس على الملك إلا أن يغادر البلاد فى الموعد الذى سبق واتفق عليه بعد أن يوقع على وثيقة التنازل عن العرش .

وعاد جمال سالم ثانية إلى الاسكندرية ليصل إليها قبل بدء تنفيذ المرحلة

الثالثة من الخطة لإبلاغ الآخرين بقرارنا .

وكان على ماهر قد فوجىء فى صباح يوم ٢٦ يوليو بالحصار الذى يجرى حول القصرين الملكيين هناك، وتحركات الجيش والطيران .

وذهب إليه محمد نجيب فى « بولكلى » مقر الوزارة بالاسكندرية وقدم إليه إنذار الجيش للملك بضرورة توقيع وثيقة التنازل عن العرش قبل الثانية عشرة ظهراً ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء . وطلب منه أن يعمل على اقناع فاروق بالتوقيع عليها . ولم يكن على ماهر ، على ما يظهر يتوقع هذه المفاجأة فاصفر وجهه وارتجفت شفتاه .

وقام على ماهر وذهب إلى الملك وأبلغه بالإنذار مشافهة تجنباً لما جاء به من كلمات قاسية . أما وثيقة التنازل وتوقيع الملك عليها فلم يقدر على ماهر ، على القيام بتلك المهمة الصعبة لارتباطه عاطفياً بالدور الذى كان قد سبق ولعبه بوقوفه بجانب فاروق عند توليه العرش عام ١٩٣٧ بعد وفاة والده الملك أحمد فؤاد الأول . ولذا فقد كلف بدلاً منه المستشار سليمان حافظ للقيام بتلك المهمة .

الموقف عصيب :

وذهب سليمان حافظ إلى قصر رأس التين لمقابلة الملك . وطلب منه أن يوقع على وثيقة التنازل . ولم يعترض فاروق عليها وإنما أراد إضافة كلمة « وإرادتنا » بعد عبارة « بناء على إرادة الأمة » الواردة فى الوثيقة ـ وطلب تعديلها . ولكن سليمان حافظ أجابه أنه يفضل أن يوقع عليها كما هى دون أن يطلب هذا التعديل . وتكلم فاروق وقال « أفهم من هذا أنه كان هناك وثيقة أخرى أشد لهجة » ـ وطلب الاطلاع عليها . ولكن سليمان أبلغه أنه لم يطلع عليها وهى ليست معه . وقام الملك بالتوقيع على الوثيقة وهو فى حالة انفعال شديد . ولم يتمكن من السيطرة على نفسه ، وكانت يده ترتعش ، وجاء توقيعه مهزوزاً فاعتذر لسليمان حافظ قائلاً « أعتذر فالموقف عصيب » . وأعاد التوقيع ثانية ولكن بيد أكثر ثباتاً . ولذا فوثيقة التنازل يلاحظ عليها توقيعان بيد الملك لهذا السبب .

والإنذار جاء فيه :

(من الفريق أركان حرب محمد نجيب ـ باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول . إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد لايطمئن على حياته أو ماله أو كرامته . لقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير ـ ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم السبت الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة ١٣٧١ ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

توقيع

فريق أركان حرب ـ محمد نجيب

وأما وثيقة التنازل فقد أعدها الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة فى صيغة أمر ملكى يستلهم ديباجته من الدستور ـ وجاءت فى كلمات موجزة :

(أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان . لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها ـ ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ونزولاً على إرادة الشعب ـ قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس

الوزارة للعمل بمقتضاه .

صدر بقصر رأس التين فى ٤ ذى القعدة ١٣٧١ (٢٦ يوليو ١٩٥٢) .

وبعد ظهر نفس اليوم أعلن فى الإذاعة عن تنازل فاروق عن العرش لصالح ابنه الأمير الطفل . كما أذيع خبر مغادرته البلاد فى الساعة السادسة من مساء نفس اليوم - ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - وبقدر ماكان الخبر مفاجأة لجماهير شعبنا بقدر ما كانت سعادتهم وفرحهم للتخلص من هذا الملك الفاسد . ونزل الكثير منهم إلى الشوارع مظهرين سرورهم وسعادتهم لهذا الخبر السار .

وكان الشعب قد استقبل حركة ضباط الجيش من أول يوم فى الانقلاب بالفرحة والابتهاج والتجاوب الكامل معها من كل الهيئات والفئات فيما عدا القلة القليلة جدا من الأفراد المرتبطة مصالحهم بوجود الملك والتى كانت تخشى على ضياع تلك المصالح بذهابه .

وعند مغادرة فاروق الاسكندرية على ظهر اليخت (المحروسة) كان فى توديعه على رصيف الميناء الخاص بقصر رأس التين محمد نجيب وجمال سالم . كما كان فى توديعه أيضا على ماهر والسفير الأمريكى « كافرى » وأطلقت مدفعية السواحل ٢١ طلقة تحية له أثناء مغادرته الميناء . وكان يرافقه على ظهر اليخت زوجته الثانية (ناريمان) وابنه منها أحمد فؤاد الثانى ولى العهد وبناته الثلاث من زوجته السابقة فريدة . وكانت الأوامر التى صدرت من مجلس قيادة الثورة إلى قائد اليخت أن يكون تحت إمرة فاروق حتى يصل إلى الجهة التى يرغب فى الذهاب إليها ثم يعود باليخت إلى الاسكندرية ثانية بعد توصيله . وقال فاروق لمحمد نجيب وجمال سالم وهو يصافحهما . انتم سبقتمونى فى اللى عملتوه . واللى عملتوه دلوقتى كنت أنا رايح أعمله . »

وتمنى لنا التوفيق فى مهمتنا الصعبة على حد قوله .

الفصل الثالث

الجـــيش والســـلطـــة

وبعد أن تنازل فاروق عن العرش وغادر أرض مصر عمت البلاد فرحة أمل واستبشار بالمستقبل بعد أن أزيح ذلك الكابوس عن صدرها . وكان علينا نحن أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار أن نفكر فى خطة عملنا والخطوات الواجب علينا اتخاذها بعد أن أصبحت المسئولية الأولى تقع على عاتقنا . وإن ما كنا ننادى به فى منشوراتنا من أهداف أصبح واجبا علينا أن نعمل على تحقيقه . وكانت مشكلتنا أننا لم نكن قد أعددنا لأنفسنا برنامج عمل تفصيليا قبل قيام الثورة خشية أن إعداد مثل هذا البرنامج ربما يترتب عليه خلافات حول تفصيلاته وفروعه مما يتسبب عنه فرقة بيننا ونحن كنا فى أشد الحاجة إلى استمرار تماسكنا ووحدتنا ، كما أن الانقلاب قد نفذ قبل الموعد المحدد له مسبقا بثلاث سنوات تقريبا نتيجة للظروف السياسية المتدهورة التى كانت تمر بها البلاد ، وملاحقة الملك وأجهزته لنا بعد تحدينا له فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط . ولم يكن لذلك لدينا من برنامج عمل غير تلك الأهداف التى كنا دائمى النشر عنها فى منشوراتنا السرية ، ورأينا أن تكون تلك الأهداف هى دليل عملنا فى تلك المرحلة الأولى بعد نجاح الانقلاب .

وأول ما شغل بالنا بعد التخلص من فاروق واستحوذ على كل اهتمامنا هو الجيش وضمان استمرار السيطرة عليه وتأمينه . وأن يكون ولاؤه لأهداف الثورة . وكان لابد أن نكون مطمئنين تمام الاطمئنان على هذه الناحية قبل أن نبدأ أى تحرك فى أى اتجاه لأن الجيش سيكون هو السند الأساسى والرئيسى لنا فى كل قرار له أهميته والاعتماد عليه لحماية الثورة من أية قوى أخرى مناوئة لها ، ولذا فقد بذلنا جهدا فى الأيام الأولى بعد قيامها لإعادة تنظيم الجيش واستبعاد بعض القيادات العسكرية منه واستبدالها بقيادات جديدة معروفة لنا بكفاءتها وقدراتها وولائها لأهدافنا أيضا . ورأينا ألا نظلم أحدا من هؤلاء الضباط الذين رئى استبعادهم ، فعمل على نقل البعض منهم إلى وظائف أخرى مدنية بنفس المرتب والدرجة التى كان عليها بالجيش ، كما رئى إحالة البعض الآخر إلى المعاش مع منحه معاش الرتبة التالية لرتبته ، ولم نمانع فى أن يلتحق بأى عمل يتكسب منه عيشه بالإضافة إلى المعاش الذى يحصل عليه .

وبعد إعادة تنظيم الجيش والاطمئنان إليه ، كان علينا أن نخطو الخطوة التالية . وأن نعمل بسرعة على اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية لإعادة توزيع الأرض الزراعية فى مصر بما يحقق العدالة الاجتماعية بين فلاحينا ونخفف من السيطرة السياسية والاقتصادية لملاك الأرض عليهم ، وذلك بإصدار قانون يحقق تلك الأهداف لهذا القطاع الهام من شعبنا وهو « قانون الإصلاح الزراعى » . وكذا العمل على إصدار القوانين اللازمة التى تؤمن العامل الصناعى وتوفر له الحماية من تعسف صاحب العمل وتحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل .

وكانت قناعتنا أن هذين القانونين هما حجر الزاوية الأولى فى ثورتنا الاجتماعية حتى يتوافر الأمن والاستقرار والحياة الكريمة للعامل والفلاح وهما الغالبية العظمى من شعبنا المصرى . وكلف مجلس القيادة (اللجنة التأسيسية سابقا) جمال سالم بأن يتولى أمر إعداد مشروع قانون الاصلاح الزراعى . وكان عليه أن يستعين فى إعداده ببعض الفنيين الزراعيين من ذوى الخبرة فى هذا الميدان وكذا ببعض القانونيين ، وكان على رأس تلك المجموعة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى رئيس مجلس الدولة فى ذلك الوقت . وكان مشهودا له

بكفاءته وقدرته القانونية . ومجموعة أخرى من الشباب المصرى المتحمس وممن لهم خبرة بشئون الزراعة وعلى رأسهم المهندس سيد مرعى والمهندس سعد هجرس والمهندس عزت عبد الوهاب . كما أن جمال سالم نفسه كان لديه فكرة عامة عن هذا الموضوع من قبل فكان قد حاول أثناء مرضه بلندن دراسة بعض جوانبه ، وقد بذل جمال سالم مع مساعديه ومعاونيه جهدا كبيرا لإعداد هذا القانون فى وقت قصير رغم تعدد مشاكله وجوانبه .

وكان على ماهر لايزال رئيسا للوزراء . ومحمد نجيب كان قد انتخب من أعضاء مجلس الثورة ليصبح رئيساً لمجلسهم بالإضافة إلى منصب القائد العام للقوات المسلحة . وكان من الضرورى تشكيل مجلس وصاية مؤقت لابن فاروق القاصر حتى يستكمل الوضع الدستورى بالبلاد . وشكل هذا المجلس من الأمير محمد عبد المنعم وهو من أسرة محمد على ، وبهى الدين بركات باشا وكان من خيرة رجال مصر ومن ذوى السمعة الطيبة ، والقائمقام رشاد مهنا من ضباط سلاح المدفعية وممن ساهموا فى السيطرة على قوات الجيش فى منطقة العريش فى صباح يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ متعاونا فى ذلك مع جمال سالم وصلاح . وكان مجلس القيادة قد أصدر قراراً بتعيينه فى هذا المنصب . وكان الغرض هو إبعاده عن الجيش وتفادياً من الصدام معه وهو كان قد حضر فجأة إلى القاهرة من العريش يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٢ أى ثانى يوم لمغادرة فاروق البلاد وأخذ يتصرف وكأنه أحد المحركين الأساسيين لهذا الانقلاب . وكان معروفاً بطموحه وله شعبية بين زملائه ضباط سلاح المدفعية . ولكن سرعان ما هدأت نفسه بعد أن أبلغ بتعيينه فى هذا المنصب عضواً فى مجلس الوصاية المؤقت . وكان قد سبق تعيينه وزيراً للمواصلات لمدة أربع وعشرين ساعة حتى يستكمل الشكل الدستورى ليشغل هذا المنصب . وقد عبر لنا عن شكره وامتنانه والدموع تترقرق فى عينيه من شدة الانفعال ، ولكنه لم يكن يدرى الغرض الرئيسى من وراء هذا التعيين . ولكن هذا لم يمنع من الصدام معه بعد فترة وجيزة من شغله هذا المنصب عندما ساند على ماهر فى موقفه من اعتراضه على قانون الإصلاح الزراعى .

تعيين رشاد مهنا بهدف إبعاده :

وكان على ماهر يرى ان تفرض ضرائب تصاعدية على كل مالك يملك أرضا زراعية تزيد مساحتها على خمسمائة فدان ، وأن تفرض هذه الضرائب على الجزء الزائد عن هذا الحد فقط دون الاستيلاء عليه . وكان مشروع القانون المقترح من مجلس القيادة يشترط أنه لا يحق للفرد الواحد أن يمتلك أكثر من مائتى فدان ، ويضاف إليها مائة فدان أخرى لأسرته ، وما يزيد عن هذا الحد تقوم الدولة بالاستيلاء عليه لتوزيعه على الفلاحين المعدمين ، مع تعويض صاحب الأرض عن الجزء الذى يستولى عليه بسبعين مثلا من الضريبة السنوية للفدان الواحد ، مع توزيع الأرض المستولى عليها على الفلاحين فى حدود لا تزيد على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين للأسرة الواحدة ، مع مراعاة الحالة الاجتماعية لكل أسرة . وتقسيط الثمن على الفلاحين الموزعة عليهم الأرض على ثلاثين عاما وبفائدة ٣٪ .

على ماهر يتصلب :

وقد عقد اجتماع مشترك فى مجلس الوزراء لمناقشة الأمر بعد أن تبين أن هناك تعارضا فى وجهتى النظر . وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الوصاية فيما عدا الأمير عبد المنعم ، كما حضره على ماهر رئيس الوزراء وعدد قليل من الوزراء . ومن مجلس القيادة محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، وجمال سالم ، وصلاح وعبد الحكيم وأنا . ودارت المناقشة حول وجهتى النظر المتباينتين . وحاولنا إقناع على ماهر بوجهة نظرنا والدافع الإنسانى والسياسى وراء هذا الاتجاه منا ، ولكنه ظل متمسكا بوجهة نظره بل ومتصلبا ، وعاونه فى ذلك وسانده رشاد مهنا وبهى الدين بركات . واصطدم أثناء المناقشة جمال سالم مع بهى الدين بركات فذكر لجمال الحكمة المشهورة « صديقك من صدَقك لا من صدّقك » . ثم أرسل لجمال سالم فيما بعد علبة سجاير فضية منقوشا عليها هذه الحكمة .

وانتهى هذا الاجتماع المشترك دون أن نصل الى رأى موحد بيننا .وكنا نعلم أن على ماهر متأثر من الضغط الذى وقع عليه من بعض أفراد الأسر الغنية ذات الإقطاعيات الزراعية والتى ستتأثر من تنفيذ هذا القانون وبحجة أن تلك الأسر قد تعودت على مستوى معين من المعيشة . وأن هذه المساحة من الأرض

الزراعية المقترحة فى المشروع كحد أعلى لملكيتهم لا تغطى مصروفاتهم ، ونسوا حالة البؤس والجوع والمرض التى كان عليها فلاحونا ، والظلم الذى كان يقع عليهم ، واستغلالهم ليعيشوا هم عيشة الترف والبذخ . وكان فؤاد سراج الدين سكرتير حزب الوفد مقتنعا هو الآخر بالرأى القائل بفرض ضرائب تصاعدية . وقد عبر عن رأيه هذا عندما اجتمع به جمال عبد الناصر وعبد الحكيم وصلاح سالم فى منزل أحد أقربائه من ضباط الجيش وهو عيسى سراج الدين لمناقشة هذا الموضوع معه . وفاته أيضا أن العدل الاجتماعى وإنهاء السيطرة السياسية والاقتصادية على هؤلاء الفلاحين يتطلب منا سرعة الحل . وأن الأمر أصبح لا يحتمل تركه أكثر مما ترك .

وكان عدد سكان مصر فى عام ١٩٥٢ حوالى اثنين وعشرين مليونا . ومساحة الأرض المزروعة لاتزيد على ستة ملايين من الأفدنة ، وهذه المساحة لم تزد من عشرات السنين . وكان يتعيش عليها فى الماضى مالا يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة ، والسكان فى مصر يتزايدون بنسبة ٢,٨٪ فى السنة . ولا يقابل تلك الزيادة زيادة فى الأرض المزروعة ونتج عن هذا بؤس وفقر العاملين فى قطاع الزراعة سنة بعد أخرى . ومن كان يملك خمسين فدانا إلى مائتين فعددهم لا يزيد عن ٩٥٠٠ مالك ، ومن يملك مائتى فدان فأكثر فعددهم لا يتجاوز ٢٣٠٠ مالك . وأما عدد العاملين فى هذا القطاع من الفلاحين مع عائلاتهم فلا يقل عن عشرة ملايين شخص ، والأجر اليومى للعامل الزراعى لم يكن يتجاوز ثمانية قروش بأية حال من الأحوال ، وعدد أيام العمالة فى هذا القطاع على مدار السنة لا يتجاوز الأربعة الشهور نظرا لطبيعته الخاصة ، فأى بؤس هذا الذى كانوا يعيشون فيه ، وكان مالك الأرض الكبير له السيطرة الكاملة على سكان منطقته سواء السياسية منها أو الاقتصادية . وكان يسانده فى تدعيم هذه السيطرة المسئولون الحكوميون أنفسهم وذلك بحكم مراكز هؤلاء الملاك فى الأحزاب السياسية المختلفة ، وكانت تلك الأحزاب تعتمد عليهم فى مدها بالمال اللازم لتمويل نشاط الحزب . كما تعتمد عليهم أيضا فى تثبيت سيطرتهم السياسية على مناطق نفوذهم .

وكان مجلس القيادة مقتنعا بتلك الظروف ويرى ضرورة تنفيذ قانون

الإصلاح الزراعى بالصورة التى أعد بها ، ولكن على ماهر ظل مصرا على موقفه من القانون . ولم يجد المجلس بدا من إعفائه من رئاسة الوزارة ، لا لهذا الموقف منه وحده وإنما لأسباب أخرى أيضا ، فأعفى يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ . وخلفه فى الرئاسة اللواء محمد نجيب . وأعلن قانون الإصلاح الزراعى يوم ٩ سبتمبر أى بعد تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة مباشرة . وقد روعى فى القانون عدم إرهاق الفلاح الذى سيتملك أرضا والتيسير عليه فى دفع الاقساط السنوية لقيمة الأرض الموزعة عليه ، كما حدد القانون أيضا علاقة المالك بالمستأجر من الفلاحين وحدد القيمة الإيجارية للفدان الواحد فى السنة بسبعة أمثال الضريبة السنوية للفدان . كما حدد الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى فى اليوم بثمانية عشر قرشا . وهذا القانون كان يستفيد منه مالا يقل عن مليون شخص من هذا القطاع . والفائدة الأهم هى تحرير الفلاح من سيطرة المالك ليصبح حر الإرادة وكان عدد الملاك الذين سينطبق عليهم هذا القانون لا يزيد عن ألف ومائتى مالك . وهو عدد ضئيل لو قورن بالفائدة التى ستعود على تلك الأعداد الهائلة من الفلاحين والأثر الاجتماعى والسياسى على هذا القطاع من شعبنا .

ولم تكن الفترة الأولى من بعد قيام الثورة هادئة بل قابلتنا فيها بعض المشاكل من بعض العمال الصناعيين فى شركة الغزل والمنسوجات بكفر الدوار . . . . ففى أغسطس ١٩٥٢ قام بعض عمال هذا المصنع بالإضراب . وكان يقودهم بعض من العمال الشيوعيين بحجة المطالبة برفع أجورهم وتحسين أحوالهم . وقاموا بمهاجمة مكاتب الشركة وسياراتها وأشعلوا النيران فيها . وكان الشيوعيون فى ذلك الوقت متخوفين من ثورتنا ويصفونها بأنها ثورة برجوازية . وأن الولايات المتحدة من ورائها . ونتج عن هذا الشغب منهم بعض القتلى والجرحى . وكان لابد لنا أن نقابل هذا الشغب بحزم وشدة لإيقاف هذا الاتجاه والعمل على منع تكراره حتى لا تسرى هذه العدوى إلى شركات أو مصانع أخرى . ولذا فقد قررنا تشكيل محكمة عسكرية لتقوم بمحاكمة المدبرين والمحركين لهذا الشغب . وتولى رئاسة تلك المحكمة عبد المنعم أمين . وأجريت المحاكمة وأصدرت المحكمة أحكامها . وكان من ضمن الأحكام إعدام اثنين من المتهمين أحدهما شاب شيوعى اسمه مصطفى خميس والآخر محمد حسن البقرى .

وكانا هما المحركين الأساسيين لما حدث . وقد صدق على هذه الأحكام مجلس قيادة الثورة وبإجماع الأصوات لأن القاعدة التى كان قد اتفق عليها أن أى قرار بالإعدام يتخذ من المجلس لابد أن يكون بإجماع الآراء ، ونفذ فيهما الحكم ، ولم يتكرر ما حدث بكفر الدوار وتجنبنا بذلك مشاكل ربما كانت تؤدى إلى مآس كثيرة وضحايا جديدين .

وبعد صدور قانون الإصلاح الزراعى حدث فى الوجه القبلى من مصر أن حاول أحد الشبان الإقطاعيين من عائلة لملوم إظهار تحديه ومعارضته للقانون فقام مع جماعة من أتباعه بمهاجمة قسم البوليس فى منطقته وأطلقوا عليه الأعيرة النارية ، لذا رئى أيضا إقامة محكمة عسكرية لمحاكمته وفى نفس بلدته . وسافرت نفس المحكمة العسكرية السابقة فور إبلاغنا بالحادث وكان ذلك ليلا . وعقدت المحكمة هناك . وأصدرت حكمها عليه بالسجن بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وبذلك أمكن تفادى إقدام آخرين ممن سيطبق عليهم القانون على الإتيان بمثل هذا العمل الذى ربما كان ينتج عنه صدام دموى بين ملاك الأرض والحكومة أو بين ملاك الأرض والفلاحين .

وفى يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ قرر مجلس قيادة الثورة استبعاد رشاد مهنا من عضوية مجلس الوصاية مع تحديد إقامته بعد ما تأكد للمجلس أنه كان يهاجم الثورة ويحرض بعض الضباط الذين كانوا يترددون عليه بالزيارة لمناوأتها ، ولأنه أصبح مرافعا ومدافعا عن مصالح ملاك الأرض ، فبعد بذلك عن الثورة وأهدافها . وأصبح وجوده عضوا فى مجلس الوصاية لا يمثل اتجاهاتها ولا يعبر عنها .

ومن الموضوعات أيضا التى كان مجلس الثورة قد تناولها بالمناقشة فى تلك المرحلة الأولى موضوع الأحزاب السياسية فى مصر ودورها فى المستقبل فى ظل الثورة ، وهل هى أداة صالحة لقيادة البلاد إلى مستقبل أفضل أو أنه لابد لنا من البحث عن بديل لها مرحليا ، ولم يكن يخطر ببال المجلس أن يتولى هو السلطة فى البلاد ، ولم يرد هذا فى ذهنى ، كما أعتقد أنه لم يخطر فى فكر أحد من زملائى لاقبل قيام الثورة ولا بعد قيامها ، وحزب الوفد كان يعتقد أنه هو صاحب الحق الأول فى تولى الأمر بحكم أن الأغلبية الشعبية كانت تؤيده من

قبل . حتى أن مصطفى النحاس نفسه عندما علم بقيام الثورة وكان عند قيامها فى أوربا ، فقد هرع إلى القاهرة وتوجه مباشرة من المطار إلى مبنى قيادة مجلس الثورة . وكان يرافقه فؤاد سراج الدين وبعض سياسى الحزب . وكان اعتقاده أننا لابد سنطلب منه أن يقوم بتشكيل الوزارة . وأن تعيين على ماهر للوزارة لم يكن إلا تعيينا مؤقتا .

جمال يقود اتجاه عمل انتخابات :

ولكن عندما بدأ المجلس فى مناقشة دور هذه الأحزاب فى ظل الثورة ، فقد اتضح أن فى المجلس اتجاهين ووجهتى نظر متباينتين ، وكان جمال عبد الناصر يقود أحد الاتجاهين ، وأما الاتجاه الآخر فقد تبنته مجموعة الطيارين من أعضاء المجلس ، وكان الرأى الذى ينادى به جمال عبد الناصر يتركز أساسا حول القيام بعمل انتخابات برلمانية بعد ستة أشهر . وأن الحزب الذى يحصل على أغلبية الأصوات يتولى الحكم . والرأى المعارض الآخر كان يرى أن الهدف الأساسى من قيام الثورة هو العمل على تغيير الهيكل السياسى والاقتصادى الموجود بالبلاد . وأن طرد الملك فقط لا يحقق هذا الهدف المنشود ، وأن الأهداف التى ارتبطت بها الثورة من قبل قيامها وأعلنتها فى منشوراتها السرية لا يمكن أن توكل لغير الثورة لتنفيذها ، خاصة أن قيادات الأحزاب السياسية كانت أغلبها من كبار ملاك الأرض والرأسماليين . ولا يمكن لتلك القيادات أن تؤمن بالأهداف التى تنادى بها الثورة . وأن تعمل على تحقيقها ، وسنجد أنفسنا فى المستقبل مضطرين إلى الصدام مع تلك الأحزاب . ونحن فى غنى عن هذا الصدام المنتظر ، ولكن جمال عبد الناصر كان متمسكا بوجهة نظره ، وأن ما ينادى به يؤكد المعنى الديموقراطى للثورة ، ومن أننا لم نقم بها بغرض تولى السلطة فى البلاد وحكمها . ولكن الرأى المخالف لرأيه من جهة أخرى كان يرى أن تكون السلطة فى أيدى مجلس الثورة كقيادة جماعية ولفترة محددة إلى أن تتحقق هذه الأهداف التى نادت بها الثورة ، ويتحرر الفلاح والعامل من سيطرة مالك الأرض وصاحب رأس المال ثم يتولى السلطة بعد ذلك فى البلاد الحزب الذى يحصل على أغلبية الأصوات فى الانتخابات البرلمانية .

جمال يمتنع عن الحضور :

وبعد أن استمرت المناقشة داخل المجلس بصورة حامية وعنيفة فى بعض الحالات رئى أخذ الأصوات على استمرار الأحزاب القائمة كما هى أو إلغائها على أن يحل محلها قيادة جماعية ممثلة فى مجلس قيادة الثورة ولفترة زمنية محددة ، وتبين عند التصويت أن الأصوات متعادلة ولكن صوت رئيس المجلس محمد نجيب رجح الرأى المخالف لرأى جمال عبد الناصر . ونتيجة لهذا القرار فقد امتنع جمال عبد الناصر عن حضور جلسات المجلس من اليوم التالى ولزم منزله رافضا الاستمرار فى العمل احتجاجا منه على هذا القرار . وذهب إليه جمال سالم وعبد الحكيم محاولين اقناعه بالالتزام والخضوع لرأى الأغلبية كما جرت العادة بيننا وطبقا للائحة التى تنظم عملنا . ولكنه ظل متمسكا بموقفه . وخوفا على وحدتنا وتماسكنا وخوفنا من الانقسام على أنفسنا ونحن كنا لانزال فى بداية الثورة فقد رأى المجلس أن يأخذ موقفا وسطا بين الرأيين لحل هذا الخلاف والمحافظة على وحدة صفوفنا ، وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية القائمة بالعمل على تطهير نفسها بنفسها واستبعاد القيادات السياسية بها ممن يقع عليها بعض المآخذ والتى سبق وانحرفت وفقد الشعب ثقته فيها .

وبناء على هذا الاتجاه الجديد من المجلس فقد طلب من الأحزاب أن تعمل على تطهير تنظيماتها من العناصر السيئة بها ، وذلك بعد أن تمت مقابلات ومناقشات متعددة مع بعض من قادة هذه الأحزاب حول هذا الاتجاه ، وبدلا من أن يستجيبوا لهذا النداء فقد بدأوا يطلقون الشائعات التى تشكك فى نوايانا ، وظل الموقف جامدا فرأى المجلس إصدار قانون بإعادة تنظيم الأحزاب والعمل على تسجيلها مع وجوب توافر شروط معينة حددها القانون حتى يمكن إجراء الانتخابات البرلمانية فى فبراير سنة ١٩٥٣ . ولكن الأحزاب لم تعر هذا القانون اهتماما وظلت تطلق الشائعات ضد نوايا الثورة ، وإزاء موقفهم هذا قرر مجلس الثورة اعتقال بعض قيادات تلك الأحزاب .

الإخوان يطلبون ٤ وزارات :

وقبل أن ينتهى عام ١٩٥٢ كان مجلس الثورة وجمال عبد الناصر نفسه قد اقتنع تماما بعدم جدوى التعاون مع تلك الأحزاب ولذا قرر المجلس إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، كما أعلن أيضا فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣

عن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات . وعلى أن تؤجل الانتخابات البرلمانية حتى انتهاء تلك الفترة ، وقرار آخر بحل الأحزاب والهيئات السياسية ومصادرة أموالها فيما عدا جمعية الاخوان المسلمين باعتبارها منظمة دينية خاصة . والحقيقة أننا كنا رأينا استثناءها من القرار رغم موقفهم من الثورة بعد قيامها ومحاولتهم فرض إرادتهم على قيادة الثورة وذلك لسابق اتصالنا بها وتعاونها مع تنظيم الضباط الأحرار وموقف التأييد منهم ليلة قيام الثورة . كما كانوا قد طالبوا أيضا عند تشكيل محمد نجيب لوزارته بتخصيص أربع وزارات ليشغلها أعضاء من الجمعية ، ولم يوافق مجلس الثورة على هذا المطلب منهم ورئى الاكتفاء بوزارتين فقط ، ولم ترض رئاسة الجمعية بذلك ، لذا رأى المجلس أن يعين الشيخ أحمد الباقورى وزيراً للأوقاف والأستاذ أحمد حسنى وزيراً للعدل بالاتفاق معها . وقامت جمعية الإخوان بفصل الشيخ الباقورى من مكتب الإرشاد بعد توليه الوزارة لخروجه على قرارها وقبوله تولى هذا المنصب .

موقف جمال من الديمقراطية :

كان هذا هو موقف جمال عبد الناصر من الديموقراطية والأحزاب عقب قيام الثورة مباشرة ، ولا أدرى حتى الآن هل هو كان جادا فى موقفه وقتئذ أو أن ذلك لم يكن إلا مناورة منه ليحكم من وراء ستار مدنى يتمثل فى حزب من الأحزاب ـ الوفد أو جمعية الإخوان المسلمين ـ ولكن هل كان الأمر يستقيم على تلك الصورة أو أن ذلك لم يكن إلا خطوة منه مرحلية فقط ، والذى يدعو إلى هذه التساؤلات الآن هو تناقض هذا الموقف منه مع موقفه بعد ذلك من تلك الأحزاب والديموقراطية أيضا . وحتى يمكن الحكم عليه حكما سليما لابد أن تتضح لنا حقيقة نواياه التى ما زالت غامضة حتى اليوم .

وفى ١٠ فبراير ١٩٥٣ أعلن الدستور المؤقت لفترة الانتقال والذى سيحل محل دستور ١٩٢٣ ، وأعطى هذا الدستور سلطة السيادة لقائد الثورة فى مجلس قيادة الثورة (كقيادة جماعية) وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها . ومجلس الوزراء كان له حق ممارسة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . وأما رسم السياسة العامة للدولة فيقوم بها مؤتمر مشترك ينعقد من أعضاء مجلس قيادة الثورة وأعضاء مجلس

الوزراء ، كما أعلن كذلك عن قيام هيئة التحرير كتنظيم سياسى ليشغل الفراغ الذى سينتج عن حل الأحزاب خلال فترة الانتقال . وكان قد أعلن فى ١٣ يناير ١٩٥٣ عن تشكيل لجنة لوضع دستور جديد من خمسين عضوا وتولى رئاستها على ماهر .

القبض على رشاد مهنا :

وفى أوائل عام ١٩٥٣ فى ١٥ يناير كان قد تم إلقاء القبض على بعض من ضباط سلاح المدفعية وعلى رأسهم القائمقام رشاد مهنا عضو مجلس الوصاية من قبل . وكانت المعلومات قد أفادت أنهم يتآمرون على الثورة . وأجرى مجلس الثورة بنفسه تحقيقا معهم لأن أغلبهم كان من الضباط الأحرار ، وصدرت ضدهم أحكام . . ومحاكمة رشاد مهنا كانت أمام المجلس بكامل عدده . وحول قرار الحكم عليه دارت مناقشات حامية وعنيفة . وكان الشرط الأساسى فى الحكم عليه بالإعدام أن يكون جماعيا من أعضاء المجلس لأن البعض كان يرى إعدامه . ولقد انتهى المجلس بالحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، ولكن تم الإفراج عنه بعد فترة وجيزة وذلك أثناء الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة عام ١٩٥٤ كما سيأتى مفصلا فى باب آخر من هذه المذكرات .

مواجهة الاحتلال البريطانى :

ورغم هذه المشاكل المتعددة التى واجهتنا من أول يوم لقيام الثورة لم يكن يغيب عن بالنا وجود الاحتلال البريطانى على أرضنا وضرورة التخلص منه ، وكان علينا دراسة أسباب فشل المفاوضات السابقة التى قامت بها الحكومات المصرية المختلفة ، ووضح لنا أن من ضمن الأسباب إن لم تكن الصخرة التى كانت تتحطم عليها تلك المفاوضات هى مطالبة مصر الدائم بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وانجلترا كان يهمها دائما إبعاد السودان عن مصر وتعمل على أن ينال استقلاله الذاتى لأن ذلك يحقق مصالحها . وكان موقف مصر من هذه المطالبة كأنها ضد الأمانى الوطنية للشعب السودانى ، وكان هذا المطلب أيضا نقطة ضعف لنا فى المحافل الدولية عندما نطالب بجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر . وتجعلنا غير منطقيين حتى مع أنفسنا . ومن أسباب فشل تلك المفاوضات أيضا أن مصر لم تتبع مع انجلترا غير أسلوب المفاوضات

فقط . ولم تحاول الضغط عليها باقناعها بعدم جدوى وجود قواعد عسكرية لهم على أرض شعب غير راض عن بقائها عليها وذلك بالتهديد الدائم لتلك القواعد والإغارة عليها وعدم تمويلها بالمواد التموينية اللازمة لقواتها . وهذه الخطوة اتخذت فقط بعد إعلان الحكومة الوفدية إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بعد فشل المفاوضات عام ١٩٥١ .

وقد رأى المجلس قبل أن يبدأ المفاوضات مع بريطانيا من أجل إجلاء قواتهم عن أرض مصر أن يفصل أولا مشكلة السودان عن مشكلة الجلاء عن أرض مصر . وأن يوافق على حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وذلك إما بالاستقلال وإما الاتحاد مع مصر . كما رأى المجلس أن يعمل على تهديد أمن القاعدة البريطانية فى نفس الوقت الذى نطالبهم فيه بالجلاء عن أرضنا حتى نجبرهم على التفاوض معنا . وأن يستمر هذا التهديد قائما كذلك طوال فترة المفاوضات .

وكانت قد عقدت عدة اجتماعات فى القاهرة قبل نهاية عام ١٩٥٢ بين زعماء الأحزاب السودانية وبيننا وتم التفاهم والاتفاق معهم على حقهم فى تقرير المصير . وبدأت المفاوضات الخاصة بشأن مستقبل السودان بين بريطانيا وبيننا منذ شهر يناير سنة ١٩٥٣ ـ بعد اتفاقنا مع الزعماء السودانيين . وتولى صلاح سالم أمر تلك المفاوضات مع الحاكم العام البريطانى للسودان ، وذلك لأن صلاح كانت علاقته قد توطدت مع كثيرين من الزعماء السودانيين الذين كانوا يفدون إلى القاهرة كثيرا ، والمجلس كان قد عينه ضابط اتصال معهم من قبل . وتوصلت مصر مع بريطانيا إلى إعطاء السودانيين حقهم فى تقرير مصيرهم إما بالاستقلال وإما بالإتحاد مع مصر . وكان ذلك فى بداية عام ١٩٥٣ . وعلى أن يقوم مجلس نواب منتخب انتخابا حرا من الشعب السودانى فى أول فرصة ليمارس نشاطه خلال فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات من الحكم الذاتى ، وللحاكم العام البريطانى للسودان فى خلال هذه الفترة أن يحتفظ بسلطة السيادة . ويعاونه فى ذلك لجنة من خمسة أفراد منها عضوان من السودانيين وعضو مصرى وآخر بريطانى ، وأما الخامس فباكستانى ويتولى رئاسة اللجنة .

الحزب الاتحادى يكتسح :

ولما أجريت الانتخابات البرلمانية فى السودان وأعلنت نتائجها يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ظهر أن الحزب الاتحادى قد اكتسح باقى الأحزاب وحصل على ٥٤ مقعدا ، وأما حزب الأمة فلم يحصل إلا على عشرين مقعدا ، والحزب الجمهورى على أربعة مقاعد ، والمستقلون على ١٢ مقعـدا . وأعلن الحـزب الجمهـورى الاشتراكى انضمام نوابه إلى الحـزب الوطـنى الاتحـادى . وقد سـقط فى هذه الانتخابات عدد من زعماء حزب الأمة منهم عبد الله الفاضل ابن عم المهـدى . وقد فاز عليه اسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الاتحـادى . وهذا النجـاح جعـل أملنا فى الاتحاد مع السـودان كبيرا . ولكن هذا الأمل قد خـاب . وسـيأتى ذكر أسباب هذا الفشل فى باب آخر عندما نتناول اسـتقالة صـلاح سـالم من مجلس قيادة الثورة ومن السلطة التنفيذية أيضا .

وفد المفاوضات المصرى :

وأما بالنسـبة للوجـود البريطانى على أرض مصر فقـد عملنا على تشـديد الحصار حول القـاعدة البريطانية فى منطقـة قناة السـويس لمنع تسرب أية مواد تموينية إليها من داخـل الأراضى المصرية ، ولم يسـمح للمصريين بالعـمل بهـا . وصـاحب ذلك هجـوم من جماعات فدائية منظمة على معسكرات تلك القـاعدة والعـمل على تخريب بعض منشـآتها ، وذلك من بداية قيام الثورة . واسـتمرت هذه العمليات بصورة فعالة ومؤثرة عدة شهور حـتى بدأت المفـاوضات الرسمية مع بريطانيا فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٣ . والرغبة فى هذه المفـاوضات جـاءت من الجانب البريطانى . وشكل وفد المفاوضة المصرى من جمال عبد الناصر وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر وكاتب هذه السـطور ووزير الخـارجية المصرى الدكتور محمود فوزى . وكان على رأس الوفد البريطانى سفيرها فى القاهرة « سير رالف ستيفنسون » وشاركه الجنرال « روبرتسون » . واستمرت المفـاوضات بيننا حـتى يوم ٦ مايو ١٩٥٣ عندما رأينا إيقافها وعدم الاستمرار فيها لعدم جدواها وذلك لإصرار الجانب البريطانى على عدم مناقشة مبدأ الانسـحاب العـام لقـواتهم من مصر ، وأن تكون القـاعدة تحت إشراف القيادة العسكرية المصرية ، وانصب إصرارهم فى المناقشة على بعض التفـاصيل الخـاصة بصـيانة القـاعدة وإعادة

تشغليها وقت الحرب مما جعلنا نشك فى عدم جديتهم فى المفاوضات . وشددنا من هجمات الجماعات الفدائية على القاعدة بعد أن توقفت المفاوضات الرسمية ، ولكن الاتصالات مع ذلك بين الوفدين ظلت مستمرة ولكن بصورة متقطعة ، ولم نكن نعلن عنها وذلك حتى بداية عام ١٩٥٤ .

وخلال هذه الاتصالات كان الوفد البريطانى مصرا على بقاء عدد من قواته العسكرية فى القاعدة قدرها بحوالى ٧٠٠٠ جندى مع ارتدائهم ملابسهم العسكرية بحجة قيامهم بصيانة القاعدة ، وإمكانية إعادة تشغيلها لتحتلها القوات البريطانية ثانية فى حالة التهديد بحرب أو الهجوم على إحدى الدول العربية أو تركيا أو إيران . كما ظلوا أيضا متمسكين بقيام دفاع جوى مشترك بيننا وبينهم مع استمرار إدارة القاعدة بواسطة قائد بريطانى . والجانب المصرى كان متمسكا بضرورة الانسحاب الكامل من القاعدة ، على أن تدار ويعمل على صيانتها بواسطة قوات مصرية ، مع تولى القيادة بها قائد مصرى ، ولمدة خمس سنوات يمكن خلالها عودة القوات البريطانية إليها وذلك فى حالة الهجوم على مصر أو إحدى الدول العربية فقط .

وجاءت بداية عام ١٩٥٤ فأوقف الوفد البريطانى اتصالاته معنا عندما وضح له الخلاف والانشقاق الذى كان يتزايد يوما بعد يوم بين محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة . وكان قد انفجر هذا الخلاف فجأة فى فبراير ومارس من ذلك العام ـ كما سيأتى ذكره تفصيليا فى مكان آخر من هذه المذكرات . وقد نتج عنه انقسام داخل الجيش بل وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم ، وانعكس هذا بدوره على الشعب أيضا . ولكن تلك الاتصالات عادت ثانية بين الوفدين عندما اتضح للانجليز أن الموقف والسيطرة أصبحت لمجلس الثورة دون محمد نجيب ، وأصبح الجو للمفاوضة مهيأ أكثر ومناسبا للتفاهم بيننا . وأمكن الاتفاق معهم على انسحاب كل القوات البريطانية من مصر مع إنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ . وعلى أن يتم انسحاب تلك القوات على مراحل خلال عشرين شهرا من توقيع الاتفاقية ، وأن يتولى أمر صيانة القاعدة بعض الفنيين من الإنجليز ولا يزيد عددهم على ١٢٠٠ فنى ، ويكون ملبسهم فى القاعدة هو

الأوفرول ويسمح لهم بلبس الملابس العسكرية فى حالات خاصة فقط ، ويكون ذلك بعد موافقة القائد المصرى الذى سيتولى أمر قيادة القاعدة . واتفق أيضا على أن يسمح بإعادة تشغيل القاعدة عند عودة القوات البريطانية إليها فى حالة الهجوم على مصر أو على إحدى الدول العربية الموقعة على اتفاقية الأمن العربى المشترك أو تركيا فقط مع استبعاد إيران . وأن تكون مدة فعالية هذه الاتفاقية سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها . وقد تم التوقيع على المبادىء العامة لهذه الاتفاقية من وزير الحربية البريطانية « أنتونى هيد » فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ .

أما التوقيع النهائى عليها فقد تم يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ مع وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية « انتونى ناتنج » بعد أن تمت دراسة تفاصيل تنفيذها وتم الاتفاق عليها ، وقام بالتوقيع على الاتفاقية من الجانب المصرى أعضاء وفد المفاوضة .

وكان محمد نجيب قد قام بإعادة تشكيل وزارته فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ عندما أعلن مجلس قيادة الثورة إلغاء النظام الملكى فى البلاد وقيام الجمهورية بدلا منه ، وطلب محمد نجيب أن يشترك معه فى الوزارة بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة كوزراء لمساندته فى إدارة دفة البلاد ، واتفق على أن يكون جمال عبد الناصر وزيراً للداخلية وعبد اللطيف البغدادى وزيراً للحربية وصلاح سالم وزيراً للارشاد القومى ، وأن يعين عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة مع منحه رتبة اللواء . وذلك بدلا من محمد نجيب الذى رئى أن يكتفى برئاسة الجمهورية والوزارة مع رئاسة مجلس قيادة الثورة . وكان المجلس قد أصدر قرارا من قبل فى ١٩ مايو ١٩٥٣ بتعيين جمال عبد الناصر نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة .

لماذا رشح عبد الحكيم :

وكنت معتقدا أن جمال عبد الناصر لم يرشح عبد الحكيم لتولى قيادة الجيش إلا لغرض سياسى ، وأنه يهدف إلى أن تصبح له السيطرة السياسية دون باقى المجلس . وذلك عن طريق مساندة الجيش له . وأن الذى يضمن له ذلك هو تعيين عبد الحكيم قائدا عاما له معتمدا على قوة الصداقة المتينة والتفاهم القائم بينهما . كما كنت أخشى أيضا من تولى عبد الحكيم أمر الجيش أن يصبح الجيش

فى المستقبل أداة تدخل فى السياسة العامة ومدى خطورة هذا على مستقبل البلاد . لذا رأيت أن اعترض على اقتراح جمال مبينا أنه من الأفضل أن يتولى أمر الجيش ضباط محترفون للتفرغ له والابتعاد به عن السياسة . وذاكرا أن الجيش إذا تدخل فى السياسة فسد الجيش وفسدت السياسة أيضا ، وأن هذه محصلة تجارب على مدى التاريخ . ولكن جمال عبد الناصر تمسك باقتراحه مبينا أنه من المستحيل أن يوكل أمر الجيش لشخص غريب وليس منا فيتحكم فى رقابنا على حد تعبيره . وموقفى هذا من تعيين عبد الحكيم خلق حساسية منه نحوى لم أعلم بها إلا فيما بعد من جمال سالم .

وعندما أعلن قرار تعيين عبد الحكيم قائدا عاما للجيش تقدم قائد سلاح الطيران اللواء حسن محمود باستقالته من القوات الجوية ورفض أن يستمر فى منصبه احتراما لرتبة اللواء التى كان يحملها على حد قوله . ولأن عبد الحكيم الذى كان صاغا ثم رقى إلى رتبة اللواء دفعة واحدة سيرأسه وهو لا يرضى لنفسه بهذا الوضع . وظل متمسكا بموقفه رغم محاولتى مع حسن إبراهيم إقناعه بالاستمرار وكان ذلك بتكليف من المجلس لنا . ولكنه أصر على موقفه احتراما للأقدمية العسكرية . وفرق بين منصب القائد العام كمنصب عسكرى ومنصب وزير الحربية كمنصب سياسى . وأن لا يضيره من يشغله . وتبعا لهذا الإصرار منه قبلت استقالته وعين بدلا منه الطيار محمد صدقى محمود .

وكان من نتائج تعيين عبد الحكيم قائداً عاماً للجيش أن أبعد باقى أعضاء المجلس عن وحداتهم العسكرية تدريجاً بحجة أن نترك حرية العمل لعبد الحكيم حتى لا نتسبب فى سوء تفاهم بيننا لو استمرت علاقتنا بزملائنا الضباط ، وعمل على إبعاد زملائنا عنا بواسطة ضباط مكتب عبد الحكيم . وكان ذلك يجرى بتهديدهم أو بحجة ابتعادهم عنا حتى لا يضاروا . وكان يعمل فى نفس الوقت على تقربهم من عبد الحكيم بخدمات تقدم إليهم حتى أصبح لا هم للكثير من الضباط إلا التقرب من عبد الحكيم وجمال عبد الناصر أو إلى من هم قريبين منهما طمعا فى منصب أفضل أو خدمة تؤدى لهم . وأصبح الجيش بذلك مع مرور الوقت أداة قوة فى يد جمال وعبد الحكيم ، وانعزلنا نحن نهائيا عنه ، ونتج عن هذه السياسة فساد الجيش مما ترتب عليه نتائج وخيمة عسكرية وسياسية كما سيتضح للقارىء من خلال هذه المذكرات .

نجيب يعترض :

وكان على الثورة بعد طرد الملك فاروق وإلغاء النظام الملكى فى البلاد وإعلان قيام الجمهورية أن تعمل بعد ذلك على تقويض دعائم أسرة محمد على، لذا قرر مجلس قيادة الثورة فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ مصادرة أموال الملك. كما قررت مصادرة أموال أسرة محمد على وممتلكاتهم. وكذا كل من آلت إليه ثروة عن طريق المصاهرة بهذه العائلة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣. ولم يعترض أحد على هذا القرار من المجلس إلا محمد نجيب بحجة ماذا يقول عنا الناس فى الخارج ؟. وكنا نرى ضرورة اتخاذ هذا الإجراء حتى نجرد هذه الأسرة من آخر سلاح لها وهو المال الذى ربما يجدون فرصة لاستخدامه فى المستقبل ضد النظام الجمهورى الجديد.

وهذه الأموال هى فى الحقيقة من عرق الشعب ودمه وقد توارثها أفراد هذه الأسرة أبا عن جد. وكانت لابد أن تعود لأصحابها الشرعيين وهم أبناء الشعب وذلك فى شكل خدمات تؤدى له من حصيلة هذه الأموال المصادرة بإقامة المستشفيات والمدارس ووحدات العلاج وخدمات أخرى. وقد قام مجلس الخدمات العامة باستخدام هذه الحصيلة فى تنفيذ هذه المشروعات فى الريف والمدن.

وفى خلال أشهر الصيف من عام ١٩٥٣ كانت قد بدأت حملة تشكيك واسعة ضد الثورة والقائمين بها. وتبنى هذه الحملة أعضاء الأحزاب السياسية المختلفة على إثر حل تلك الأحزاب ومصادرة أموالها وإعلان قيام فترة الانتقال. واستمرت هذه الحملة عدة شهور حتى ضقنا ذرعا بها فرئى محاكمة سياسيى تلك الأحزاب على انحرافاتهم واستغلالهم لمراكزهم فى الكسب غير المشروع وكذا لمواقفهم السياسية السابقة لقيام الثورة وكشف تلك المواقف للرأى العام الداخلى بغرض العمل على إفقاد الشعب الثقة فيهم.

محكمة الثورة :

ولذا فقد أعلن صلاح سالم فى مؤتمر عام يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ عن وجود مؤامرة سياسية من بعض السياسيين ضد النظام القائم ومن أنه ستشكل محكمة ثورة لمحاكمتهم، وقرر مجلس الثورة تشكيل هذه المحكمة من كرئيس لها وبعضوية

كل من أنور السادات وحسن إبراهيم وقامت المحكمة بمحاكمة بعض السياسيين لمواقفهم السياسية والبعض الآخر لاستغلال النفوذ. كما حاكمت أيضا بعض الخونة من المصريين الذين كانوا قد تعاونوا مع الإنجليز وقاموا بإرشادهم إلى أماكن تجمع الفدائيين المصريين أثناء معركتهم مع القوات البريطانية بعد أن ألغت وزارة الوفد معاهدة ١٩٣٦ فى عام ١٩٥١.

الخلاف يظهر على السطح :

وفى خلال هذا الصيف أيضا كانت مظاهر الخلاف بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر قد بدأت تظهر على السطح وذلك على إثر إبراز بعض الصحف المصرية لجمال عبد الناصر على أنه هو الرجل القوى فى مجلس قيادة الثورة وجمال نفسه كان يحاول إبراز هذه الصورة أيضا أمام الغير بتصرفات منه محاولا تأكيد هذا المعنى، كما أنه كان يقوم بدعوة مجلس الثورة للانعقاد فى غياب محمد نجيب فتؤخذ بعض القرارات وتعلن عنها فى الصحف، وكان لهذا التصرف معناه فى مفهوم الناس. وعندما رأى محمد نجيب هذا بدأ هو الآخر يحاول من جانبه إثبات وجوده. فأخذ يدلى ببعض التصريحات فى موضوعات لم يكن المجلس قد تناولها بعد بالمناقشة أو أخذ قرارا فيها، وكان هو حتى ذلك التاريخ له شعبية ضخمة بين جماهير شعبنا. والشعب ينظر إليه كقائد لهذه الثورة والمنقذ لهم. ولم تكن عامة الناس تعلم حقيقة الأمر وهذه الصورة من الشعبية كان تشغل بال جمال عبد الناصر، بل وتقلقه. ولكنه كان يحاول فى البداية إخفاءها. وأعضاء المجلس كانوا فى تلك الفترة يبذلون جهدا خارقا فى خدمة بلادهم والعمل على تحقيق الأهداف التى كانوا ينادون بها. ومحمد نجيب فى نفس الوقت كان أكثر منهم تفرغا ويعمل على كسب ود الشعب ومحبته بمشاركته له فى المناسبات المختلفة التى فيها تجمعات جماهيرية، كما كان يهتم بشكوى الأفراد ومطالبهم. والشعب لم يكن قد تعرف بعد على أعضاء المجلس وصورة كل منهم الحقيقية ودوره فى خدمة بلده وشعبه حتى يأتى حكمه سليما على كل فرد منهم.

تلك كانت الصورة قبل أن يستفحل هذا الخلاف ويتفجر بتلك الصورة العنيفة التى تفجر بها والتى كان لها تأثير سيىء على أفراد الشعب والجيش بل

وعلى مجلس الثورة نفسه . وسيتضح هذا مما جاء فى يومياتى عن تلك الفترة التى دونت أحداثها عندما أحسست أن هناك خطرا يهدد مسيرة ثورتنا وخشيت أن تضيع الحقيقة مع مرور الزمان ـ وحفاظا منى على الأمانة التاريخية أرى أن أفضل طريقة لتقديمها لأبناء شعبنا هى أن أذكرها كما دونتها . . . وقد أفردت لها بابا خاصا اخترت له اسم « الصراع » .



الباب الثانى

الصــــــــــــراع

١ - بداية خلاف مجلس الثورة مع محمد نجيب ومحاولة تسوية ذلك .

٢ - إهانة سفير تركيا لجمال عبد الناصر فى الأوبرا .

٣ - قرار حل جمعية الإخوان المسلمين واعتقال مرشدها العام وبعض أعضائها فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ .

٤ - عودة الخلاف ثانية مع محمد نجيب وأسبابه .

٥ - تقديم محمد نجيب استقالته يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ وما أحاط بها .

٦ - قرار انسحاب أعضاء مجلس الثورة والعودة إلى صفوف الجيش وترك مقاليد الأمور لمحمد نجيب وأسبابه .

٧ - استبعاد قرار انسحاب المجلس وأسباب ذلك .

٨ - قرار مجلس الثورة قبول استقالة محمد نجيب والدافع إلى ذلك .

٩ - اعتصام قوات الجيش السورى فى حلب واللاذقية وتنازل الشيشكلى عن السلطة .

١٠- مطالبة سلاح الفرسان بعودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية وبدون سلطات .

١١- قرار عودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية وحل مجلس الثورة وعدم عودة أعضائه إلى صفوف الجيش - أسباب ذلك وما أحاط به من أحداث فى يومى ٢٦ ، ٢٧ فبراير ١٩٥٤ .

١٢- موقف الضباط الأحرار من قرار حل مجلس الثورة .

١٣- أسباب الرجوع فى قرار حل مجلس الثورة .

١٤- مظاهرات طلبة الجامعة وأعضاء جمعية الإخوان المسلمين يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ . وموقف محمد نجيب منها .

١٥ - تأجيل افتتاح البرلمان السودانى وأسبابه .

١٦ـ قرار مجلس الثورة فى ٥ مارس ١٩٥٤ بعودة الحياة النيابية والأسباب التى دفعته إلى اتخاذ هذا القرار .

١٧ـ مطالب محمد نجيب بعد عودته رئيسا للجمهورية .

الفصل الأول

أزمة فبراير سنة ١٩٥٤

كان الخلاف بين محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة قد بدأ يتزايد يوما بعد يوم حتى أصبح الموقف فى النهاية وبعد عدة مصادمات وكأن محمد نجيب فى جانب وأغلبية أعضاء المجلس فى الجانب الآخر.

ولكن كيف تطور هذا الخلاف وطفح على السطح بتلك الصورة وأصبح علنيا ومهددا الثورة ومسيرتها ؟ ؟ . .

هذا ما سأحاول أن أوضحه ـ وفى رأيى ـ أن أفضل طريقة هى أن أذكره هنا كما جاء فى يومياتى والتى كنت أقوم بتسجيلها تباعا أثناء تلك الأزمة لإحساسى بالخطر الذى كان يعترض طريق الثورة.

بدأت تلك الخلافات تثار فى اجتماعات مجلس قيادة الثورة بعد المداراة التى كانت متبعة من قبل. وقد بدأت عندما أثار صلاح سالم موضوع اتصال محمد نجيب اليومى بموظفى الإذاعة أثناء رحلته فى بلاد النوبة شمال السودان فى الفترة الأخيرة من شهر نوفمبر ١٩٥٣ . وكان محمد نجيب يطلب إذاعة خطبه هناك بالكامل مع صورة صوتية للرحلة كل يوم. كما كان يطلب إعادة إذاعتها عدة

مرات فى اليوم الواحد . وكان صلاح يأمر موظفى الإذاعة وهم تابعون لوزارته (وزارة الإرشاد القومى) بإذاعة فقط ما يراه مناسبا ومعقولا . ولما رأى محمد نجيب ذلك أمر بإجراء تحقيق مع هؤلاء الموظفين .

ولما أثار صلاح هذه المشكلة رأى مجلس قيادة الثورة ضرورة الاجتماع بمحمد نجيب فى اليوم التالى لعودته من بلاد النوبة - أى يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣ - لمناقشة هذه التصرفات التى تصدر منه حتى يحد منها . ولكن المجلس لم يجتمع به كما كان مقررا .

وحدث أنه كان سينعقد مؤتمر شعبى فى الاسكندرية يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣ ، وكان متفقا أن الذى سيحضره من أعضاء المجلس هم : جمال عبد الناصر وصلاح وعبد الحكيم فقط . ولكن عندما علم محمد نجيب بانعقاد هذا المؤتمر قرر أن يسافر هو أيضا إلى الإسكندرية للاشتراك فيه . وقام محمد نجيب بالسفر إلى هناك بالسكة الحديد ، ورفض جمال ومن معه مرافقته فى القطار وسافروا بالسيارة .

وفى المؤتمر هناك ألقى جمال عبد الناصر كلمة وأشار فيها إلى الديموقراطية الصحيحة ، وحمل على الطغيان والاستبداد . كما طلب فى كلمته من المستمعين إليه ألا يسمحوا لأى منافق أو مخادع أن يخدعهم أو يغشهم . ولم يكن يقصد بهذه الكلمات التى وجهها إليهم إلا محمد نجيب نفسه .

وتكلم من بعده صلاح سالم ، والشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف ، وقد تناولا فى كلمتيهما هذا المعنى وهذا الاتجاه الذى أشار إليه جمال أيضا . وذكروا لنا بعد عودتهم من الاسكندرية أن محمد نجيب كان فى حالة غيظ شديد لأنه فهم أنه هو المقصود بالذات بتلك الكلمات وهذا الهجوم .

وبعد أن كان الخلاف مستترا أصبح بعد هذه الكلمات ونشرها وإذاعتها يأخذ شكل العلانية ، بل وأصبح موضع تعليق الكثيرين من أفراد الشعب .

ولقد حدث نفس الشىء أيضا يوم ٣ ديسمبر ١٩٥٣ عندما حضر محمد نجيب وجمال عبد الناصر حفلة تخرج دفعة من الحرس الوطنى بجامعة القاهرة . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل علمت من جمال عبد الناصر نفسه أنه قد تكلم

مع محمد حسنين هيكل المحرر بجريدة الأخبار وأحمد أبو الفتح بجريدة المصرى وطلب منهما عدم نشر أحاديث وصور محمد نجيب فى جريدتيهما إلا فى الحدود الضيقة جدا ـ وأن أنور السادات قد لمح هو الآخر إلى أحمد الصاوى بجريدة الأهرام لاتخاذ نفس الاتجاه . ولما تساءلت عن مدى علم مصطفى وعلى أمين بذلك الأمر أبلغنى جمال عبد الناصر أن هيكل قد أبلغهما ومن أنه ـ أى جمال ـ يثق بهما .

التنافس على السلطة :

وفى اليوم التالى لهذا الحديث مع جمال كنت أتحدث مع زكريا وحسين الشافعى عن هذا الخلاف الذى بدأ يستفحل وهذا الهجوم السافر على صفحات الجرائد وأن ذلك له ضرره ولا يحقق صالحا لأحد ـ فعلق زكريا على ذلك بقوله : إنه التنافس على السلطة **"Power"** ـ ولكنهما استاءا معى عندما علما بموضوع حديث جمال مع الصحفيين .

وفى اجتماع مجلس الثورة يوم ٦ ديسمبر ١٩٥٣ وبعد الانتهاء منه وخروج محمد نجيب أشار جمال عبد الناصر إلى أنه يفضل ألا يظهر أمام محمد نجيب وكأن هناك خلافا فى وجهات النظر بيننا . أى أنه كان يرغب فى عدم مناقشاتنا لبعضنا فى حضوره . وطلب منا أن نجتمع به فى الأسبوع التالى فى منزله ليعرض علينا بعض الموضوعات الهامة وموضحا أنه يرغب فى عدم تواجد محمد نجيب فى هذا الاجتماع . وأعقب ذلك بقوله لماذا لا نجتمع معا مرة كل أسبوع وفى يوم آخر غير يوم الأحد ؟ . وكان هذا اليوم هو اليوم المحدد لاجتماع مجلس قيادة الثورة الأسبوعى ، ويقوم بحضوره محمد نجيب . وكان واضحا أن الهدف هو أن يكون اجتماع يوم الأحد ما هو إلا اجتماع صورى فقط ، حتى يمكن شل وعزل محمد نجيب ويصبح وكأنه فى جانب والمجلس فى جانب آخر . وتحمس جمال سالم لهذا الرأى وكان قد اتخذ فى ذلك الوقت موقف المؤيد والمساند لجمال عبد الناصر وذلك على غير ما كان عليه فى السابق ـ كما سيتضح فيما بعد . واقترح أن يفوض المجلس جمال عبد الناصر السلطة فى اتخاذ القرارات الضرورية دون أن نجتمع فى هيئة مجلس وذلك تجنبا للاجتماع مع محمد نجيب على حد قوله . وأوضح اقتراحه بأنه من الممكن لجمال عبد الناصر أن يقوم

بالاتصال بأعضاء مجلس الثورة تليفونيا لمعرفة رأى كل منهم فى الموضوع المطلوب أخذ قرار فيه ثم يصدر هو القرار على ضوء ما سيتضح له من الآراء المختلفة التى يكون قد استمع إليها من أعضاء المجلس. ووافق أغلبية الأعضاء على اقتراحه فيما عدا صلاح وأنا فقد اعترضنا عليه وأوضحنا أن تلك المسئولية الموكولة الينا والمسئولين عنها ليست بالأمر اليسير. وأن كلا منا سيسأل عنها فى يوم من الأيام أمام التاريخ وأمام الوطن وكذا أمام ضمائرنا. وأنه لا يمكن لنا التنازل عنها وتفويض شخص آخر بها. ولكن هذا القرار كان قد أصبح ملزما بعد أن وافق عليه أغلبية أعضاء المجلس. وسيصبح كذلك موضوع شد وجذب فى مناقشات بين جمال سالم وجمال عبد الناصر فيما بعد عندما تبعد الشقة بينهما كما سنرى فى حينه.

وفى خلال تلك الفترة التى تقدم فيها جمال سالم باقتراحه هذا كان قد بعد ذهنيا عن زملائه مجموعة الطيارين فى المجلس. لذا لم أعرف على اليقين ما الذى كان فى ذهنه عندما تقدم بهذا الاقتراح الذى سلب به المجلس مسئولياته ونقلها إلى جمال عبد الناصر مما شجعه على الاستمرار بعد ذلك فى محاولة تركيز السلطة فى يده قدر استطاعته وحسب الظروف والمشاكل التى مررنا بها حتى أنه قد تمكن من تحقيق غرضه فى النهاية وفى شكل دستورى أيضا. ولم يكن هذا إلا إقرارا لأمر واقع من قبل - كما سيتضح من هذه المذكرات.

وكان مجلس قيادة الثورة قد اجتمع فى استراحة وزارة المعارف الموجودة بمنطقة أهرامات الجيزة يوم ١٨ ديسمبر لمناقشة بعض الموضوعات. وكان من أهمها النظر فى أهداف الإخوان المسلمين وما يسعون إليه من الاستيلاء - على السلطة - وكيف يمكن مقاومتهم والقضاء على جماعتهم - خاصة وأنهم كانوا يعملون على التوغل بتنظيماتهم داخل صفوف الجيش والبوليس ونوقش موقفنا حيالهم وحيال هذا الاتجاه منهم وهل نعمل على حل جمعيتهم أو نستفيد من الانشقاق الذى كان قد تواجد بينهم. ورئى أن حل جمعيتهم سيزيد من العطف عليهم ويدفعهم إلى التماسك وضم صفوفهم لمقاومة ودرء هذا الخطر. وأن زيادة الانشقاق بينهم هى الوسيلة لإضعافهم وتفكيك صفوفهم خاصة وأن قادتهم

كانوا لا يثقون فى بعضهم البعض كما كانوا ضعاف الشخصية . كما أن أفراد الخلايا فى الجماعة نفسها لم يكونوا يعرفون أهداف قياداتهم الحقيقية . وهم يتبعونهم على أنها دعوة دينية ليست لها أهداف سياسية . وكنا نرى أنه بالعمل على زيادة الإنتاج وقيام المشروعات الإنتاجية الجديدة وزيادة الخدمات للشعب والعمل على تحسين الموجود منها فإن ذلك مع الوقت يزيد من قوة الثورة ويضعف من مركز الإخوان المسلمين . وكان قرارنا فى النهاية على ضوء تلك المناقشة هو العمل على زيادة الانشقاق الموجود بينهم والعمل أيضا على زعزعة ثقة من يتبعهم فى أشخاص قياداتهم .

وقد أثير فى هذا الاجتماع أيضا موضوع الخلاف مع محمد نجيب والعلنية فى هذا الخلاف وما سيصحب هذا من أضرار . خاصة أنه قد أصبح على لسان كل فرد من أفراد الشعب وكان لابد من العمل على تسويته قبل أن يستفحل الأمر . واتفق الرأى بيننا على أن نجتمع بمحمد نجيب يوم الأحد ٢٠ ديسمبر ١٩٥٣ للعمل على تسويته .

أعذر من أنذر :

واجتمع المجلس فى مساء هذا اليوم وفتح جمال سالم موضوع الخلاف والشقاق الموجود بين محمد نجيب والمجلس مبينا فى حديثه أخطاء محمد نجيب فى بعض التصرفات وتأثره من بعض الأشخاص المحيطين به . وكان الرجل يحاول مداراة موقفه بعدم ذكر الحقيقة . فتدخل جمال عبد الناصر فى المناقشة بادئا بشرح علاقاتنا بمحمد نجيب قبل الثورة وكيف جىء به قائدا لها وكيف التففنا من حوله كرمز لها . ثم كيف هو أصبح انفصاليا على حد قوله نتيجة شكه وطموحه ورغبته فى أن يستأثر بالسلطة . وتكلم كذلك عن تصرفاته وأعماله طالبا منه أن يحدد العمل الجدى الذى يقوم به . وفى النهاية حاولنا أن نصل معه إلى تصفية بعد أن كانت الساعة قد قربت من الرابعة صباحا من يوم الاثنين . فاقترح جمال سالم عدة اقتراحات وكان على محمد نجيب أن يقوم بتنفيذها ومنها : أن يقوم باستبعاد بعض الأفراد المحيطين به وحددت له أسماؤهم وهم : يوزباشى محمد رياض وكان ضابطا بالبوليس الحربى ومعينا كحرس خاص له ويوزباشى رياض سامى وكان يسميه محمد نجيب مستشاره الصحفى . والموظف

صـــلاح الشـــاهد التشريفـــانى بالقصر الجمهـــورى . ولكن محمد نجيب رفض استبعادهم بحجة أنهـــم لم يخـطئوا رغم أنه قد ســبق وذكر له عدة أخــطاء وتصرفات صدرت منهم وأساءت إلى الثورة . وعندما اتخـذ هذا الموقف ذكر له جمال عبد الناصر « أننا كنا باقين عليك بدليل أننا الذين فتحنا معك موضـوع الخــلاف ، ولكنك تأبى أن تمضى معـــنا لتحقيق أهداف الثورة ـ وأن لكل منا طريقه ـ وعلى القدر أن يسير » . وكلام آخـر يفهـم منه أنه قد أعذر من أنذر . ثم تركنا الرجل وانصرفنا وكانت الساعة قد قربت من الخامسة صباحا .

وفى يوم ٣ يناير ١٩٥٤ أبلغـنا عبد الحكيم بعـد زيارته لمحمد نجيب بســبب مرضـه أنه قد فهـم من كلامه أنه قد أصـــبح مســـتسلما . وأن كل مايريده هو إلا يظهـر أمام الناس وكأنه طـرطور على حـد قوله . كما ذكر له أيضـا أنه قد أصبح يخجل من الظهور أمام أفراد الشعب لشعوره بهذه الصورة .

إهانة لعبد الناصر :

وفى هذا اليوم أيضا أبلغنا جمال عبد الناصر أن سفير تركيا فى مصر قد أهانه فى اليوم السابق أثناء حفلة دار الأوبرا . وأن الإهانة قد حدثت على مسـمع من السـفير الهندى ووزير السـويد المفـوض . وأن الذى حـــدث هو أنه عندما كان جمال يحيى السفير التركى بقـوله له هالو فقـد رد عليه قائلا « أنكم لا تتصرفون كالرجـــال المهـــذبين . **you don't behave as gentlemen** وزاد على ذلك قوله . « إننا لن نكون أصدقاء بعد اليوم » . وكان ذلك بصوت مرتفع من السفير على مسمع من الموجودين . وقد حاول الوزير الســويدى إنقـاذ الموقف فتدخـل بتقديم نفسه إلى جمال حتى ينهـى المسـألة . وكان الدكتور فوزى وزير الخـارجية قد أعد مذكرة قام بعرضها علينا لترسل إلى الحكومة التركية لإبلاغها بما حـدث من تصرف سفيرها وطلب سحبه فورا . وقد ذكر فى المذكرة أيضا واقعة أخـرى كانت قد حدثت من نفس السـفير فى حفلة توديع كانت قد أقامتهـا له السـفارة التركية بمناسبة نقله من القاهرة . وكان سـفير الصـين مدعوا بهـا ولما قام بتحية السفير التركى بقـوله . « عسى أن نراك قريبا هنا ثانية فى القـاهرة » فما كان منه إلا أن رد عليه بقـوله « لن ترانى هنا ثانية فى هذا المكان القـذر » . وقد رئى أن يعامل السفير التركى عند سفره ومغـادرة أرض البلاد معـاملة الأفراد العـاديين

وأن يفتش بالجمرك .

أما بالنسبة للخلاف مع محمد نجيب فقد ظلت الحالة هادئة بينه وبين جمال عبد الناصر منذ آخر اجتماع معه فى ديسمبر حتى ثار هذا الخلاف ثانية فجأة يوم الخميس ١١ فبراير ١٩٥٤ . وكنت قد لاحظت أثناء انعقاد مجلس الوزراء صباحا فى هذا اليوم انفراد محمد نجيب بصلاح ثم انصراف محمد نجيب ليحضر حفلة الفروسية بمصر الجديدة . ثم قيام صلاح ليتكلم إلى جمال عبد الناصر وبصوت منخفض وعلى أثر هذا الحديث بينهما خرج جمال من القاعة وهو فى حالة عصبية . ولما استفسرت من صلاح عما حدث أبلغنى أنه كان قد اتفق مع جمال على الذهاب فى اليوم التالى ـ أى يوم الجمعة ١٢ فبراير ـ إلى حفلة الذكرى السنوية لوفاة المرحوم حسن البنا المرشد العام السابق لجمعية الإخوان المسلمين .

ولكن لما علم محمد نجيب بذلك قرر هو الآخر الذهاب إلى ذلك الحفل . وأن سبب غضب جمال هو رغبته فى الذهاب دون محمد نجيب ، بحجة أن حضور محمد نجيب الحفل وامتناع جمال عنه يؤكد المعنى الذى يشاع من أن محمد نجيب يعطف على الإخوان المسلمين . وأنه كان ضد قرار حل جمعيتهم الذى صدر يوم ١٢ يناير ١٩٥٤ على أثر الصدام الذى كان قد حدث فى الجامعة بين طلبة الإخوان والطلبة المنتسبين لهيئة التحرير المنظمة السياسية التابعة للثورة . وكان هذا القرار يشتمل أيضا على اعتقال الهضيبى أمين الدعوة للإخوان وابنه وعدد آخر من أعضائها ، وكذا أفراد القسم الخاص بالجمعية . وكان عددهم جميعا يربو على ٤٥٠ معتقلا ، بالإضافة إلى فصل بعض الطلبة والموظفين المنضمين للجمعية . وكان قد أحيل ضباط البوليس المنتسبين إليها إلى المعاش كذلك ـ وكذا تم اعتقالهم وكانت الموافقة على هذه الإجراءات قد صدرت بإجماع الآراء من المجلس وبموافقة محمد نجيب أيضا .

وكان كمال الدين حسين قد اتصل بى بعد ظهر نفس يوم ١١ فبراير وأبلغنى أنه قد تحدد اجتماع لأعضاء مجلس الثورة فى الساعة السابعة من مساء نفس اليوم فى منزل زكريا الذى لم يكن قد حضر اجتماع مجلس الوزراء فى الصباح لمرضه . وبعد أن انتهت محادثة كمال طلبنى جمال عبد الناصر تليفونيا وبين لى أنه

لا يمكنه أن يتعـاون مع محمد نجيب ، ومن أنه عاص على حـد قوله وبأنه ـ أى جمال ـ سيعود إلى الجيش ثانية تاركا السياسة له حتى ينكشـف للبلد فتطالب البلاد بعودتنا ثانية ـ هذا كان مجمل حديثه ـ وقد حاولت من جانبى إبراز مدى خـطورة هذا التصرف وأنه لابد من التفكير فى حـل آخـر يخـرجنا من هذا الموقف . ولكننى شعرت بأنه مصمم على رأيه .

مناقشة الخلاف مع نجيب :

وفى الموعد المحـدد اجتمع المجلس فى منزل زكريا وحضر جمال سـالم من الاسكندرية عند منتصف الليل . وتناولنا الموضوع بالمناقشة . وكان اتجـاه جمال عبدالناصر وعبد الحكيم وصلاح العودة إلى صفوف الجيش .

أما كمال وزكريا وأنا فلقد ناقشـنا نتائج هذا التصرف والأضرار التى تعـود على البلاد وقاومنا هذه الفكرة بشدة . وأما أنور وحسين الشـافعى فلم يكن لهما رأى معين . ولماحضر جمال سـالم من الاسكندرية اتفـق معـنا فى الرأى على أن التخلى عن المسئولية فى هذه الظروف له عواقب وخيمة .

وكان رأى المجموعة الأولى (جمال ـ صـلاح ـ عبد الحكيم) يتلخص فى أن محمد نجيب لن يصلح حـاله . وأنه سـيستمر فى سـياسته محـاولا أن يبين للناس عدم موافقته على سياسة المجلس وبذلك يحصل لنفسه على أبناط على حد قولهم ومكاسب شعبية على حساب باقى أعضاء المجلس وأن الشعب سيصبح فى النهـاية ضدهم بل وأنه سيكرههم أيضا . وأن الحل لهـذا من وجهـة نظرهم أن نضرب ضربتنا فوراً وأن نصدر بيانا نعلن فيه عدم قدرتنا على التعـاون مع محمد نجيب وعلى أننا سـنترك له حـرية التصرف كاملة ومن أننا سـنعود الى الجيش . وأن النتيجـة لذلك سـتكون فشـله فى إدارة دفة الأمور فى البلاد ثم مطالبة الشـعب بعـودتنا إلى السـلطة ثانية . ويظهـر أن جمال عبد الناصر كان متأثرا بما كان قد حـدث فى تركيا أيام مصـطفى كمال أتاتورك عندما انسـحب من السـلطة تاركا الأمر لعصـمت أينونو ، ثم لما اسـتفحل الأمر عاد ثانية وأعاد الأمور إلى نصابها .

وأما المجموعة الثانية (كمال ـ زكريا ـ جمال سـالم ـ البغـدادى) فكانت ترى

أن الموقف السياسى الداخلى والخارجى بالبلاد وكذا الحالة الاقتصادية لا تحتمل هذه الخطوة منا . وأن مصلحة البلاد فوق كل شىء وأن أشخاصنا زائلة . وكان التساؤل منهم أيضا عن الموقف لو أن محمد نجيب قام بعد انسحابنا بتشكيل وزارة من المدنيين الذين يوافقون على التعاون معه أو من الإخوان المسلمين وترك لهم الأمر ـ وماذا يكون التصرف ونحن أعلم بقدرات محمد نجيب ـ وهل نترك السفينة تعصف بها الرياح وهى فى وسط المحيط ـ ولمصلحة من ستكون حالة عدم الاستقرار هذه ـ وإن نسى الشعب هذا فلن ينساه التاريخ لهم خاصة وأن مسألة المفاوضات مع بريطانيا المرتبطة بالجلاء كانت لاتزال معلقة وكذا الموقف فى السودان والأمل أيضا فى إقامة اتحاد معه . والخوف كذلك من وجود القوات البريطانية على أرضنا ربما ينتهزون الفرصة ويعملون على القضاء على تلك الروح الجديدة التى كانت قد بدأت تدب فى شعبنا وكأن الثورة ما قامت إلا لتموت بعد فترة وجيزة من قيامها . وأن هذا كله بسبب عدم قدرتنا على التعاون مع محمد نجيب وخلصت تلك المجموعة على أن الأمر يتطلب البحث عن حل آخر غير هذا الحل المقترح منهم .

ولما لم نصل إلى اتفاق أو حل نهائى لهذه المشكلة وكانت الساعة قد قربت من الثانية صباحا رأينا أن نؤجل اجتماعنا إلى الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الجمعة ١٢ فبراير ١٩٥٤ بمنزل جمال عبد الناصر لاستكمال مناقشة الموضوع .

واجتمعنا فى منزل جمال . وعلمنا منه أنه فى صباح نفس اليوم اتصل بياور محمد نجيب الضابط اسماعيل فريد وطلب منه أن يبلغ محمد نجيب بعدم الذهاب إلى حفل ذكرى وفاة حسن البنا . وأنه يحذره من الذهاب وإلا فإن العاقبة ستكون وخيمة عليه . ويقول جمال إنه قد سب ولعن محمد نجيب وطالب اسماعيل فريد أن ينقل إليه هذه الشتائم .كما طلب منه أيضا أن يبلغه أن المجلس كان قد اجتمع فى اليوم السابق فى منزل زكريا لبحث موقفه وأن المجلس سيعاود الاجتماع مساء اليوم ثانية لاستكمال البحث . واعتقد أن جمال قد قصد بهذا إرهاب الرجل وأن يشعره بأنه فى جانب والمجلس كله فى جانب آخر . وأنه من المستحسن له أن ينزوى ويخضع .

وعندما أعدنا مناقشة المشكلة تبين لنا أنه ليس هناك من حـل غير أن نترك الأمر للزمن لأن جميع الحلول التى كنا قد استعرضناها كان سيترتب عليهـا وقوع ضرر بليغ بالبلاد . وكان كل من جمال عبد الناصر وصلاح وعبد الحكيم قد غير رأيه عن اليوم السابق مقدرين أن الحـل الذى كانوا قد تمسكوا به سيعرض البلاد للخطر .

وأما صلاح فقد قال إنه سيتوجه فى اليوم التالى لاجتماعنا إلى سلاح المدفعية ليعود إلى العمل به كضابط ـ وطبيعى أننا لم نأخذه منه مأخذ الجد وهو نفسه لم يتمسك به ـ وكان انفعالنا شديدا أثناء تلك المناقشة والتوتر على أشده مما دفع جمال سالم أن يقترح بعد أن ضاقت بنا الحلول بأنه سيقوم بالاعتداء على محمد نجيب وعلى المجلس أن يقوم بمحاكمته على فعلته ـ وأنه قد اختار نفسه بالذات لهذا العمل لأنه كان قد أصبح معروفا عنه فى البلد على أنه ميرابو الثورة . وأن محمد نجيب هو الذى نشر عنه هذه الصفة . ولكننا اعترضنا عليه ولم يوافقه أحد على اقتراحه .

يوليوس قيصر :

وكنت قد سافرت إلى مدينة الأقصر بالطائرة يوم الجمعة ١٩ فبراير ١٩٥٤ لافتتاح المطار الجديد بها ، وقد رافقنى فى هذه الرحلة حسن إبراهيم . ودار بيننا حديث حول فيلم يوليوس قيصر الذى شاهدناه فى اليوم السابق . . وذلك الشبه الكبير بين مادار فى ذلك الفيلم ، وما كان يتمثل على أرض مصر من صراع وتطاحن من أجل السلطة . وعلى أن هذه هى سنة الحياة . وأن هذا الصراع سيظل يتمثل على مسرحها ما دام هناك بشر وحياة . وجرنا الحديث عن الفيلم ـ الحديث عن مجلس قيادة الثورة والتطور الذى حدث به ـ وبعد أن كان هناك توازن فى القوى والرأى داخله دام قبل قيام الثورة وبعد قيامها لمدة عام تقريبا إلا أن هذا التوازن قد انتهى . وأخذنا نبحث عن اسباب هذا متعرضين لموقف جمال سالم وانحيازه إلى رأى جمال عبد الناصر المستمر . وأن ذلك الموقف منه غير ما كان عليه حاله من قبل . ومتعرضين أيضا لأشخاص المجلس وكيف كانوا وما أصبحوا عليه . وكذا موقف جمال عبد الناصر وما يهدف إليه من محاولة تركيز السلطة فى يده ذلك بغرض أن ينفرد بها فى

النهاية . ولقد شكا حسن أنه غير ممكن من أن يعمل وحتى عمله فى هيئة التحرير غير محدد . وكان جمال عبد الناصر هو الأمين العام لها وكان يتعاون مع ابراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة فى إدارة تلك المنظمة السياسية متخطيا حسن عليا بأن قرار المجلس بتعيين حسن بها قصد به أن يقوم بمتابعة نشاطها وإدارتها نظرا لانشغال جمال عبد الناصر فى مسائل أخرى .

وكان حسن ابراهيم يتمنى أن يعفيه المجلس من عضويته نظرا لهذه الظروف ولكن الخوف على وحدتنا وتماسكنا وبالتالى على الثورة كان عامل ضغط على كل منا فى ضرورة الاستمرار دون التنحى .

محمد نجيب يغادر المبنى :

ولقد حدث بعد ذلك أن تدهور الموقف وبسرعة فى علاقاتنا مع محمد نجيب ، ذلك على أثر ما كان قد حدث يوم الأحد ٢١ فبراير ١٩٥٤ عندما حضر محمد نجيب إلى مكتبه بمجلس الثورة لحضور اجتماع المجلس ـ وكان قد مضى ما يقرب من الساعة والنصف ساعة بعد حضوره ـ ولكننا ظللنا مجتمعين بمكتب جمال عبد الناصر ، دون أن نصعد إليه بمكتبه حتى يبدأ الاجتماع . وكان جميع أعضاء المجلس موجودين فيما عدا صلاح . ولقد حضر إلينا إسماعيل فريد الياور الخاص لمحمد نجيب مبلغا أن محمد نجيب فى مكتبه وأنه موفد منه ليستفسر عما إذا كنا سنصعد إليه للاجتماع به أم أن هناك ما يشغلنا ـ فثار عليه جمال سالم وعنفه بألفاظ حادة فانصرف . ولكن بعد انصرافه بدقائق قليلة دق التليفون الموجود بالمكتب، فرد عليه حسين الشافعى وكان المتكلم محمد نجيب وسأل حسين عما إذا كان هناك ما يعوقنا من الصعود إليه . فأجابه حسين بأن عددنا لم يكتمل بعد ومن أننا فى انتظار حضور صلاح . ولكن بعد ربع ساعة من هذه المحادثة غادر محمد نجيب المبنى دون أن نجتمع به . وعلمنا بخروجه عند سماع صوت البروجى الذى حياه عند انصرافه من المبنى . وكان موقفا حرجا ـ واقترح البعض أن ننصرف نحن كذلك حتى لا نلفت نظر الصحفيين فى داخل المبنى إلى ما حدث . ولكن الرأى استقر على استمرارنا فى الاجتماع لأن الواقعة قد وقعت وأن انصرافنا لن يغير من الأمر شيئا . ودار حديثنا بعد ذلك عن مشكلة محمد نجيب والمجلس وأنه ربما يعتكف احتجاجا على ما حدث . وتطور الحديث بنا إلى

البحث عن حل لهذا المشكل . وأخذنا ندور فى حلقة مفرغة كيوم اجتماعنا فى منزل زكريا ثم اجتماعنا فى منزل جمال عبد الناصر . وتكلمنا عن اقتراح كنت قد سبق وتقدمت به عند إعلان الدستور المؤقت وتحديد فترة الإنتقال ولم يوافق عليه المجلس فى حينه . وكان اقتراحى ينصب على إيجاد مجلس استشارى بالتعيين من أعضاء النقابات المهنية المختلفة ومن الأعيان ليكون هذا المجلس بمثابة البرلمان فى فترة الانتقال . وعلى أن يكون له الحق فى مناقشة الوزراء ومناقشة المشروعات المختلفة التى تتقدم بها الحكومة ولكن ليس له الحق فى سحب الثقة من الوزراء . وعلى أن يشكل من داخله لجانا فنية مختلفة لدراسة مشروعات الحكومة وإبداء الرأى فيها . وكنت أهدف من هذه الفكرة إلى إيجاد صلة تعاون مع المثقفين المدنيين ولإيجاد رابطة بينهم وبيننا بتحميلهم جزءا من المسئولية ، وليكونوا هم الدعاة للثورة والرقباء على الأجهزة التنفيذية . وحتى تكون هذه الفترة ـ فترة الانتقال ـ مع وجود مثل هذا المجلس فترة تدريب على الحياة النيابية السليمة التى هى أحد أهدافنا الستة الرئيسية . وحتى نتعرف منها على أخطائنا لنتجنبها عندما تقوم الحياة النيابية . ولكن المجلس فى هذا الاجتماع رأى أن يوافق على ذلك الاقتراح بصفة مبدئية دون البت فيه بصورة نهائية .

واستمر المجلس فى مناقشة الموضوع الأساسى ، وقد رأى البعض أن تقتصر مهمة محمد نجيب على رئاسة الجمهورية فقط وأن يعين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء . وكان هذا البعض ينادى بضرورة تنحى محمد نجيب عن رئاسة الوزارة بأسرع ما يمكن ومطالبين بأخذ القرار فى هذا الشأن فى هذا الاجتماع . وكان البعض الآخر منا يرى دراسة نتائج هذا القرار وتأثيره على الرأى العام وانعكاسه على محمد نجيب نفسه ، فربما هذا التصرف منا يدفعه إلى تقديم استقالته وهو يعلم أن الرأى العام فى جانبه . وكنت من الرأى الذى ينادى بضرورة إيجاد مبرر لهذا التغيير يمكن به اقناع الرأى العام واقناع محمد نجيب نفسه بحيث لا يعتبره تحديا له وإبعادا وإنما المصلحة العامة هى التى أملته علينا . ولذا كنت أنادى بتنفيذ اقتراحى الخاص بالمجلس الاستشارى واكتفاء محمد نجيب من قيام هذا المجلس برئاسة الجمهورية بحجة عدم تعريضه كقائد للثورة وكرئيس للجمهورية لأسئلة أعضاء هذا المجلس المقترح . وعلى أننا نستكمل به

أركان نظام الحكم الذى سيوضع موضع التنفيذ بعد انتهاء فترة الانتقال ـ وهو نظام الجمهورية البرلمانية لا الرئاسية . وأن هذا التغيير المقترح يغطى ويعطى المبرر لهذا التصرف ويستبعد التحدى لمحمد نجيب . ولكن أغلبية المجلس وعلى رأسهم جمال عبد الناصر كان يرى فصل موضوع محمد نجيب عن قيام هذا المجلس الاستشارى المقترح . وكان البعض الآخر من أعضاء المجلس يرى عرض الأمر على محمد نجيب قبل أخذ القرار حتى نتعرف على نواياه ! إن كان ينوى الاستقالة من عدمه . كما كان يرى هذا البعض أيضا أنه من الأفضل أن يؤخذ القرار بعد الاجتماع به حتى لا يظهر وكأن القرار قد أخذ رغم إرادته ومن أنه قد أجبر عليه ، وربما تئول على هذه الصورة خاصة أن المجلس قد استمر فى الانعقاد بعد انصرافه . وكنت أحبذ هذا الرأى ومتفق معهم عليه . وفى النهاية استقر رأينا على تأجيل أخذ هذا القرار حتى يذهب إليه جمال سالم وكمال الدين حسين وحسين الشافعى للتفاهم معه وإقناعه بأن يكتفى برئاسة الجمهورية وأن تحدد اختصاصاته ـ وأن يتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة .

واجتمعنا يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٥٤ وتواجد جميع الأعضاء فيما عدا محمد نجيب . وقام جمال سالم بعرض نتيجة مقابلتهم له فى اليوم السابق والحديث الذى جرى معه فذكر أنهم قد أبلغوه بضرورة تحديد الاختصاصات وأفهم ضمنا أنه من الأفضل له أن يكتفى برئاسة الجمهورية دون رئاسة الوزارة . ويقول جمال سالم انه كان ينظر إليهم ويبتسم كالواثق من نفسه وكأنه يقول لهم إننى أتحداكم أن تنزعوا منى رئاسة الوزارة أو تمسونى بأى سوء . وأن الحديث قد انتهى معه دون نتيجة واضحة .

وفى أثناء اجتماعنا هذا حضر إسماعيل فريد وقدم لكمال الدين حسين سكرتير المجلس خطابا معنونا باسمه وسرى جدا وشخصى وهام . ولما فضه كمال وقرأ ما جاء به تبين لنا أنها استقالة مقدمة من محمد نجيب . ومما جاء بها : « إننى أتنازل عن جميع الوظائف والسلطات المخوّلة لى ولأسباب لا داعى لذكرها الآن ـ وأن مصلحة الوطن هى التى أملت علىّ ذلك » . وتمنى لنا فى نهاية خطابه التوفيق متحدين متعاونين . وكأن محمد نجيب أراد بتقديم استقالته أن يضعنا فى مأزق وأن يتحدى المجلس . وكان وقع هذه الاستقالة على أنفسنا كوقع

الصاعقة . وقد أثارت جمال عبد الناصر . وخشينا أن يذاع الخبر لأنه هو نفسه سيعمل على زيادة إحراجنا بنشر خبر هذه الاستقالة خاصة بعد أن علمنا من إسماعيل فريد أنه كان يعلم ما حوى هذا الخطاب . وطلب جمال عبد الناصر منه ـ أى من إسماعيل فريد ـ أن يبلغ محمد نجيب بعدم مغادرته منزله حتى نصدر إليه أوامر أخرى من المجلس .

وكان من أثر هذه المفاجأة التى لم نكن نتوقعها أن توقفت مناقشة المجلس . وقام البعض منا وأخذ يروح ويجىء فى غرفة الاجتماع وكنت قلقا مثلهم لما يمكن أن يحدث لهذه الثورة نتيجة القرار الذى لابد لنا أن نأخذه وبسرعة لإنهاء هذا الخلاف .

وبعد أن هدأت النفوس عاد اجتماعنا لمناقشة الموضوع من جديد . وتكلم جمال عبد الناصر مبينا أن جميع أعداء الثورة والعناصر الرجعية فى البلاد ستلتف حول محمد نجيب باذلة كل جهدها للقضاء على هذه الثورة ، ولذا فهو يرى : « أن نرضى محمد نجيب الآن وأن نقبل جميع شروطه ونخضع له حتى نفوت عليه الفرصة ونعمل على إقناعه بسحب الاستقالة ـ وبعد شهر ـ أى فى يوم ٢٣ مارس ـ نتخلص من محمد نجيب » . ومن أنه هو الذى سيقوم بعمل الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر . وتكلمت من بعده معترضا على الاقتراح مبينا أن أى قرار سيتخذ وأجده ضارا بهذه الثورة فلن أستمر فى العمل معهم . وأعدت تقديم اقتراحى الخاص باللجنة أو الهيئة الاستشارية وموضحا المبررات المرتبطة بهذا الاقتراح لإقناع محمد نجيب ليكتفى برئاسة الجمهورية . وتقدمت باقتراح بديل لهذا الاقتراح فى حالة عدم موافقة المجلس عليه ، وهو أن يكتفى محمد نجيب برئاسة الجمهورية . وعليه أن يكلف أحد المدنيين بتأليف وزارة مدنية ، وأن يشكل المجلس الاستشارى ، وعلى أن ننسحب نحن العسكريين من السلطة التنفيذية لنكون رقباء على تحقيق أهداف الثورة دون الدخول فى مشاكل التنفيذ .

وتكلم صلاح أيضا معترضا على فكرة التخلص من محمد نجيب مبينا أن الأمر لابد وأنه سينكشف ومن أن المجلس هو المدبر له . وأن هذا سيكون كفيلا بالقضاء على سمعة المجلس . وبيّنَ أيضاً الأضرار التى ستنتج عنه بالنسبة للوضع

فى السودان، وذلك لمحبة الشعب السودانى لمحمد نجيب. ولقد رأى المجلس استبعاد اقتراح جمال عبد الناصر.

وتقدم خالد محيى الدين باقتراح آخر وهو إعادة الحياة النيابية وانضممت إليه فى هذا الاقتراح بعد أن رئى استبعاد اقتراحى الأول، على أن نعمل فى هذه الحالة على مسايرة محمد نجيب حتى تعود الحياة النيابية فى أقرب وقت ممكن. خاصة أن الفترة الباقية من فترة الانتقال لم تكن تزيد عن عام ونصف العام وهى مدة لن تكفى لتأهيل الشعب تأهيلا سليما يكفل له حياة نيابية سليمة كما كنا نأمل ـ وتلك المدة أيضا لا تكفى لتنفيذ المشروعات الرئيسية التى كنا قد بدأناها. وأنه من الأفضل والحالة هذه أن نعمل على إعادة الحياة النيابية فى أقرب وقت بدلا من قبول استقالة محمد نجيب أو انسحابنا والعودة إلى صفوف الجيش لأن أضرار عودة الحياة النيابية دون الإعداد لها ستكون أقل لا شك فى ذلك.

وتقدم جمال عبد الناصر وعبد الحكيم باقتراح انسحابنا والعودة إلى صفوف الجيش وترك المسئولية كاملة لمحمد نجيب. ونوقش هذا الاقتراح. وجاء تساؤلنا عما سيكون عليه الموقف لو انسحب محمد نجيب هو الآخر. فقال جمال عبد الناصر: «القائد العام يكون مسئولا عن تكليف أحد المدنيين بتأليف الوزارة». وعاد التساؤل عن ماذا يحدث لو انحرفت هذه الوزارة ـ وهل يتدخل القائد العام ثانية ويصبح الأمر تدخل الجيش فى السياسة ونتائجه معروفة من حالة عدم الاستقرار السياسى فى البلاد. كما أنه كان هناك أيضا تساؤل آخر عن الموقف فى حالة استمرار محمد نجيب وأراد إثبات قدرته على السيطرة على زمام الأمور ـ وتجمعت كل العناصر الرجعية والمضادة للثورة من حوله ـ وهل سنقوم بثورة جديدة أخرى للقضاء على تلك العناصر. وكأننا بهذا التصرف نكون قد عملنا على وجود انشقاق داخلى فى البلاد ـ يمثل جانباً منه محمد نجيب ومن حوله تلك العناصر المناهضة للثورة ـ ويمثل الجانب الآخر مجلس الثورة وحوله المؤمنون بثورتنا وأهدافها. وأننا بهذا الانشقاق قد نعطى فرصة للمستعمر البريطانى لتثبيت أقدامه فى البلاد. وكأننا بأيدينا نحاول هدم ما بنيناه، والتاريخ سيحاسبنا فى يوم من الأيام على ذلك. كما أن انسحابنا

أيضاً سيعطى لمحمد نجيب السلاح الذى يتمكن به من أن يقضى علينا وعلى مؤيدينا مادام الأمر سيكون بيده . وهل انسحابنا وايجاد هذا الانشقاق يعد من الوطنية فى شىء .

ولما كان موعد انعقاد المؤتمر المشترك بين الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة قد أزف وأنه لابد من تواجد محمد نجيب فى هذا الاجتماع منعا من انتشار خبر استقالته ولإيقاف الشائعات التى كانت قد بدأت تنتشر ـ لذا كان علينا أن نحاول إقناعه بسحب هذه الاستقالة ولو مبدئيا . فأوفد له المجلس جمال سالم وحسين الشافعى لإقناعه بسحبها . وبعد فترة من الزمن ليست بالطويلة اتصل بنا جمال سالم تليفونيا وأبلغنا بأنه يتكلم من قاعة اجتماع المؤتمر وأن محمد نجيب معه . فتوجهنا جميعا إلى الاجتماع فيما عدا جمال عبد الناصر الذى اتفق معه على استكمال مناقشة الموضوع فى منزله بعد الانتهاء من اجتماع المؤتمر .

واجتمعنا فى منزل جمال عبد الناصر وقد بدأ هو الحديث بقوله : « إن هذا الخلاف ليس تطاحنا على السلطة والسلطان ـ وإنما هذا التطاحن من أجل المبادىء والمثل ـ ومن الواجب علينا أن نعمل من أجلها ـ وإزالة كل من يقف فى طريقها » . وتكلم صلاح أيضا عن هذه المثل . كما تكلم جمال سالم فى نفس المعنى كذلك . وتكلمت عن عودة الحياة النيابية لأنها أسلم الطرق ، لأن قبول استقالة محمد نجيب معناه ثورة جديدة لأنه عندما قامت الثورة كان الشعب يعرف أن هناك ملكا فاسدا ، ولكن الأمر يختلف مع محمد نجيب . فهو ينظر إليه كمنقذ ، ومثله الأعلى ، والناس ستنظر إلى ما سيحدث على أننا طامعون فى السلطة لذلك نعمل على إزاحته . ولن يصدق أحد أن المصلحة هى التى تجبرنا على اتخاذ هذه الخطوة .

وبعد مناقشات طويلة ـ وحدة فى المناقشة ـ اتفقنا جميعا على الانسحاب والعودة الى صفوف الجيش وترك مقاليد الأمور لمحمد نجيب . وكان الغرض من ذلك هو إقناع الجماهير بأننا غير طامعين فى السلطة والحكم وحتى نعطى لهم الفرصة للتعرف بأنفسهم على حقيقة محمد نجيب . واتفقنا على إصدار بيان مختصر للشعب يعلن فيه عن انسحابنا من السلطة وعودتنا إلى صفوف الجيش ، وتسليم مقاليد الأمور لمحمد نجيب وبسلطات مجلس الثورة كاملة . وعلى أن يعلن

هذا البيان بعد أن نجتمع فى مبنى مجلس قيادة الثورة ظهر يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٤ بعد الانتهاء من اجتماع مجلس الوزراء . كما اتفقنا على أن نعود لنشاطنا السابق للثورة وأن نعمل عن طريق منظمة سرية . وانتهى الاجتماع فى الرابعة صباحا .

الضباط ثائرون :

وحضرت اجتماع مجلس الوزراء وحضر أيضا من الوزراء العسكريين كل من كمال وزكريا ولكن جمال عبد الناصر وجمال سالم وصلاح لم يحضروا الاجتماع . وفى أثنائه أبلغنى جمال سالم تليفونيا أن مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة يعج بضباط الجيش بعدما علموا بقرار انسحابنا . وأنهم ثائرون ضد هذه الخطوة منا ومصممون على ضرورة استمرارنا حتى لو استدعى الأمر القبض علينا وإلزامنا بالاستمرار عنوة . فأبلغت الأمر إلى كل من كمال وزكريا ورأينا أن نترك الاجتماع لنتوجه إلى مبنى مجلس قيادة الثورة . وهناك فى مكتب جمال عبدالناصر وجدت عددا من الضباط يتناقشون مع صلاح وحسين الشافعى حول قرار انسحابنا ومعارضتهم لهذا القرار فانسحبت إلى مكتب جمال سالم وكان به كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم وأنور وخالد وحسن إبراهيم وكانوا فى حالة سكوت لا يتكلمون . وسألنى جمال عبد الناصر عما إذا كنت قد فكرت فى الأمر ثانية ووجدت حلا آخر . فشرحت وجهة نظرى وهو أن استقالة محمد نجيب أو انسحابنا سيترتب على أى منهما انشقاق داخلى فى البلاد . واقترحت أن نقدم لائحة اتهام لمحمد نجيب ، وأن يحاكم علنا على تصرفاته وخروجه على مبادىء ومثل الثورة . ولكن اقتراحى هذا لم يقابل بالارتياح .

جمال سالم يهدد بقتل نجيب :

ولقد رئى بعد ذلك أن ننتقل إلى حجرة الاجتماع بالدور العلوى من المبنى لإعادة مناقشة الموضوع وتناولنا فى مناقشاتنا جميع الاقتراحات السابقة بعد استبعادنا لفكرة الانسحاب والعودة إلى صفوف الجيش . واشتدت حدة المناقشة وكنا ندور فى حلقة مفرغة دون أن نصل إلى حل نهائى وقاطع للمشكلة . وكان قد زاد الانفعال والتوتر بيننا لدرجة أن هدد جمال سالم بأنه إن لم نصل إلى حل حتى الساعة الخامسة صباحا من ثانى يوم فإنه سيتوجه إلى منزل محمد نجيب ويقوم بقتله ثم يقتل نفسه هو أيضا . وتقدم عبدالحكيم باقتراح مواجهة الأمر

الواقع وقبول استقالة محمد نجيب . وكان الرأى أن ـ تنفيذ هذا الاقتراح سيشجع العناصر المناهضة للثورة إلى التحرك مستغلة رد فعل استقالة محمد نجيب عند الشعب . وأننا لابد فى هذه الحالة سنضطر إلى اتباع سياسة الحزم والشدة سواء رضينا أم لم نرض . والشعب لم يكن قد تعود على هذه السياسة منا من قبل . واستخدامنا لهذه السياسة لابد سيكون له رد فعل سيء عند شعبنا لأنه فى طبيعته عاطفى ومحب للسلام . ولم يكن هناك حتى تلك اللحظة ما يقابل هذه السياسة من تحقيق أهداف للشعب سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية حتى تكون تعويضا له عن هذه السياسة ـ وحتى المدة الباقية لنهاية فترة الانتقال نفسها لم تكن تكفى لتحقيق أية مكاسب له وذلك حتى يغفر لنا ما سيلقاه على أيدينا من تلك الشدة .

وعلى أساس تلك الصورة والاعتراض على استخدام الشدة تقدم جمال سالم باقتراح قبول استقالة محمد نجيب مع مد فترة الانتقال إلى عشر سنوات بدلا من ثلاث حتى تكون المدة الباقية كافية لتحقيق ما نأمله من أهداف ولتكون تعويضا للشعب عن سياسة الشدة المنتظر اتباعها ضد المناهضين للثورة . ووافق جميع أعضاء المجلس على ضرورة الربط بين سياسة الشدة وبين مد فترة الانتقال ، لتحقيق أهداف الثورة وإجلاء المستعمر ، فيما عدا خالد محيى الدين الذى تمسك بإعادة الحياة النيابية . ولقد أخذ كل من جمال سالم وعبد الحكيم فى محاولة إقناع خالد بالالتقاء مع باقى أعضاء المجلس فى الرأى ولكنه كان متمسكا برأيه . ولما كان هذا القرار لابد أن يكون إجماعيا من المجلس كله ـ لذا فقد رئى الاتفاق على اعلان هذا القرار على أنه كان اجماعيا وعلى أن يعفى خالد من عضوية المجلس وذلك بعد مرور فترة لا تزيد على المدة الباقية من فترة الانتقال الأولى ـ أى المدة الباقية من السنوات الثلاث ـ وقد وافق خالد على ذلك ـ واشترط المجلس أن يكون هذا الاعفاء سرا ولا يعلن عنه . وأن يظل سرا بين أعضاء المجلس دون الجهر به .

وعلى هذا الأساس تم اتفاقنا وانتهينا إلى حل بخيره وشره بأمل الخروج من ذلك المأزق الذى كنا قد وضعنا فيه من مدة آملين أن تسير الثورة بعد ذلك فى طريقها لتحقيق أهدافها ومؤمنين بأن هذا فى صالح شعبنا . وبعد أن انتهينا إلى

هذا القرار كلف عبد الحكيم باتخاذ إجراءات الأمن فى الجيش والعمل على سحب الحرس الخاص بمحمد نجيب ووضع حرس آخر بدلا منه . كما كلف جمال سالم باستدعاء الوزراء المدنيين إلى مبنى مجلس قيادة الثورة لشرح الموقف لهم . وكانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل .

وحضر الوزراء المدنيون وكان الوجوم مخيا على وجوههم بل كان الرعب ظاهرا فى أعين البعض منهم . وبعد شرح الموقف لهم والقرار الذى تم اتفاقنا عليه اقترح الدكتور عباس عمار والدكتور وليم سليم حنا أن تكون الوزارة عسكرية مادامت الشدة واجبة فى تلك المرحلة المقبلة ، وعلى أن تشكيل وزارة عسكرية تعطى هذا الشكل . ولكننا أوضحنا لهم أن انسحابهم فى هذه الظروف يعطى معنى عدم موافقتهم على تلك السياسة . واعترض الدكتور نور الدين طراف على رأيهما مبينا أن البلاد تمر بمحنة ولابد من التعاون فى هذه الحالة .

وفى اليوم التالى تم اجتماعنا لمناقشة التعديل الوزارى المقترح ورئى تعيين جمال سالم نائبا لرئيس الوزراء وكذا تعيين الدكتور عبد الجليل العمرى نائبا لرئيس مجلس الوزراء لشئون الاقتصاد والانتاج والدكتور على الجريتلى وزيرا للمالية . واقترح جمال عبد الناصر تعيين نائب لرئيس مجلس قيادة الثورة . ولكننا رأينا تأجيله .

وقد تناولت المناقشة أيضا رد الفعل الناتج عن قبول استقالة محمد نجيب ، والوجوم الذى خيّم على وجوه أفراد الشعب ، وتلك الشائعات التى يتناقلها الناس ، وما يجب عمله لمقاومة هذه الشائعات . وإعلان حقيقة تصرفات محمد نجيب والأسباب الحقيقية لتلك الخلافات القائمة بينه وبين أعضاء المجلس وعلى ألا يكون ذلك عن طريق النشر فى الصحف حتى نبعد بها عن المهاترات . وأن يتم ذلك عن طريق ذكر هذه الخلافات لكل من نعرفهم وهم بدورهم سيقومون بنقلها إلى غيرهم . كما اتفق مع جريدتى الجمهورية والأخبار على أن تكتبا عن المثل والمبادىء والتمسك بها ، ومن أننا زائلون ، وأما مصر فباقية وثابتة ، وعقد صلاح سالم مؤتمرا صحفيا للصحفيين الأجانب وأصدر بيانا . كما عقد أيضاً مؤتمرا صحفيا آخر للصحفيين المصريين وأصدر بيانا آخر . ورأينا أن يعامل محمد نجيب معاملة كريمة لائقة . وأن ينقل من منزله إلى منزل آخر يكون فسيحا

وبه حديقة حتى يمكن التريض بها . وأن يصرف له معاش استثنائى قدره مائتا جنيه مع تخصيص سيارة لتنقلات أفراد أسرته .

وفى أثناء اجتماعنا وردت إلينا مذكرتان من محمد نجيب مرسلة إلى الحرس المكلف به يطلب فى إحداهما السماح لطباخه الخاص بالخروج والدخول إلى المنزل دون اعتراض ليحضر المأكولات اللازمة للمنزل . والأخرى يطلب فيها السماح بذبح عجل من الماشية كان لديه بالمنزل لنفاد العليقة الخاصة به . وكان قد اشتراه لذبحه وتوزيعه على الفقراء قبل سفره إلى السودان لحضور افتتاح البرلمان السودانى الجديد .

وقد علمنا أيضا أثناء اجتماعنا باعتصام قوات الجيش السورى بحلب واللاذقية وإعلانها بيانات من محطة إذاعة حلب تهاجم فيها الشيشكلى زعيم الثورة بها . ثم علمنا بتنازل الشيشكلى عن السلطة واستقالته وذلك حقنا للدماء ومن أنه قد غادر سوريا على متن إحدى الطائرات . ثم وصل إلى علمنا بعد ذلك أنه قد وصل إلى مطار القاهرة الساعة الثالثة صباحا .

وقبل منتصف ليلة ٢٦ فبراير بنصف ساعة اتصل بى عبد الحكيم وطلب منى أن أتوجه إلى مبنى القيادة العسكرية بكوبرى القبة لأن ضباط سلاح الفرسان كانوا قد اجتمعوا بقشلاقهم من الساعة الرابعة بعد الظهر بالرغم من أن حسين الشافعى كان قد حدد لهم موعدا للاجتماع به فى الساعة الثامنة والنصف مساء . وأن جمال عبد الناصر قد توجه إليهم من الساعة السادسة مساء وهو كان لا يزال مجتمعا بهم حتى تلك اللحظة .

وتوجهت إلى القيادة فوجدت بها كلا من عبد الحكيم وكمال الدين حسين وجمال سالم ثم حضر بعد ذلك كل من زكريا وصلاح وأنور . ثم حضر جمال عبد الناصر بعد منتصف الليل بقليل ومعه حسين الشافعى . وسرد علينا جمال ما دار من مناقشات بينه وبين ضباط سلاح الفرسان . وذكر أنهم لا يزالون منتظرين داخل قشلاقهم . ولم يكن خالد محيى الدين متواجدا لوجوده بالسينما فى تلك الليلة . وأما حسن إبراهيم فكان بالاسكندرية .

لم يفهموا شيئاً :

وخلاصة ماذكره لنا جمال عبد الناصر هو أنه حوالى مائة ضابط من ضباط

الفرسان كانوا قد اجتمعوا فى ميس سلاحهم ليناقشوا أسباب استقالة محمد نجيب . وأنه لما علم بهذا الاجتماع ذهب إليهم ليشرح لهم الأسباب وليبين لهم أن المسألة تتعلق بالمبادىء والمثل . وأن محمد نجيب قد انحرف عنها . وأنه قد أصبح هناك استحالة فى التعاون بينه وبين أفراد مجلس قيادة الثورة . ولكن ضباط الفرسان طالبوا أن يبقى محمد نجيب كرئيس للجمهورية فقط ودون سلطات كرمز للثورة وبحجة أن البعض من أفراد الشعب قد أصبح ينظر إليهم وكأنهم خونة بعد استقالة محمد نجيب . بل وأنهم على حد قولهم يبصقون عليهم أثناء سيرهم فى الشارع ويوجهون إليهم كلاما جارحا . وأن هذا يؤلمهم ويجرح شعورهم . كما أنهم عتبوا أيضا على ما جاء بالبيان الذى أعلن عقب قرار قبول استقالة محمد نجيب ، وذكر به أن مجلس الثورة كان قد قرر الانسحاب والعودة إلى صفوف الجيش ، ولكن ضباط الجيش ومندوبى الوحدات العسكرية المختلفة قد أجبروا المجلس على الاستمرار وقبول استقالة محمد نجيب وذكروا أن التبعة أصبحت تقع عليهم كباقى الوحدات الأخرى رغم عدم تواجدهم فى هذا الاجتماع . وذكر جمال أنه كان قد أخذ يحدثهم عن المثل والمبادىء وضرورة التمسك بها . وأن لا حياة لأمة بدونها ولكنهم لم يفهموا شيئا مما ندعو إليه على حد تعبيره . كما أنهم قد طالبوا بعودة الحياة النيابية فى أقرب وقت مستطاع متأثرين على حد قوله برأى خالد الذى كان يدعو إلى هذا الاتجاه باستمرار بين زملائه من ضباط الفرسان . وبينّ لهم جمال عبد الناصر أن محمد نجيب كان قد تقدم باستقالته على أثر قرار مجلس قيادة الثورة بأن يكتفى برئاسة الجمهورية . وأن اقتراحهم بعودته ماهو إلا نفس قرار المجلس الذى سبق واعترض عليه محمد نجيب وتقدم على أثره باستقالته . ولكنهم أكدوا له استعدادهم للضغط عليه لقبول هذا الاقتراح المقدم منهم .

وأبدى لنا جمال عبد الناصر استعداده لقبول الاقتراح بعودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية وبدون سلطات ضمانا لوحدة الجيش وتفاديا لإيجاد انشقاق داخله . وقد وافقه جمال سالم على هذا الرأى . ولكن عبد الحكيم وزكريا وأنا قاومنا هذا الاتجاه لأن هذا فى حد ذاته سيكون هدما للمثل والمبادىء التى نتحدث عنها . وكيف نستبعده اليوم لانحرافه عنها ثم نعيده فى اليوم التالى

كرمز لها وللثورة . وأن هذا يتناقض تماما مع ماندعو اليه . ثم كيف نسمح لأنفسنا أن نتخذ قرارا اليوم ثم تأتى قوة من الجيش وترغمنا على أخذ قرار آخر متعارضا مع القرار السابق الذى أخذ . وأنه بهذا الوضع لا تستقر الأمور ، وفى ظلها لا يمكن العمل . كما أن عودة محمد نجيب ثانية فى ظل هذه الظروف ستمده بالقوة ولن يلزم حدوده وسيتعدى السلطات التى ستخوّل له مطمئنا بأننا لن نجرؤ على التصدى له خشية أن نقف نفس هذا الموقف الذى نقفه اليوم ، وربما يكون الموقف أسوأ لأن هذا سيشجع الكثيرين من المناهضين للثورة على العمل على مناوئتها بعد هذا التراجع منا . ومعنى هذا أن الحل المقترح لن يكون إلا حلا مؤقتا ولن يمنع الانشقاق ثانية فى المستقبل .

وتقدمت با قتراح تكليف شخص مدنى بتأليف الوزارة على أن يعيد الحياة النيابية فى أقصر وقت ممكن . وأن يحل مجلس قيادة الثورة وتظل استقالة محمد نجيب قائمة ، وتكلم عبد الحكيم وزكريا عن المثل وأن خضوعنا لمحمد نجيب قتل لروح الثورة التى أقناها . ومن أننا اليوم نضع بذرة لتلك المثل على أنها ستنمو على مر الأيام وربما تأتى أكلها بعد أجيال ولكن من واجبنا أن نضع البذرة اليوم مهما كلفتنا من تضحيات .

واقترح عبد الحكيم أن يعاد محمد نجيب رئيسا للجمهورية وأن يحل مجلس قيادة الثورة . ونوقشت فكرة استمرار عبد الحكيم كقائد عام للقوات المسلحة ليكون عينا حارسة على الثورة لتحقيق أهدافها ولكن أغلبية أعضاء المجلس قرروا ضرورة انسحابه أيضا من قيادة الجيش .

ولما نوقشت فكرة قيام وزارة مدنية لتعمل على إعادة الحياة النيابية فى أقصر وقت ، اقترح جمال عبد الناصر أن يتولى خالد رئاسة هذه الوزارة لإيمانه بعودة الحياة النيابية . ووافقنا جميعا ـ وعرض الأمر على خالد فوافق هو أيضا . وعليه استقر الرأى على القرار الآتى ووافقت عليه الأغلبية :

١ ـ إعادة محمد نجيب رئيسا للجمهورية وبدون سلطات .

٢ ـ تعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزارة (مدنية) على أن يعيد الحياة النيابية فى أقرب وقت ممكن . .

٣ ـ حل مجلس قيادة الثورة وإحالتهم إلى المعاش ـ أى عدم عودتهم

لصفوف الجيش .

٤ ـ استقالة القائد العام من منصبه وترك الحرية لخالد لتعيين قائدا عاما بدلا منه من ضباط الجيش .

الضباط الأحرار يتوافدون :

وكانت الساعة قد قربت من الرابعة صباحا من يوم السبت ٢٧ فبراير ، وأوكل المجلس إلى كل من جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين إبلاغ هذه القرارات لضباط الفرسان . وفى أثناء تواجدهما بسلاح الفرسان ، أخذ الضباط الأحرار من باقى وحدات الجيش يتوافدون على مبنى القيادة العسكرية متسائلين عن القرار الذى اتخذ ، ومهددين بأنهم سيدمرون سلاح الفرسان ، وكان اتفاقنا على أنه مهما حدث فلن نرجع عن هذا القرار الذى اتخذناه . ثم عاد جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين بعد ساعة من ذهابهما إلى سلاح الفرسان وتوجه بعد ذلك خالد إلى منزل محمد نجيب لإبلاغه بالقرار . وكان يرافقه ثمانية ضباط ، خمسة منهم من ضباط سلاح الفرسان والثلاثة الآخرون من وحدات أخرى . وكان خالد قد أكد لنا أن محمد نجيب سيوافق على القرار . وبعد مغادرة خالد والضباط المرافقين له المبنى بدأ جمال عبد الناصر يبلغنا عن رد الفعل عند ضباط سلاح الفرسان أثناء تلاوة القرار عليهم . ولكن فجأة ونحن مجتمعون دخل علينا فى غرفة الاجتماع ما يقرب من السبعين ضابطا من الضباط الأحرار ومن وحدات الجيش المختلفة وأخذوا يلحون علينا فى عدم حل مجلس قيادة الثورة . ولكننا أصررنا على موقفنا مبينين لهم أن هذا كان قرارا نهائيا ويجب عليهم الخضوع له . ولكنهم استمروا فى الحاحهم وهم يبكون بصوت مرتفع . وقد أثر هذا الانفعال فينا فانتقلت إلينا عدوى هذا البكاء متأثرين ومتخوفين مما سيحدث لثورتنا التى انهيناها بهذا القرار . ولما رأوا منا الإصرار على موقفنا ثارت ثائرتهم وأعلنوا نيتهم عن القيام بتدمير سلاح الفرسان والدخول معهم فى معركة معتقدين خطأ أننا قد أخذنا هذا القرار تجنبا لها .

احتجزونا فى الغرفة :

وتطورت بعد ذلك الأحداث بسرعة . فأخذوا المبادرة واحتجزونا فى غرفة

الاجتماع ، واضعين حراسة منهم على بابها . وانسحب أغلبهم إلى وحداتهم لإعدادها وإحضارها لمحاصرة قشلاقات سلاح الفرسان . وفجأة وبعد مدة قصيرة كانت طائرات القوات الجوية تحلق فوق معسكرات سلاح الفرسان المواجهة لمبنى القيادة العسكرية التى كنا مجتمعين بها . ثم توالى ورود قوات من المدفعية والمشاة وضربوا حصاراً حول تلك المعسكرات . وأخذت وحدات سلاح الفرسان هى الأخرى تعد نفسها للمقاومة والدفاع عن سلاحها . وتحرج الموقف . وكان لا بد لنا من التحرك بسرعة . ورأى عبد الحكيم أن يتولى الأمر بنفسه بصفته السابقة كقائد عام للجيش . فأعلن عدم التزامه بقرار المجلس وعلى المجلس أن يحاكمه بعد الانتهاء من المعركة ، ومصرحا بأنه سيأمر بدك سلاح الفرسان إن لم يخضع لأوامره . وأصدر أوامره لوحدات المدفعية والمشاة بأخذ مواقعها التى حددها لهم . وطلب من حسين الشافعى أن يبلغ ضباط الفرسان إن لم يقدموا أنفسهم إليه بالقيادة قبل الساعة الثامنة صباحا فانه سيأمر الطائرات والمدفعية بضرب قشلاقاتهم بالقنابل . ولما حاول حسين الخروج من مبنى القيادة العسكرية ليتوجه إلى سلاح الفرسان منع بواسطة ضباط البوليس الحربى . ولما أمرهم عبد الحكيم بالسماح له بالخروج لم يمتثلوا لأوامره بحجة أننا قد تخلينا عن مسئولياتنا . وأن لديهم أوامر من الضباط الأحرار بمنع أى فرد منا من الخروج من مبنى القيادة ، فهددهم عبد الحكيم بأنه سيتخلى عن مسئولياته إن لم يطيعوا أمره . وأبلغوا بأن عبد الحكيم قد خرج على قرار المجلس وعاد وتولى القيادة ثانية ـ عندئذ سمحوا لحسين بالخروج .

وكان خالد فى هذه الأثناء قد اتصل بنا تليفونيا من منزل محمد نجيب لإبلاغنا بموافقته على تلك القرارات . ثم عاد بعد ذلك الى مبنى القيادة ولكنه استقبل استقبالا سيئا من الضباط الأحرار ، وقد اتهموه بأنه خان مجلس الثورة . ولما علم بتحرج الموقف بين سلاح الفرسان وقوات الجيش الأخرى طلب أن يسمح له بالذهاب إلى ضباط سلاح الفرسان لتهدئتهم . ثم عاد بعد ذلك وأبلغنا بأن الحالة هادئة وأنه لم يحدث منهم أى تحرك أو احتكاك مع القوات الأخرى .

ثلاث دقائق :

وكان الصاغ عباس رضوان من الضباط الأحرار الذين رافقوا خالد عندما توجه لمقابلة محمد نجيب . وقد أبلغنا بعد عودتهم بأن خالد قد انفرد بمحمد نجيب لمدة ثلاث دقائق فقط ، ثم عاد وهو معه ، وأبلغهم بموافقته على جميع القرارات . وكان هذا موضع دهشتنا جميعا ، فكيف يوافق محمد نجيب على تلك القرارات الخطيرة فى هذه المدة القصيرة . ولما سألنا خالد عن ذلك أكد لنا هذه المعلومات .

وبعد اتخاذ تلك الإجراءات هدأت الحالة وتم سحب القوات المحاصرة لسلاح الفرسان . كما تم إحضار ضباط الفرسان الذين نسب إليهم ما حدث إلى مكتب عبد الحكيم وأخذ فى استجوابهم أمامنا . وقد أمر باعتقال البعض منهم ووضعهم فى مبنى البوليس الحربى . وأمر بنقل البعض الآخر إلى وحدات أخرى بالجيش . وفى أثناء ذلك حضر إلينا اليوزباشى كمال رفعت واليوزباشى حسن تهامى وهما من الضباط الأحرار وأبلغانا أنهما قاما من تلقاء أنفسهما بالقاء القبض على محمد نجيب وهو فى منزله ثم نقلاه إلى ميس سلاح المدفعية . فصدرت إليهما الأوامر بإعادته فورا إلى منزله وتحميلهما مسئولية المحافظة على حياته .

وعلى أثر انتشار الشائعات بعودة محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية ثانية بدأت بعض التجمعات من أفراد الشعب عند القصر الجمهورى بعابدين وعند منزله . وكانت تهتف باسمه وباسم مجلس قيادة الثورة مستبشرة وفرحة بعودة وحدة الصف بيننا . وكنا قد قررنا مؤقتا التنازل عن قرار حل مجلس قيادة الثورة بعد أن تأزم الموقف على أن نعيد مناقشة هذا الأمر فيما بعد عندما تهدأ الحالة .

وبعد الظهر اجتمعنا وأخذنا فى مناقشة موقف خالد فى أثناء هذه الأزمة . وبدأ جمال سالم يشرح موقف خالد عامة وذكر أنه خرج على قرارات المجلس مما تسبب عنه تلك الأزمة واتهمه بخيانة المجلس واقترح إعفاءه من عضويته . وتكلم بعده صلاح وقد ربط بين الحوادث المختلفة وموقف خالد منها وخرج من ذلك بأن خالد قد دبر ما حدث خاصة أنه قد تغيب عن منزله فى يوم الجمعة من الساعة الرابعة والنصف مساء . ولم يعرف أحد مكانه حتى عائلته ، ثم ذهب بعد

ذلك إلى السينما . ولكن خالد نفى عن نفسه تدبير أى شيء . ولكنه اعترف بأنه كان يبث فكرة عودة الحياة النيابية بين زملائه ضباط الفرسان . وقد خرج صلاح من استعراضه لموقف خالد بطلب إبعاده عن عضوية مجلس الثورة واعتقاله . وتكلم أنور أيضا فى هذا الاتجاه وطالب باعتقاله كذلك . وتكلمت من بعده مبينا معرفتى بخالد منذ عام ١٩٤٢ ، وأنه إن آمن بشيء تحمس له ودعا إليه بكل قوته . ومن أن إيمانه بالحياة النيابية دفعه إلى الدعوة إليها بين ضباط الفرسان ، ولكنه لم يكن يقصد خيانة المجلس أو الخروج على قراراته . وأن اتجاه خالد وفكره السياسى معروفان لنا من قبل قيام الثورة ومن بعد قيامها ولم يعترض عليه أحد من المجلس . وأضفت أن خالدا كان قد سبق وطلب إعفاءه من عضوية المجلس للسفر إلى الخارج لعلاج ابنته ـ وكان ذلك أثناء نظر قضية تآمر ضباط المدفعية والفرسان ولكننا لم نسمح له بذلك . واقترحت الاستجابة لهذا الطلب السابق منه مع إعفائه من عضوية المجلس فى ظل تلك الظروف . وعلى أن يتم ذلك بعد التأكد من موقف ضباط الفرسان من هذا القرار . وقد نفى حسن إبراهيم عنه أيضا تهمة خيانته للمجلس واقترح إبعاده . وبين زكريا فى كلمته أن خالدا برىء من تهمة خيانة المجلس ولكن إيمانه بالحياة النيابية هو الذى دفعه للدعوة إليها . وأوضح فى النهاية أنه ليس لديه مانع من اعتقال خالد وإبعاده عن البلاد . وتكلم فى النهاية جمال عبد الناصر وطلب تأجيل هذا الموضوع حتى يتبين لنا موقف محمد نجيب لأننا أعدناه بغرض لم الشمل . وأن اعتقال خالد الآن وإبعاده يتنافى مع هذا الغرض . وأمّن صلاح وأنا على هذه النقطة لأهميتها . وطلبنا من خالد أن يداوم على حضور اجتماع جلسات المجلس حتى لا تكثر الشائعات .

ثم تناول المجلس بعد ذلك بالمناقشة وضع مجلس قيادة الثورة بعد عودة محمد نجيب ـ وهل من الأفضل استمرار المجلس أو حله . ولكننا بعد مدة من المناقشة أحسسنا بأننا مجهدين . وكانت الساعة قد قربت من الرابعة والنصف بعد الظهر ، فأجل الاجتماع إلى الساعة التاسعة مساء .

البلد على شفا بركان :

ولكن فى الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر اتصل بى صلاح سالم

وطلب منى أن نلتقى فى مبنى القيادة بكوبرى القبة لنناقش إعلان عودة محمد نجيب لأن البلد على حـــد قوله على شـــفا بركان . وأن الكثيرين من مناهضى الثورة سيعملون على اسـتغلال هذا الموقف . ومررت على حسـن ابراهيم بمنزله وذهبنا معا إلى مبنى القيادة ـ وفى لحظة وصولنا أعلن فى الإذاعة عن عودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية . فأخـذ صـلاح سـالم وجمال سـالم فى البكاء بكاء مرا لشعورهما بالهـزيمة وانتصـار محمد نجيب . وتكلمت بغضــب ظـاهر أمام بعض أعضـاء المجلس الذين كانوا قد وفدوا إلى المبنى وأمام ضـباط آخـرين . وكان كمال الدين حسين قد أوفد لمحمد نجيب لإبلاغه بقـرار المجلس بعـودته وأن ذلك سيعلن فى الإذاعة . والتقى كمال هناك فى منزله مع خمسة من السودانيين كانوا قد أوفدوا من الحكومة السودانية إلى مصر للعمل على التوفيق بيننا . واتفـق كمال مع محمد نجيب على أن نجتمع به فى اليوم التالى حتى نظهر بمظهر المتحـدين أمام الشعب . وعندما أزفت السـاعة التاسـعة مسـاء رأينا تأجيل اجتماعنا لشـعورنا بالاجهاد الشديد على أن نعود لمناقشة الموضوع ثانية فيما بعد .

وفى ظهر يوم الأحـد ٢٨ فبراير ١٩٥٤ اجتمع مجلس الوزراء وتحـدث جمال عبد الناصر إليهم عن الحوادث التى جرت فى يومى الجمعة والسبت السـابقين . وأبلغ المجلس أنه قد طلب من عبد الحكيم اليوم أن يتصل بمحمد نجيب ليبلغه أنه من المنتظر أن يكون هناك بعض المظاهرات ابتهـاجا بعـودة الوحـــدة بيننا من جديد ، ولكن عناصر الفتنة ستحاول الاندساس بينها لإثارة الشغب . وأنه على محمد نجيب أن يأخذ حذره ولا يندفع فى التجـوال فى الشـوارع كعـادته . ولكن عندما حاول عبد الحكيم الاتصال به وجـد أنه كان قد غادر منزله من السـاعة الثامنة والنصف صباحا .

ولما كان متوقعا أن تقوم بعض المظاهرات فى هذا اليوم ـ لذا صدرت الأوامر للبوليس بالاستعداد دون الاحتكاك بالمتظاهرين إلا إذا دعت الضرورة لذلك . وقررت جامعة القاهرة القيام بمظاهرة والتوجه إلى ميدان الجمهورية .

كما قامت عدة مظاهرات أخرى . وكانت أغلب هتافاتهـم تدل على الابتهـاج بعودة وحدة صـفوفنا . ولكن كانت هناك أيضـا بعض الهتافات العـدائية ضـد جمال عبد الناصر وصلاح سالم وأغلبها من الإخوان المسلمين . وكان قد وصـل

إلى علمنا فى اليوم السابق أن الأوامر كانت قد صدرت إلى الإخوان بالاستعداد للخروج فى مظاهرة مسلحة. وقد حدث احتكاك بين بعض المتظاهرين وقوة من البوليس الحربى عند لوكاندة سميراميس بعد مهاجمة المتظاهرين لأحد ضباط البوليس الحربى محاولين نزع سلاحه الأمر الذى اضطر القوة التى كانت معه إلى إطلاق بعض الأعيرة النارية عليهم فأصابت عشرة أفراد من المتظاهرين بإصابات سطحية ولكنها تفرقت بعد ذلك. وقد اعتدى أحد المتظاهرين من الإخوان كذلك على ضابط بوليس كان موجودا بتراس اللوكاندة وذلك بأن أطلق عليه الرصاص من مسدسه فأصابه فى رقبته ولكن أمكن القبض عليه.

وفى هذه الأثناء كان محمد نجيب يقوم بإلقاء خطاب فى الجماهير التى تجمعت فى ميدان الجمهورية. واتصل به جمال عبد الناصر محذرا من العناصر المشاغبة التى تعمل فى الخفاء لإثارة الفتنة. وأبلغه بأن مجلس الوزراء مجتمع وطلب منه حضور الاجتماع. فوعد بالحضور فى الساعة الواحدة بعد الظهر.

ولقد علمنا ونحن فى اجتماع مجلس الوزراء بأن عبد القادر عودة وهو أحد زعماء الإخوان المسلمين كان يخطب أيضاً فى تلك الجماهير هو ومحمد مالك من الإخوان كذلك. وكانا يهاجمان جمال عبد الناصر فى خطابيهما. وعلمنا أيضاً أن محمد نجيب كان قد دعا عبد القادر عودة ليخطب فى الجماهير من شرفة قصر عابدين، وأن محمد نجيب كان واقفا بجواره أثناء إلقاء خطابه. وقد جاء فى خطاب محمد نجيب أنه سيعمل على إعادة الحياة النيابية فى أسرع وقت ممكن. وأنه سيعمل على إيجاد مجلس استشارى يقوم بعمل مجلس النواب إلى أن تعود الحياة النيابية. كما وعد بالإفراج عن الذين اعتقلوا فى هذه الظروف الأخيرة.

وعند الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر حضر محمد نجيب إلى مجلس الوزراء ودخل علينا قاعة الاجتماع ومن ورائه فوج جرار من الصحفيين ومصورى السينما. وكانت السعادة واضحة على وجهه، بل كان يشعر بالقوة لإحساسه بأن هناك قوة جديدة وراءه تسنده وتشد أزره. وقد أخذ يكلمنا عن الجموع التى كانت مجتمعة بميدان الجمهورية وماذا قال لهم. ثم وجه كلامه إلى صلاح طالبا منه أن يستعد للسفر فى اليوم التالى إلى السودان لحضور افتتاح البرلمان السودانى.

كما تحدث أيضا عن الحقد وأنه لا يحقد على أحد بل ولا يعرف الحقد ، وأنه ينسى الإساءة بسرعة .

ولما كان الإخوان المسلمون يعتقدون خطأ أن محمد نجيب كان ضد قرار حل منظمتهم الذى كان قد صدر مؤخرا - ويظهر أنه هو نفسه كان قد أفهمهم ذلك - لذا رأينا أنه من المستحسن إصدار بيان من المؤتمر المشترك (مجلس قيادة الثورة + مجلس الوزراء) نوضح فيه أن الجميع كانوا متفقين على جميع القرارات التى كانت قد اتخذت وصدرت فى الفترة الأخيرة . وقد قام بإعداد هذا البيان كل من الأستاذ فتحى رضوان والدكتور عباس عمار وكمال الدين حسين .

استقبال الأبطال :

وفى يوم الاثنين أول مارس ١٩٥٤ وفى أثناء الاستراحة بين جلستين من جلسات محكمة الثورة قمت بشرح وجهة نظرى لحسن ابراهيم وأنور السادات بالنسبة إلى الموقف السىء الذى أصبح فيه مجلس قيادة الثورة بعد إعادة محمد نجيب إلى الرئاسة وبتلك الصورة التى عاد بها . وذكرت أنه لابد لنا من دراسة موقفنا الذى لا نحسد عليه ، وكأن الشعب والجيش قد سحبا ثقتهما منا . وأن محمد نجيب قد عاد وهو يشعر أنه قد أصبح له سند من الجيش والشعب معا . وأننا قد خذلنا فيما اتخذناه من قرار قبول استقالته خاصة أنه قد استقبل من الشعب بعد إعادته استقبال الأبطال . وبعد أن كان اسمه قد بدأ يخبو بينما يظهر اسم جمال عبد الناصر ، انقلب الحال بعد هذا الحادث . ولقد زاد تعلق الشعب به ، بينما ركز الشعب كرهه فى جمال عبد الناصر معتقدا أنه كان هو السبب المباشر فيما حدث . وأنه يسعى وراء السلطة والسلطان . وأما عن محمد نجيب وتحديد اختصاصاته فهو لابد سيخرج عليها ولن يلتزم بها . بل ولقد بدأ فى أول يوم بعد إعادته بأن وعد الجماهير بإعادة الحياة النيابية وإقامة المجلس الاستشارى والإفراج عن المعتقلين . وأننا لن نتمكن من الحد من هذه التصرفات لأن موقفه اليوم أصبح غير موقفه أمس كما أن مجلس قيادة الثورة نفسه لابد سيتردد كثيرا فى اتخاذ أى موقف منه بعد تلك الأحداث التى حدثت .

وهو لا يزال قائدا للثورة . والقرار الذى وقعه قد أشار فيه إلى أنه يقبل رئاسة الجمهورية البرلمانية ولكنه لم يشر إلى تنازله عن قيادته للثورة . وأن اعتقادى أن هذا سيكون هو موضع النزاع الجديد . وأنه على ضوء هذا يجب علينا أن نحدد موقفنا ـ فهل نظل فى مراكزنا لإعادة الحياة النيابية فى أقرب وقت ـ أم نظل حتى نحقق أهداف الثورة ـ وكلاهما يختلف عن الآخر . فإذا كان الأمر الأول فمن المستحسن أن نكلف شخصا مدنيا ليتولى الوزارة وليعمل على إعادة الحياة النيابية لأن النتيجة واحدة سواء قمنا نحن بهذا العمل أو أى شخص آخر . وأما بالنسبة للحالة الثانية فإنى مستعد بل وأرى أن من واجبنا الاستمرار حتى نحقق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة . ولنحدد مدتها ونعلنها على الشعب . علما بأن استمرارنا رغم اللطمة التى واجهناها أخيرا تتنافى مع احترامنا لكرامتنا . ولكن التضحية وإنكار الذات تتطلبان منا قبول هذا الوضع لأن هناك غرضا أسمى سيعود على البلاد بالنفع والفائدة . وكانا متفقين معى فى وجهة النظر هذه .

صدام فى السودان :

وفى نفس ذلك اليوم وصلتنا معلومات تفيد بأنه قد حدث صدام فى السودان بين أنصار المهدى والبوليس السودانى عندما حاولوا مهاجمة قصر الحاكم العام فى الخرطوم والذى كان ينزل به محمد نجيب ، وكانوا يهتفون بسقوطه . وقيل أن عدد القتلى من جنود البوليس يقدر بحوالى عشرين جنديا ومن الأهالى حوالى خمسة وعشرين فردا ، وأما من الحرس فحوالى مائتين . وقد قتل قائد البوليس الإنجليزى فى الخرطوم وكذا حكمدار البوليس السودانى . ونتيجة لهذه الحوادث فقد أجل افتتاح البرلمان السودانى إلى يوم ١٠ مارس ١٩٥٤ ـ كما أعلنت حالة الطوارىء فى الخرطوم . وقد قامت الحكومة السودانية بإنذار المهدى بإخراج أعوانه من المدينة قبل الفجر . كما أن محمد نجيب وصلاح سالم قد قررا العودة صباح الثلاثاء ٢ مارس ١٩٥٤ .

وفى يوم الثلاثاء ٢ مارس ١٩٥٤ وبعد الانتهاء من جلسة محكمة الثورة كنت قد ذهبت مع أنور وحسن إبراهيم إلى مكتب جمال عبد الناصر فالتقينا بصلاح هناك وكان قد عاد توا من السودان . ثم حضر بعد ذلك كمال الدين حسين

ودارت بيننا مناقشة عن موقفنا بعد إعادة محمد نجيب إلى الرئاسة . وأفصحت لهم عن رأيى الذى سبق وأن شرحته لأنور وحسن ابراهيم . وكنت قد ذكرته لجمال سالم كذلك يوم جلسة مجلس الوزراء الأخيرة . ولقد حاول جمال عبد الناصر تهدئتى قائلا : « لا تتسرعوا وكل ما أطلبه منكم أن تعطونى حق حرية التصرف دون الرجوع اليكم » (freedom of action) حتى لا يضيع الوقت فى المناقشات لأن الظروف تتطلب سرعة البت ـ وعلىّ أنا أن أقف على كل التيارات السياسية المختلفة فى البلاد ـ وأنا مسئول عن تطهير البلاد من العناصر الرجعية بالقضاء عليها » . فرددت عليه بأنه علينا أولا وقبل كل شىء أن نحدد أهدافنا والطريق الذى سنسلكه لتحقيق هذه الأهداف . وتم الاتفاق بيننا على أن نجتمع يوم الخميس ٤ مارس لبحث هذا الموضوع . وأشار صلاح أثناء هذا اللقاء بيننا أن بيانه الأخير الذى كان قد هاجم فيه محمد نجيب كان له رد فعل عكسى ، وقد أثار الناس عليه وليس على محمد نجيب . ولذا فإنه يرى أن يختفى لفترة ويبتعد عن الإدلاء بأية تصريحات حتى تخف حملة الشائعات والكراهية التى ركزت عليه بعد إلقائه لهذا البيان . وعلمنا من جمال عبد الناصر أنه قد أمر باعتقال الكثيرين من الإخوان المسلمين والشيوعيين وأساتذة الجامعات خاصة جامعة الإسكندرية بصفته الحاكم العسكرى ، وذلك لأن أساتذة تلك الجامعة كانوا قد اجتمعوا وقرروا بأن تتولى كل طائفة عملها ، وهم يعنون بذلك عودة ضباط الجيش إلى ثكناتها . كما أبلغنا بأنه قد أمر بتشكيل محاكم عسكرية خاصة لمحاكمتهم .

وكنت قد قمت بتدوين أحداث ذلك اليوم فى يومياتى كعادتى ، ومما جاء بها أيضاً : « لقد خلوت بنفسى بعد هذا اللقاء لأفكر فيما وصل إليه حال مجلس قيادة الثورة . وقد وجدت أن روح الانقسام بدأت تدب بين أفراده . وأن البعض منهم قد تملكه الملل لأنه لم يحدد له عمل كما أن الفرصة لم تتح له أيضا كحسن إبراهيم . وهذه الروح أيضاً بدأت تتسرب إلى نفسية صلاح بعدما شعر بموقف الشعب منه بعد إذاعته للبيان المضاد لمحمد نجيب . كما أن كمال الدين حسين هو الآخر يشعر ويعتقد أنه من الأفضل لنا الانسحاب من الميدان اليوم قبل غد صونا للقوات المسلحة وخوفا من حدوث انقسام فيها . وأما أنور فإنه

يتمنى ترك البلاد لمحمد نجيب وأن يهاجر إلى الخارج . وجمال عبد الناصر يود أن يدخل المعركة وأن يترك له المجلس حرية التصرف دون الرجوع إليه . وفى هذا كل الخطورة لأن المسئولية مشتركة والبلد بلدنا جميعا ورأى الجماعة أحسن من رأى الفرد . وأعتقد أن الدافع له هو حب البقاء والعمل على استرداد ما فقده بعد الفشل فى القضاء على محمد نجيب . وأما جمال سالم فلم يصل إلى رأى بعد . وزكريا وحسين الشافعى فلم تتح لى الفرصة لأتحدث إليهما بعد إعادة محمد نجيب حتى أتعرف منهما على رأيهما فيما نحن فيه » .

الضباب :

وفى جلسة مجلس الوزراء يوم ٣ مارس ١٩٥٤ تكلم جمال عبد الناصر عن الموقف موضحا أن هناك ما يشبه الضباب وأن الأساس فى هذا الموقف هم جماعة الإخوان المسلمين . وأنه يحاول لم جميع الخيوط ولو أنه غير مطمئن من ناحية الجامعات والطلبة وهيئة التدريس ، وأشار الدكتور عباس عمار إلى تكتل هيئة التدريس ضدنا بعد إصدار القرار الخاص بلجان الجامعة . كما ذكر أن القبض على أربعة أساتذة من الجامعة ووضعهم فى السجن التحفظى بالجيزة مع المشاغبين قد أثارهم أيضا . وأن ذلك سيكون له أثر سيء على الطلبة أنفسهم . وهو لذلك يرى تأجيل افتتاح الجامعة لمدة أسبوع آخر حتى يتضح الموقف ويفرج عن الأساتذة الأربعة ، وأن تحدد إقامتهم فى منازلهم . ولكن جمال عبد الناصر اعترض على الإفراج عنهم لأنهم أعضاء فى الجمعية التأسيسية للإخوان المسلمين وأوضح مدى خطورة هذه الجمعية التى هم أعضاء فيها . كما رفض الإفراج عنهم حتى لا يكون هناك تفرقة فى المعاملة بينهم وبين باقى المعتقلين .

أما الدكتور عبد الجليل العمرى ، فقد تكلم عن كيفية استمرار الحكم والناس يقبض عليهم بدون تحقيق . واستفهم منه جمال عبد الناصر عما يعنيه . وأشار إلى أن هناك تنظيما من الإخوان المسلمين والشيوعيين وأنهم يعملون بصورة سرية . وأنه قد سبق واعتقل قبل قيام الثورة وفى عهد إحدى الوزارات (السعديين) ما يقرب من ٨٠٠٠ معتقل ـ وأن ذلك حدث فى ظل

حياة نيابية . وأن ما يتخذ من إجراءات ما هو إلا للمحافظة على الأمن العام . وأن البديل لذلك هو أن نتركهم يقيمون الشغب وتصبح البلاد فى حالة من الفوضى . وأن كل ما يحتاجه هو الوقت لتصفية الموقف وربط الخيوط ومعرفة المدبرين ثم بعد ذلك يصفى المعتقلين . وطلب جمال عبد الناصر تأجيل الاجتماع بغرض تفويت الفرصة على بعض الوزراء الذين كانوا يرغبون فى إثارة هذا الموضوع .

عدم التوازن :

وكنت قد التقيت مع جمال سالم وحسن ابراهيم فى يوم الخميس ٤ مارس ١٩٥٤ قبل ذهابنا إلى الاجتماع الذى كان قد اتفق عليه من قبل مع باقى الزملاء - ودار الحديث بيننا عن التوازن الذى أصبح غير موجود فى مناقشات مجلس قيادة الثورة - وقارنا بين صورة المجلس القديمة وكيف كانت تناقش المسائل المعروضة عليه قبل الثورة وفى الفترة الأولى منها - وكيف أصبح حاله الآن . وكان القصد من إثارة هذا الموضوع هو أن يفهم جمال سالم أنه بانضمامه إلى جانب جمال عبد الناصر ومساندته له فى أغلب الموضوعات التى تطرح للمناقشة قد ساعد على الإخلال بهذا التوازن . وقد أشرت إلى هذا فى حديثى معه وبينت له كيف كان يتم الاتفاق بين فريق جمال عبد الناصر على جميع المسائل التى ستعرض على المجلس قبل اجتماعه ثم طريقة عرض هذه الموضوعات والتصويت عليها . وضربت له عدة أمثلة توضح انسياق الأغلبية لرأى جمال عبد الناصر . وذكرت له مسألة سلطة السيادة فى الدستور المؤقت والتى كنت أنادى بأن تكون للمجلس ككل وليست مقصورة على قائد الثورة فقط ومعارضة المجلس لهذا الرأى تضامنا منه مع جمال عبد الناصر ثم كيف عاد المجلس ووافق على الرأى الذى كنت أنادى به فى اليوم التالى وذلك قبل جلسة المؤتمر المشترك دون مناقشة منهم لأن جمال عبد الناصر كان قد عاد وغير رأيه واتفق معى فى الرأى بعد أن اصطدم فى موضوع مع محمد نجيب . وأن اعتراضه فى البداية لم يكن إلا على أمل أن تنتقل تلك السلطة إليه فى يوم من الأيام بعد استبعاد محمد نجيب ، ولكن صدامه معه جعله يعدل عن موقفه . وعلى ذلك أعلن الدستور المؤقت فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٤ . وتقرر فيه : « أن يتولى قائد

الثورة فى مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها » . كما ضربت له مثلا آخر هو الاقتراح الخاص بإقامة هذه الهيئة الاستشارية من عشرة شهور مضت واعتراض أغلبية الأعضاء دون أسباب وجيهة منهم لهذا الاعتراض غير التضامن مع جمال عبد الناصر . وأنهم ينادون الآن بإقامة هذه الهيئة ولكن بعد فوات الأوان . وأمثلة أخرى تبين بوضوح أن جمال عبد الناصر كان قد أصبح إلى جانبه أغلبية أصوات أعضاء مجلس قيادة الثورة دون محاولة منهم فى مناقشة أو فهم أى رأى آخر يتعارض مع رأيه واختيار الأفضل منها . وقد وعدنا جمال سالم فى هذا اللقاء أنه سيعيد النظر فى موقفه ومن أنه كان قد اتخذ هذا الموقف لثقته بجمال عبد الناصر .

واجتمعنا فى منزل جمال عبد الناصر وقد تواجد جميع الأعضاء فيما عدا خالد محيى الدين الذى كان قد استأذن وسافر إلى وادى النطرون لتمضية ثلاثة أيام هناك . وبدأ المجلس فى مناقشة الحل الواجب علينا اتخاذه بعد إعادة محمد نجيب إلى الرئاسة وفقدان المجلس الكثير من هيبته وظهور انقسام فى الجيش ، كما أصبح الضباط الأحرار فى جانب والضباط الحاقدون والحاسدون والانتهازيون الذين يتحينون الفرصة للتخلص منهم فى جانب آخر ، بل وأصبحوا يعلنون صراحة أنهم فى جانب محمد نجيب . كما أن الشائعات كانت قد كثرت فى أنحاء البلاد الأمر الذى لابد من أن نعمل بسرعة للوصول إلى حل تلافيا لحدوث أى صدام أو احتكاك داخل القوات المسلحة وكان هذا هو ما يهمنا ويشغل بالنا .

وكان جمال سالم هو أول المتكلمين فى إيجاد حل لهذا المشكل الذى نحن فيه . فاقترح انسحاب مجلس الثورة وعلى أن يقوم بتولى قيادة الفدائيين الذين يقومون بإغارات على القاعدة البريطانية فى منطقة القناة وقدرهم بحوالى خمسة آلاف فدائى بعد العمل على زيادتهم . وأنه يهدف بذلك إلى البدء فى كفاح واسع ضد القوات البريطانية الموجودة على أرض مصر حتى تعود الوحدة إلى الصفوف ويصبح من يخرج عليها خائنا . وعلى أن نترك السلطة لمحمد نجيب وأن تساعده وزارة مدنية . وأن يستمر عبدالحكيم قائدا عاما للجيش وقد وافق صلاح وزكريا على هذا الرأى .

وتقدمت من بعده باقتراح آخر وهو أن يبقى محمد نجيب رئيسا للجمهورية . وأن ينسحب أعضاء مجلس قيادة الثورة من الوزارات . أى من السلطة التنفيذية ـ وأن يبقى المجلس له سلطة السيادة لمراقبة تحقيق أهداف الثورة على ألا يتدخل فى أعمال السلطة التنفيذية إلا إذا وجد انحرافا عن هذه الأهداف ، وأن تشكل وزارة مدنية يترك لمحمد نجيب حرية اختيار أفرادها . وأن نعمل على تحويل الشعب والجيش إلى ناحية أخرى فى هذه الظروف وذلك بالقيام ببعض العمليات العسكرية ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة دون الدخول معها فى معركة الكفاح الشاملة إلا بعد أن يتم استعدادنا لها . وأن يعمل على تطهير الجيش . وألا يسمح لضباطه بعد ذلك من المناقشة فى أمور السياسة كما هو الحال السارى من بدء قيام الثورة حتى هذه الأزمة .

وتقدم بعد ذلك أيضا جمال عبد الناصر باقتراح انسحاب مجلس الثورة على أن يعمل كل فرد من أعضائه على تكوين (Team) فريق له مكوّن من عشرة أفراد مهمته العمل على التخلص من العناصر الرجعية والأفراد الذين يناهضون الثورة والذين يقفون فى طريقها كسياسيى الأحزاب القديمة والإخوان المسلمين والشيوعيين . ولكن لم يتجاوب أحد من أعضاء المجلس معه فى هذا الاتجاه .

تسليم الثورة لنجيب :

ودارت المناقشة على هذا النحو باحثين عن حل للخروج من الموقف الذى نحن فيه . وكان واضحا بل والاتفاق شاملا على أن ينسحب أعضاء مجلس الثورة من السلطة التنفيذية وأن يبقوا فقط كمجلس ثورة . وأن تترك الحرية لمحمد نجيب فى تشكيل وزارة مدنية برئاسته . وأن يعاد النظر فى تطهير الجيش . وأن نعلن عن قيام الهيئة الاستشارية مع إعلان أسماء خمسين عضوا من الأسماء المرشحة لها ليصبحوا هم كنواة لها . على أن يستكمل عددها فيما بعد . وعلى أن يستمر عبد الحكيم قائدا عاما للقوات المسلحة . وقد أخذ الرأى على هذا فكان هو الرأى النهائى الذى تم الاتفاق عليه .

ورأينا أن نأخذ قسطاً من الراحة قبل استكمال المناقشة ـ وفى أثنائها توجه عبد الحكيم إلى منزل محمد نجيب لمقابلته ليعرض عليه تولية رئاسة الوزراء

بجانب رئاسة الجمهورية - ثم عاد عبد الحكيم وأبلغنا بموافقة محمد نجيب على ذلك بعد تردد لتشككه فى هذا الاقتراح فى بداية الأمر . ولكنه سرعان ما عاد وقبل وكان سعيدا .

وبعد أن انتهى عبد الحكيم من حديثه لاحظت أن جمال عبد الناصر غير مستريح إلى ما وصلنا إليه . وبدأ يتكلم على أن هذا القرار الذى اتخذ معناه تسليم الثورة إلى محمد نجيب . ولما سألناه عن الحل البديل لم يجد حلا يقنعنا به . وأخذ أغلبنا يحاول إقناعه بأن مصلحة البلاد هى التى تحتم علينا ذلك الحل . وأن الثورة إذا توقفت عن السير لبعض الوقت فى سبيل أن يعرف الشعب الحقيقة بنفسه فإن ذلك يزيد من عدد المؤمنين بها وبالقائمين عليها . وأنه يمكننا بعد ذلك أن نسير بها قدما إلى الأمام . وقد أخذ هذا الموضوع منا وقتا طويلا فى المناقشة .

وفى النهاية اقترح صلاح سالم عودة الحياة النيابية فى أسرع وقت ممكن . وناقشنا هذا الاقتراح ورأيناه حلا يخرجنا من الموقف الذى نحن فيه . وكان علينا أن نحدد التواريخ المرتبطة بتنفيذها . وأن يكون لنا حزب فى هذه الحالة على أن يرأسه محمد نجيب . واتفقنا على أن يقوم جمال عبد الناصر بالاتصال فى اليوم التالى لهذا الاجتماع بالدكتور السنهورى ونجيب الهلالى وعلى ماهر لأخذ رأيهم ومعرفة متى تنتهى لجنة الدستور المشكلة والتى تقوم بإعداد الدستور الجديد من عملها حتى يمكننا الاتفاق على القرار النهائى الذى سنعلنه للشعب . وعليه أجل اجتماعنا لمساء ثانى يوم .

وفى يوم الجمعة ٥ مارس ١٩٥٤ تم اجتماعنا فى منزل جمال عبد الناصر وهو كان لا يزال عند على ماهر ومعه الدكتور السنهورى ومحمد نجيب . وكان صلاح قد سبق وذهب مع جمال والسنهورى إلى منزل محمد نجيب قبل توجههم إلى منزل على ماهر . وأخبرنا صلاح عن الحديث الذى قاله لهم محمد نجيب عندما اجتمعوا به . وهو حديث كان قد دار بينه وبين الحاكم العام البريطانى للسودان أثناء وجوده بقصره عندما حدثت تلك الاضطرابات بالخرطوم . ومما قاله لهم أن الحاكم العام ذكر أن الجنرال « غوردون » كان قد قتل على هذا السلم ومن ياترى سيقتل عليه اليوم . وأن محمد نجيب قد رد عليه بأنه هو الذى سيقتل .

وكذا اعتذر الحاكم العام عن الذهاب معه إلى المطار لتوديعه ولكن محمد نجيب تمسك بضرورة مرافقته له بحكم أنه ضيفه وعليه مرافقته.

وأن الحاكم العام حاول الذهاب لإحضار « برنيطته » ولكن محمد نجيب تخوف من أنه ربما يغير رأيه أثناء ذهابه لإحضارها ولا يعود إليه ثانية ولذا فقد أمسكه محمد نجيب من ذراعه وتوجه به نحو السيارة التى ستقلهما إلى المطار. وقصص أخرى كثيرة من هذا القبيل.

ثم أبلغنا صلاح بعد ذلك عن الحديث الذى دار بينهم والخاص بعودة الحياة النيابية. ومن أن جمال عبد الناصر قد أشار فى حديثه معهم إلى الوضع الداخلى بالبلاد بعد تلك الأزمة الأخيرة، وقد أبان أن هناك عناصر كثيرة تحاول انتهاز الفرصة لإثارة الفتنة. وأن مجلس الثورة قد بحث الموضوع من جميع جوانبه ولم يجد هناك حلا أسلم من عودة الحياة النيابية وفى أقرب وقت ممكن. كما ذكر أيضا أنه لايمكن السير بهذه البلاد إلى الأمام إلا إذا ظهرنا بمظهر الوحدة والتماسك فيما بيننا على أن يكون ذلك فعلا لا اسما، وذلك حفاظا على مصلحة البلاد العليا. وبين لهم كذلك أنه عند إعادة الحياةالنيابية فسيكون لنا حزب ولا بد من أن يرأس هذا الحزب محمد نجيب نفسه. ولكن عند ذكر جمال عبد الناصر لهذا أظهر محمد نجيب تخوفه من أن هذا الحزب المزمع تكوينه ربما لا يحصل على الأغلبية فى الانتخابات وعندئذ تضيع عليه فرصة توليه رئاسة الجمهورية. ولكن السنهورى طمأنه من أنه من الممكن له أن يستقيل من الحزب قبل أن يرشح نفسه للرئاسة. ويقول صلاح إنه بعد أن تم الاتفاق بينهم على الخطوط الرئيسية ذهب كل من جمال ومحمد نجيب والسنهوزى إلى الاجتماع بعلى ماهر رئيس لجنة الدستور لمعرفة متى ينتهى العمل فى وضع الدستور الجديد.

وظللنا نحن مجتمعين بمنزل جمال عبد الناصر حتى تم حضورهم إلينا (محمد نجيب والسنهورى وجمال عبد الناصر). وتكلم إلينا محمد نجيب مشيرا إلى أنه ينسى الإساءة. وأنه على استعداد للتضحية بأى شىء فى سبيل مصلحة البلاد. وأبلغنا جمال عبد الناصر بما تم. وقد أشار فى حديثه إلى ضرورة تولى محمد نجيب رئاسة الحزب المزمع تكوينه. وذلك بغرض إفهام محمد نجيب أننا جميعا

متفقون على هذه الخطوة . ثم أوضح الخطوات التى تم الاتفاق عليها مع على ماهر والسنهورى لإعادة الحياة النيابية كما اتفقنا وتنفيذا لقرار المجلس فى اليوم السابق . وكانت أولى تلك الخطوات هو البدء فى انتخاب جمعية تأسيسية فى يونيو ١٩٥٤ . على أن تعقد فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ لمناقشة الدستور الجديد ثم إقراره . وعلى أن تقوم أيضا مقام البرلمان إلى أن يتم انتخاب مجلس النواب طبقا للدستور الجديد .

إلغاء الرقابة :

ولقد تم اتفاقنا على إلغاء الرقابة على الصحف اعتبارا من السبت ٦ مارس ١٩٥٤ . وأن تلغى أيضاً الأحكام العرفية قبل بدء انتخابات الجمعية التأسيسية بأسبوع على الأقل . كما تناقشنا أيضاً فى كيفية العمل سراً لاختيار أحسن العناصر من المواطنين ليكونوا أعضاء فى حزبنا الجديد (الحزب الجمهورى الاشتراكى) مع تحويل هيئة التحرير المنظمة السياسية الموجودة والتى قامت بعد الثورة إلى حزب .

وانصرف بعد ذلك محمد نجيب والسنهورى ـ وقام جمال عبد الناصر وأعلن هذه القرارات على الصحفيين .

وكان صلاح فى نهاية هذا الاجتماع قد أبدى رغبته فى الاستقالة من وزارة الإرشاد القومى بحجة أنه أصبح موضع كراهية ونقد من الشعب بسبب موقفه من محمد نجيب ، وإذاعته البيان الخاص باستبعاده ، ثم البيان الخاص بإعادته ، ومن أن موقفه أصبح حرجا كوزير للإرشاد . ولكن مجلس الثورة طالبه بالاستمرار على أن ينظر فى استقالته بعد معرفة مدى تأثير هذه القرارات الأخيرة على الرأى العام .

وكانت قد وصلتنا معلومات تفيد بنشاط الإخوان المسلمين فى تلك الأيام ومن أنهم جادون فى محاولة القيام بانقلاب فى ظرف خمسة أيام . كما علمنا أيضاً أن هناك بعض الضباط الحاقدين والنهازين للفرص كأحمد شوقى الذى كان قد أحيل إلى المعاش من قبل ـ وأنهم يقومون بعدة اتصالات مع بعض الضباط بهدف القيام أيضاً بانقلاب تحت ظل هذه الظروف التى كانت تحيط بنا .

جمال فى حالة عصبية :

وكان جمال عبد الناصر قد عقد مؤتمرا صحفيا يوم الأحد ٧ مارس ١٩٥٤ فى مبنى مجلس الثورة وذلك قبل انعقاد مجلس الثورة فى نفس المساء . كما أن محكمة الثورة كانت قد أصدرت حكمها فى قضية السيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد فى نفس اليوم كذلك وأثناء اجتماع جمال مع الصحفيين . وعندما اجتمع مجلس قيادة الثورة فى ذلك المساء كان باديا على جمال عبد الناصر أنه فى حالة عصبية . وشعرت أن تلك العصبية التى كانت بادية عليه لها ارتباط بالحكم الذى أصدرته المحكمة على أصحاب جريدة المصرى (أحمد ومحمود أبو الفتح) فى ذلك اليوم والذى أعلنته عند إعلان الحكم فى قضية السيدة زينب الوكيل . وكان الحكم ينص على استرداد الحكومة منهم على مبلغ قدره ٢١,٢٣٣ جم فروق الضرائب المستحقة عليهم لتجارتهم فى ورق الصحف . وكان ذلك هو تقدير اللجنة المشكلة من وزارتى المالية والتموين التى كانت محكمة الثورة قد أمرت بتشكيلها فى أثناء النظر فى قضية فؤاد باشا سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد السابق . وكان جو اجتماع مجلس الثورة مكهربا ومشحونا . وعلى ما يظهر أن جمال عبد الناصر كان قد وعد أحمد أبو الفتح ـ أحد أصحاب جريدة المصرى بشىء خاص فى هذا الموضوع . وكان قد سبق وتكلم معى مرتين سائلا عن قرار اللجنة وملمحا بأنهم يتعاونون معنا . ولكننى كقاض كنت أحكم بوحى من ضميرى ولا أعمل اعتبارا للأشخاص .

وقد ظل جمال عبد الناصر فترة طويلة صامتا من بدء الجلسة ولم يكن يعرف ـ على ما أظن كيف يبدأ بفتح هذا الموضوع . ورأيت أن أكون البادىء لكسر هذا الصمت المخيم على جو الاجتماع . فتقدمت للمجلس بالحكم الذى صدر فى قضية السيدة زينب الوكيل وكذا الحكم الذى صدر على أصحاب جريدة المصرى طالبا من المجلس التصديق عليهما .

وعلى أثر هذا بدأ جمال عبد الناصر الكلام موجها إلىّ متسائلا : « لماذا لم نتكلم معا فى موضوع جريدة المصرى قبل صدور الحكم » فأجبته بأنه لم يسبق للمحكمة أن عرضت قضية أو حكما فى قضية سابقة على المجلس قبل النطق به فى المحكمة لأنه سر بين أعضائها حتى يتم النطق به .

فقال : « هل أنتم مستعدون للدخول فى معركة مع جريدة المصرى خاصة بعد

إعلان حرية الصحافة » ؟

فقلت له : « ومنذ متى كانت جـريدة المصرى مؤمنة بكم ؟ أليس أصـحاب المصرى هم الذين تكلم عنهم صلاح فى المؤتمر الشـعبى يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ وأشار إلى ملايين الجنيهات التى كانوا قد كسـبوها من تجـارتهم فى الورق فى السـوق السـوداء ؟ وأليس هو أحمد أبو الفتح الذى كتب مقـالا يهـاجمكم فيه وخاصة صلاح مما اضطره إلى أن يرد عليه ببيان رسمى وحمل فيه عليهم حملة شعواء ؟ » وشعر جمال أننى على استعداد للدخول معه فى معركة .

إننـا نحـكم كقضاة :

وتكلم صـلاح موجهـا الكلام إلى متسـائلا : « ألا يمكنك عمل شىء الآن ؟ » فأجبته بأننا نحكم كقضاة وعليكم أنتم أن تجاملوا إن شئتم » .

ثم تكلم جمال عبد الناصر موجها كلامه لكمال الدين حسين بصـفته سكرتيرا للمجلس طالبا منه أن يرسل خطابا لوزارة المالية لتقسـيط المبلغ على أصـحاب جريدة المصرى على خمس أو عشر سنوات .

فعلقت على ذلك بقولى إنه لم يسبق للمجلس أن وافق على تقسـيط أى مبلغ حكم به فى محكمـة الثورة لأحـــد . وأن أحمد باشـــا عبد الغـــفار وزير الزراعة السابق عندما طلب تقسيط مبلغ ٨٦ ألف جنيه الذى حكم عليه باستردادها منه لصالح الشعب على ستة شـهور لم يوافق المجلس على طلبه . وأن هذا التصرف لو تم فسيسىء إلى سمعة المجلس .

وتدخل جمال سالم مقترحا تقسيط المبلغ على خمسة سنوات كقانون الضرائب بالنسبة للمبالغ المتأخـرة على الممولين ـ على حـد قوله ـ ومطالبا أيضـا بخصـم قيمة أى خسائر من هذا المبلغ تكون قد وقعـت على جـريدة المصرى إذا كانت قد صودرت فى الماضى ، ومسـتطردا وأن نشـير إلى أنه إزاء وطنية القـائمين على تلك الجريدة فقد رأى المجلس هذا .

فرددت عليه : « بأنى أفهم أن يكون الحل معقولا لو أن فى هذا تعـويضا أدبيا لهم وليس ماديا ، لأن الناس ستفهم المقصود من ذلك الأمر وهذا الحل سـيضر بسمعة المجلس وجريدة المصرى كذلك » .

فتكلم جمال عبد الناصر ثانية قائلا : « إن الحكم باسترداد هذه المبالغ معناه وصمة لهم، ومن أنهم كانوا يتاجرون فى السوق السوداء ».

أجبته بأن فؤاد سراج الدين عندما كان وزيرا للمالية كان قد قدّر مبلغا يمثل الضرائب المستحقة عليهم لتجارتهم فى الورق. وأن الحكم الذى صدر عليهم من محكمة الثورة منصب فقط على تحصيل فروق ضرائب عن هذه التجارة مستحقة عليهم لصالح الحكومة. وإن كان هناك وصمة لهم فيكون فؤاد سراج الدين هو الذى سبق ووصمهم بها.

تقسيط المبلغ :

وبعد مناقشة طويلة حول هذا الموضوع اتفقوا فى النهاية على تقسيط المبلغ المستحق استرداده على خمس سنوات. وقد استمر مناقشة هذا الموضوع حوالى ساعتين ثم بدأ المجلس بعد ذلك عمله. وأخبرنا جمال عبد الناصر بما ذكره للصحفيين فى مؤتمره الصحفى فى ذلك المساء. وأهم ما أشار به عليهم، ألا ينسوا أن الجيش قد أصبح عاملاً أساسيا فى التأثير على السياسة فى البلاد، وأن يضعوا هذا فى اعتبارهم. كما أنه تناول معهم أيضا موضوع انتخاب الجمعية التأسيسية التى ستناقش الدستور الجديد. وقد اقترح الصحفيون أنفسهم ضرورة وجود بعض الأعضاء فيها عن طريق التعيين. وتم الاتفاق على أن تتولى الصحافة حملة بهذا الرأى. وأشار إليهم أيضا أن يتجنبوا ذكر أى شىء فى صحفهم عن الانشقاق الذى حدث بين محمد نجيب والمجلس. واتخاذ الحذر عند الكتابة عما يمس السياسة الخارجية والاقتصادية.

وانتقلت مناقشة المجلس بعد ذلك إلى ما يجب عمله لكسب الأرض التى خسرناها بعد تلك الأحداث السابقة ـ وكذا العمل على الاتصال بأفراد الشعب وربطهم بالثورة مع اتخاذ الأهمية فى ترشيح أشخاص للدخول بهم إلى معركة انتخابات الجمعية التأسيسية المزمع انتخابها حتى يصبحوا الممثلين لحزبنا فيما بعد عندما تعود الحياة النيابية. كما اتفق على أن نقوم بترشيح أنفسنا فى انتخاباتها أيضا مع توزيع أفراد المجلس على المديريات المختلفة بمصر بغرض أن يتولى كل منهم العمل على الاتصال بالأشخاص الموجودين فى هذه المديريات الذين يرى تأييدهم عند تقدمهم لهذه الانتخابات.

وكان جمال عبد الناصر سيقوم فى اليوم التالى بالذهاب صباحا إلى منزل السنهورى لمقابلته وكذا مقابلة الأستاذ سليمان حافظ والدكتور عبدالجليل العمرى للتعرف منهم على مطالب محمد نجيب التى يرغب فى أن يمارسها. وقد طلب جمال سالم منه أن يرافقه أثناء هذا اللقاء معهم. وتم الاتفاق على أن نلتقى فى نفس اليوم الساعة الخامسة مساء قبل الذهاب إلى اجتماع المؤتمر المشترك لمناقشة تلك المطالب والاتفاق عليها فيما بيننا قبل أن نجتمع مع الوزراء فى المؤتمر المشترك.

وفى يوم الاثنين ٨ مارس ١٩٥٤ أبلغنى اليوزباشى أمين شاكر سكرتير جمال عبد الناصر أن مجلس الثورة سينعقد فى الساعة الثانية عشرة بدلا من الساعة الخامسة المتفق عليها من قبل ـ واستنتجت أن محمد نجيب لابد أن يكون قد غالى فى مطالبه وأوجست خيفة مما سيحدث

وعندما اجتمعنا قام جمال سالم بإبلاغنا عن الحديث والمناقشة التى جرت أثناء مقابلتهما للسنهورى وسليمان حافظ والعمرى، وذكر لنا مطالب محمد نجيب التى قام بإبلاغها إلى السنهورى فى مساء اليوم السابق وهى :

١ ـ أن يكون له حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء.

٢ ـ أن يكون له حق التعيين أو الاعتراض على تعيين قادة الكتائب والألوية وما يماثلها فى الجيش ـ وأن يكون له حق زيارة وحدات الجيش وفى أى وقت يشاء.

وبعد أن قام السنهورى بإبلاغها بهذه المطالب ـ ذكر أن محمد نجيب فى انتظار رد المجلس عليها قبل ظهر نفس اليوم. وقال جمال عبد الناصر لنا أنه رغبة منه فى إظهار إنكار الذات لهم فقد أجابهم أنه نيابة عن نفسه فإنه يوافق على هذه المطالب ولكنه لا يملك ذلك نيابة عن المجلس ـ وأنه لذلك ملزم بعرض الأمر على مجلس قيادة الثورة مجتمعا لمناقشتها. وأشار اليهم أنه يود أن يعلم إن كانت هذه هى كل مطالب محمد نجيب أم أن هناك مطالب أخرى له. وأنه قد انصرف مع جمال سالم لعرض الأمر على مجلس قيادة الثورة على أن يعود إلى الاجتماع بهم ثانية فى مساء نفس اليوم الساعة الخامسة لإبلاغهم بما استقر عليه رأى المجلس.

مطالب جديدة لنجيب :

وفى أثناء اجتماعنا لمناقشة هذه المطالب - اتصل سليمان حافظ بجمال عبد الناصر وأبلغه أنه كان قد اجتمع مع محمد نجيب وأنه وجد أن لديه مطالب أخرى جديدة وهى :

١ - أن يكون لرئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التى طالب بها كل سلطات رئيس الجمهورية البرلمانية فى حالة عدم وجود برلمان .

٢ - أن يستفتى الشعب على النظام الجمهورى قبل إقرار الدستور الجديد .

٣ - أن ينتخب الشعب رئيس الجمهورية قبل إقرار الدستور أيضا بالانتخاب العام المباشر .

٤ - أن يعود الضباط إلى صفوف الجيش .

وبعد أن تلقى جمال عبد الناصر هذه المطالب الجديدة - استمر جمال سالم فى إخبارنا بما دار فى اجتماع الصباح بمنزل السنهورى . وذكر أن السنهورى يعتقد أنه نظرا لموقف محمد نجيب الآن فإن قرارات يوم الجمعة الماضية أصبح لا يمكن تنفيذها . وأن البلاد معرضة لكارثة على حد قوله . وأنه يرى أيضا أنه حتى فى حالة موافقة مجلس قيادة الثورة على هذه المطالب فإن محمد نجيب سيتقدم بمطالب أخرى جديدة . وعلى هذا الأساس فإن السنهورى يقترح إعادة دستور سنة ١٩٢٣ فورا . وأن يحل مجلس قيادة الثورة حتى يطمئن محمد نجيب على نفسه لأنه يشعر بالقلق منه . وأن هذا الحل الذى يقترحه هو أسرع وأضمن الحلول لإنقاذ هذه البلاد من كارثة محققة - على حد تعبيره .

ويقول جمال سالم إن العمرى وسليمان حافظ اعترضا على اقتراح السنهورى ذلك لأن المدة المقررة لانتخابات الجمعية التأسيسية - هى نفس المدة لانتخاب مجلس نواب على أساس دستور سنة ١٩٢٣ كما أن فى الأمر صعوبة - فكيف يمكن أن يصدر اليوم قرارا بانتخاب الجمعية التأسيسية - وهناك أيضا دستور جديد ولجنة مشكلة لهذا الغرض - ثم نأتى ونلغى كل هذا - وذلك بعد يومين فقط من صدور قرار انتخاب الجمعية التأسيسية لمناقشة الدستور الجديد وإقراره . وأن هذا الإجراء لو تم فسيكون له أسوأ الأثر عند الشعب والرأى العام وسيزيد من حالة عدم الاستقرار . ويقول جمال سالم إن جمال عبد الناصر

عندما رأى ذلك فقد ذكر لهم أن الهدف الآن وفى ظل هذه الظروف هو أن نوصل البلاد إلى أقرب ميناء . وأن هذا الميناء هو الجمعية التأسيسية . وأما جمال سالم فقد ثار وقال لهم إنه لابد من أن نتبين حقيقة الموقف لأن أى حل من هذه الحلول لا يحل المشكلة . وأنه يرى الدخول فى معركة سافرة مع محمد نجيب .

وفى أثناء اجتماعنا ـ عاد واتصل بنا سليمان حافظ مرة ثانية وأبلغنا أن الوزراء المدنيين قد اجتمعوا ظهر نفس اليوم فى منزل الدكتور وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية لبحث الموقف . وأنهم يرون أن تؤلف وزارة مدنية . وأن يبعد العسكريون عن الاشتراك فيها لأنهم يعتقدون أن عامل الحقد والحسد بين الضباط هو الدافع الحقيق وراء ما حدث وأن إبعاد العسكريين عن الوزارة هو الضمان لوحدة الجيش واستقراره .

وبعد أن استعرضنا الموقف من جميع جوانبه ونواحيه ـ وكيف أننا قمنا بالثورة لطغيان فاروق واستبداده ـ ولكن هاهو محمد نجيب يطالب بسلطات واسعة بل وأوسع بكثير من التى كان يمارسها فاروق نفسه . وفى إمكانه مع وجود تلك السلطة أن يصبح ديكتاتورا إن أراد .

كما أننا تناقشنا كذلك فى اختلاف الظروف ـ فعندما تحرك الجيش ضد فاروق كان الشعب يعلم أنه ملك طاغية مستبد وفاسد ـ ولكن الأمر يختلف مع محمد نجيب ـ فالشعب يعتقد أنه منقذه وأنه رجل طيب وعطوف . وحتى إذا قمنا بإعلان هذه المطالب وتلك السلطات الواسعة التى يطالب بها على الشعب ـ فالشعب نفسه لن يصدق ذلك ، بل وسيعتبرنا متجنين عليه .

ولما أزف موعد لقاء جمال عبد الناصر وجمال سالم بالسنهورى وسليمان حافظ والعمرى كما كان متفقا عليه من قبل . فقد رفعت جلسة مجلس الثورة للاستراحة حتى يعودا .

مطالب أخيرة :

وعندما عادا أبلغانا بآخر مطالب محمد نجيب وهى :

١ ـ فى علاقته بمجلس قيادة الثورة بصفته رئيسا للجمهورية ـ له حق الاعتراض على قرارات المجلس . وإذا حصل الاعتراض المسبب فى ظرف مدة

معينة يعود القرار للمجلس للمداولة فيه من جديد ولا ينفذ إلا بأغلبية خاصة من الأصوات . وإذا لم يعترض عليه فى خلال المدة المعينة فيصبح القرار نافذا . كما يجوز له حضور جلسات المجلس بصفته رئيسا للجمهورية . ـ وفى حالة حضوره يكون له حق رئاسة المجلس .

٢ ـ علاقته بمجلس الوزراء بالمثل بالنسبة لسلطته التنفيذية والتشريعية .

٣ ـ القوات المسلحة . . له الحق فى :

(ا) تعيين قواد الوحدات من كتائب أو ما يساويها فما فوق ويكون ذلك بالاتفاق مع القائد العام ـ وعلى أن يكون الترشيح من القائد العام والموافقة على التعيين من رئيس الجمهورية .

(ب) الزيارة : له حق زيارة وحدات الجيش المختلفة بحضور القائد العام أو وزير الحربية أو من يقوم مقام أحدهما .

٤ ـ يقوم ضباط القوات المسلحة بحلف اليمين أمام رئيس الجمهورية مرة ثانية بعد أن عاد إلى منصب الرئاسة ثانية .

٥ ـ بيعة جديدة من الشعب وهو ـ أى محمد نجيب ـ يرغب فى أن يشار فى وثيقة البيعة بأنه قد عاد إلى منصبه ثانية بإرادة الشعب .

٦ ـ عودة الضباط إلى صفوف الجيش خاصة من كان منهم فى هيئة التحرير وعلى الأخص وجيه أباظة (فى الشئون العامة للقوات المسلحة) .

٧ ـ تستفتى الأمة على الجمهورية ورئيسها بسؤالين كالآتى :

(ا) جمهورية « نعم » أم « لا » .

(ب) محمد نجيب رئيساً للجمهورية « نعم » أم « لا » ولا يحق لأحد ترشيح نفسه غير محمد نجيب .

كل هذه السلطات له حق ممارستها فى خلال الأربعة أشهر الباقية حتى قيام الجمعية التأسيسية ، بالإضافة إلى اختصاصات رئيس الجمهورية البرلمانية كذلك ، وبعدها يتغير الوضع ويصبح محمد نجيب رئيساً للجمهورية فقط .

وقد تساءل محمد نجيب عن وضع مجلس قيادة الثورة بالذات بعد قيام

الجمعية التأسيسية . فأفاده سليمان حافظ بأن قيام الجمعية التأسيسية تَجُبُّ أى سلطة أخرى لأن سلطة السيادة ستنتقل إليها .

ولما كانت الرقابة على الصحف قد رفعت يوم ٦ مارس ١٩٥٤ ، فلقد تقدم جمال عبد الناصر باقتراح : وهو أن نعمل على إبلاغ الصحفيين الذين نثق فيهم بمطالب محمد نجيب وعليهم هم أن يقوموا بالتعليق عليها . ومهاجمته لمدة أسبوع حتى يتبين للرأى العام حقيقة الموقف وعلى ضوء نتائج تلك الحملة يمكننا التصرف بعد ذلك .

ثم تقدم عبد الحكيم باقتراح أيضاً : وهو أن يقوم بتقديم استقالته من القوات المسلحة على أن تكون تلك الاستقالة مسببة ، وذلك احتجاجاً منه على طلب محمد نجيب الخاص بحقه فى تعيين قواد الكتائب والألوية وما يماثلها فى الجيش . ولكن اشترط المجلس على عبد الحكيم أن يستمر فى ممارسة سلطاته ومسئولياته كقائد عام حتى يبت مجلس الثورة فى هذه الاستقالة . وأن يعلن عن ذلك لضمان استمرار الاستقرار داخل الجيش .

كما اتفق أيضاً على أن يقوم خالد محيى الدين بإعلان رأيه فى الصحف فى اليوم التالى وأن يهاجم فيه مطالب محمد نجيب . وعلى أن يقوم أنور كذلك بنشر الحقيقة كاملة فى جريدة الجمهورية التى يرأس تحريرها ، عن قصة محمد نجيب وكيف أصبح قائداً للثورة والخلافات التى حدثت فى خلال تلك الفترة .

وبعد أن استقر الرأى على تلك الخطوات توجهنا إلى مقر اجتماع المؤتمر المشترك ، وهناك وجدنا سليمان حافظ موجوداً مع الوزراء المدنيين ، وكان البعض منهم فى حالة ارتباك وأعصابهم متوترة . وقد دخلنا عليهم غرفة الاجتماع ونحن نضحك وبصوت مرتفع ، وكأن ليس فى الأمر شىء . وقد أثار هذا دهشتهم .

وعندما بدأ الاجتماع تكلم جمال عبد الناصر عن الموقف وتطوره والتصريحات التى أدلى بها محمد نجيب بعد إعادته رئيساً للجمهورية ، كما تحدث عن الاتصالات التى كانت قد جرت يوم الجمعة ٥ مارس ومطالب محمد نجيب .

وتكلم بعد جمال عبد الناصر من الوزراء المدنيين الدكتور نور الدين طراف موضحاً أن مجلس قيادة الثورة قد فقد الكثير من هيبته نتيجة هذا الانقسام

الذى حدث بيننا . وبيّن كذلك أن العناصر الرجعية وكل من أصابه ضرر من هذه الثورة قد خرجوا جميعاً من جحورهم وأخذوا ينشرون الشائعات ويعملون على فقدان الثقة فى قادة الثورة لاعتقادهم أن الجيش منقسم على نفسه . وتكلم أيضاً عن الشعب وأنه قد نسى كل ما عملته له الثورة فى خلال تلك المدة القصيرة مما كان لا يمكن إتمامه أو تنفيذه إلا فى عشرات السنين لو استمر الحال كما كان عليه فى الماضى . كما ذكر أن الكثيرين من ضباط الجيش ينشرون الشائعات حول وجود انقسام داخل الجيش ويؤكدون ذلك .

وتبعه فى الحديث الدكتور عبّاس عمار وصوّر الموقف على أنه ستنشب حرب أهلية إن لم نعمل على معالجة الأمور بالسرعة اللازمة لتفادى هذه الحرب . وذكر أن الكثيرين من ضباط الجيش يحقدون على أعضاء مجلس قيادة الثورة غيرة وحسداً . وأنهم سينتهزون هذه الفرصة للتخلص من أعضاء مجلس الثورة وسيترتب على هذا احتكاك داخل القوات المسلحة .

ولكن بعد أن شرحنا لهم حقيقة الوضع فى الجيش وتماسكه وأن ضباط الفرسان الذين طالبوا بإعادة محمد نجيب رئيساً للجمهورية هم أنفسهم من الضباط الأحرار ، وأنهم قد طالبوا بهذا خوفاً منهم على الثورة من أن تنتكس . . فقد شعرنا أن موقف الوزراء المترددين قد تغيّر بعد أن اطمأنوا إلى تماسك الجيش .

محمد نجيب يحضر :

ثم تكلم الدكتور حسن أحمد بغدادى وزير التجارة بعد ذلك متسائلاً لماذا لا يحضر محمد نجيب هنا فى المؤتمر لنتناقش معه فى هذه المطالب ونبين له خطورة الموقف ، وأن البلد فى محنة ، وإن لم نصل إلى حل فستحل بالبلاد كارثة . وقد أيده فى هذا بعض زملائه من الوزراء المدنيين . ولم نعترض نحن العسكريين على اقتراحه هذا . وعلى أثر ذلك قام سليمان حافظ بالاتصال تليفونياً بمحمد نجيب فى منزله ، وأبلغه رغبة أعضاء المؤتمر فى حضوره إلى الاجتماع للتفاهم معه ـ فلم يعترض ـ ثم حضر بعد ذلك .

ولقد طلبنا منه أن يشرح للمؤتمر المطالب التى تقدم بها إلينا . فبدأ يتكلم

وكأن هذه المطالب شيء محدود وبسيط ـ معقباً : « حتى يعرف كل منا حدوده ـ ويستحسن تحديد الاختصاصات » . وأنه يرى بصفته رئيساً للجمهورية أنه فى حضوره جلسات إحدى المجلسين (الثورة أو الوزراء) أن يكون له حق رئاسة الاجتماع . ثم قال : وأنه نظراً لأنه كان قد استقال واستقالته قد قبلت ثم عاد ثانية فإنه يرى أن يبايعه الشعب مرة ثانية وأن يذكر فى وثيقة المبايعة على أنه قد عاد بإرادة الشعب . وأشار إلى حقه فى أن يستمر على اتصال بزملائه من ضباط الجيش . وأن يسمح له بزيارة الوحدات العسكرية المختلفة متى شاء . ومن أنه نظراً لاهتمامه بتأمين مستقبل ضباط الجيش فهو لذلك يرى أن يكون له الحق فى التعيين أو الاعتراض على تعيين قواد الكتائب والألوية فى الجيش حتى يطمئنوا على مستقبلهم .

وفى النهاية ذكر أنه على استعداد لسحب كل هذه المطالب فى الوقت الحاضر وتأجيلها لموعد آخر . ولكننا اعترضنا على ذلك مطالبين بضرورة الانتهاء منها فى نفس الليلة حتى نقضى على تلك البلبلة والشائعات التى تدور على ألسنة الناس فى كل مكان ، خاصة أن الصحافة كانت تشير إلى هذه الاجتماعات المتتالية .

وتكلم من بعده الدكتور حسن أحمد بغدادى وكان متحمساً ذاكراً الاتحاد ومظهره ، وأن مصلحة البلاد تطالبنا بهذا الاتحاد وهذا المظهر كما كان الوضع سابقاً قبل حدوث سوء التفاهم . وأن الواجب الوطنى يدعونا للعودة إلى ما كنا عليه فى الماضى ـ لا اختصاصات ولا مطالب ، بل نسير كما بدأنا هذه الثورة بالثقة بيننا والوحدة والتماسك . وأمَّن على كلامه هذا الدكتور العمرى ذاكراً أن هذا هو رأى الوزراء المدنيين . فطلب محمد نجيب سحب مطالبه ليعيد النظر فيها . ولكن أغلب الأعضاء أوضحوا له أن مصلحة البلاد تتطلب منا سرعة الانتهاء من هذه المشكلة وفوراً فى نفس الاجتماع . فأجابهم إذا كان ولابد فيجب أن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل أن يتقدم باستقالته ، ومطالباً بأن يعود ويتولى رئاسة مجلس الوزراء بالإضافة إلى توليه رئاسة الجمهورية . وبعد لحظات من التفكير وافق جمال عبد الناصر على التنازل له عن رئاسة الوزراء . ووافق على ذلك جميع أعضاء مجلس الثورة . وقد رحب الوزراء المدنيين بهذا الاتفاق وعمهم الفرح والسرور .

وأرسل الدكتور العمرى ورقة إلى جمال عبد الناصر ينصح فيها بإعادة الأوضاع بالوزارة إلى ما كانت عليه قبل استقالة محمد نجيب ـ أى أن يعود هو وزيراً للمالية وجمال سالم وزيراً للمواصلات وعلى أن يستمر الدكتور على الجريتلى وزير دولة للشئون المالية. ولقد وافق الجميع إلا على الجريتلى الذى أبدى رغبته فى أن يعود أيضاً إلى منصبه السابق نائباً لوزير المالية. ولكن لم يتفق معه أحد فى هذا الرأى. ثم اتفقنا على كتابة بيان ليعلن فى الصحف حتى تطمئن النفوس وتهدأ الأحوال.

نجيب هدم نفسه :

وكان التعليق بيننا بعد انتهاء الاجتماع على أن محمد نجيب قد هدم نفسه بنفسه ذلك لتمسكه بالمطلب الخاص وضرورة عودته رئيساً للوزارة. وأن هذا لن يفوت على الشعب وسيفهم منه أنه متمسك بالسلطة. وأن التاريخ لن يعفينا أيضاً من هذه الأوضاع ـ فاليوم جمهورية رئاسية ـ ثم جمهورية برلمانية لمدة أربعة أيام ثم العودة ثانية إلى جمهورية رئاسية.



الباب الثانى

الصـــــــــــراع

الفصل الثانى

١ ـ عودة تأزم الموقف بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة وأسباب ذلك .

٢ ـ قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ . أسبابها وماذا دار حولها .

٣ ـ الإفراج عن الإخوان المسلمين المعتقلين .

٤ ـ أسباب إلغاء قرارات ٢٥ مارس .

٥ ـ الاعتداء على الأستاذ السنهورى رئيس مجلس الدولة .

٦ ـ أسباب اعتقال بعض الطلبة وأساتذة الجامعة .

٧ ـ طلب محاكمة أصحاب جريدة المصرى وبعض السياسيين والصحفيين فى محكمة الثورة .

٨ ـ استقالة خالد محيى الدين من عضوية مجلس قيادة الثورة .

٩ ـ صدام بين جمال عبد الناصر وبينى فى مجلس الثورة وأسبابه .

١٠ ـ تقديم استقالتى ثم العدول عنها .

١١ ـ قرار المجلس فى حرمان بعض السياسيين من حقوقهم السياسية لمدة عشر سنوات وحل نقابة الصحفيين .

١٢ ـ التعديل الوزارى وتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزراء بدلاً من محمد نجيب .

١٣ ـ محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى الإسكندرية .

١٤ ـ حل جمعية الإخوان المسلمين ومحاكمة بعض أعضائها أمام محكمة الشعب .

١٥ ـ قرار إعفاء محمد نجيب من منصبه .



الفصل الثانى

أزمة مارس سنة ١٩٥٤

لم يكن قد مضى غير أسبوع واحد على الانتهاء من أزمة فبراير عندما اجتمع مجلس قيادة الثورة فى يوم اجتماعه الأسبوعى العادى الأحد ١٤ مارس ١٩٥٤ . وفى هذا الاجتماع بدأ جمال سالم الحديث وذكر أنه غير قادر على العمل ولا على تحمل المسئولية التى ألقاها عليه المجلس سواء فى وزارة المواصلات أو فى وزارة الإصلاح الزراعى ، وذلك لشعور الموظفين على حد قوله بأنه بعد أربعة شهور لن يكون له سلطان عليهم ، وطلب من المجلس أن يعفيه من تلك المسئوليات . وكان جمال عصبياً أثناء حديثه .

وتبعته فى الحديث وذكرت أسباب ضياع هيبة المجلس والتصريحات المتضاربة من أعضائه مما تسبب عنه بلبلة عند جماهير الشعب . كما أشرت إلى سياسة الارتجال التى كانت قد اتبعت فى الفترة الأخيرة ، والجمعية التأسيسية وموقف المجلس منها ، وضرورة تحديد معالم الطريق الذى سنسلكه . وأن نعتبر أن الثورة ستبدأ من جديد بعد مرورها فى هذه المحنة . وأننا مقدمون على مرحلة جديدة تختلف عن المرحلة السابقة لها ظروفها واعتباراتها ، وأن نرسم خطتنا على هذا الأساس .

وخلفنى فى الحديث عبد الحكيم عامر شارحاً واجب الجمعية التأسيسية وموقف المجلس منها وضرورة أن يرشح أعضاء المجلس أنفسهم فى انتخاباتها لأن مجلس الثورة سيحل بمجرد قيامها . كما تكلم عن عودة الحياة النيابية ودورنا فيها .

وتكلم من بعده جمال عبد الناصر عن انتخابات الجمعية التأسيسية وضرورة ترشيح أنفسنا لانتخاباتها استعداداً لعودة الحياة النيابية ، وأن نعمل فوراً على تنظيم أنفسنا لقيام حزب يمثلنا باسم (الحزب الجمهورى الاشتراكى) لندخل به معركة انتخابات مجلس النواب القادم عند عودة الحياة النيابية .

أما صلاح فقد شرح الصورة التى يراها فى المستقبل وهى صورة مظلمة . ولأنه كان متشائماً ويائساً فقد صورها بصورة أبعد ما تكون عن الحقيقة بكثير . وتصور أن الشعب جحود وينكر كل جميل ، وهذا غير حقيق ، فمن كان ينشر الشائعات ويعمل على بلبلة الأفكار ليسوا إلا فئة قليلة أغلبها إما حاقد أو حاسد أو أصابه ضرر من إجراءات الثورة . وكذا العناصر الرجعية والانتهازية . أما الشعب فأمله كبير فى الثورة ومؤمن بها ويعلم أنها لم تقم إلا لمصالحه ولحمايته من مستغليه . ولذا فتحمسه لها وتمسكه بها ظاهر وواضح ولا يحتاج إلى تأكيد .

وتقدم جمال عبد الناصر بعد ذلك باقتراح من شقين :

(ا) طرد أفراد أسرة محمد على خارج البلاد ، وسحب الجنسية المصرية منهم . وإغلاق نادى الجزيرة لأنه مصدر تلك الشائعات .

(ب) محاكمة الطلبة والإخوان المسلمين أمام محكمة عسكرية .

وعلى أثر تقديم جمال عبد الناصر لهذا الاقتراح تكلم محمد نجيب طالباً التأجيل على أن نجتمع ثانية للنظر فى هذا الموضوع . وعندما رأى جمال عبد الناصر موقف محمد نجيب وطلبه التأجيل وميله إلى سياسة اللين وعدم اتباع سياسة الحزم طالب بإعفائه من عضوية المجلس . وقال إنه سيختفى ويعمل بصورة سرية ثم إنه سيظهر ثانية فى يوم من الأيام . ويقوم بثورة جديدة . وكذلك طالب جمال سالم بإعفائه من عضوية المجلس لأن مرءوسيه أصبحوا لا يطيعون أوامره ، وهدد بأنه غير مسئول عن الإصلاح الزراعى . واقترح

صلاح إعفاء الوزراء العسكريين لعدم قدرتهم على تحمل مسئولياتهم فى هذه الظروف . . وأشار أنور فى حديثه إلى أن محمد نجيب لا يزال يشك فى أفراد المجلس وفى الاقتراحات التى يناقشونها وفى تصرفاتهم . وعقب محمد نجيب على كلامه بأن جريدة الجمهورية ـ وكان أنور رئيس تحريرها ـ تعمل له كل يوم « نغزة » على حد قوله . وتحداه أنور أن يحدد موضوعاً بالذات ، فذكر له محمد نجيب موضوع ما لنكوف المكتوب فى جريدة الجمهورية . ولكنه لم يفسر ما الذى فهمه من هذا الموضوع .

واقترح جمال عبد الناصر ألا نمسك العصا من الوسط ـ فإما سياسة الحزم وإما سياسة الديموقراطية والحريات حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ـ فيفرج عن جميع المعتقلين السياسيين وتلغى الأحكام العرفية ويعفى الوزراء العسكريون من السلطة التنفيذية ، ويعلن عن قيام الأحزاب للاشتراك فى انتخابات الجمعية التأسيسية ـ وعدم اشتراكنا كحزب فى هذه العملية ـ وبعد ٢٣ يوليو يبقى من يبقى من أعضاء المجلس فى الجيش وأما الباقى فهم أحرار يفعل كل منهم ما يشاء .

وعقب ذلك طلب محمد نجيب التأجيل لليوم التالى حتى يفكر فى كل هذا ـ وأصر على أنه لا يمكنه أن يدلى برأى فى هذا الاقتراح فى نفس الليلة . ولما كانت الساعة قد قربت من الواحدة صباحاً فقد أجل الاجتماع لصباح الاثنين ١٥ مارس .

موت الثورة :

واجتمع المجلس فى صباح ذلك اليوم وكان كل أعضاء المجلس حاضرين فيما عدا جمال سالم ـ وبدأ الاجتماع وظللنا صامتين فترة ، ولما شعرت أن أحداً لا يرغب فى فتح باب المناقشة رأيت أن أبدأ بها قائلاً إنه من الواجب علينا أن نعترف بموت الثورة من يوم أن تقدم محمد نجيب باستقالته وعليه يجب أن نختفى مؤقتاً ونترك الحياة النيابية تعود بفسادها كما كانت فى الماضى حتى يلمس الشعب مدى الخسارة التى خسرها وحينئذ يمكننا التحرك ثانية لحمايته من عودة هذا الفساد . ويجب علينا البعد عن الأحزاب والمهاترات السياسية وعدم تأليف

حزب . وقد شبهت موقفنا بموقف جيش قد انهزم فى معركة وعليه أن يعيد تنظيم صفوفه حتى يمكنه استئناف المعركة من جديد .

وتبعنى صلاح فى الكلام مطالباً بضرورة معرفة إلى أين نحن ذاهبون حتى يمكن أن نختار الطريق الذى سنسلكه ـ فإما حريات فتطلق إلى آخر درجة ، أو عدم حريات فيعتقل كل من يعمل على التخريب أو الإفساد أو نشر الشائعات .

وأما عبد الحكيم فقد تكلم عن المعركة الداخلية الدائرة بين الثورة وبين الإخوان المسلمين والشيوعيين والأحزاب المنحلة ـ وأن كلاً منهم يريد أن يفرض نظامه ـ وعلى الثورة أن تحدد نظامها الاقتصادى هل هو اشتراكية أو رأسمالية أو أى نظام آخر ؟ ولكن رد عليه أغلبية أعضاء المجلس بأن اتجاهنا معروف وهو النظام الاشتراكى . فرد عليهم بأن يجب فرض هذا النظام بالقوة ومحاربة كل من يعمل على مناهضته أو نتركهم يتطاحنون ومن له الغلبة فى النهاية يفرض نظامه .

وتبع عبد الحكيم فى الحديث جمال عبد الناصر قائلاً ، إما سياسة الحزم أو الحريات كاملة والسماح بقيام الأحزاب وإلغاء الأحكام العرفية تمهيداً قبل بدء الانتخابات التى سنخوضها .

واتصل جمال سالم تليفونياً وأبلغ رأيه حتى يحضر وهو حل مجلس الثورة والعودة إلى صفوف الجيش ـ وترك الحرية لقيام الأحزاب .

وتقدمت بالاقتراح التالى :

١ ـ حل مجلس قيادة الثورة .

٢ ـ تشكيل وزارة مدنية انتقالية للاشراف على عملية الانتخابات والتجهيز لها .

٣ ـ إلغاء الأحكام العرفية فوراً .

٤ ـ عدم تكوين حزب ولا الاشتراك فى السياسة فنحن ثوار ولسنا سياسيين .

٥ ـ إعداد أنفسنا للتقدم لإنقاذ الموقف عند الضرورة والوقوف موقف المتيقظ .

وتقدم عبد الحكيم باقتراح آخر وهو :

١ - إغلاق نادى الجزيرة .

٢ - تطهير الحياة السياسية من السياسيين القدامى .

٣ - بقاء مجلس قيادة الثورة حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ - ثم يحل وتتولى الجمعية التأسيسية سلطة السيادة .

٥ - إلغاء الأحكام العرفية فوراً .

٦ - بقاء هذه الخطوات سرية حتى يتم اتخاذ الخطوات الضرورية لتشكيل الحزب ثم إعلانها كلها دفعة واحدة .

وتقدم محمد نجيب باقتراح ثالث وهو :

بقاء الحالة على ما هى عليه حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ - ولكنه لم يوضح هل نتبع سياسة الحزم أو اللين .

وأخذت الأصوات ووافق أغلبية الأعضاء على تكوين حزب . وعارضت كما عارض زكريا وجمال سالم وحسن إبراهيم فى ترشيح أنفسنا فى دوائر انتخابية تجنباً لخوض تلك المعارك ومهاتراتها . ودارت المناقشة حول هذا الموضوع فى محاولة لإقناعنا بالاشتراك لأن امتناعنا عن الترشيح سيظهر أمام الرأى العام وكأننا منشقون على أنفسنا مما يؤثر فى موقفنا ويكون عامل ضعف فى الحزب الجديد المقترح . وأنه يجب أن نظهر أننا جميعاً متحدين ومتماسكين . وأصر الزملاء على ضرورة اشتراكنا معهم خوفاً على مظهر الاتحاد والتماسك علماً بأن محاولاتنا الدائمة للمحافظة على هذا المظهر فى الفترة السابقة قد أضرت بنا أبلغ الضرر لأنه فى سبيله قد تنازل الكثير منا عن صفات كان حريصاً عليها كل الحرص . بل وتمسكنا بهذا المظهر أيضاً تسبب عنه تفكك داخلى فى مجلس قيادة الثورة ، مما أضعفه وجعله غير قادر على حل المشاكل التى تعترض طريقه . ولكن تحت ضغط الزملاء وخوفاً على شكل هذا التماسك اضطررنا للخضوع لرأى الأغلبية .

وكان محمد نجيب طوال هذا الاجتماع يطالب من حين لآخر بمحاكمة على ماهر بخصوص موضوع الهلال الأحمر لمخالفات مالية كانت قد حدثت به أثناء

تولى على ماهر رئاسته . وكان غرضه من هذا هو محاولة التخلص من على ماهر لأنه أشيع أنه ينوى ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية . علماً بأنه لا يمكن لأحد أن يقف أمام محمد نجيب فى انتخابات الرئاسة الآن .

ويظهر أنه شعر بأنه السبب فى هذا المأزق الذى نحن فيه . كما شعر أن كل فرد منا فى حالة نفسية سيئة فأراد أن يكسب ودنا فأخذ ينفرد بكل منا على حدة قائلاً ـ إنه الملوم لما نحن فيه لأنه لما تقررت إعادته ثانية لرئاسة الجمهورية رأى أن يعود بكرامته ، ولذا اضطر للادلاء بهذا التصريح الخاص بقيام الجمعية التأسيسية . ومن أنه كان معتمداً على أننا كنا قد سبق وتكلمنا فى هذا الموضوع قبل أن يقدم استقالته . وأبدى استعداده لعمل أى شىء يطلبه منه المجلس .

واجتمع المؤتمر المشترك يوم الثلاثاء ١٦ مارس وبعد مناقشات تقرر الآتى :

١ ـ إجراء انتخاب برلمانى مباشر يقر الدستور بصفة جمعية تأسيسية ثم يباشر السلطات البرلمانية وفقاً للدستور الموضوع .

٢ ـ تقرر حرمان أفراد من مباشرة الحقوق الانتخابية وهم :

(ا) أفراد أسرة محمد على .

(ب) من صدرت ضدهم أحكام من محكمة الثورة بعقوبة مقيدة للحرية أو المصادرة أو باسترداد الأموال .

(جـ) أفراد أفسدوا الحياة السياسية ـ وتعد قائمة بأسمائهم وأسباب حرمانهم .

٣ ـ رفضت الفكرة الخاصة بالاستفتاء العام بشأن الجمهورية ـ وتحديد الملكية الزراعية واختيار رئيس الجمهورية وقد تركت لأحكام الدستور الجديد .

٤ ـ تقرر دراسة موضوع الانتخابات بالقائمة بالمقارنة بالانتخاب الفردى .

٥ ـ إعداد مشروع قانون الانتخاب ـ وقانون الجمعية التأسيسية ـ وقانون تنظيم الأحزاب وشكلت لجان لهذه الدراسات من أعضاء المؤتمر المشترك .
واتفق أعضاء المؤتمر على عقد جلسة يوم السبت التالى بعد استقبال الملك سعود بالمطار .

عبد الناصر يغير فكره :

وتقابلت مع جمال عبد الناصر فى المطار يوم السبت ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ وسألته عن التصريح الذى نشر له فى أخبار اليوم بأننا رجال ثورة ولسنا رجال سياسة وأن هذا يخالف ما كان ينادى به أثناء المناقشات بيننا . فأجابنى أنه بعد أن فكر فى الموضوع وبعد أن زاره عدد من الضباط وسألوه هل قمنا بثورة لنصبح نواباً وسياسيين أم قمنا بها لتحقيق أهداف معينة معروفة ؟ ولذلك رأى أن يغير فكره . وطلب منا أن نجتمع معاً قبل الذهاب إلى اجتماع المؤتمر المشترك حتى يمكننا مناقشة الموضوع ثانية .

وبعد الانتهاء من استقبال الملك سعود توجهنا إلى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ولمسنا ونحن فى الطريق إليه تلك الروح التى تدفعنا إلى العمل المستمر من أفراد شعبنا الذين وقفوا على جانبى الطريق وهم يحيوننا بحماس شديد . فرفع ذلك من روحنا المعنوية المتدهورة . وكنت فى هذه الأثناء راكباً نفس السيارة التى بها جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين . وسألت جمال عما إذا كان قد قرأ مقالات أحمد أبو الفتح فى جريدة المصرى وكانت كلها هجوماً على القائمين بالثورة . ولما أجابنى بالايجاب ذكّرته بالمناقشة التى جرت بيننا يوم صدور الحكم على أخيه محمود أبو الفتح . فطلب من كمال إلغاء قرار تقسيط المبلغ المطلوب استرداده من جريدة المصرى والذى يملكها محمود أبو الفتح .

ولما تم اجتماعنا فى مبنى الجزيرة تكلم جمال عبد الناصر عن العوامل التى يجب أن توضع فى الاعتبار فى تلك الظروف وهى كما حددها :

(أ) محمد نجيب .

(ب) الجيش .

(ج) الشعب .

وتكلم عن قيام الجمعية التأسيسية وعدم قيام الأحزاب وبقاء مجلس الثورة كمجلس جمهورى أو استشارى أو أى وضع أثناء وجود الجمعية التأسيسية .

ولما كان موعد اجتماع المؤتمر المشترك قد أزف ، فقد أجلت مناقشة هذا الموضوع إلى ما بعد الانتهاء من اجتماعه . وكان مجلس الثورة قد اتفق على

الرجوع فى القرار الذى سبق واتخذ فى اجتماع المؤتمر السابق مع الاكتفاء بقيام الجمعية التأسيسية على أن يحدد لها سنتان لإقرار الدستور دون السماح بعودة الحياة النيابية .

وملخص ما دار فى اجتماع المؤتمر المشترك هو الآتى :

تكلم جمال عبد الناصر أولاً عن القرار الذى سبق واتخذ فى اجتماع المؤتمر فى الجلسة السابقة ، وأوضح بأنه من المستحسن عدم التسرع وأنه يجب التروى وإعادة التفكير فى هذا القرار . وهل هو يحقق المصلحة أم لا ؟ وتكلم عن وجود العوامل الثلاثة التى تؤثر على الموقف وهم محمد نجيب ، والجيش والشعب .

ستة انفجارات :

كما تكلم أيضاً عما إذا كان من المستحسن اتباع سياسة اللين أو سياسة الحزم . ودارت المناقشة حول أى من تلك السياستين أفضل . وأشار جمال إلى أن هناك ستة انفجارات قد حدثت فى نفس اليوم وكلها فى وقت واحد وفى أماكن متفرقة . واحد منها فى مبنى محطة السكة الحديد ، وإثنان بالجامعة ، وآخر بمحل جروبى . وكان غرضه من الإشارة إلى هذه الانفجارات هو توضيح أن هذا قد حدث نتيجة لسياسة اللين والميوعة الظاهرة فى موقف الحكومة . وكان محمد نجيب مصراً على اتخاذ الإجراءات العادية ومعارضاً فى اتخاذ أية إجراءات استثنائية .

وتقدم عبد الحكيم باقتراح . وكذا جمال سالم باقتراح آخر مطالبين بأخذ الأصوات عليهما . ولكن محمد نجيب كان يحاول المماطلة وعدم التصويت عليهما . ورئى أن يؤخذ الرأى على التصويت الاقتراحين فى نفس الاجتماع أو التأجيل لجلسة أخرى . فكانت الأغلبية فى جانب التصويت عليهما فوراً . وامتنع محمد نجيب عن التصويت . وكان يرغب فى الانصراف عن الاجتماع قبل التصويت على الاقتراحين بحجة أن الملك سعود سيتناول العشاء فى القصر الجمهورى فى نفس الليلة رغم أن موعد العشاء كان لا يزال بعيداً . ولكننا أصررنا جميعاً على أن يبقى حتى يتم الانتهاء من التصويت على الاقتراحين ، فبقى ولكنه امتنع عن الإدلاء بصوته لأى منهما . وكان رأى الأغلبية لصالح الاقتراح الثانى المقدم من

جمال سالم ونال (١٥ صوتاً) .

وهذا هو نص الاقتراحات التى نظرت فى الاجتماع فى هذه الجلسة :

الاقتراح الأول : مقدم من جمال سالم :

١ ـ التمسك بقيام جمعية تأسيسية تقر الدستور .

٢ ـ يكون لها بعض اختصاصات البرلمان .

٣ ـ لا يسمح بقيام أحزاب أو هيئات .

٤ ـ يجرى الانتخاب بين مرشحين تقدمهم حكومة الثورة .

٥ ـ وتتخذ الثورة كافة الإجراءات للقضاء على الفوضى وكل ما يضر بمصالح البلاد .

٦ ـ وتعتبر الثورة مستمرة حتى تحقق أهدافها وأهمها معركة الإنجليز .

الاقتراح الثانى : مقدم من جمال سالم أيضاً :

١ ـ التمسك بقيام جمعية تأسيسية تقر الدستور .

٢ ـ يكون لها بعض اختصاصات البرلمان .

٣ ـ يسمح بقيام الأحزاب والهيئات .

٤ ـ تختار حكومة مدنية للتنفيذ .

٥ ـ وتحفظ هذه الحكومة النظام باتباع القوانين العادية دون إجراءات استثنائية .

٦ ـ وينسحب العسكريون إلى القوات المسلحة .

وتقدم عبد الحكيم بالاقتراحين التاليين :

الاقتراح الأول :

١ ـ إعداد قائمة بالحرمان من الحقوق السياسية لكل من أفسد الحياة السياسية وتكون القائمة على أساس واسع .

٢ ـ يمنع قيام الأحزاب قبل الجمعية التأسيسية .

٣ ـ تقوم الجمعية التأسيسية فى موعدها الذى أعلن عنه من قبل .

٤ ـ فترة الانتقال (٣ سنوات) لا تنتهى قبل موعدها الذى أعلن من قبل .

٥ ـ تقاوم الفوضى بكل الطرق الاستثنائية إذا لزم الأمر .

الاقتراح الثانى :

الاستمرار على السياسة الحالية أى إبقاء الوضع القائم على ما هو عليه .

وقد أوضح الدكتور عبد الجليل العمرى أن الحزم والشدة كانا لزاماًتعبيراً عن شعور الناس ، أما اليوم فما أعلن قد أغرى الناس إن كان صواباً أو خطأ بقرب الحياة النيابية ، ولذلك لابد من السير فى نفس الاتجاه مع تلمس خط وسط وليس أحد الطرفين .

وتساءل الدكتور حسن أحمد بغدادى عما إذا كنا قبلنا أم لم نقبل إعادة الحكم الى الأحزاب السابقة عند قيام الجمعية التأسيسية وهل يقبل قيام حكومة دينية تحت أى ظرف من الظروف ؟ ؟

ثم جرى التصويت بعد ذلك بين الاقتراح الأول لعبد الحيكم الذى نال (٨) أصوات ، والاقتراح الثانى لجمال سالم والذى نال (١٥) صوتاً ، وامتنع محمد نجيب عن إبداء رأيه .

ثم انصرفنا بعد هذا التصويت لحضور العشاء مع الملك سعود .

وفى يوم الأحد ٢١ مارس وبعد أن تم استعراض الجيش بمناسبة زيارة الملك سعود ذهبت مع كمال الدين حسين وحسن إبراهيم لزيارة جمال عبد الناصر بالمنزل لمرضه . فأبلغنا أن الانفجارات التى كانت قد حدثت فى اليوم السابق وأشار إليها فى اجتماع المؤتمر ، إنما هى من تدبيره لأنه كان يرغب فى إثارة البلبلة فى نفوس الناس ويجعلها تشعر بعدم الأمن والطمأنينة على نفوسهم وحتى يتذكروا الماضى أيام نسف السينمات . . . الخ . وليشعروا بأنهم فى حاجة إلى من يحميهم على حد قوله .

وتقابلت مع كمال الدين حسين فى اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٤ مارس وأبلغنى أنه كان قد حضر مقابلة جمال عبد الناصر وعبد الحكيم لمحمد نجيب فى صباح نفس اليوم . وأن جمال عبد الناصر قال لمحمد نجيب « اترك لنا البلد

ونحن نلمها فى ٢٤ ساعة ونمشى بها كما كنا فى الماضى » . ولكن محمد نجيب رد عليه بأن البلد تريد الحياة النيابية ، ومن أنه قد أعلن عن قيام الجمعية التأسيسية . فأجابه جمال بأن الذين يطالبون بذلك قلة وطلب منه أن يترك لنا الرجوع فى هذا القرار وإذا فشلنا فيمكنه أن يحاكمنا على أننا قد خنا مبادئنا . ولكن محمد نجيب قال : طيب أنا سأسافر شهرين للخارج بحجة أنى ذاهب للعلاج وافعلوا ما تشاءون . فبين له جمال أن سفره فى هذه الظروف معناه إنهاء الثورة . فقال له محمد نجيب « سأترك لك منصب رئيس الوزراء وسأحتفظ برئاسة الجمهورية » . ووافقه جمال على اقتراحه هذا ولكن محمد نجيب عاد وقال « هذا يصبح هدم لى أنا » . ويقول كمال إن الحديث قد استمر على هذا المنوال ما يقرب من أربع ساعات دون إمكان إقناعه أو الاتفاق معه .

واجتمع مجلس قيادة الثورة فى صباح يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ برئاسة محمد نجيب الذى بدأ الحديث بقوله : « إن البلد والرأى العام أصبحا مبلبلين ولابد من وضع نهاية لهذا » .

فرددت عليه وكنت فى حالة حنق شديد منه لما نحن فيه وقلت : ما الذى يسبب البلبلة ؟ ألم تحدد لهم كل شىء ؟ ألم تعلن عن انتخابات الجمعية التأسيسية فى يونيو المقبل ؟ وعن قيامها فى ٢٣ يوليو القادم أيضاً ؟ كما أعلنت عن إلغاء الأحكام العرفية فى ١٨ يونية المقبل ، وقد ألغيت الرقابة على الصحف ـ فما السبب إذاً فى هذه البلبلة ؟ » .

وتكلم جمال سالم من بعدى أيضاً فى نفس هذا المعنى .

وتكلم محمد نجيب وأشار إلى اقتراح مقدم من سليمان حافظ وعبد الجليل العمرى ـ وهو تأليف وزارة مدنية لتشرف على الانتخابات . وأنهما اقترحا عليه أن يرأس هذه الوزارة « السنهورى » . واقترح محمد نجيب « الأستاذ نجيب الهلالى » بدلاً منه . كما اقترح أن يصبح مجلس الثورة مجلساً استشارياً لرئيس الجمهورية . وأن تكون هناك محكمة دستورية من ستة قضاة حتى تكون حكماً بينه وبين مجلس الثورة فى حالة وجود أى خلاف بينهما .

واعترضنا على قيام هذا المجلس الاستشارى الذى يقترحه لأنه لا يمكن أن نفرض أنفسنا على رئيس الجمهورية الذى سينتخب . وربما يكون شخص آخر

غير محمد نجيب . وربما هذا الشخص نفسه لا يرغب فى التعاون معنا .
كما اعترض أيضاً على المحكمة المقترحة منه ؛ لأن معنى قيامها هو عدم قدرتنا على التعاون والتفاهم معاً . وبقاءنا بهذه الصورة من العلاقة فيه إضرار للبلاد ، وأنه من المستحسن فى هذه الحالة تصفية الثورة .

وعلى أثر هذا تقدم جمال عبد الناصر بالاقتراح الآتى :

١ ـ يسمح بقيام الأحزاب .

٢ ـ مجلس الثورة لا يؤلف حزباً .

٣ ـ لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات .

٤ ـ تنتخب الجمعية التأسيسية انتخاباً حراً مباشراً بدون أن يعين أى فرد فيها وتكون لها سلطة السيادة وسلطة البرلمان كاملة .

٥ ـ حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو القادم باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلى الأمة الشرعيين .

٦ ـ تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها .

ثم طلب جمال عبد الناصر الإفراج عن رشاد مهنا فوراً . ولكنه طلب فصل هذا الطلب عن اقتراحه الذى ذكره ، وذلك خوفاً من أن يؤثر على اقتراحه ولا يحصل على أغلبية الأصوات . وأظن أيضاً أن طلبه فى الإفراج عنه هو لإزعاج محمد نجيب الذى يخشى أن ينافسه رشاد مهنا فى انتخابات الرئاسة ـ ومحمد نجيب كان يطالب بإعدامه عند محاكمته .

وبعد أن انتهى جمال من تقديم اقتراحه . تكلمت ذاكراً أن الثورة ـ قامت لتحقيق أهداف معينة معروفة ، والثورة لم تحقق بعد أهم أهدافها وهو إجلاء المستعمر البريطانى عن البلاد ـ وعلى هذا الأساس فالثورة يجب أن تستمر فى طريقها وأن تتخذ كل الطرق والسبل لتحقيق تلك الأهداف ، ثم تقدمت بالاقتراح التالى :

١ ـ عدم إجراء أية انتخابات قبل تحقيق أهداف الثورة خاصة إجلاء المستعمر .

٢ ـ استخدام الشدة مع كل من تسول له نفسه الوقوف فى طريق الثورة .

٣ ـ إعادة تطهير الجيش .

٤ ـ أن يخضع محمد نجيب لرأى الأغلبية وأن يتقيد بقرارات المجلس ويكون ملزماً بتنفيذها .

إنى أفرض رأيى :

ويظهر أن ذكره لاسمه مجرداً من لقب رئيس الجمهورية أثاره وأغاظه . فرد علىّ وهو حانق : « إنه من المستحسن أن تعتقلونى ، من الآن ياسى عبد اللطيف ـ فأنا قد ارتبطت أمام العالم » . وكان عصبياً . ورد عليه بعض الزملاء قائلين له إن هذا اقتراح ولم يُصوّت عليه بعد ـ وقال صلاح إن هذا اقتراح وليس فرض رأى . ولكننى رددت على صلاح قائلاً : « كلا إنى أفرض رأيى ولابد أن تخضعوا له كما تخضعون لغيره من الآراء » . وكنت أقصد بهذا محمد نجيب وجمال عبد الناصر . لأننا كثيراً ما خضعنا لرأيهما تجنباً للأزمات والخوف على وحدتنا وتماسكنا .

ودارت المناقشة بعد ذلك كالآتى :

محمد نجيب : ما دمنا متحدين والجيش كتلة واحدة فمن الممكن أن نسير .

جمال عبد الناصر : إحنا عايزين نسلم البلد لممثلى الأمة الشرعيين وسأتكلم فى كل شىء بصراحة بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ـ وسأقول كل شىء .

عبد الحكيم : نحن نرغب فى أن نوصل البلد إلى جمعية تأسيسية .

عبد اللطيف البغدادى : ما دمنا لم نحقق أهداف الثورة ـ فمن الأفضل أن نروّح النهارده .

زكريا : يجب أن ننسى أنفسنا والعوامل البشرية ـ ولا نفكر إلا فى مصلحة البلد ، وأى طريق يوصلنا .

كمال الدين حسين : يجب أن نفكر فى أين المصلحة العامة ـ ونخضع لرأى الأغلبية .

جمال عبد الناصر : تكلمنا هنا عن رشاد مهنا . وأطلب ضم الاقتراح الخاص بالإفراج عنه إلى اقتراحى الأول .

جمال سالم : طالب بالتأجيل وعدم البت فى الموضوع فى نفس الجلسة ، وحدد مدة التأجيل بأسبوع أو أسبوعين حتى يتمكن كل فرد من أن يفكر فى أحسن الحلول .

وكان خالد محيى الدين ساكتاً لا يتكلم فطلب منه صلاح وعبد الحكيم أن يبدى رأيه :

خالد :

١ ـ القرارات الخاصة بالجمعية التأسيسية تنفذ .

٢ ـ يحرم من الحقوق السياسية كل من حكمت عليه محكمة الثورة وكل من خالف الدستور .

٣ ـ تجرى الانتخابات فى موعدها .

٤ ـ يبقى مجلس الثورة بعد قيام الجمعية التأسيسية ويكون له سلطة التصديق على القوانين مع رئيس الجمهورية .

٥ ـ تكون الأحزاب داخل الجمعية التأسيسية ـ أى بعد الانتخابات .

٦ ـ من الآن حتى تقوم الجمعية التأسيسية ـ إما أن يبقى الوضع كما هو ، أو تؤلف وزارة مدنية وبجانبها هيئة استشارية وتكون وظيفتها إجراء الانتخابات .

٧ ـ الجمعية التأسيسية هى التى تقرر موعد الانتخابات ودعوة البرلمان .

٨ ـ مجلس الثورة له سلطة السيادة كما هى فى الدستور المؤقت .

جمال سالم سأل « خالد » : ما هى سلطة السيادة فى هذه الحالة ؟ وكان عصبياً جداً عند توجيه هذا السؤال . وقد أجابه خالد : هى تعيين الوزراء وعزلهم والتصديق على القوانين . فسأل عبد الحكيم (خالد) : عن طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ، فرد عليه خالد بأن تكون بواسطة الجمعية التأسيسية أو عن طريق البرلمان . ثم تناقش جمال سالم مع خالد عن أهداف الثورة وطرد المستعمر وكيف يمكن تحقيق ذلك بعد هذا الوضع الذى يقترحه . وأجابه خالد بأن الشعب يقوم بالكفاح المسلح . وتساءل جمال سالم عن من الذى سينظم هذا الكفاح ؟ ورد عليه خالد بأن الشعب ينظم نفسه بنفسه .

وأخذت المناقشة وقتاً طويلاً بينهما وهى تدور حول هذا الموضوع . كما تدخل

فى هذه المناقشة كل من صلاح وعبد الحكيم . وكان جمال سالم عصبياً فخرجت منه كلمة جارحة لشعور خالد . فما كان من خالد إلا أن رد عليه بأنه لن يناقش بعد ذلك . ولكن بعد فترة اعتذر جمال سالم عما بدر منه .

وتقدم حسن إبراهيم بالاقتراح الآتى :

١ ـ حل مجلس الثورة اليوم .

٢ ـ كل عضو يصبح حراً فى تصرفاته بعد أن يحل المجلس .

٣ ـ يترك لرئيس الجمهورية الحرية فى تأليف وزارة مدنية ـ وتترك لها حرية التصرف وتفعل ما تشاء .

صلاح سالم : تكلم عن السودان وكيف سننفذ الاتحاد معه ، وذكر المشاكل التى ستقابلها مصر مستقبلاً مع السودان ـ بعد أن كان قد أصبح مضموناً قيام الاتحاد بين البلدين ـ وقد أطال فى هذا الموضوع .

البغدادى : أمامنا عدة اقتراحات فلنصوت عليها حتى ننتهى من هذا المشكل .

كمال حسين : سأل محمد نجيب : « أليس عندك اقتراح ؟ » .

محمد نجيب : تقدم بالاقتراح الآتى :

١ ـ بقاء مجلس الثورة حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ـ ويتغير اسمه بعد ذلك إلى مجلس لرئيس الجمهورية (وقد اعترض على هذا الشطر الثانى من الاقتراح الزملاء لأسباب قد سبق ذكرها) .

٢ ـ فى هذه الفترة تجرى انتخابات على أساس فردى وليس حزبى حتى نضمن أن تكون الجمعية التأسيسية غير حزبية .

٣ ـ تكون مهمة الجمعية التأسيسية وضع الدستور ومزاولة سلطة البرلمان حتى يقوم ـ ولها كل سلطاته فيما عدا سحب الثقة من الوزارة .

٤ ـ ليس من حق الوزارة حل الجمعية التأسيسية .

٥ ـ تعيين الوزارة من حق رئيس الثورة والمجلس بشرط موافقة الطرفين ويستمر المجلس مع رئيس الجمهورية بعد قيام الجمعية التأسيسية .

٦ ـ يعمل استفتاء خاص بقانون الإصلاح الزراعى مع الانتخابات .

٧ ـ باقى أعمال الثورة تبحث للاستفتاء على ما نراه .

٨ ـ العمل على بقاء الجيش سلبياً . وذلك بأن نتعاون معاً حتى لا يلعب أحد داخل القوات المسلحة .

٩ ـ رئيس الجمهورية برلمانى (أى فى جمهورية برلمانية) وتنتخبه الجمعية التأسيسية .

وبعد فترة من مناقشات فرعية عاد محمد نجيب وطلب إضافةالنقط التالية إلى اقتراحه السابق وهى :

١ ـ يستمر مجلس الثورة حتى بعد قيام الجمعية التأسيسية وله الحق فى الموافقة على القوانين .

٢ ـ تجرى الانتخابات فى مواعيدها .

٣ ـ حرمان بعض الأشخاص من حقوقهم السياسية .

عبد الحكيم : تكلم عن الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ـ وكيف يمكن أن تتحقق مع قيام جمعية تأسيسية وقد حدد هذه الأهداف بالصورة الآتية :

الهدف الأول : الاستعمار والتخلص منه .

الهدف الثانى : السودان وقيام الاتحاد معه .

الهدف الثالث : الاصلاح الزراعى وضمان تنفيذه .

وذاكراً أنه يقابل هذه الأهداف قيام جمعية تأسيسية يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ـ وبيّن أن قيام هذه الجمعية يتعارض مع تحقيق هذه الأهداف . وتساءل عما إذا كان من الممكن التوفيق بين الغرضين وذلك بأن يكون من ضمن أعضاء الجمعية أعضاء معينون والباقى منتخبون ، مع بذل جهد فى إنجاح المرشحين الذين نثق بهم . والعمل على حرمان أكبر عدد من الحقوق السياسية .

وقد طلب من كمال الدين حسين بعد ذلك بصفته سكرتيراً للمجلس أن يقرأ علينا الاقتراحات المقدمة للتصويت عليها .

وقرأ كمال اقتراح جمال عبد الناصر ـ ونال ثمانية أصوات من اثنى عشر صوتاً . وكان المعترضون على اقتراحه : البغدادى ـ جمال سالم ـ كمال الدين حسين ـ حسن إبراهيم .

ثم عرض الاقتراح المقدم منى فنال سبعة أصوات . الأربعة أصوات التى سبق واعترضت على اقتراح جمال عبد الناصر، وزاد عليهم أصوات كل من عبد الحكيم وزكريا وحسين الشافعى - ولكن عبد الحكيم ربط موافقته على اقتراحى بتحفظ . وهو أنه لو حصل هذا الاقتراح على الأغلبية فيكون كل الأعضاء فى هذه الحالة ملزمين بتنفيذه حتى المعارضين له . ورددت عليه بأن هذا طبيعى لأن هذا الأمر هو أحد مبادىء المجلس وقد نص عليه فى لائحته الداخلية المنظمة لأعماله .

وأخذت الأصوات على هذا التحفظ فلم يوافق عليه كل من صلاح وخالد وامتنع محمد نجيب عن التصويت . وكانت حجة صلاح فى عدم موافقته على هذا التحفظ بأنه يخشى ألا تلتزم الأقلية غير المقتنعة بهذا الاقتراح بتنفيذ ما اتفقت عليه الأغلبية فيتسبب عن هذا ضرر بليغ بالبلاد . واتفق خالد معه فى هذا الرأى .

وعلى أثر هذا الموقف من صلاح وخالد فقد طلب عبد الحكيم سحب موافقته على اقتراحى . وتبعه فى ذلك كل من زكريا وحسين الشافعى وسحبا موافقتهما أيضاً . عند هذا طلبت من كمال الدين حسين أن يثبت فى محضر الجلسة الآتى بعد - إثباتا للتاريخ :

خضوع الأغلبية :

« تبين من التصويت على التحفظ أن المجلس قرر خضوع الأغلبية لرأى الأقلية - وحيث أن هذا لا يتفق مع المنطق ولا مع طبيعة الأشياء ولا مع مبدأ هذا المجلس سواء من قبل الثورة أو من بعد قيامها ولا يتفق كذلك مع لائحته الداخلية - لذا أقرر من اليوم أننى لن أخضع لرأى الأغلبية مادمت غير مقتنع برأيهم لأى ظرف من الظروف - بل وأرى أن يحل المجلس من الآن لأنه قد اختلف على أول مبدأ من مبادىء أية جماعة رأيهم شورى فيما بينهم - ولا يتفق كذلك مع الديموقراطية التى تنادون بها » .

وعندما ذكر هذا التحفظ ودارت المناقشة حوله قبل التصويت عليه فلم يعرف محمد نجيب كيف يتصرف وأخذ يستفهم عما هو مقصود من هذا التحفظ - وشرح له عدة مرات ولكنه اعتقد أنه فخ قد نصب له - ولذا فقد أخذ يراوغ

محاولا التخلص منه - وهل يوافق عليه أو لا يوافق ، ولكنه فى النهاية قرر أن يمتنع عن التصويت عليه - وعقّب عن امتناعه بالآتى : أعتقد أن هذا التحفظ والشرط الذى ورد فيه مقصود به أننى دائماً أحاول أن أعمل على أن يكون لى حق (الفيتو) » . وطلب من كمال أن يثبت فى محضر الجلسة أنه لا يطالب بأن يكون له هذا الحق .

وعلى هذا الأساس فقد اعتبر الاقتراح الذى تقدم به جمال عبد الناصر ونال أغلبية الأصوات أنه قد أصبح واجب التنفيذ وأن يعلن عنه . وقد طلب خالد سحب اقتراحه بعد التصويت على اقتراح جمال عبد الناصر . ولم يصوت المجلس على اقتراح محمد نجيب ولا على اقتراح حسن إبراهيم .

ولقد أخذت الأصوات على الاقتراح الخاص بالإفراج عن رشاد مهنا فنال تسعة أصوات - ولم يوافق عليه كل من جمال سالم وحسن إبراهيم وأنا .

ثم طلب أن تعلن هذه القرارات فوراً وأن يقوم محمد نجيب بإعلانها ولكنه لم يوافق وطلب أن يقوم كمال بذلك . ودارت مناقشة حول - هل من المستحسن إعلانها فوراً أم تأجيلها . وطلب جمال سالم تأجيل إعلانها أسبوعاً أو أكثر - وطالب صلاح بإعلانها فوراً . وطالبت ومعى زكريا بتأجيل إعلانها حتى جلسة الأحد التالى . وأخذت الأصوات فكانت فى جانب إعلانها فوراً . وأن يقوم كمال بإعلانها .

أربعة يطلبون الإعفاء :

وطالب جمال سالم بعد ذلك بإعفائه من عضوية المجلس . كما طالب كمال الدين حسين وحسن إبراهيم وأنا بإعفائنا أيضاً من الاستمرار كأعضاء فى المجلس . ونوقش هذا الموضوع . وطلب منا الاستمرار فى العمل كواجب وطنى حتى لانظهر أمام الرأى العام وكأن هناك انشقاقاً وانقساماً داخلياً فى المجلس . وبعد مناقشة طويلة وافقنا على أن نعتبر أنفسنا معفون من عضوية المجلس ولكن علينا أن نستمر فى عملنا بصورة مؤقتة .

وبعد اتفاقنا على إعلان هذه القرارات ألغى اجتماع المؤتمر المشترك لأن أعصابنا كانت متوترة نتيجة للمناقشات الحادة التى دارت فى هذه الجلسة .

واجتمعت مع كمال فى منزله بعد الانتهاء من الاجتماع . وتشاورنا معاً فى هل نتقدم باستقالتنا رسمياً من المجلس أو ننتظر بعض الوقت ؟ ورأينا أنه من الأوفق عدم إثارة هذا الموضوع فى تلك الظروف وأن نرجئها إلى حين . وحضر إلى منزل كمال بعض ضباط الجيش من سلاح المدفعية من زملائه . وتحدثنا إليهم بصراحة عن تلك القرارات . وأن مجلس الثورة كان فريقين ـ فريقاً منهم يؤيد هذه القرارات ـ وفريقاً آخر معارض لها ، ويرى إلغاء كل ما سبق إعلانه عن الانتخابات . . . إلخ ـ وعلى الثورة أن تستمر فى تحقيق أهدافها التى قامت من أجلها . وقال البعض منهم « إننا قد فهمنا عندما علمنا بهذه القرارات أنكم تحرضوننا على القيام بثورة أخرى » . وطلبنا منهم العمل على إعداد أنفسهم والاتصال بباقى الضباط تمهيداً لقيام هذه الثورة فى أقرب وقت . واتصلت بضباط القوات الجوية فوجدتهم ثائرين ضد هذه القرارات ، فطلبت منهم أيضاً أن يستعدوا لقيام ثورة جديدة أخرى .

الإفراج عن الهضيبى :

ولقد صدرت الأوامر بالإفراج يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٥٤ عن الأستاذ الهضيبى والإخوان المسلمين المعتقلين .

وقد تناولنا الغداء فى ذلك اليوم على مائدة الملك سعود بقصر الطاهرة . وكان غذاءً خاصاً دعى إليه كل من محمد نجيب ـ جمال عبد الناصر ـ صلاح ـ عبد الحكيم ـ كمال ـ زكريا وأنا . وتحدث الملك سعود فى هذا اللقاء عن التعاون واستعداده لمشاركتنا فى السراء والضراء ـ وعن التعاون بين العرب وخاصة بين مصر والسعودية ـ وذكر ضرورة التعاون بيننا داخلياً وذلك حتى نضمن أن يكون التعاون مع الدول الأخرى سليما وقوياً .

وفى يوم السبت ٢٧ مارس ١٩٥٤ كانت هناك موجة سخط من أغلبية ضباط الجيش ـ وأخذت وفودهم ومندوبى الوحدات المختلفة من الجيش الاتصال بنا مطالبين بإلغاء هذه القرارات ومتباحثين معنا عن الطريقة التى يمكن اتباعها ضد تنفيذها . فأوضحنا لهم أن يجتمع ضباط كل وحدة لتأخذ ماتراه من قرارات ثم تبلغها إلى القائد العام للقوات المسلحة وهو بدوره يقوم بإبلاغها إلى محمد نجيب ـ وعلى محمد نجيب فى هذه الحالة أن يخضع للقرارات الواردة من

الوحدات المختلفة فى الجيش - وإذا لم يخضع فيمكن التفكير فيما يجب عمله . كما ذكرنا لهم أيضاً أن الجيش فى هذه الآونة لابد أن يكون كتلة واحدة متماسكة وأن نتفادى أى صدام يمكن أن يحدث بين وحداته المختلفة .

حديث بين نجيب والنحاس :

ونشر فى جريدة أخبار اليوم فى نفس يوم السبت ٢٧ مارس حديث تليفونى كان قد جرى بين محمد نجيب ومصطفى باشا النحاس زعيم حزب الوفد . وكان رد فعل هذا الحديث فى الرأى العام سيئاً مما أضعف مركز محمد نجيب . كما أن عمال النقل المشترك بالقاهرة قد أضربوا فى نفس اليوم أيضاً . وقامت مظاهرات من الطلبة والعمال تهتف ضد عودة الأحزاب وضد قيام الانتخابات .

وفى ثانى يوم - أى يوم الأحد - ٢٨ مارس علمت من جمال عبد الناصر تليفونياً فى الصباح المبكر أن محمد نجيب عندما وصل إلى المطار بالقاهرة فى اليوم السابق عائداً من الإسكندرية مع الملك سعود فقد ذهب اليه الضابط أحمد شوقى - الذى كان قد أحيل إلى المعاش منذ فترة بسيطة وهو متعاطفاً معه وأبلغه بثورة ضباط الجيش ضد القرارات التى أعلنت أخيراً . وأفهمه أن الضباط ينوون قتله - أى قتل محمد نجيب - وقتله هو كذلك . وبعد أن وصل محمد نجيب إلى منزله قام وذهب إلى الملك سعود وأبلغه بما سمعه . وطلب منه أن يصحبه إلى السعودية عند سفره يوم الإثنين ٢٩ مارس . واتصل الملك سعود بجمال عبد الناصر وطلب منه أن يذهب إليه - فاصطحب جمال معه عبد الحكيم وتناقشا مع الملك فى موضوع الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة . ويقول جمال إنهما هاجما محمد نجيب بشدة أمام الملك سعود ، وكان محمد نجيب يقول لهما باللغة الإنجليزية « لا تعاملوننى هذه المعاملة أمامه . » وأبلغنى جمال عن اجتماع سيعقد لمجلس الثورة فى صباح نفس اليوم قبل أن نجتمع فى المؤتمر المشترك .

وفى هذا الاجتماع بدأ جمال عبد الناصر بشرح الموقف بصورة عامة . وأنه يرى من المستحسن الإبقاء على محمد نجيب مع محاولة السيطرة عليه بحجة أن شعبنا شعب عاطفى ويمكن أن ينقلب ضدنا فى خلال ٢٤ ساعة . كما أنه لا يضمن الجيش أيضاً لو أبعد محمد نجيب ، وأن نضع فى اعتبارنا الموقف فى السودان فى حالة إبعاده ، وطلب من صلاح إبداء رأيه فيما يختص بالسودان

فقال : « إن السودان « ضايع ضايع » سواء أبعد محمد نجيب أو لم يبعد » .

نجيب سيظل كما هو :

وتكلم من بعده جمال سالم مطالباً بإبعاد محمد نجيب وأنه لا يمكنه التعاون معه . وأن محمد نجيب لن يتغير وسيظل كما هو دون أن نتمكن من السيطرة عليه .

وتكلمت بعد جمال سالم مطالباً أيضاً بإبعاد محمد نجيب مبيناً أن موقفه أصبح واضحاً للشعب . وأن قبول استقالته السابقة كانت بدون تمهيد للرأى العام . ولكن الموقف أصبح يختلف الآن عنه فى المرة السابقة . وأن صورته الحقيقية قد اتضحت للشعب خاصة بعد حديثه التليفونى مع النحاس ، وأن الإبقاء عليه ربما يترتب عنه هزة أخرى للبلاد نحن فى غنى عنها ـ واعتبرت أن الثورة الأولى قد انتهت يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ ـ أى يوم صدور هذه القرارات الأخيرة ـ وأن المرحلة القادمة تعتبر كثورة جديدة يؤازرها الجيش والشعب . ومن واجبنا وضع خطة عامة تضمن استقرار الأوضاع .

وتكلم بعدى أنور السادات مبيناً أن هذه ثورة جديدة بعد انتهاء الثورة الأولى ـ وأنه يجب انتهاز الفرصة والتخلص من محمد نجيب ومتاعبه المستقبلة .

وأما صلاح فكان ضد التخلص منه . وطالب بحل المجلس وبقاء محمد نجيب . ومن أنه لا يمكنه التعاون معه . وذكر أن الاتحاد مع السودان قد انتهى وأنه من الواجب التفكير فى بلادنا قبل التفكير فى السودان .

وكان زكريا يرى أيضاً إبعاده لأننا سنجد منه المتاعب فى المستقبل شارحاً أخلاقه وتصرفاته .

وأما حسين الشافعى فقد ذكر أن مدة استمرار هذا النظام هى أحد العوامل الهامة التى يجب أن يبنى عليها قرار الإبعاد من عدمه ـ وتساءل عما إذا كان المجلس سيحل فى ٢٤ يوليو ١٩٥٤ أم باقٍ حتى نهاية فترة الانتقال أو إلى مده أطول منها ـ ولكنه لم يوضح رأيه فى إبعاد محمد نجيب أو الإبقاء عليه .

تدفق الجماهير :

وعلمنا أثناء اجتماعنا بأن آلافاً من المتظاهرين قد تجمعوا عند مبنى مجلس الوزراء وأنهم يهتفون بسقوط الحزبية والانتخابات ومطالبين ببقاء المجلس ـ وكان

لابد من تهدئتهم ـ فأنهينا اجتماعنا وتوجهنا إلى هناك . ووصلنا إلى المبنى بصعوبة شاقة بعد أن اضطررنا إلى النزول من السيارات محاولين شق طريق لنا للوصول من بين تلك الكتل البشرية ـ وعندما فتح باب السور الخارجى لمبنى مجلس الوزراء لنتمكن من الدخول ـ تدفقت الجماهير من ورائنا إلى ساحة المبنى ـ ولكنى لاحظت فى هذه اللحظة ما أثار دهشتى ـ لاحظت أن حرس مجلس الوزراء قد هرع إلى داخل المبنى محاولاً إغلاق أبوابه وهم خائفون وشاهرو السلاح . وقد علمت أن سبب هذا الخوف الذى انتابهم هو اعتقادهم بأن المتظاهرين قد تدفقوا إلى الداخل بقصد الاعتداء على محمد نجيب الذى كان قد سبقنا ودخل المبنى من بابه الخلفى خوفاً على نفسه من المتظاهرين .

واجتمعنا بعد ذلك فى قاعة اجتماعات المجلس ـ وكان معى جمال سالم وعبد الحكيم وأنور ـ وأما جمال عبد الناصر وصلاح فكانا يخطبان فى المتظاهرين الموجودين فى داخل ساحة المبنى ـ ثم حضر محمد نجيب إلى مكان اجتماعنا وتساءل عن سبب زيارة جمال عبد الناصر للهضيبى الذى أفرج عنه من المعتقل مؤخراً ومستطرداً فى حديثه : « هل هى للاتفاق على شىء ؟ .»

فما كان من جمال سالم إلا أن رد عليه بعصبية : « يتفق معاه على إيه ؟ » .

فقال محمد نجيب « إذا كنا سنتكلم بهذه الروح فليس هناك ما يدعو للكلام . »

فرد عليه جمال بقوله : « أنا أتكلم زى ما أنا عايز ـ هو انته بتخوفنى ولا إيه ؟ ؟ »

ولم يكن أحد من الوزراء المدنيين قد حضر بعد . وجلسنا صامتين بعد هذه المناقشة لفترة ـ ثم قام محمد نجيب وغادر القاعة وتوجه إلى مكتبه .

وبدأ الوزراء المدنيون يفدون حتى استكمل عددهم . وظل محمد نجيب بمكتبه ولم يحضر ، فذهبت إليه لأدعوه إلى الحضور حتى يمكن أن نبدأ الجلسة ، فوجدت معه عبد الحكيم واللواء على عامر مدير العمليات الحربية . وكانوا يتحدثون معه محاولين التفاهم لتسوية الخلاف فتدخلت فى المناقشة الدائرة بينهم .

حق زيارة الجيش :

وكان مدار الحديث الذى استغرق مايقرب من الساعتين حول شكه فى زملائه

من أعضاء مجلس قيادة الثورة . وتأثره من بعض الأشخاص المحيطين به رغم خوفنا عليه لأنه إن هدم سياسياً فهو هدم للثورة ولنا جميعاً أيضاً ولأنه يمثلنا وهو رمز للثورة ـ وهو كان يشتكى من أننا قد عملنا حاجزاً بينه وبين الجيش ويطالب بحق زيارة وحداته . وقد وافقناه على هذه الرغبة منه رغم عدم اقتناعنا بها . كما أوضحنا له موقف الشعب والجيش من تلك القرارات الأخيرة ومعارضتهما لها . ومطالبتهما باستمرار الثورة لتحقيق أهدافها . وهو كان يطلب أن يتنحى عن رئاسة الوزراء لجمال عبد الناصر على أن يكتفى برئاسة الجمهورية فقط حتى لا يقال عنه إنه قد « رجع فى كلامه » . ومردداً « أودى وشى فين من العالم ؟ » وعندما نحاول أن نوضح له بأن ما يهمنا هو مصر وهى أولاً وقبل كل شىء ـ يكون رده على ذلك بالتهديد لنا بالانتحار . وفعلاً قام بتمثيلية البحث عن طبنجة لينتحر بها ـ وكانت حالته عصبية .

وكان جمال عبد الناصر قد حضر هذا الجزء الأخير من المناقشة وقال لى : « سأقبل أن أكون رئيساً للوزراء ـ هل سنجبن ؟ »

ورددت بأن المسألة ليست جبناً ـ إنما سيعتقد الرأى العام بأننا قد ضغطنا عليه ليكتفى برئاسة الجمهورية ـ والموقف الحالى يتطلب بعض الإجراءات الاستثنائية وسيلتصق بك لو توليت رئاسة الوزارة ـ وسيتحول كل الهجوم والكراهية ضدك ـ ولابد أن نظهر أننا جميعاً متفقون على هذه السياسة حتى محمد نجيب نفسه ـ واستمراره ولو لفترة بسيطة ثم يعفى منها أفضل من تنازله حالياً .

وفى النهاية وبعد جهد جهيد وافق محمد نجيب على أن يستمر رئيساً للوزارة لمدة أسبوع فقط . وبعد ذلك ذهبنا ومعنا محمد نجيب إلى الزملاء المجتمعين . وكانوا قد ملوا الانتظار .

وبدأنا الاجتماع فى صورة المؤتمر المشترك . ومضت فترة قصيرة دون أن يبدأ أحد بالحديث ـ ولا أذكر من الذى طلب سماع رأى زملائنا من الوزراء المدنيين فى الموقف بعد تلك الأحداث الأخيرة ـ وبدأ بالكلام الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة وتسلسل الحديث كما يلى :

إلغاء القرارات :

قال د . نور الدين طراف : إن الموقف ظاهر الآن فالجيش الذى تعتمد عليه الثورة يعترض على قرارات ٢٥ مارس الماضى ويطالب بإلغائها ـ والشعب ينادى كذلك ببقاء مجلس قيادة الثورة وعدم التخلى عنه ـ ولقد لوحظ أن العناصر الرجعية والسياسيين القدامى قد هبوا مرة واحدة مما أذعر الناس وتذكروا الماضى ـ وطلب أن يعرف بالضبط ماهى طلبات الجيش . .

وتكلم عبد الحكيم عامر وقال : إن الجيش بكامله ثائر ضد قرارات ٢٥ مارس ويطالب بإلغائها . وأنه يخشى إن لم نجد حلاً للموقف بسرعة فلربما يخرج الأمر من أيدينا لأن الجيش ثائر ضد القرارات التى اتخذتها نقابة المحامين والتى طالبت فيها بعودة الضباط إلى صفوف الجيش . وقرأ علينا عبد الحكيم بعضاً من تلك القرارات التى اتخذتها وحدات من الجيش ـ كما ذكر أيضاً أن الأسطول البحرى قد خرج إلى عرض البحر مهدداً بأنه إن لم تلغ هذه القرارات فسيضطر إلى اتخاذ إجراءات عنيفة .

وأكد كمال الدين حسين هذا الموقف من الأسطول البحرى لأنه كان بالإسكندرية فى اليوم السابق وعلم بها وهو هناك .

وأبدى نور الدين طراف رغبته وزملائه فى سماع رأى محمد نجيب .

وتكلم محمد نجيب عن خطورة الموقف ودقته ـ وأنه لما كانت تلك الجلسة جلسة تاريخية ـ على حد قوله ـ فهو يرى أنه من الواجب أن نعود إلى قرار المؤتمر المشترك فى ٢٠ مارس الماضى ـ وذكر مقابلته لجمال عبد الناصر وعبد الحكيم يوم الأربعاء ٢٤ مارس . والاقتراحات التى عرضاها عليه ورأيه فيها والاقتراحات التى قدمت منه وهى نفس الاقتراحات التى تقدم بها فى جلسة ٢٥ مارس . ولما لم يتمكن محمد نجيب من سرد مادار من حديث فى هذه المقابلة كما حدث ، فقد تولى جمال عبد الناصر أخبار المؤتمر بتفاصيله . وقال إن رأيه فى الاقتراحات التى تقدم بها محمد نجيب كانت تعطيه سلطات دكتاتورية ولهذا فهو لم يوافق عليها .

وبعد أن انتهى جمال عبد الناصر من سرد مادار فى مقابلة ٢٤ مارس ـ تولى

محمد نجيب بعد ذلك شرح الاقتراحات المختلفة ـ وكذا المناقشات التى دارت فى جلسة يوم ٢٥ مارس ـ ولما لم يتمكن من سرد الحقائق كما حدثت بالجلسة خاصة بالنسبة للاقتراح الذى كنت قد تقدمت به ، وخشيت أن يفهم الوزراء الأمر على غير حقيقته ـ لذا طلبت منه أن يقرأه من المذكرة التى يحملها والتى كان يدوّن بها ما يدور فى الاجتماع ـ ولقد قرأه بالصورة التى كان قد عرض بها .

وتساءل نور الدين طراف عن الحل بعد أن تقدم الجيش بهذه المطالب .

وتحدث أحمد الشرباصى عن خطورة الموقف وحقيقته بعد دخول الجيش الميدان ـ وكذلك بعد إضراب الطبقة الكادحة . وما سيتسبب عنه من أضرار . ومطالباً بأن نواجه الواقع . وطالب زملائه الوزراء المدنيين بالإدلاء بآرائهم وما لمسوه من التعليقات على قرارات ٢٥ مارس .

وبدأ كل منهم يروى ما سمعه وما لمسه . وكل منهم يرى إلغاء هذه القرارات وبأنهم غير موافقين عليها . إلا الدكتور عباس عمار والدكتور على الجريتلى فكانا يريان التمسك بها .

وتكلم صلاح سالم بإسهاب فى أن هذه القرارات ماهى إلا تفسيراً لتصريح محمد نجيب الذى كان قد أعلنه عن الجمعية التأسيسية بعد إعادته لمنصب رئاسة الجمهورية مباشرة ـ وكان صلاح عصبياً ويتصبب عرقاً أثناء حديثه .

أما عبد الحكيم فقد ذكر أن الجيش ثائر ضد هذه القرارات وانه يخشى أن يفلت الزمام إن لم تنفذ طلباته .

وطالب البغدادى بأن تحدد ـ هل هى ثورة أم لا ـ مبيِّنا أن الثورة قامت لتحقيق أهداف ولابد من استمرارها لتحقيقها ـ ويلزمها إجراءات استثنائية وحزم ـ ولا ترتبط بفترة انتقال مادامت مقيدة بأهداف معينة . ـ وبين أن المشكلة الرئيسية ليست هى تلك القرارات ـ إنما المشكلة هى فى تفكك مجلس الثورة . وتساءل عن وحدة المجلس وهل يمكن أن تعود إليه ثانية ؟ ـ واقترح إلغاء قرارات ٢٥ مارس . وأن تشكل الهيئة الاستشارية . وأن تؤلف وزارة مدنية بعد أن تعود الأمور إلى نصابها ـ وأن يصبح محمد نجيب رئيساً للجمهورية فقط . ويبتعد مجلس الثورة عن السلطة التنفيذية ـ وتكون له سلطة السيادة فى حدود الدستور المؤقت ليراقب تحقيق أهداف الثورة وذلك حتى يمكن وضع حد

للتنافس الجارى بين محمد نجيب والمجلس لتستقر الأوضاع .

وأبدى جمال سالم موافقته على رأى البغدادى .

كما أبدى نور الدين طراف الرغبة فى أن يتقدم البغدادى باقتراحه مكتوباً .

أما عباس عمار فقد تكلم عن تصفية الجو بين الطرفين وإن لم يمكن فواحد من الطرفين يحكم ـ وتكلم عن الجيش كقوة وله طلبات ولا يمكن إغفالها . وتحت هذه الظروف التى نمر بها فالأمر يحتاج إلى شدة ـ وعلى هذا الأساس فهو يقترح تشكيل وزارة عسكرية كاملة .

وتكلم د . وليم سليم حنا عن الواجب فى تصفية النفوس ـ وعن ضرر عودة الأحزاب ثانية بنفس السياسيين والأوضاع القديمة والأضرار التى ستقع على البلاد من ذلك ـ وأشار إلى أنه من الممكن القيام بانتخاب جمعية تأسيسية لمناقشة الدستور الجديد وإقراره ـ وذلك بعد استبعاد من يرى استبعاده من الحياة السياسية .

أما فتحى رضوان فقد تكلم عن أن هناك « دمل يجب فتحه » وشاكى ومشتكى ـ وهذا هو الأساس ـ فالرئيس يشتكى من بعض النواحى ـ وأفراد المجلس يشتكون من تصرفات الرئيس ـ وأن هذا يجب تصفيته ـ وأطال فى حدود هذا المعنى ـ وباختصار فهو يرى الحل فى تصفية النفوس وعودة وحدة الصف إلى ما كانت عليه بين محمد نجيب والمجلس .

وذكر نور الدين طراف أنه متفق مع فتحى بالنسبة لهذه التصفية . وتكلم عن ضرر عودة الأحزاب وتخوف المخلصين من ذلك . ونشاط الأفراد المرتزقة على حساب الأحزاب . واقترح أن تقوم الجمعية التأسيسية ولا يحدد ميعاد قيامها بل يكتفى بالقول إنها ستقوم فى خلال عام ١٩٥٤ ودون أن يذكر ٢٣ يوليو كموعد لها .

أما جمال عبد الناصر فقد تكلم عن وحدة المجلس . واعتقاد محمد نجيب بأنه يقود وحدة فى الجيش . وأن أفراد المجلس أركان حربه . وعدم اعترافه بحقيقة الأمر . وهو أن كل فرد فى الجيش له رأيه وصوته كمحمد نجيب نفسه . ثم تكلم عن قاعدة التزام الأقلية لرأى الأغلبية . وخروج محمد نجيب عن هذه القاعدة .

وسرد مادار فى جلسة ٢٥ مارس بالنسبة لتحفظ عبد الحكيم على الاقتراح الذى كنت قد تقدمت به ، وامتناع محمد نجيب عن التصويت عليه - وعدم موافقة صلاح وخالد محيى الدين ، وسحب الأعضاء الآخرون موافقتهم على الاقتراح على أثر هذا الموقف - وموقفى من ذلك ، ومن أن الأقلية أصبحت هى التى تفرض رأيها على الأغلبية ومخالفة ذلك لمبدأ الجماعة .

وبعد هذا حدثت مشادة كلامية بين جمال سالم ومحمد نجيب - ثم بين صلاح سالم ومحمد نجيب أيضاً - وكانت عنيفة بل وأشد من العنف نفسه . قيل فيها لمحمد نجيب : من الذى أتى بك قائداً لهذه الثورة - ومن الذى كان يعرفك من قبل . بل قيل له أكثر من هذا .

ولما اشتدت العاصفة طلبت رفع الجلسة للاستراحة تهدئة للجو - ورفعت الجلسة - وبعد الاستراحة بدأت المناقشة كالآتى من جديد :

اقترح جمال سالم عمل استفتاء شعبى - هل هى ثورة أم لا ؟

وتساءل البغدادى عن إمكانية التئام المجلس وعودته لوحدة الصف من جديد فإن أمكن كان خيراً - وإن كان ذلك غير ممكن فتعطى السلطة كلها لمحمد نجيب ويحل باقى المجلس أو العكس - أى تعطى السلطات كلها للمجلس ويعفى محمد نجيب - لأنه لابد أن يحكم أحدهما فقط ولا يمكن أن تكون هناك قيادتان .

أما عبد الحكيم فقد اقترح إلغاء قرارات ٢٥ مارس أو تأجيل تنفيذها حتى نهاية فترة الانتقال . واتخاذ إجراءات استثنائية حتى يمكن للثورة أن تسير لتحقيق أهدافها .

ثم دارت المناقشة بين الجميع عن الطريقة والوسيلة لتنفيذ هذا . ثم أخذت الأصوات على مبدأ الإلغاء لتلك القرارات التى صدرت يوم ٢٥ مارس أو تأجيل تنفيذها . فوافقت الأغلبية على مبدأ الإلغاء وأخذت الأصوات أيضاً على تأجيل النظر فى الوسيلة أو طريقة التنفيذ لثانى يوم - ووافق عليها الأغلبية أيضاً - أما الدكتور عباس عمار والدكتور على الجريتلى فكان رأيها أن نتمسك بتلك القرارات . واتفق كذلك على إعادة الرقابة على الصحف .وعلى أن تبدأ من اليوم التالى لهذا القرار - أى يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ .

انفضحت يا نجيب .. حاكمونى :

وكان الملك سعود سيغادر أرض مصر صباح نفس هذا اليوم أيضاً . وبعد أن تم توديع الملك بالمطار وتحركت طائرته ـ تحامل محمد نجيب على أحد الضباط الطيارين عندما هممنا بالانصراف وأشار إلى أنه سيغمى عليه فأدخل إلى مكتب قائد المطار . وحضر الأطباء للكشف عليه وقيل إنه إجهاد . ولكن البعض منا كان يعتقد أنها ماهى إلا تمثيلية ليتهرب من الاجتماع الذى كان سيعقد فى نفس اليوم لاتخاد القرارات المنفذة لإلغاء قرارات ٢٥ مارس السابقة . أو أنه يرغب فى أن يستدر عطف الشعب عليه ـ خاصة أنه كان قد أخذ يبكى وبصوت مرتفع مردداً ، البلد حتروح فى كارثة الانقسام ـ يارب بتعذبنى ليه ـ موتنى ـ انفضحت يامحمد نجيب ـ حاكمونى ـ أى حل ـ وأنا موافق على رأى الأغلبية ـ واعتقدت أنها حالة انهيار عصبى . وقد حاولنا تهدئته . ورأينا أن ينقل فوراً إلى منزله . وعلى أن يدعى المؤتمر المشترك للانعقاد هناك أيضاً حتى يمكن اتخاذ القرار لإعلانه لأن الأمر كان قد أصبح خطيراً ولا يحتاج إلى تأجيل خاصة أن المظاهرات والإضرابات كانت قد عمت البلاد وأصبحت كل المواصلات معطلة بعد إضراب عمال السكك الحديدية بالإضافة إلى عمال النقل العام .

وانعقد المؤتمر المشترك فى منزل محمد نجيب ودارت المناقشة كالآتى :

قال جمال عبد الناصر : إنه يعتقد أن محمد نجيب سيعود إلى الحظيرة كما كان فى أول الثورة لأن انهزامه فى هذه المعركة الدائرة وتأكده من عدم تأييد الجيش والشعب له كانت صدمة جعلته يفيق لنفسه . وذكر أيضاً أن هناك عاملاً جديداً حاسماً فى الموقف وهو وعى العمال والفلاحين . وأن الطبقة الكادحة هى التى أصبحت تسيّر سياسة البلاد وليس الطلبة كما كان الحال فى الماضى . وأشار إلى أن عزل محمد نجيب اليوم سيقال عنه لأنه كان يدافع عن الدستور والحريات .

وذكر طراف . أنه وزملاءه الوزراء من المدنيين قد اجتمعوا اليوم ويرون أن أحسن الحلول هو عزل محمد نجيب . وهو يرى ذلك أيضاً ـ ولكنه غير موافق عليه خوفاً من حدوث انقسام فى البلاد ـ ولكنه يعتبر أن العامل الأول والمؤثر فى هذا هو الجيش . وإذا كان من المضمون عدم حدوث أى انقسام أو فرقة داخله ففى هذه الحالة يعتبر أن عزل محمد نجيب هو أسلم الحلول ـ وترك للعسكريين ـ أى لأعضاء مجلس الثورة ـ تقدير هذا الموقف بالنسبة للجيش .

أما جمال سالم فقد ذكر أنه من الطبيعى أن عودة محمد نجيب إلى الحظيرة هو أحسن الحلول لو أمكن ضمان السيطرة عليه ، وأوضح صعوبة هذا الأمر وذلك من التجارب السابقة معه . كما أن طبيعة محمد نجيب نفسه تجعل هذه السيطرة عليه مستحيلة .

وتكلم عبد اللطيف البغدادى وقال إنه يتفق على أن أحسن الحلول هو عودة محمد نجيب إلى الحظيرة ولكنه تساءل عن الضمان الذى يمنع تكرار الذى حدث ـ وبين تخوفه من العودة إلى هذا الموقف الذى نحن فيه الآن ـ ثانية فى المستقبل ـ ومعنى هذا هو تأجيل المشكلة من اليوم إلى الغد ـ والبلاد لا تحتمل هزة أخرى . وإنه لذلك يتقدم باقتراح يمكن التوفيق به بين المجلس ومحمد نجيب وهو :

١ ـ أن يكون محمد نجيب رئيساً للجمهورية وقائداً للثورة ـ وتحدد اختصاصاته وأن تقتصر اتصالاته وزياراته على ما يحدد له والتى يرى لها أهمية .

٢ ـ أن ينسحب أعضاء مجلس قيادة الثورة من السلطة التنفيذية وتصبح مهمته الأساسية هو حماية الثورة وأهدافها ـ وأن تحدد اختصاصاته ومسئولياته فى حدود الدستور المؤقت .

٣ ـ أن تؤلف وزارة مدنية لتقوم بتنفيذ السياسة التى ترسم لها بواسطة مجلس قيادة الثورة .

٤ ـ أن تشكل الهيئة الاستشارية لتقوم بمهمة دراسة المشروعات المختلفة بواسطة لجانها الفنية ـ ولمناقشة الوزراء وسؤالهم ويكون ذلك علناً ـ وعلى أن تكون هذه الهيئة هى العنصر الذى سنعتمد عليه فى المستقبل كبرلمان سليم ـ والغرض من ذلك هو أن تستقر الأوضاع وتهدأ النفوس .

وأبدى فتحى رضوان موافقته على اقتراح البغدادى بأن يكون محمد نجيب رئيساً للجمهورية فقط ، لأن هذه هى رغبته أيضاً ـ وقال إنه يرى عمل استفتاء على القرارات التى اتخذت يوم ٢٥ مارس .

واعترض كل من نور الدين طراف والدكتور محمود فوزى وجمال عبد الناصر على اكتفاء محمد نجيب برئاسة الجمهورية فقط فى هذه الظروف ـ ويرون أن الوضع القائم يجب استمراره كما هو .

واقترح صلاح سالم أخذ الأصوات على الاقتراح الخاص بتأجيل تنفيذ قرارات يوم ٢٥ مارس حتى انتهاء فترة الانتقال ـ واتخاذ الإجراءات الاستثنائية الكفيلة بحفظ النظام والأمن فى البلاد ـ وإعلان أن أعضاء المؤتمر المشترك جميعهم متضامنون فى هذه الإجراءات وهذه القرارات.

واعترض جمال سالم على التصويت على هذا الاقتراح ويرى أخذ الأصوات على موقف محمد نجيب وما يجب اتخاذه حياله ـ وهل يبقى أم لا يبقى ـ وذلك بواسطة أعضاء مجلس قيادة الثورة فقط دون باقى أعضاء المؤتمر.

ولقد أخذت الأصوات على ذلك من أعضاء مجلس الثورة فقط وبحضور الوزراء المدنيين فوافق جميع أعضاء المجلس على بقاء محمد نجيب إلا جمال سالم وأنا ـ ثم تلا ذلك أخذ الأصوات على الاقتراح المقدم من صلاح فنال أغلبية الأصوات من أعضاء المؤتمر ـ وامتنعت مع جمال سالم عن التصويت. كما أن على الجريتلى وعباس عمار لم يوافقا على القرار.

وبعد أن تم التصويت على هذا القرار المقدم من صلاح ونال الأغلبية طلبت أمام جميع أعضاء المؤتمر إعفائى من رئاسة محكمة الثورة فى حالة عرض أى قضية عليها لها ارتباط بحوادث تلك الأزمة التى مرت بنا ـ لأنى قدَّرت أن مهمة المحكمة فى هذه الحالة ستكون ما هى إلا عملية انتقامية من بعض الأشخاص الذين كانوا قد عبروا عن آرائهم بعد إعلان حرية الصحافة وبعد إعلان قرارات ٢٥ مارس ومادمنا كنا قد قررنا هذا وهم بدورهم قاموا بهذا النشاط بناءً على قراراتنا فليس هناك مبرر لمحاكمتهم وإلا كانوا وكأنه قد تقررت محاكمتهم مسبقاً. ولم أشأ أن أكون أداة تنفيذ هذا الانتقام منهم ـ ولذا قررت ألا أكون رئيساً لهذه المحكمة.

وكان قد حضر أثناء انعقاد المؤتمر أحد الطيارين واسمه عبد الرؤوف عبد الحميد وأبلغنى أن المتظاهرين قد اتجهوا نحو مبنى مجلس الدولة لاجتماع جمعيتهم العمومية ـ فأفهمته بأن اجتماعها خاص بدراسة إجراء تنقلات داخلية بالمجلس وليس لأمر سياسى، فعرَّفنى أنه قد علم بالأمر عندما أرسلت إدارة الشئون العامة الخاصة بالجيش أشخاصاً إلى القوات الجوية تطلب منها بترولاً كسلفة لسياراتها لأن محطات البنزين كانت مغلقة فى جميع أنحاء القاهرة ـ وأنه

قد فهم أن هذا البترول سيستخدم فى اللوريات التى ستقوم بنقل المتظاهرين إلى مبنى مجلس الدولة - فأمرته بعدم صرف بترول لهم - ثم حضر من بعده أيضاً محمد صدقى محمود رئيس أركان حرب القوات الجوية وأبلغنا نفس الشىء. فطلبت منه كذلك إرسال البوليس الحربى الجوى فوراً إلى مبنى مجلس الدولة لمنع المتظاهرين من الاقتراب منه. ثم قام صلاح وتوجه إلى مبنى المجلس ليعمل على تهدئة المتظاهرين وإبعادهم عنه، وذلك بعد أن اتصل الدكتور حسن بغدادى بالمجلس وعرف منه أن المتظاهرين قد اقتربوا من المبنى. ولقد عاد صلاح إلى الاجتماع ثانية بعد ساعتين من مغادرته لنا وأبلغنا أن المتظاهرين قد اعتدوا على رئيس مجلس الدولة الأستاذ السنهورى وأن إصاباته بسيطة وسطحية. وأن المتظاهرين هاجموا المجلس بعد أن وصفهم بعض المستشارين بالمأجورين مع نعتهم بصفات قبيحة أخرى. وقال صلاح إنه لازم السنهورى من مبنى المجلس حتى المستشفى لعلاج الإصابات التى أصيب بها - ولكن السنهورى لم يشكره على موقفه. وقد ضايق صلاح هذا التصرف منه.

وأخيرا.. وافق جمال:

وفى يوم الثلاثاء ٣٠ مارس ١٩٥٤ كنت مع كمال الدين حسين بمنزله نناقش الموقف والمشاكل التى تواجهنا وأسلم الطرق إلى حلها - وفى أثناء ذلك تكلم صلاح فى التليفون طالباً منا أن نذهب إلى منزل جمال عبد الناصر، ووجدنا هناك زكريا وعبد الحكيم وصلاح غير جمال عبد الناصر - وكانت المناقشة حول موضوع طلبة الجامعة وإثارتهم للشعب ووقوفهم ضد إلغاء قرارات ٢٥ مارس بعد صدور ذلك القرار. وأن البعض منهم قد أخذ قراراً وأعلن على الطلبة. وهو قتل أعضاء مجلس قيادة الثورة. وأعلنوا عليهم أيضاً أن لديهم السلاح والإمكانيات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض. وكان يقود عمليات المعارضة هذه والشغب طلبة الإخوان المسلمين والشيوعيين والوفديين - وكان جمال عبد الناصر يرى اعتقال هؤلاء الطلبة - دون الطلبة من الإخوان المسلمين، أى قصر الاعتقال على الطلبة الشيوعيين والوفديين فقط - ولكن حدثت معارضة شديدة من أعضاء المجلس الموجودين وذلك لأنه كان معلوماً لكل طلبة الجامعة موقف الطلبة الإخوان وما صدر منهم من قرارات، وأن الذى أعلن تلك القرارات

والخاصة بقتل أعضاء مجلس الثورة على الملأ كان طالباً من الإخوان المسلمين ، وأخيراً وافق جمال على اعتقال هذا الطالب الإخوانى فقط مع باقى الطلبة الآخرين من الشيوعيين والوفديين .

ثم نوقش ما يجب عمله حيال رجال الأحزاب خاصة الذين ظهروا على المسرح فى تلك الفترة الأخيرة ومهاجمتهم للثورة ووجوب محاكمتهم أمام محكمة الثورة ـ وأثير موقفى بالنسبة لهذا الاتجاه ورأيى فيه . وهو إن كان لا بد من محاكمتهم فتشكل محكمة خاصة تكون مهمتها مثلاً حماية الثورة ومحاكمة كل من حاول أو يحاول أن يقف فى طريق تحقيق أهدافها أو تهديد النظام القائم عليها . ولقد حاولوا إقناعى بأن قيام محكمة أخرى لمحاكمتهم فى وجود محكمة الثورة ستئول إلى معان مختلفة . ولكنى كنت متمسكاً برأيى وهو أن محكمة الثورة قامت فى ظروف غير تلك الظروف . وكانت تنظر فى قضايا من تسببوا فى إفساد الحياة السياسية فى مصر ، وكذا قضايا استغلال النفوذ بغرض الإثراء أو من كان يتجسس لحساب دولة أجنبية . وأن الظروف التى جدت تختلف عنها ، وهى محاكمة أفراد ظهروا على المسرح السياسى بعد إعلان عودة الحياة النيابية وقيام الأحزاب . وإن كان من الضرورى محاكمتهم فلماذا لم يحاكموا من قبل ـ والمحاكمة ستظهر وكأنها انتقام منهم . وضربت مثلاً بمحمود أبو الفتح الذى يودون محاكمته ومصادرة أمواله . وكيف يحاكم وقد كان بالخارج فى هذه الفترة . ولماذا لم يحاكم من قبل ـ وموقفهم منه اليوم وموقفهم بالنسبة لجريدة المصرى التى هو صاحبها يوم أن صدر حكم محكمة الثورة عليها باسترداد مبلغ ٢٢ ألف جنيه فروق ضرائب مستحقة عليها ـ وما الذى غير الموقف ـ أليس موقف جريدة المصرى من الثورة فى الفترة الأخيرة ـ أليس هذا انتقاماً ـ وهم كانوا يتكلمون عن الشعب والحريات والحياة النيابية . وهو كلام لا يمكن أن يؤاخذوا عليه .

ولما وجدونى متمسكاً بوجهة نظرى انتقل الحديث حول سلاح الفرسان والعمل على تسوية حالة بعض الضباط فيه وإحالتهم إلى المعاش . وأوضح عبد الحكيم أن ضباط هذا السلاح قد تكتلوا عندما شعروا أن أمنهم أصبح مهددا . وأنه يعتقد أن أى إجراء معهم فى هذه الظروف ربما تكون نتائجه وخيمة ـ لذا ترك له حرية التصرف معهم مع تقدير الوقت المناسب لاتخاذ ما يراه .

كما وافق المجلس على إحالة ثمانية من أساتذة الجامعة إلى المعاش لثبوت تحريضهم للطلبة بعد إلغاء قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ .

وكان موعد انعقاد مجلس الوزراء يوم الأربعاء ٣١ مارس . وطلب منى جمال سالم المرور عليه بمنزله لنذهب إلى الاجتماع معاً ـ وفى أثناء طريقنا إلى المجلس تكلمنا عن الموقف الداخلى بمجلس قيادة الثورة . وأن البعض من أعضائه ليس له رأى . ويصوتون دائماً فى جانب رأى جمال عبد الناصر ، والذى أصبح بذلك هو رأى الأغلبية فى أغلب الأوقات . ولم يحاول أحد من هؤلاء البعض أن يناقش أو يتفهم أى رأى آخر ـ ولم يتقدم أيضاً بأى رأى فى يوم من الأيام . ولقد أصبح المجلس بذلك هو جمال عبد الناصر . ولا يمكن أن يستمر الوضع على هذا الأساس . وأنه يجب علينا أن نعترف بهذه الحقيقة ونحل مشكلة المجلس على ضوئها ـ كما أن جمال عبد الناصر نفسه قد أصبح كثيراً ما يتصرف فى مسائل تمس السياسة العامة دون الرجوع إلى المجلس ـ والمجلس لا يعترض على هذه التصرفات . واتفق رأينا على أنه من الأفضل أن يتحمل جمال عبد الناصر المسئولية كاملة حتى يصبح موقفنا سليما أمام أنفسنا وأمام التاريخ وأمام الشعب .

مذكرة فى مجلس الدولة :

ولم نستكمل حديثنا لوصولنا إلى مبنى مجلس الوزراء . وانعقد المجلس . وقرأ علينا جمال عبد الناصر مذكرة مجلس الدولة المرسلة لرئيس مجلس الوزراء والخاصة باعتداء المتظاهرين على مجلسهم . وكانت مذكرة شديدة اللهجة عنيفة فى تعبيراتها ـ ولقد دارت مناقشة حولها ـ ورئى فى النهاية أن يكون الرد عليها بدبلوماسية ـ بمعنى أن نقول أن النيابة ستقوم بالتحقيق ـ وأن الحكومة منتظرة نتيجة هذا التحقيق .

ثم طلب جمال عبد الناصر من زكريا وزير الداخلية أن يعطى مجلس الوزراء صورة عن الحالة الداخلية خاصة فيما يتعلق بطلبة الجامعة . فتكلم زكريا عن العناصر المضادة للثورة . وعلى أنها تركز نشاطها فى أوساط الطلبة والمدرسين خاصة جامعة إبراهيم باشا ـ (عين شمس حالياً) . وتحدث عن حوادث يوم ٣٠ مارس وما جرى بالجامعات ـ وذكر أن قادة العملية هم من الوفديين والشيوعيين ثم انضم إليهم الإخوان المسلمين . كما ذكر أنهم هاجموا الثورة وأصدروا بعض

القرارات وهى :

١ - عودة الحياة النيابية والدستور .

٢ - تكوين جماعات سرية لاغتيال أفراد مجلس قيادة الثورة .

٣ - إعلان الكفاح المسلح ضد الحكومة القائمة .

وأقسموا على تنفيذ هذه القرارات . وقد اشترك معهم بعض الأساتذة الذين هاجموا الثورة أيضا . كما ذكر زكريا بعض الشائعات التى ترددت فى الجامعة - وهى ليست لها نصيب من الصحة - وفيها أنه قد صرف ٢ مليون جنيه على المتظاهرين الذين قاموا بمطالبة إلغاء قرارات ٢٥ مارس .

وذكر زكريا أيضاً أن اليوم ٣١ مارس قد حدث فيه نفس ماحدث فى اليوم السابق ولكن لم يظهر نشاط للإخوان المسلمين ضد الثورة . وأن العمل مستمر بالجامعة - وبيّن أن من الدوافع التى تدفع الطلبة إلى المناداة بإعادة الحياة النيابية هو شعورهم بأن العمال هم الذين قادوا الحملة لإلغاء قرارات ٢٥ مارس . وهم يطالبون الحكومة بالنزول على رأى الطبقة المثقفة .

وتكلم جمال عبد الناصر وأشار إلى أن هناك فئة من الطلبة محترفة التهريج والشغب - وهو يرى فصل هؤلاء الطلبة المشاغبين حتى لا يكونوا مثار قلق باستمرار - وأن الجامعة لابد من تطهيرها من هؤلاء . وأنه كان لابد من عمل هذا من أول الأمر ، وأنها فرصة لاتخاذ هذه الخطوة الآن .

كما ذكر زكريا أن بعض الصحفيين من جريدة المصرى كانوا قد ذهبوا فى يوم ٣٠ مارس إلى الجامعة وخطبوا فى الطلبة قائلين لهم إن جريدة المصرى هى جريدتكم التى تدافع عن حقوق الشعب والحريات والحياة النيابية .

وتكلم جمال عبد الناصر عن الصحافة ووضع قانون لتطهيرها وكلف صلاح مع فتحى رضوان بوضع مشروع قانون يحقق هذا الغرض . كما كلف فتحى أيضاً بوضع مشروع عن الهيئة الاستشارية - والدكتور حسن أحمد بغدادى ليضع هو الآخر مشروع قانون عن الجمعية التأسيسية وذلك حتى تمكن مناقشة المشرعين فى جلسة المؤتمر التالية .

وفى يوم السبت ٣ أبريل اتصل بى عبد الحكيم وأبلغنى عن اجتماع لمجلس الثورة فى ذلك اليوم . وكانت المناقشة عند اجتماعنا تدور حول الموقف . وقد

تكلم جمال عبد الناصر مشيراً إلى أن هناك ناحية سوداء وأخرى بيضاء ـ وفسر السوداء بالمحاكمات والاعتقالات لبعض الأفراد من الشعب كمثل لغيرهم ـ وأما الناحية البيضاء فتتمثل فى عمل خدمات عامة سريعة لإرضاء الجماهير (الموظفين والفلاحين والعمال) .

واجتمع مجلس الثورة فى اليوم التالى ـ ٤ أبريل ـ وكان كل الأعضاء متواجدين ماعدا محمد نجيب وخالد محيى الدين ـ وتولى جمال عبد الناصر رئاسة المجلس والتقط مصورو الصحف عدة صور لهذا الاجتماع . وبدأ جمال عبد الناصر كلامه عن مقابلته لمحمد نجيب فى نفس اليوم . وكان يرافقه فى هذه المقابلة عبد الحكيم ـ وذكر أن محمد نجيب موافق على كل شيء . وأن كل مايطلبه هو أن يعود ضباط الجيش إلى محبته ثانية كما كانوا فى الماضي . وأنه قد طلب من جمال أن يعمل له على تحقيق هذه الرغبة .

ثم بدأ فى مناقشة الموضوع الذى اجتمع من أجله المجلس وهو نفس الموضوع الذى سبق وأثاره جمال عبد الناصر فى الاجتماع السابق له .

وتكلم صلاح شارحاً ما يراه . وهو نفس ما سبق وذكره جمال عبد الناصر فى اليوم السابق عن الناحية البيضاء والناحية السوداء ـ وتتلخص فى الآتى :

الناحية السوداء :

١ ـ تطهير الصحافة ـ ووضع قانون وشروط لمن يعمل بها ـ ومحاكمة محمود أبو الفتح ومصادرة جريدة المصرى ـ وحدد بعض التهم الموجهة ضد محمود أبو الفتح . وكذا محاكمة بعض الصحفيين الذين كانوا يتقاضون مصروفات سرية فى عهد الأحزاب والعمل على استردادها منهم وذكر أسماءهم ـ والعمل على سحب رخص بعض الصحف غير المنتظمة وهى من سلطة وزير الإرشاد القومى كما ذكر .

٢ ـ الطلبة : رفت بعض الطلبة نهائياً من الجامعة ـ وحرمان البعض من دخول الامتحان النهائى لنفس العام .

٣ ـ الأساتذة : إحالة كل أستاذ ورد اسمه على أنه كان يعمل على تحريض الطلبة وإثارتهم إلى المعاش .

٤ ـ أفراد أسرة محمد على : إعداد كشف بأسمائهم لطردهم من البلاد .

٥ ـ السياسيون القدامى : محاكمة البعض منهم أمام محكمة الثورة وحرمان البعض الآخر من الحقوق السياسية بقرار من مجلس قيادة الثورة .

٦ ـ نقابة المحامون : العمل على تطهيرها بواسطة المحامين أنفسهم ـ وإذا لم يستطيعوا القيام بهذه المهمة فيعمل على تطهيرها بأية طريقة أخرى .

الناحية البيضاء :

١ ـ الموظفون : رد العلاوة إليهم وفتح باب الترقى أمامهم .

٢ ـ العمال : تأمينهم ضد البطالة وحل مشاكلهم والعمل على تنفيذ المشروعات حتى يمكن استيعاب أكبر عدد منهم .

٣ ـ الفلاحون : عمل خدمات عامة لهم .

٤ ـ الكفاءات : الاستفادة منهم فى الجمعية التأسيسية حتى يرتبطوا بالثورة .

٥ ـ الإرشاد والتوجيه والدعاية : تقوم بها وزارة الإرشاد القومى .

كان الجو مكهرباً :

ثم بدأ بعد ذلك فى مناقشة اقتراحات صلاح هذه نقطة نقطة ، وقد بدأت باقتراح محاكمة محمود أبو الفتح أمام محكمة الثورة ـ واعترضت على ذلك مبيناً أنه إن كان ولابد من محاكمته فليبحث عن شخص آخر غيرى على أن أعتكف فى خلال فترة محاكمته بحجة أننى مريض وذاكراً لهم نفس الأسباب التى تمنعنى من رئاسة هذه المحكمة والتى سبق أن ذكرتها فى اجتماعنا يوم ٣٠ مارس . وكنت أتكلم بعصبية ـ والجو كان مكهرباً ـ والجلسة نفسها كان فيها توتر من بدايتها . وليس هناك من يناقش أو يتقدم باقتراحات لدرجة أن كمال الدين حسين تكلم معى أثناء الاستراحة عن جو الجلسة وعلى أنه غير مرتاح وخائف على المصلحة العامة وقال لى : « مانفضها بأه ونروَّح » .

وفى أثناء المناقشة ذكر جمال عبد الناصر أن هذه الثورة ليست لها قاعدة شعبية تعتمد عليها ، وليس هناك من يؤيدها لا من الشعب ولا من الجيش . وأن الذين قاموا بهذه الثورة تسعين ضابطاً فقط وأنهم فى تناقص حتى أصبح عددهم خمسين ضابطاً الآن .

وعلّقت على كلامه هذا بقولى : « معنى هذا أننا نفرض أنفسنا على هذا البلد » .

فرد علىّ بالإيجاب .

فقلت : « أعتقد فى هذه الحالة يجب علينا أن نروّح إذا كان هذا هو الوضع » . واستطردت قائلاً إنى أتقدم بهذا الاقتراح نتيجة لكلام جمال :

١ ـ محمد نجيب رئيساً للجمهورية .

٢ ـ مجلس قيادة الثورة ينسحب من السلطة التنفيذية ـ ويبقى كمجلس ثورة فقط وله سلطة السيادة فى حدود الدستور المؤقت .

٣ ـ تشكل وزارة مدنية لتسير بهذه البلاد فى حدود السياسة التى ترسم لها من مجلس قيادة الثورة .

٤ ـ تقوم الجمعية الوطنية مقام البرلمان فى الفترة الباقية من فترة الانتقال .

ولكن هذا الاقتراح لم يناقش ولم يصوَّت عليه أيضاً . ولم ينته المجلس إلى شىء بالنسبة لمحاكمة محمود أبو الفتح والصحفيين الآخرين الذين كانوا يحصلون على مصروفات سرية فى فترة قيام الأحزاب ، وكذلك بالنسبة للسياسيين الذين يرى محاكمتهم أمام محكمة الثورة ـ وذلك لإصرارى على الامتناع عن رئاسة محكمة الثورة فى هذه الحالة .

ولما أخذت الأصوات على اقتراح صلاح ـ نقطة بعد نقطة ـ كان كل أعضاء المجلس يوافقون عليها عدا جمال سالم وأنا فقد امتنعنا عن التصويت وذلك لاختلافنا معهم فى الأساس .

وبعد انتهاء الجلسة خرج جمال عبد الناصر من قاعة الاجتماع ، وكان هو أول من خرج وذلك على غير عادته . وكان عصبياً . ولكنه حاول طوال الاجتماع أن يتمالك أعصابه حتى تمر الأزمة فى هدوء وعلى أن يميتها الوقت .

استقالة خالد :

وكان جمال عبد الناصر قد عرض قبل نهاية الجلسة استقالة خالد محيى الدين من عضوية مجلس قيادة الثورة والتى كان قد تقدم بها فى الاجتماع السابق للمجلس .وقد وافق عليها أعضاء المجلس على ألا تنشر . وعلى أن يسافر خالد

يوم الثلاثاء التالى إلى الخارج مع بعثة مجلس الإنتاج . وأن يبقى هناك حتى يعين فيما بعد سفيراً . وذلك على أمل أن يموت موضوع خالد مع مرور الوقت .

وكان مضمون استقالة خالد من عضوية المجلس هو أن موقفه من الحياة النيابية كان قد وضح للرأى العام فى الفترة الأخيرة بعد تصريحاته المختلفة على صفحات الجرائد ، وبعد إلغاء قرارات ٢٥ مارس . وأنه يرى أن الأمر سيصبح محرجاً له لو بقى واستمر عضواً بالمجلس . وهو لذلك يتقدم باستقالته . على أنه سيظل خادماً لهذا الوطن وموضع ثقة المجلس .

وكان المؤتمر المشترك قد عقد اجتماعاً يوم الإثنين ٥ أبريل للنظر فى نفس المسائل التى سبق وعرضت على مجلس قيادة الثورة فى الجلسة السابقة . وفى أثناء عودتنا إلى منازلنا بعد انتهاء الاجتماع أبلغنى حسن ابراهيم وكان معى فى نفس السيارة أن قرار مجلس قيادة الثورة الخاص بالأساتذة الثمانية والذين كانوا يحرضون الطلبة على الشغب ، ووافق المجلس على إحالتهم إلى المعاش ـ لن ينفذ ـ ولما تساءلت عن السبب أوضح لى أنه قد سمع صدفة حديثاً كان يدور بين جمال عبد الناصر وصلاح سالم ، وفهم منه أن هؤلاء الأساتذة الثمانية قد زاروا جمال فى منزله وهو ـ أى جمال ـ يعتبر لذلك أن تنفيذ هذا القرار بعد قيامهم بهذه الزيارة سيكون هدماً له . وكان تعليقى على ذلك أن المجلس لابد أن يعترف بالحقيقة ، وهى أن العيب الأساسى فيه نفسه ، وذكرت له الحديث السابق والذى كان قد جرى بين جمال سالم وبينى ، والذى كان يدور حول جمال عبد الناصر وأعضاء المجلس . ومن أن المجلس أصبح هو جمال عبد الناصر .

وكان جمال سالم قد طلب منى المرور عليه بمكتبه يوم الثلاثاء ٦ أبريل وتحدث معى عن وجود مدرستين بالمجلس ولا يمكن أن تتلاقى وجهتى نظريهما ـ وأن المجلس قد كسر مبدأ الأخذ برأى الأغلبية وذلك بعد طرد فاروق بأيام قليلة عندما ناقش عودة الحياة النيابية فوراً . وكان متزعماً هذه الفكرة جمال عبد الناصر وعبد الحكيم . وكانت هناك فكرة أخرى تعارضها وهى أن البلاد ليست مستعدة لهذه الحياة ، وأنه يجب أولاً إصلاح ما فسد منها ـ وتحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة مع إيجاد الناخب والنائب الصالحين للحياة النيابية السليمة . وكان يتزعم هذه الفكرة مجموعة الطيارين بالمجلس . وكان المجلس بعد مناقشات

حادة وعنيفة وطويلة أيضاً بين أعضائه قد استقر رأيه عند التصويت على عدم عودة الحياة النيابية فوراً . وكان جمال عبد الناصر على أثر هذه القرارات قد لزم منزله . ولم يكن يحضر اجتماعات المجلس التى تلت الاجتماع الذى أخذ فيه هذا القرار . وخوفاً منا على وحدة المجلس وعدم انقسامه فقد اضطررنا للنزول على رأيه مع إيجاد حل وسط ـ وكان هذا الحل الوسط هو أن تقوم الأحزاب بتطهير نفسها بنفسها . وكان هذا التنازل من المجلس عن تنفيذ قرار رأى الأغلبية هو أول طعنة لمبدأ رئيسى من مبادىء أى قيادة جماعية وهو خضوع الأقلية لرأى الأغلبية .

كما تناول حديثنا ـ فى أثناء هذا اللقاء ـ تصرفات جمال عبد الناصر ومحاولاته الدائبة فى إثبات أنه قوة ومركز ثقل إلى البعض من خارج مجموعة أعضاء مجلس الثورة . وأنه قد أصبح يتصرف أيضاً فى حالات كثيرة تمس السياسة العامة ، وسكوت المجلس على هذا الوضع خوفاً على وحدته وتماسكه ـ وأن خوفنا على هذه الوحدة تسبب عنه إضعاف للمجلس ، بل وتسبب فى تفكك هذه الوحدة التى نخاف عليها ، الأمر الذى يجب علينا معالجته وبسرعة ، وإلا فإن النتائج ستكون وخيمة .

وقد شمل حديثنا أيضاً موقف محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، وكيف أن ـ محمد نجيب كان فى البداية خاضعاً ولا حول له ولا قوة . ولكن محاولات جمال المستمرة بأن يظهر أنه المحرك الأساسى للثورة وأنه هو كل شىء ـ وأن محمد نجيب ماهو إلا صورة هى التى دفعته إلى القيام بهذه التصرفات التى أخذها المجلس عليه وهو ـ أى محمد نجيب ـ كان يحاول أن يظهر أمام الشعب رداً ـ على ذلك بأن له كيانه كقائد للثورة ، فأخذ يدلى بتلك التصريحات المختلفة ، وأصبح الموضوع مزايدات سياسية بينه وبين جمال فى خطبهم عن الدكتاتورية والحريات والحياة النيابية . . . الخ .

ولقد تطور حديثنا إلى التفكير معاً فى إيجاد حل لهذا المشكل القائم داخل مجلس الثورة ـ وكان جمال سالم يرى أن ينسحب الأعضاء المختلفون مع الأغلبية على أن يبقى الباقى منهم كمجلس للثورة ـ وكنت مختلفاً معه فى هذا الرأى ـ رغم أننى لست مستريحاً لتلك الأوضاع الجارية فى المجلس ، واعتقادى أن الحل الذى

يراه سينتج عنه فقدان ثقة الشعب فينا لأنه لايعلم الحقيقة ولن يعلمها ـ واقترحت عليه حلاً آخر ـ وهو أن يتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية مع تحديد اختصاصاته حتى لايحيد عنها ، وعلى أن ينسحب أعضاء مجلس قيادة الثورة من السلطة التنفيذية ويبقى كمجلس له سلطة السيادة فى حدود الدستور المؤقت . وتكون مهمته الأولى الرقابة للمحافظة على أهداف الثورة ورسم السياسة العامة . وأن تشكل الهيئة الاستشارية وتحدد اختصاصاتها . وتشكل كذلك وزارة مدنية تكون مهمتها تنفيذ السياسة التى ترسم لها .

وكان لجمال سالم نقطة اعتراض على هذا الحل الذى اقترحته ـ وهو أن الوضع سيظل قائماً كما هو ولن يتغير لأن الوزراء المدنيين سيلجأون إلى جمال عبد الناصر فى كل شىء ـ على حد قوله ـ فأجبته بأن الحل لذلك هو أن يعين جمال عبد الناصر رئيساً للوزارة المدنية لتغطية هذه النقطة التى أثارها ويصبح هو أى جمال عبد الناصر كحلقة اتصال بين مجلس الثورة ومجلس الوزراء . فوافق جمال سالم على تلك الفكرة ومعلقاً عليها بقوله « إن ذلك يحافظ على بقاء مظهر وحدة المجلس ، وعليه أن يجتمع مرة كل أسبوع حتى يكون فى الصورة بالنسبة لما يجرى فى البلاد ـ ونتجنب بذلك الحل الهوة التى نراها أمامنا ، وتصبح المسئولية التاريخية واضحة » .

مناقشة حال مجلس الثورة :

وفى اليوم التالى لهذا اللقاء مع جمال سالم ـ اتصل بى كمال الدين حسين وأخبرنى أنه يرغب فى لقائى ليناقش معى حال مجلس الثورة . وكان كعادته يتكلم بإخلاص ومن قلبه وفى حالة خوف على مصير المجلس ، وبالتالى على مصير البلاد . والتقينا فى نفس اليوم بمكتبى . وتكلمنا فى نفس الموضوع الذى سبق ودارت حوله المناقشة مع جمال سالم فى اليوم السابق ـ ومما قاله كمال إنه يشعر بخطورة الموقف . وأن البلد لاتحتمل أكثر مما احتملته . وأنه كان سيرسل استقالته فى اليوم السابق لاجتماعنا هذا ـ واقترح أن نجتمع فى أقرب وقت لنناقش كل هذه المسائل ونعمل على تصفيتها نهائياً . لأن بقاءها معلقة فيها كل الخطورة ، ووافقته على هذا الرأى ـ واتفقت معه على أن نحاول أن نجتمع كمجلس ثورة بعد الانتهاء من اجتماع مجلس الوزراء فى نفس اليوم .

وقام كمال من فوره وبنشاطه المعهود واتصل تليفونياً بجمال عبد الناصر وأخبره برأيه فى ضرورة اجتماع مجلس الثورة ذاكراً له نفس الأسباب التى تقلقه ـ والتى سبق وذكرها لى . ولكن جمال عبد الناصر أبلغه أنه سيسافر إلى الإسكندرية فى اليوم التالى . وأنه سيمضى بها يومين أو ثلاثة . ووعده بأن نتكلم فى الموضوع بعد عودته . ولكن كمال ألحّ فى ضرورة الاجتماع فى نفس اليوم بعد الانتهاء من اجتماع مجلس الوزراء ـ ويظهر أن جمال عبد الناصر أراد أن يتخلص من ضغط كمال عليه فطلب منه الاتصال بعبد الحكيم فى هذا الشأن ـ ووافق عبد الحكيم عندما اتصل به كمال ولكنه عاد واتصل به وهو بمكتبى ذاكراً له « إنك استعجلت ياكمال والمسألة كانت تموت بالوقت » . ومقترحاً تأجيل هذا الاجتماع لحين عودة جمال عبد الناصر من الإسكندرية ـ وكانت الروح المعنوية لكمال سيئة للغاية . فهو وطنى متحمس ومخلص ويهمه البلد ـ وعلى ذلك لم يجتمع المجلس كما كان يرغب كمال .

واجتمع مجلس قيادة الثورة فى يومه الأسبوعى ـ الأحد ١١ ابريل ١٩٥٤ ـ وكان الأعضاء موجودين إلا محمد نجيب . واستمرت الجلسة من الساعة الثامنة مساء حتى السادسة صباحاً من اليوم التالى ـ الإثنين ـ ويومياتى تقول :

تصفية الجو بينى وبين جمال :

كان محور المناقشة فى هذه الجلسة هو تصفية الجو بين جمال عبد الناصر وبينى ـ هكذا جاءت على لسان بعض الزملاء ـ وكنت أعتقد أن المسألة أعمق بكثير من الخلافات الشخصية ، ولكن جمال عبد الناصر أراد إبرازها بهذا الشكل وبهذا المعنى تغطية للموقف المائع والتفكك الظاهر فى مجلس الثورة نفسه ـ ولقد بدأ الحديث فى هذه الجلسة جمال سالم مشيراً إلى أن فى المجلس وجهتى نظر متباينتين ـ جمال عبد الناصر يمثل إحداهما ومعه الأغلبية ـ وجمال سالم والبغدادى يمثلان وجهة النظر الأخرى ومعهما الأقلية ـ وبيّن جمال سالم أن الأغلبية التى تتبع جمال عبد الناصر لا تفكر وإنما تثق فى رأى جمال عبد الناصر باستمرار ودون مناقشة أو تفكير فى منطق ووجهة النظر الأخرى ودون أن تتقدم هى بوجهة نظر جديدة ـ وهو لهذا يرى حلا لهذا المشكل أن ينسحب مجلس الثورة من السلطة التنفيذية وأن تؤلف وزارة مدنية يرأسها جمال عبد الناصر ،

ويكون هو ممثل مجلس الثورة فى الوزارة لضمان تنفيذ قرارات مجلس الثورة. وتقدم بباقى الاقتراحات التى كنا قد ناقشناها معاً عند اجتماعى به يوم الثلاثاء السابق لهذا الاجتماع.

وتكلم من بعده جمال عبد الناصر وبدل أن يناقش المشكلة الحقيقية فقد حوّل الأمر كله وكأنه خلاف شخصى بينه وبينى. ولقد شعرت بهذا عندما بدأ الكلام - ولذا رأيت أن أقابله بالمثل. وقال إنه سيتكلم بصراحة وأن هناك أفراداً فى هذا المجلس يعتقدون أن هناك "Click" محوراً داخل المجلس - ومستطرداً فى القول. ولما كانوا بشراً فلقد أثار هذا شيئاً فى نفوسهم. ولم أشأ أن تمر هذه الكلمة دون أن أعلق عليها فقلت له « إننى من هؤلاء الأشخاص الذين شعروا بهذا فى يوم من الأيام، وكنت أعتقد أنه مادمت تجتمع مع جمال سالم وصلاح وعبد الحكيم كثيراً فلابد فى أثناء هذه اللقاءات تتحدثون وتناقشون كل مايهم هذا المجلس من أمور - ولابد أنكم فى النهاية تصلون إلى حل أو اقتراح ثم تتقدمون به للمجلس فى اجتماعاته - ولما كان هناك بعض من أعضاء المجلس يوافقون دائماً على كل ماتتقدمون به من اقتراحات دون محاولة مناقشة أى اقتراحات بديلة، لذا كنت غالباً ما أحتفظ برأيى دون أن أتقدم به لشعورى بأنه ليس هناك من نتيجة فى إبداء هذا الرأى. فرد علىّ بأنه كان يشعر بهذا وأنه كان يحاول معالجته. فسألته عن طريقة العلاج التى أتبعها. فأجابنى بأنه كان يكلمنى فى التليفون ويطلب منى المرور عليه لنتكلم معاً فى الموضوعات المختلفة - وهذا غير صحيح - إذ أن جمال عبد الناصر من طبعه أنه يحب أن يبين أنه هو كل شىء لكل فرد فى المجلس أو خارجه. وهو يرغب فى أن يلجأ إليه أعضاء المجلس فى كل موضوع قبل البت فيه والاتصال به بشأنه أو زيارته لعرض الأمر عليه - ولم أكن أحب لنفسى أن أتخذ نفس السبيل.

ثم تكلم جمال عبد الناصر عن الحساسية ذاكراً أننى حساس. وأنه كان يحتاط دائماً لذلك. وضرب مثلاً بقوله أنه بالرغم من أن مجلس الثورة قد فوض له كل السلطة ولكنه لم يستخدمها (اقتراح جمال سالم وموافقة أغلبية المجلس عليه). ولو أعطى هذا الحق لشخص آخر غيره لاستخدمه دون الرجوع إلى

المجلس . وأراد أن يبين أنه قاسى الكثير فى سبيل المحافظة على وحدة المجلس . وأنه ملاك وليس بشراً .

ولكننى لم أشا أن يمر ما أشار إليه من عدم استخدامه لهذه السلطة التى فوضها له المجلس دون أن أشير إلى بعض التصرفات التى صدرت منه وتدل على غير ماذكر . فقلت له « ألم تذكر لضباط المدفعية أنك كل شىء فى هذا المجلس ومن أنك قادر على تمرير أى شىء فيه دون صعوبة ؟ وأنك قلت لهم أيضاً لا يهمكم أعضاء هذا المجلس فما هم إلا صورة داخل المجلس » .

وكان هذا الكلام قد أتى على ألسنة بعض من ضباط المدفعية الذين حقق معهم فى يناير ١٩٥٣ (محسن عبد الخالق ومجموعته) . فحاول جمال الرد ولكنه لم يعرف كيف يرد - هل ينكر - إن ذلك غير ممكن لأنه يعلم أن المجلس كله يعرف هذه الواقعة - أو يقول إن هذا صحيح فيصبح بذلك إحراجاً لأعضاء المجلس . لذلك كان رده علىّ : « إنه يمكن إضافة هذا إلى الاعتبارات المختلفة والتى تسبب عنها مافى نفسك » . وتساءل : هل هو يستجوب أم ماذا ؟ وتكلم عبد الحكيم قائلاً « هل أنت مازلت متذكر هذا من يناير ١٩٥٣ ؟» فأجبته بأنى أذكرها فقط بمناسبة حديثه عن السلطة وعدم اهتمامه بها رغم أن الشواهد تدل على غير ذلك . فأراد جمال عبد الناصر أن يبين أن هذا الخلاف ماهو إلا لسبب دفين فى نفسى - وربما يكون هذا صحيحاً - وذلك لاعتقادى بأنه هو الذى أوجد هذا الشقاق والخلاف - وهو الذى جعل الشعب يفقد ثقته فينا - كما سبق أن فقدها فى زعمائه السابقين . وليس هذا إلا بسبب سعيه الدائم وراء القوة ومركز الثقل - على حد قوله - وأن الناس عندما تشعر بهذه القوة تأتى إليه تسعى كما كان يردد - وذلك هو الذى دفع محمد نجيب إلى الاستماتة فى سبيل الاحتفاظ بصورته كقائد ثورة وحتى لايقال عنه أنه « فوزى سلو »(*) - وهو - أى محمد نجيب - كثيراً ما كان يردد هذا . وأصبح هناك تسابق بينهما ومزايدات فى الخطب مما دفعنى إلى أن أبتعد عن كلا الطرفين وأقف موقف الحذر فى هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر . وبعد ماكنت بجانب جمال عبد الناصر دائماً فى الزيارات الشعبية المختلفة - فقد ابتعدت عنها . وإنى لأعتقد أن كل شخص حر فى تكييف تصرفاته حسبما يتراءى له والظروف المحيطة به مادامت هذه التصرفات لن تضر المصلحة العامة وتتفق مع الهدف الذى يرمى إليه . ولكن جمال عبد الناصر

(*) قائد انقلاب سورى فاشل .

اعتبر أنى قد أصبحت انفصالياً عن المجلس . وقال إنه تكلم عن هذا مع جمال سالم - ولم أشأ أن أفتح موضوع محمد نجيب والانشقاق الذى حدث ومن المتسبب فيه ، ولكنى لمحت إليه وعن تدخله فى اختصاصى ذاكراً له بعض الحالات وهو ما كان يأخذه على محمد نجيب ، وهو قد أخذها فى رده علىّ عندما لم يجد لها تفسيراً بأن اعتبر هذه الأشياء من الرواسب العالقة عندى والتى تؤثر علىّ نفسياً . وقارن بين موقفى هذا ونقدى له من تدخله فى اختصاصى وموقف أحد الزملاء من المجلس وتدخل جمال فى اختصاصاته دون أن توجد عنده هذه الحساسية وضرب مثلاً - بأنه يعقد مؤتمرات مع موظفى الأجهزة الخاصة بأمن الدولة التابعة لهذا الزميل ويصدر إليهم الأوامر دون علمه بل وتصادف أن ذهب هذا الزميل إلى مكتب جمال عبد الناصر فوجده مجتمعاً ببعض الأجهزة التابعة له والخاضعة لرئاسته . فاستأذن هذا الزميل ليذهب إلى السينما . وكان تعليق الزميل على هذا بأن موظفى وزارته والأجهزة الأخرى التابعة لرئاسته يعتبرونه ممثلاً للمجلس وليس وزيراً لها . وأنه عندما يصدر جمال الأوامر إليهم فكأنه هو الذى أصدر هذه الأوامر . وأشار جمال إلى الفرق بين حساسيتى وحساسية هذا الزميل ونسى كل منهما أن الأوضاع لايمكن أن تستقيم على هذه الصورة - وإذا كان الأمر كذلك فليس هناك معنى لتحديد الاختصاصات ولو كان من حق كل فرد أن يصدر الأوامر لكل من يشاء لتضاربت الأوامر فى هذه الحالة ونتج عنها فوضى وضياعاً للمسئولية .

الرواسب هى الأساس :

ثم تكلم جمال عن أن هذه الرواسب هى الأساس . فتساءلت باندهاش عما إذا كانت هذه الرواسب التى يشير إليها هى سبب تفكك هذا المجلس - وهل هى التى جعلته غير قادر على العمل بل وفقد الثقة بنفسه . ومستطرداً إن كان الأمر كذلك فلا يسعنى إلا أن أتقدم باستقالتى - ولكن أغلب الأعضاء أبدوا معارضتهم على هذا الاتجاه منى . فاستطردت قائلاً وهل أصبحت انفصالياً لأننى أرفض أن أتولى محاكمة محمود أبو الفتح . ورد جمال بأن هذا هو السبب - فذكّرته بيوم الحكم على صاحب جريدة المصرى - أى على محمود أبو الفتح - وكيف كان هو نفسه ثائراً وغاضباً لصدور هذا الحكم - وأنهم اليوم يريدون

محاكمته مبيناً أننى لست بآلة تستخدم وقتما وكيفما يشاء المجلس . فقال جمال « إنك تعلم لماذا أنا كنت فى هذه الحالة العصبية لأنى كنت قد سبق وتكلمت معك مرتين بخصوص قضية جريدة المصرى ، وكنت منتظراً منك أن تتكلم معى قبل الحكم فيها ولكنك تصرفت بهذه الطريقة نتيجة للحساسية ـ وأنت لست بقاض ـ وإنما تحكم باسم المجلس فى قضايا سياسية ـ وإننا كنا قد اتفقنا هنا فى المجلس على أن تعرض علينا كل قضية قبل صدور الحكم فيها والمجلس هو الذى يقرر الحكم . ولكنك اتخذت صفة القاضى ولم تعرضها على المجلس ولم نتكلم لأننا نعلم بحساسيتك » فرددت « إننا لم نتفق من قبل على عرض كل قضية قبل الحكم فيها على المجلس ولأن هذا غير عملى ولا يمكن للمجلس أن يحكم فى قضية لم يسمع فيها أقوال المتهم والشهود والمرافعات . . . الخ ولى ضمير ولابد أن أحكم كقاض » فقال « إن هذه القضايا قضايا سياسية ولابد من تقدير الظروف السياسية للحكم فيها » فأجبته « أليس للمجلس ثقة فى ثلاثة من أعضائه لتقدير هذه الظروف ويمكن الاعتماد عليهم » .

وذكرت من ضمن ماذكرت أيضاً ما كنت قد سمعته عن إعطاء الصاوى محمد الصاوى رئيس نقابة عمال النقل بالقاهرة مبلغ أربعة آلاف جنيه تشجيعاً له ليدفع عمال النقل إلى الإضراب بعد أن صدرت قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ ومنتقداً هذا التصرف . ولكن جمال ذكر أنه أراد بذلك أن يسبق خالد محيى الدين ويوسف منصور صديق لأنهما كانا ينويان عمل نفس الشىء على حد قوله .

وبعد مناقشة طويلة بين جمال عبد الناصر وبينى بهذا التحدى وعلى هذه الصورة ـ فهو يحاول أن يجعلها مسألة شخصية بينه وبينى . وأن هناك عوامل نفسية هى التى تؤثر على تصرفاتى بالنسبة له ـ وقد ترك اللب والأساس وهو ثورتى على الحالة التى وصل إليها المجلس من تفكك وانفصال وضعف . واتجاهى هذا كان ظاهراً فى كلامى ومناقشاتى فى كل الجلسات السابقة للمجلس .

فبالنسبة لاستقالة محمد نجيب كنت أول المعارضين لها ، وبالنسبة للموقف الأخير بعد إلغاء قرارات ٢٥ مارس كنت أحد اثنين يطالبان بإبعاده . وكنت أعتقد فى كلتا الحالتين أن فى هذا مصلحة عامة . وإذا كان هناك شىء فى نفسى من جمال

عبد الناصر كما يدعى كنت على الأقل أوافق على بقـاء محمد نجيب لأنه هو المنافس له على قيادة هذه الثورة . فكيف يتفـق هذا المنطق مع ذاك . ولكنه تفسير جمال عبد الناصر . فهو يريد أن يفهم أعضـاء المجلس بأن ثورتى وغضـبى ليسا إلا لعوامل شخصية .

لجنة ثلاثية :

وبعد أن هدأت هذه المناقشة الغريبة . تكلم جمال سالم مقـترحاً تكوين لجنة من ثلاثة أفراد من أعضـاء المجلس هم : جمال عبد الناصر ـ عبد الحكيم ـ البغدادى ، وعليها أن تتولى الدراسة وإصدار القـرارات وباقى أعضـاء المجلس عليهـم التنفيذ . وأخـذت الأصـوات على تكوين تلك اللجنة فنالت أغلبية الأصوات . ولكن جمال عبد الناصر اعتذر بسبب فشله ـ على حـد قوله ـ ويود أن يكون عضواً فقط فى المجلس . واعتذر عبد الحكيم بحجة انشـغاله . واعتذرت أيضاً خـوفاً من أن يكون اسمى قد رشـح ترضـية لى عن الحسـاسية التى دارت المناقشة حولها ـ وفى النهاية لم يتفق على موضوع تلك اللجنة المقترحة .

واقترح جمال سالم أيضاً التخلص من كل ضـابط فى الجيش غير موال للثورة والإبقاء فقط على الموالين لها حـتى لو أصـبح عددهم ٣٠٠ ضـابط فقـط . كما أعاد اقتراحة الذى يردده كثيراً وهو عزل الأفراد الذين يهمهم عزل هذه الثورة عن الشعب مهما كان عددهم ووضعهم فى الواحات ـ ولكن لم يوافقه أحـد على كلا الاقتراحين .

إجراءات للتطهير :

وتكلمت عن وضع النظام الذى يكفل الاستقرار مبيِّنا أنه مادامت هناك هيئة استشارية وسيعطى لها بعض سلطات البرلمان فلا يصـح أن يكون أحـد أعضـاء مجلس الثورة فى السلطة التنفيذية لأنه لا يصح منطقياً أن يكون له صفة السيادة ويناقشه ويحاسبه أعضاء هذه الهيئة ـ وأن نبقى كمجلس ثورة يقوم برسم السياسة لتحقيق أهداف الثورة ويتابع تنفيذها ـ وأن يكون محمد نجيب رئيساً للجمهـورية مع تحديد اختصـاصاته ـ وتؤلف وزارة مدنية . ولم أشـأ أن أقترح أن يكون جمال عبد الناصر رئيساً لها ؛ لأنه كان قد اعترض على ذلك عندما ذكرها جمال سـالم

فى بداية الجلسة ومعلقاً ـ إن الغرض من هذا الاقتراح هو قتل جمال عبد الناصر سياسياً فى حالة الفشل . وقد أساء الظن بالاقتراح مع أن الغرض الأساسى كان هو وضعه فى الوضع الذى يتفق مع الواقع ومجريات الأمور ـ وحتى يكون مسئولاً مسئولية كاملة وواضحة أمام الشعب والتاريخ . وكانت الجلسة لازالت مستمرة والساعة قد قربت من الخامسة صباحاً والمجلس لم يكن قد استقر على حل محدد يحدد خطوات سيره فى المستقبل . عندما تكلم صلاح ذاكراً أن ليس هناك من حل إلا أن نجتمع معاً وباستمرار ونناقش كل المشاكل حتى نصل إلى حل ثم نأخذ القرارات ـ ولكن أن نجتمع ثم ننفض ولا نجتمع ثانية إلا كل عدة أيام فهذا لن يأتى بنتيجة ـ على حد قوله ـ وطلب أن نجتمع بعد ظهر نفس اليوم ـ أى الإثنين ١٢ أبريل ليعرض علينا الإجراءات الواجب اتخاذها لتطهير الصحافة . وذاكراً أنه توجد كشوفات بأسماء السياسيين الذين يجب حرمانهم من الحقوق السياسية . وكذا أسماء الطلبة الذين يجب فصلهم من الجامعات والأساتذة كذلك . وانفض الاجتماع على أن يجتمع المجلس بعد الظهر لإصدار هذه القرارات .

واجتمع مجلس الثورة كما كان متفقاً فى موعده واستمر انعقاده لمدة ثلاث ساعات ـ ولكن ماهى نتيجة هذا الاجتماع ـ تكلموا فى تطهير الصحافة واستبعاد أصحاب الصحف عن نقابة الصحفيين ـ أى تتكون النقابة من الصحفيين أنفسهم فقط ـ كما نوقش إصدار قرار من مجلس الثورة بحرمان كل شخص تولى الوزارة فى الفترة من عام ١٩٣٦ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، من تولى الوظائف العامة لمدة خمس سنوات ـ وأوضح جمال عبد الناصر أن الغرض من هذا القانون هو التخلص من السنهورى من مجلس الدولة بطريق غير مباشر لأنه سبق وتولى الوزارة .

ولم أتكلم فى هذه الجلسة . وقد سألنى حسن إبراهيم عن أسباب امتناعى عن الكلام فرددت عليه « ما أنا أصلى انفصالى » . ولم يتكلم حسن كذلك . ولما مال عليه عبد الحكيم وسأله عن سبب سكوته عن الكلام فقد أجابه « أنه مستقيل من المجلس ولكنه يحضر فقط اجتماعاته محافظة منه على مظهر وحدته وتماسكه » .

الانسحاب من المجلس :

وكان اجتماع مجلس الثورة يوم الأربعاء ١٤ أبريل . وكنت قد صممت فى

نفسى على الانسحاب من المجلس . وكتبت خطاباً . وقد وجهته الى زملائى أعضاء المجلس ـ وكنت أعرف نتائج هذا الانسحاب وما سيترتب عليه . ولذا كنت أشعر بالضيق والقلق لا لشىء إلا لخوفى على بلدى من نتائج تلك الفرقة ـ ولهذا كنت أروح وأجىء فى غرفة الاجتماع والفراندة الملحقة بها والمطلة على النيل ـ وشعر جمال سالم بما يدور فى ذهنى فهو يعرفنى جيداً . وسألنى عما بى . فأجبته بأننى أبحث عن الرواسب التى فى نفسى ـ فسكت وتأكد أنى أنوى شيئاً . وعندما حضر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم وصلاح انتحى بهم جمال سالم جانباً فى الفراندة وأعتقد أنه كان ينبههم إلى ما أنويه .

ثم بدأت الجلسة وكان متغيباً عنها أنور وحسين الشافعى لوجودهما فى طنطا ـ وكذا محمد نجيب لأنه كان لا يزال معتكفاً بسبب مرضه .

وكنت أول المتكلمين وأشرت إلى أنى كنت أفضل أن يكون جميع الزملاء موجودين ذلك لأن الموضوع الذى سأتناوله يمس كيان المجلس وأننى مضطر إلى عرضه ولا يمكن لى تأجيله . وأخرجت من جيبى الخطاب الآتى نصه وسلمته الى كمال الدين حسين بصفته سكرتيراً للمجلس وطلبت منه قراءته عليهم :

الاستقالة :

وبدأ كمال فى قراءته وكان السكون مخيماً علينا جميعاً ـ وكنت متأثراً بما جاء فى الخطاب أثناء تلاوته رغم أننى أعلم مابه ، ولكنه هز كيانى لشعورى بإخلاصى وإنكار ذاتى ، وأن ماقيل فى جلسة ١١ أبريل كان كله تجنى علىّ . ولقد استخدمت فى خطابى كثيراً من الكلمات التى كان قد ذكرها جمال عبد الناصر . وقصدت أن تكون بطريقة استفهامية . كما أنى لمحت فيه أيضاً إلى القوة والسلطان ومركز الثقل والانقسام متسائلاً هل سعيت إلى هذا أم لا ـ ومن الذى سعى إليه .

وهذا هو نص الخطاب :

إخوانى أعضاء مجلس قيادة الثورة :

أتقدم إليكم كقضاتى لأنه لايملك أحد بمفرده أن يتصرف فى أمرى ـ فالأمر أمركم أنتم ـ وأقول إننى اتهمت فى جلسة ١١ أبريل ١٩٥٤ بتهمة تبيّن لى منها أنكم كلكم رسل إلا أنا فبشر ـ ولاحظت سكوتكم ولم يعترض أحد منكم ـ أى

أن ماكان يلمسه أحدكم كنتم جميعاً تلمسونه . فإذا كانت هذه حقيقة فيحق لكم ألا يتواجد هذا البشر بينكم . كما أننى لا أنكر عليكم أننى أخذت أبحث عن تلك الرواسب التى فى نفسى وأحللها لأتبين حقيقة أمرى ونفسى لأعمل على علاجها ما استطعت ولأحاول أن أعود إلى زمرتكم ـ وقلت لنفسى تذكرى فإن الذكرى تنفع المؤمنين ـ ففتشت فى ماضىَّ من يوم قيام الثورة حتى الآن وقلت لنفسى :

هل سعيت يوماً وراء السلطة والسلطان ؟

وهل وقفت يوماً موقفاً معيباً من أحد أعضاء هذا المجلس ؟

وهل سعيت يوماً وراء القوة وحاولت تركيز السلطة بين يدىّ لتأتى الناس إلىّ تسعى لأنهم يحبون القوة ؟

وهل انحرفت عن مبادىء الثورة والمثل التى اعتنقتها من قبل قيامها ؟

وهل لمت أحداً لأنه يتدخل فى اختصاصى وسمحت أنا لنفسى بهذا التدخل ؟

وهل كنت سبباً فى إيجاد خلاف أو انقسام داخل هذا المجلس أو سعيت إليه ؟

كلا يا إخوانى ـ والله لقد بحثت وفتشت فلم أجد ما يمس كل هذه المبادىء ولكنى وجدت نفساً طاهرة نقية ـ عيبها أنها تكره الطغيان والاستبداد ـ وتعلمت الحرية واعتنقتها فآمنت بحرية الرأى والفكر والاستقلال فى إبداء رأيها مهما كانت النتائج ـ تعلمت الصراحة فكانت سبباً فى شقائى وتعب الآخرين منى ـ وهناك ضمير يحاسب تلك النفس على كل ماتقوله أو تفعله ـ وهى تعلم أن هناك قاضياً سيحاسبها فى يوم من الأيام ، ولكنه ليس بقاض سياسى وإنما هو قاضى التاريخ الذى يسعى دائماً وراء الحقيقة وهو الذى سيظهرها ويكشفها للناس مهما طال عليها الأمد ـ هذا القاضى ستقفون أمامه فى يوم من الأيام لا مفر من ذلك . وكان هناك رادع آخر بجانب ضميرى أعمل له حساباً . هو ذلك القاضى العادل . . قاضى التاريخ .

وإذا كانت يا إخوانى الصراحة فى القول وحرية الرأى والفكر ومقاومة الطغيان والخوف من هذا القاضى الذى لا يحابى أحداً ـ كل هذه رواسب يجب إزالتها ـ فأقول لكم إنه لا يمكننى أن أزيل تلك الرواسب من نفسى لأنها قد

امتزجت بى وامتزجت بها وأصبح من العسير الفصل بيننا.

ولما كنت أضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ـ لذا أترك لكم حرية التصرف فى أمرى وأستحلفكم بالله أن تتوخوا الصدق والأمانة عندما تبررون تصرفكم معى ولاتذكروا إلا الحقائق والافستقتلون أنفسكم بأيديكم ـ فالحقائق لابد لها أن تظهر فى يوم من الأيام. واليوم لكم وغدا عليكم.

والله ولى التوفيق

البغدادى ١٩٥٤/٤/١٤

وبعد أن قرأ كمال الدين حسين خطابى هذا الموجه إلى المجلس ـ أخذ كل منهم يتكلم فى أن هذا الانقسام سيؤدى بالبلاد إلى الفوضى. وحاول البعض منهم إقناعى أن ما حدث فى ١١ أبريل قد صفى وانتهى، ولكننى لم أوافقهم على هذا الرأى، وطلبت أن أنسحب من المجلس. وقد لمست أنهم كانوا لا يجدون حلاً لهذا المشكل والقلق ينتابهم.

اتركونى . . أنا مروَّح :

وأما جمال عبد الناصر فلم يتكلم بل قام محاولا الخروج من غرفة الاجتماع وبطريقة عصبية ـ ولما حاولوا منعه من الخروج قال: «هو احنا جايين هنا علشان تلقحوا علينا بالكلام ـ اتركونى أنا مروّح». وأخيرا وعدهم بأنه سينزل إلى مكتبه فتركوه. وأخذ كل منهم يكلمنى عن الاتحاد ومظهره ومصلحة البلاد. وتركنا جمال سالم ونزل إلى جمال عبد الناصر فى مكتبه. وذكرنى كمال الدين حسين بأننى الذى أقنعته بعدم تقديم استقالته، وأقنعت جمال سالم كذلك. وكيف أطلب اليوم ترك المجلس. وأخذ يحاول تهدئتى مشيراً إلى مصلحة البلاد وأن نضعها فوق كل اعتبار. ثم أخيراً حضر جمال سالم وأخذ هو الآخر يتحدث معى عن الصالح العام وما سيترتب عن هذا الانقسام من نتائج. ولما لمست هذا الانزعاج من إخوانى خضعت لرغبتهم فى الاستمرار. واعتبرت المسألة منتهية عند هذا الحد ـ واتصل جمال سالم تليفونياً بجمال عبد الناصر وطلب منه أن يصعد إلينا وأن المسألة قد سويت. فحضر بعد هذه المحادثة وعانقنى قائلاً إنه نزل إلى مكتبه عندما وجدنى فى حالة عصبية وتفادياً للصدام.

المصروفات السرية :

وبعد فترة انصرفنا لحضور اجتماع المؤتمر المشترك . وقام صلاح بعرض موضوع الصحافة وتطهيرها وحل النقابة لأنه قد ثبت بالأدلة أن سبعة من أعضائها كانوا يتقاضون مبالغ من الحكومات المختلفة من بند المصروفات السرية . واقترح وضع قانون جديد لتنظيم عملية الصحافة فى مصر ـ وعمل نقابة من المحررين الصحفيين دون أصحاب الصحف . ثم عرض مشروع القانون المقترح لحرمان السياسيين من حقوقهم السياسية لمدة عشر سنوات . وقرأ جمال عبد الناصر مشروع القانون . وأخذ الوزراء المدنيون يناقشون الاقتراح ـ وتقدموا باقتراح آخر بديلاً له ـ وهو إعداد كشوفات بأسماء من يقع عليهم الاختيار بأنهم تسببوا فى إفساد الحياة السياسية . وكان الاعتراض عليه من مجلس الثورة بأنه لن يتفق اثنان على شخص واحد ، وأن اتخاذ قاعدة عامة أسهل فى التنفيذ . واعترض الدكتور حسن أحمد بغدادى على مشروع القانون المقترح . مشيراً إلى أنه سيطبق على السنهورى فى هذه الحالة . وكان رد جمال عبد الناصر عليه بأن مجلس الثورة قد وافق على القانون وهو يعرضه عليهم للعلم فقط . فطلب الدكتور وليم سليم حنا أن يعيد مجلس الثورة النظر فى قراره .

وفى نهاية الاجتماع تقدم الدكتور حسن أحمد بغدادى باستقالته . وصدر قرار الحرمان من الوظائف العامة ومباشرة الحقوق السياسية بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٥٤ . وقد شملت القائمة أسماء ٣٩ وزيراً ورئيساً للوزراء تولوا الحكم فى الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

وفى يوم الجمعة ١٦ أبريل اتصل بى جمال عبد الناصر وأبلغنى أن الدكتور عبّاس عمّار والدكتور على الجريتلى قد تقدما باستقالتيهما أيضاً ـ وسألنى عن الدكتور حسن مرعى وقد كان وكيلاً لوزارة الحربية ويعمل تحت رئاستى وكنت أقدره لخلقه وعلمه وكفاءته . وتم اختياره وزيراً للتجارة بدلاً من حسن أحمد بغدادى . وأبلغنى جمال عبد الناصر عن ضرورة اجتماع مجلس الثورة بعد الظهر لمناقشة الموقف واختيار وزراء جدد والعمل بسرعة . واجتمع المجلس ولكن المناقشة لم يتم استكمالها وأجل الاجتماع إلى اليوم التالى الذى تم فيه اختيار الوزراء الجدد .

ودخل الوزارة من أعضاء مجلس الثورة بالإضافة إلى من كانوا بهـا من قبل حسين الشافعى وحسن إبراهيم، وتولى الشـافعى وزارة الحـربية بدلاً منى وعلى أن أتولى وزارة الشئون البلدية والقروية ـ وكان الغـرض كما قيل هو أن يشـعر الشـعب بأعمال الثورة فى المدن والريف ـ وأن الاختيار قد وقع علىّ لهـذا الغـرض. ولكننى أحسسـت أن الغـرض من توليتى هذه الوزارة هو العمل على إضعافى سياسياً لضمان فشلى بها فشـلاً ذريعـاً. وذلك لما كان يشـاع عن فسـاد جهازها من الناحية الفنية ومن ناحية الذمة. وعدم ثقة الشعب فيه من قبل قيام الثورة. وكان يسبقنى فى هذه الوزارة الدكتور وليم سليم حنا وهو مهندس كفء ولكنه لم يتمكن من عمل شيء ملموس للجماهير ـ ولكننى لما أحسسـت بهـذا الإحساس خـاصة وأن هذا الاقتراح قد جـاء بعـد خـلافى مع جمال عبد الناصر بأيام قليلة. لذا وجـدت طبعـى وقد غلبنى وقبلت ولم أرفض لأن روح التحـدى كانت قد ملأت نفسى.

أتعب سنوات حياتى السياسية :

ولقد ظللت مسئولاً عن هذه الوزارة حتى انتخبت رئيساً لمجلس الأمة فى أول مجلس نيابى من بعـد قيام الثورة وذلك فى ٢٢ يوليو سـنة ١٩٥٧. وكان جمال عبد الناصر قد اقترح أن أتولى وزارة التربية والتعليم بعد مرور عام من وجودى وزيراً لتلك الوزارة، ولكننى رفضت وتولاها كمال الدين حسـين ـ وكانت تلك السنوات التى أمضيتها كوزير لتلك الوزارة من أتعب سنى حياتى السـياسية وقد وقعت أثناءها تحت ضغط نفسانى شديد ـ وحـاولت الاسـتقالة عدة مرات ولكن ظروف بلدى التى كانت تمر بها كانت تمنعنى وتحول دون ذلك. لأنه لم يكن قد تم جلاء القوات البريطانية عن أرض بلادنا بعـد. وتلك الحـرب الباردة والضـغط الشـديد الذى وقع علينا من الدول الغـربية بعـد شرائنا الأسـلحة من الكتلة الشرقية وكسر احتكار السـلاح ـ ثم تأميم قناة السـويس وما تلاها من اعتداء انجلترا وفرنسا وإسرائيل على بلادنا.

وكان السبب الرئيسى فى هذا التعب هو نجاح هذه الوزارة التى توليتها وقيامها بتنفيذ عدة مشروعات ضـخمة والسرعة فى تنفيذها وإعجـاب الشـعب الشـديد بأعمالهـا، وجهـود جهـازها الفـنى وما كان يبذله لتنفيذ تلك المشروعات فى فترة

زمنية بسيطة. وبدل أن يكون ذلك موضع شكر وتقدير من جمال لأن ما تؤديه تلك الوزارة ونجاحها ما هو إلا تدعيما للثورة وإثباتاً لوجودها شن علىّ حملة محاولاً التشكيك فى أهدافى عند إخوانى أعضاء المجلس موحياً إليهم أننى أسعى إلى الحصول على شعبية عند الرأى العام بهذا الجهد الذى يبذل بغرض فرض إرادتى على المجلس. ومن أننى أعمل على تكوين حزب من أعضاء المجالس البلدية المختلفة على حساب هيئة التحرير - وقصص أخرى كثيرة واردة فى يومياتى ولا محل لذكرها فى هذا المجال.

محمد نجيب يوافق:

ومع هذا التشكيل الوزارى الجديد اقترح أيضاً فى الاجتماع - يوم ١٧ أبريل - أن يكتفى محمد نجيب برئاسة الجمهورية فقط. وأن يتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة بدلاً منه. واقترح أن أتوجه إليه بهذا الاقتراح ومعى كمال وزكريا لمقابلته وإقناعه بذلك. وكان الاتجاه الغالب أنه سيرفض. ولكن عندما التقينا به رأينا أن نعرض عليه الموضوع من زاوية أخرى. وبدأنا حديثنا معه على أن مجلس الثورة ينوى أن يتخذ إجراءات شديدة وعنيفة فى المرحلة المقبلة لمواجهة ميوعة الموقف الداخلى بالبلاد. وأنه بحكم توليه رئاسة الوزارة فمن الضرورى عليه أن يتمشى معنا فى هذه السياسة وأن يكون حازماً. وأخذنا نضرب له على هذه النغمة. ولكن لما كان هو يسعى إلى التقرب من الناس عن طريق أنه رجل طيب - وضد سياسة الشدة والعنف - فقد رأى أنه من الأفضل له أن يبعد نفسه عن هذه المسئولية. واقترح بنفسه أن يكتفى برئاسة الجمهورية وقيادة مجلس الثورة. وعدنا إلى إخواننا بسرعة لم تكن منتظرة، وقد توقعوا أن النتيجة التى وصلنا إليها هى الرفض منه. وكنا قد اتفقنا فى الطريق على أن نمثل هذا الدور قبل إبلاغهم بالحقيقة وموافقته. وقد قمنا فعلاً بتمثيل هذا الموقف فى البداية - ولكننا سرعان ما أبلغناهم بالحقيقة عندما لاحظنا الضيق الذى انتاب جمال عبد الناصر. وذكرنا لهم الطريقة التى تقدمنا بها إليه تاركين إياه ليقدم الاقتراح بنفسه.

واستمرت الحالة هادئة بعد ذلك بين محمد نجيب والمجلس، وقد استسلم للأمر الواقع بعد معركة مارس ولم يحاول أن يسترد ما كان قد فقده. واستمر الأمر

كذلك حتى تم توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . وكان جمال عبد الناصر قد ذهب إلى الإسكندرية ليخطب فى المواطنين هناك شارحاً لهم المكاسب التي عادت على بلادنا من هذه الاتفاقية . وأثناء إلقاء جمال لخطابه فى ميدان المنشية هناك أطلق عليه أحد الإخوان المسلمين المتعصبين الرصاص ـ واسمه محمود عبد اللطيف ، ولكن لحسن الحظ لم يصب جمال بسوء من أى من الطلقات الست التى صوبت إليه . وقد أمكن إلقاء القبض على المعتدى ولكن فى نفس الوقت كانت قد أصابت الجماهير المجتمعة فى الميدان لسماع خطابه حالة من الذعر والفوضى على أثر سماعهم للطلقات النارية . وكان جمال عبد الناصر قد تمكن من السيطرة على نفسه وأخذ ينادى على الجماهير بالبقاء فى أماكنهم . ومذكرهم بأن الثورة مستمرة حتى لو لقى هو حتفه . وأن كل فرد منهم هو جمال عبد الناصر ـ وليس انتهاء جمال عبد الناصر معناه انتهاء الثورة . واستمر فى مناداته إليهم بصوت متهدج وبشيء من العصبية والانفعال مما أثر فى كل من كان يستمع إليه فى هذه اللحظة عن طريق الإذاعة ـ وقد نال جمال عبد الناصر عطف الشعب وإعجابه على إثر هذا الحادث . وكانت هذه هى نقطة تحول لصالحه . وبعد أن كانت أغلبية الشعب تنظر إليه نظرة عدم ارتياح منذ أزمة محمد نجيب إلا أنه بعد هذا الحادث انقلب الوضع ونال إعجابهم وتقديرهم .

استقبال الأبطال :

ولقد عاد جمال إلى القاهرة فى اليوم التالى للحادث من الإسكندرية بالقطار واستقبلته جماهير الشعب فى محطات السكك الحديدية المختلفة استقبال الأبطال ـ كما استقبل فى القاهرة استقبالاً شعبياً حافلاً . وكانت هذه الخطوة من الإخوان سبباً فى حل جمعيتهم وإلقاء القبض على الأستاذ الهضيبى أمين الدعوة وعدد من زعمائها والكثير من أعضائها خاصة أعضاء المنظمة السرية الخاصة بهم . ولقد وقعت عدة اشتباكات بينهم وبين البوليس فى أثناء عملية التفتيش عنهم والقبض عليهم . كما وجدت لديهم كميات هائلة من الأسلحة النارية والذخائر . وشكلت محكمة خاصة لمحاكمتهم ـ سميت بمحكمة الشعب ـ وتولى رئاستها جمال سالم وعضوية كل من أنور السادات وحسين الشافعى . وحكمت بالإعدام على سبعة

منهم ونفذ فيهم الحكم فيما عدا الهضيبى فقد خفف الحكم عليه إلى السجن مدى الحياة .

ولقد ساعد هذا الذى حدث أيضاً فى التخلص نهائياً من محمد نجيب الذى قيل إنه كان على اتصال بالإخوان ومتعاوناً معهم وأن ذلك جاء على لسان بعض من المتهمين . وأخذ قرار من مجلس قيادة الثورة بإعفائه من منصبه فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ . وعلى أن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية . وحددت إقامته بمنزل أعد خصيصاً له خارج القاهرة . كما صدر كذلك قرار بحرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات وذلك قبل الاستفتاء على الدستور وعلى رئاسة الجمهورية فى يونيو سنة ١٩٥٦ . ولم يكن هناك أى رد فعل من الشعب نتيجة هذا القرار أو القرار السابق له . واستمر جمال عبد الناصر يرأس الوزارة إلى أن استفتى عليه كرئيس للجمهورية عند الاستفتاء العام على الدستور الدائم .



الباب الثالث

تحرير الإرادة المصرية من السيطرة الأجنبية

١ ـ غارة عسكرية إسرائيلية على قواتنا قرب غزة .

٢ ـ تعنت الولايات المتحدة فى بيع أسلحة لمصر .

٣ ـ توريد أسلحة إلى اسرائيل من دول التصريح الثلاثى .

٤ ـ محاولة انجلترا والولايات المتحدة فى قيام حلف عسكرى دفاعى فى المنطقة لسد الفراغ .

٥ ـ مقاومة مصر لقيام مثل هذا الحلف .

٦ ـ قيام حلف بغداد ومقاومته .

٧ ـ مهاجمة مصر للأردن لمنعها من الانضمام إلى الحلف .

٨ ـ مهاجمة إسرائيل لمواقع سورية .

٩ ـ الفدائيون المصريون ومهاجمة الأراضى الإسرائيلية .

١٠ ـ شراء أسلحة من الاتحاد السوفيتى وكسر احتكار الغرب للسلاح .

١١ ـ الضغط على مصر من الولايات المتحدة وانجلترا لإلغاء التعاقد الذى تم .

١٢ ـ احتلال اسرائيل لمنطقة العوجة .

١٣ ـ الحرب الباردة لإلغاء الصفقة .

١٤ ـ الاستعداد داخلياً لمواجهة هذه الضغوط .

١٥ ـ الإعلان عن إتمام الصفقة قبل وصول (مستر آلان) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط .

١٦ ـ مقابلة جمال عبد الناصر (لمستر آلان) .

١٧ ـ تراجع الولايات المتحدة عن تهديداتها .

١٨ ـ صدى كسر احتكار السلاح فى الدول العربية .

١٩ ـ سحب معونة السد العالى وتأميم مصر لقناة السويس .

٢٠ ـ تكاتف أعضاء مجلس الثورة لمواجهة هذه الضغوط .

الباب الثالث

تحرير الإرادة المصرية من السيطرة الأجنبية

عندما قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ لم تكن قد حددت لنفسها أهدافاً غير تلك الأهداف الستة التى جاءت فى منشوراتها السرية . وقد ظلت الثورة تنادى منذ بدء قيامها بتلك الأهداف وتعمل جاهدة على تحقيقها . وكانت تهدف من ذلك أن يصبح الشعب المصرى هو المالك لإرادته . والمسيطر على مصير نفسه ومستقبله دون الخضوع أو الخنوع إلى أى ضغط من تلك القوى الخارجية والتى كان لها تأثيرها وسيطرتها على تلك الإرادة من قبل .

ولم يكن شعبنا فى إمكانه أن يملك حرية إرادته فى ظل استعمار أجنبى يحتل أرض بلاده . أو فى ظل سيطرة أجنبية على مقومات اقتصاده . كما أنه يظل دائماً يفتقد حريته فى الحركة إن لم يكن هناك جيش وطنى قوى يسانده ويؤازره وشعب يؤمن إيماناً صادقاً بحقه فى حريته .

وكانت الثورة منذ قيامها تحاول أن تتصرف وكأن مصر تملك حرية إرادتها رغم وجود المستعمر القابع على أرضها ، والذى لم يكن قد رحل عنها بعد . . ولم يكن هناك من سند لها فى استخدامها لتلك الإرادة الحرة غير شعورها وإيمانها أن هذا حق لكل شعب حر له كرامته . وهذا الشعور منها كان يقويه ويغذيه إحساس القائمين على الثورة بأن شعب مصر يؤمن بثورته ويثق فى قادتها .

وتلك القوى الأجنبية التى ظلت تسيطر على مصير ومستقبل بلادنا سنوات طوالاً قبل قيام الثورة كانت تحاول وتسعى من جانبها إلى فرض إرادتها على الثورة وتعمل على احتوائها بعد قيامها . ولما كانت الثورة لديها الإصرار الكامل على تحرير إرادة شعب مصر ، وتثبيت حقه فى التعبير عن تلك الإرادة بحرية كاملة وممارسة ذلك الحق ، لذا فقد واجهت من بعد قيامها بقليل كثيراً من الأحداث . وكان من وراء تلك الأحداث هذه القوى الأجنبية التى كانت تحاول استمرار فرض إرادتها على شعبنا . وكانت الثورة قد تصدت لتلك القوى رغم عدم توافر الظروف والإمكانيات التى تساعدها على اتخاذ هذا الموقف . ولكنها نجحت فى التصدى لها .

وكنت قد سجلت فى يومياتى بعضاً من تلك الأحداث وما تعرضت له الثورة من ضغوط تلك القوى . وقد جاء بها ما قامت به الولايات المتحدة وبعض من الدول الغربية بما يسمى « الحرب الباردة » عندما اضطرت مصر إلى اللجوء إلى الاتحاد السوفيتى لتوفير احتياجات جيشها من السلاح بعد أن تعنت الغرب معنا وامتنع عن بيع السلاح لنا . وقد جاء بها أيضاً موقف مصر من حلف بغداد العسكرى ومعارضتها له والتصدى للدول العربية التى كانت قد انضمت إليه أو فى طريقها إلى الانضمام . كما اتخذت مصر موقفاً من تلك القوى عندما أرادت إذلالنا وإخضاعنا لإرادتها بسحب ما كانت قد وعدت به من المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى . وكان رد الثورة قد جاء على تلك الخطوة منهم قوياً ومعبراً عن إرادة شعب مصر فى حقه فى ممارسة حريته على أرضه وذلك بتأميم قناة السويس . ولم تجد تلك القوى من وسيلة أمامها لكسر تلك الإرادة غير شن الحرب على شعب مصر محاولة بذلك إخضاعه لسيطرتها والعودة به إلى ما كان عليه فى الماضى . وهذا الاعتداء منها والذى سمى « بالاعتداء الثلاثى » لم يفت فى عضد شعب مصر بل زاده إيماناً بحقه وتصميماً على الدفاع عن هذا الحق . ولم يستسلم لهذه القوة الطاغية بل قاومها وخرج منتصراً وقد تدعمت إرادته وحريته . وحتى تتضح تلك الصورة من المعارك للقارىء العربى خاصة ـ أفضل أن يرى ماذا قالت يومياتى عنها .

غارة إسرائيلية :

لم يكن هناك ما يعوق اندفاعنا وانطلاقنا فى العمل لخدمة بلادنا بعد تسوية

المشكلة مع اللواء أ . ح . محمد نجيب إلا بعض المشاكل الداخلية داخل مجلس قيادة الثورة نفسه . واستمر الحال على هذا المنوال حتى يوم الإثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ حين فوجئنا بغارة عسكرية من الجيش الإسرائيلى على معسكر لنا بالقرب من مدينة غزة . وكان الهجوم عليه ليلاً ، وبعد عودة بن جوريون إلى الحكم بعدة أيام قلائل فقط . وكان عدد القتلى من جنودنا سبعة وثلاثين جندياً فى مقابل ثمانية جنود إسرائيليين . وكانت تلك الغارة بداية لسلسلة من الغارات المتبادلة بين إسرائيل وبيننا ، وقد دفعت كلاً منا إلى السباق فى التسلح .

ولما كانت تلك الغارة الإسرائيلية قد قام بها الجيش الإسرائيلى نفسه وضد قواتنا النظامية أيضاً ـ فقد جعلتنا نتصور ونعتقد أن الغرض منها هو العمل على إضعاف نظامنا الثورى الوليد . خاصة أنه كان لا يزال فى بداية الطريق . وهناك مقاومة داخلية له من الأحزاب السابقة ومن جمعية الإخوان المسلمين ومن الشيوعيين أيضاً . وكذا من الذين أصابهم ضرر من قيام الثورة .

وحتى تلك اللحظة لم نكن قد اتجهنا إلى الإنفاق على تسليح جيشنا بالقدر الكافى لبناء جيش حديث قوى . لأن الثورة كانت فى حاجة إلى كل الاستثمارات المتاحة لها لإنفاقها على مشروعات إنتاجية وخدمات تعود بالنفع والخير على المواطنين . وكان قد أنشىء مجلسان لهذا الغرض ـ أحدهما للإنتاج والآخر للخدمات العامة . وكان قد شجعنا على هذا الاتجاه الهدوء النسبى الذى كان يسود الحدود المصرية / الإسرائيلية من يوم توقيع هدنة ١٩٤٩ .

وكان هذا الهجوم الإسرائيلى مؤشراً لنا وعلامة هامة بضرورة إعادة النظر فى موقفنا والعمل على تسليح جيشنا وإعداده بالقدر الكافى للتصدى لمثل هذه الهجمات وإلا اهتز موقف الثورة أمام الجيش والشعب معاً . والثورة كانت معتمدة أساساً فى خلال تلك الفترة على مساندة الجيش لها وحمايتها من أعدائها .

والحادث الوحيد الذى كان قد سبق هذه الإغارة الإسرائيلية من يوم قيام الثورة هو مهاجمة الإسرائيليين لأحد معسكرات اللاجئين الفلسطينيين بالقرب من مدينة غزة ليلة ٢٨ أغسطس ١٩٥٣ ـ وكان أغلب القتلى من النساء والأطفال .

ولقد دفعتنا حاجتنا إلى السلاح فى الالتجاء إلى الاتحاد السوفيتى للحصول

منه على احتياجات جيشنا وذلك بعد أن تعذر علينا الحصول عليه من الدول الغربية الموردة له . وكانت انجلترا وفرنسا فى ذلك الوقت يقومان بتوريد السلاح اللازم لإسرائيل رغم وجود التصريح الثلاثى والذى هما عضوان فيه ، والذى يحذر من توريد الأسلحة إلى اسرائيل وكذا إلى الدول العربية المواجهة لها .

وكانت الولايات المتحدة قد تعنتت فى بيع بعض الأسلحة لمصر ووضعت فى طريقها بعض العراقيل بعد موافقتهم فى بداية الأمر على عقد صفقة سلاح معنا . وكانت بعثة عسكرية مصرية قد سافرت إلى الولايات المتحدة على أثر تلك الموافقة منهم لإتمام عقد الصفقة التى كانت قيمتها فى حدود سبعة وعشرين مليونا من الدولارات ولكنها عادت بخفى حنين .

وكان « إيدن » رئيس وزراء بريطانيا قد ضايقه فى ذلك الحين موقفنا من حلف بغداد الذى كان يدعو إليه ـ وكانت فرنسا أيضاً يضايقها مساندتنا ومساعدتنا للثوار العرب فى الجزائر ضد الوجود الفرنسى هناك . واستغلت إسرائيل هذا الموقف ووقعت عقداً مع فرنسا يتيح لها الحصول منها على أسلحة متعددة الأنواع وبكميات ضخمة أيضاً .

وكانت الثورة فى هذه الفترة تحاول وتعمل بكل جهدها بغرض الحصول على الاستقرار السياسى فى البلاد خاصة بعد أزمة محمد نجيب وتلك الهزة التى قد أصابتها ، وتجمع كل القوى المضادة لها حوله . ومعارضة بعض الهيئات لاتفاقية جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر خاصة جمعية الإخوان المسلمين . وكان مرشدها الأستاذ / حسن الهضيبى قد أعلن أن تلك الاتفاقية خيانة وطنية للبلاد .

يتبين من هذا أن تلك الغارة حدثت فى وقت كانت الثورة تواجه فيه مشاكل متعددة داخلية وخارجية منها : الصراع مع محمد نجيب ومع الإخوان المسلمين ، والضغط المتزايد علينا من دول الغرب لقيام حلف بغداد ومحاولة إشراكنا فيه مع العراق وتركيا . وكان وراء هذا الضغط كل من بريطانيا والولايات المتحدة . ولم نكن على استعداد للمشاركة فى هذا الحلف بعد أن تخلصنا من الاحتلال البريطانى ، بل وكنا ضد قيام مثل هذه الأحلاف العسكرية فى المنطقة .

سد الفراغ :

وكان « إيدن » قد مر بالقاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٥٤ وهو فى طريقه إلى

« بانكوك » لحضور اجتماع الحلف المركزى ، واجتمع بجمال عبد الناصر ومعه عبد الحكيم على عشاء فى السفارة البريطانية . وحاول « إيدن » إقناعهما بضرورة وأهمية قيام حلف عسكرى دفاعى لمنطقة الشرق الأوسط بحجة سد الفراغ بعد أن يتم انسحاب القوات البريطانية عن مصر ، وعلى أن يقوم الغرب بمساندة هذا الحلف بإدخال تركيا فيه . وكانت عضواً بالحلف المركزى ، وحتى يصبح هناك ارتباط بين الحلف الجديد المقترح وذلك الحلف . ولكن جمال عبد الناصر وعبد الحكيم اعترضا على فكرة قيام هذا الحلف الجديد . وأوضحا أن الدفاع عن المنطقة لابد أن يستند أساساً على دول المنطقة نفسها . وأن هذا يتأتى بأن تعمل دول الغرب على مساعدتها فى تسليح جيوشها وتدريب قواتها ، ومد يد المعونة إليها فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما اقترحا عليه أن تكون اتفاقية الأمن المشترك القائمة بين الدول العربية هى البديل لهذا الحلف المقترح .

وكان « دالاس » وزير خارجية الولايات المتحدة قد زار القاهرة أيضاً فى ١١ مايو ١٩٥٣ فى رحلة إلى الشرق الاوسط والباكستان . وقد جاء موعد تلك الزيارة بعد أن بدأت المفاوضات بين بريطانيا وبيننا بغرض إجلاء قواتهم عن أرض مصر بأيام قلائل . وقد تحدث هو أيضا عند التقائه بوفد المفاوضة المصرى بالسفارة الأمريكية فى القاهرة عن سد الفراغ كذلك بعد أن تنسحب القوات البريطانية عن أرض مصر . واقترح فى هذا اللقاء قيام حلف عسكرى بين دول الغرب ودول المنطقة لمقاومة أى غزو شيوعى روسى . واعترض من جانبنا على قيام مثل هذا الحلف ذلك لعدم توافر ثقة شعوب المنطقة فى الدول الغربية نتيجة احتلالهم لأراضيهم لفترات طويلة سابقة . كما أن عدم وجود حدود مشتركة بين روسيا وبلاد المنطقة مع بعد المسافة بينهما يجعل من الصعب على القادة السياسيين العرب إقناع الشعب العربى بقيام مثل هذا الحلف ولهذا الغرض . واقترح على « دالاس » فى هذا اللقاء نفس ما اقترح على « إيدن » بعد ذلك .

وكان مجلس قيادة الثورة قد أوفد صلاح سالم إلى بغداد فى النصف الثانى من شهر أغسطس ١٩٥٤ لمقابلة « نورى السعيد » رئيس الوزراء العراقى لمناقشته فى مشروع حلف بغداد المقترح والذى كان « نورى السعيد » متحمساً له . وكانت مهمة صلاح هى محاولة إقناعه بعدم إشراك العراق فيه خشية أن انضمامها إليه ربما يجر دولاً عربية أخرى إلى عضوية ذلك الحلف مما يعرض المنطقة لأتون

الحرب لو وقعت بين الشرق والغرب ، خاصة ان الحرب الباردة بينهما فى ذلك الوقت كانت على أشدها . وكان قد استقر رأينا أيضاً على أن ننادى بسياسة الحياد وعدم الانحياز تجنباً لهذا الموقف .

ولكن « نورى السعيد » لم يكن مؤمناً بالحياد ولا مقتنعاً به . ولا يثق فى إمكانية قيام قوة دفاع عربية فى ظل اتفاقية الأمن العربى المشترك .

نورى يعد بالتشاور :

وكان قد تم اجتماع فى القاهرة بين « نورى السعيد » وجمال عبد الناصر فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٤ لنفس هذا الغرض . ولكن لم تلتقيا وجهات النظر . وغادر « نورى السعيد » القاهرة بعد أن وعد أنه لن يتخذ أية خطوة إيجابية فى هذا الاتجاه المتحمس له إلا بعد التشاور مع مصر ، وأنه سيرجىء السير فى هذا المشروع المقترح .

ولكن جاءت المفاجأة لنا فى نهاية عام ١٩٥٤ عندما كان « مندريس » فى زيارة بغداد ، وأعلن بياناً مشتركاً بعد الانتهاء من المحادثات مع « نورى السعيد » وذكر فيه عن الإعداد لقيام اتفاقية دفاع مشترك بين العراق وتركيا فى أقرب وقت . وعلى أثر ذلك قامت القاهرة بدعوة وزراء خارجية الدول العربية إلى الاجتماع فى القاهرة يوم ٢٢ يناير ١٩٥٥ لمناقشة « نورى السعيد » فيما هو مقدم عليه . ومحاولة إقناعه بالعدول عنه . وإقناع الدول العربية الأخرى بعدم الارتباط بمثل هذه الأحلاف الأجنبية . ولكن « نورى السعيد » حاول عن طريق وزير خارجيته « فاضل الجمالى » إقناع وزراء الخارجية المجتمعون بالتفاهم مع الغرب . وقام المؤتمر بإيفاد صلاح وعضواً آخر إلى بغداد لمقابلة « نورى السعيد » ومحاولة إقناعه ، ولكنه ظل متمسكاً برأيه . وانفض المؤتمر دون أن يحقق الغرض الذى اجتمع من أجله .

وفى يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٥ تم توقيع الحلف الجديد فى بغداد بين « مندريس » و « نورى السعيد » ، وبارك هذا الحلف كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . وأما مصر فقد قامت بحملة إذاعية مكثفة ضده . ووصفت « نورى السعيد » بخائن العرب . وكانت تلك الحملة الإذاعية تهدف أيضاً إلى منع أية دولة عربية أخرى من الانضمام إلى الحلف المذكور . ونجحت مصر فى تحقيق هذا

الهدف لأن بريطانيا كانت قد حاولت ضم مملكة الأردن إلى الحلف حتى لا تشعر العراق بعزلتها العربية بعد أن قامت بتوقيعه . وكان الملك حسين ملك الأردن على استعداد للانضمام إليه بعد زيارة رئيس جمهورية تركيا للأردن . وعلى أن تنضم إلى الحلف فى أوائل شهر نوفمبر ١٩٥٥ . وقامت انجلترا بإرسال الجنرال تمبلر إلى الأردن فى الأسبوع الثانى من شهر ديسمبر حاملا معه مسودة مشروع جديد ليحل محل الاتفاقية الموجودة بين بريطانيا والأردن . وعلى أن يتم ذلك عقب توقيع الأردن على حلف بغداد . كما وعدتها بريطانيا أيضا بمدها بكميات جديدة من الأسلحة الحربية إن تم توقيعها على ذلك الحلف .

وعندما كشفت مصر الغرض من زيارة « الجنرال تمبلر » إلى الأردن ـ قامت إذاعة صوت العرب بتركيز حملتها على الحلف وعلى بريطانيا وما تهدف إليه . ونتج عن تلك الحملة الإذاعية أن استقال الوزراء الفلسطينيون الأربعة من الوزارة الأردنية احتجاجاً منهم على اتجاه الملك حسين إلى الانضمام للحلف ـ وتبع هذا اضطرابات ومظاهرات ضخمة من الشعب الأردنى والفلسطينى . وانتهت زيارة « تمبلر » دون أن تحقق غرضها . وكنا نخشى نجاح بريطانيا فى ضم الأردن إلى الحلف . لأن ذلك كان سيشجعها إلى الضغط على سوريا أيضاً للانضمام إليه ، وبذلك تصبح مصر فى معزل عن الدول العربية المواجهة لإسرائيل .

غارة على سوريا :

وفى أثناء زيارة « الجنرال تمبلر » إلى الأردن ، حاولت اسرائيل أن تقنع سوريا بأن اتفاق الدفاع المشترك الذى وقعته مع مصر فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥ لا يمكن لها أن تعتمد عليه فى الذود عن حدودها . وحتى تقنعها بذلك قامت بغارة عسكرية على بعض مواقع القوات السورية ، وعلى بعض القرى القريبة من بحيرة طبرية فى ١١ ديسمبر ١٩٥٥ ، وفى هذه الغارة قتل ما يزيد عن خمسين شخصاً من السوريين . وقد جاء رد فعل هذه الغارة عند السوريين عكس ما كانت تتوقعه إسرائيل . فقد زاد اقتناع سوريا بأن أمنها ضد الهجمات الإسرائيلية يتوقف فى الدرجة الأولى على مدى التعاون مع مصر لمواجهة مثل تلك الهجمات . وبدأت هى الأخرى تبحث عن مصدر لها تشترى منه ما تحتاج

إليه من سلاح. وحذت حذو مصر واتجهت هى الأخرى إلى الاتحاد السوفيتى.

ولما كانت الغارة الإسرائيلية على قواتنا بغزة قد وقعت يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ وكان قد تم توقيع حلف بغداد بين العراق وتركيا يوم ٢٥ فبراير من نفس العام - لذا - فقد دار بخلدنا أن هناك ارتباطاً بين قيام ذلك الحلف وتلك الغارة الإسرائيلية. وكان لابد لنا من الرد على تلك الغارة رغم عدم توافر الأسلحة الحديثة والكافية لدينا. ولم يكن أمامنا من وسيلة غير دفع أكبر عدد من الفدائيين إلى التسلل داخل الأراضى الإسرائيلية للقيام بعمليات تخريبية بها. وعمل كمائن لدورياتها العسكرية. وكانت هذه العمليات الفدائية قد ازداد نشاطها على حدود قطاع غزة خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٥٥.

غارة على قطاع غزة :

وفى ٣١ أغسطس ١٩٥٥ قام الجيش الإسرائيلى بمهاجمة مركز البوليس فى خان يونس بقطاع غزة كما هاجم مواقع مصرية أخرى. وكان عدد القتلى من جانبنا نتيجة لهذا الهجوم حوالى خمسة وثلاثين قتيلاً وخمسة عشر جريحاً.

وكان الاتفاق بين الاتحاد السوفيتى وبيننا على شراء ما يلزمنا من أسلحة منهم قد تم. وجاءت موافقتهم على ذلك فى شهر يونيو ١٩٥٥. وكان جمال عبد الناصر قد تحدث إلى رئيس وزراء الصين « شواين لاى » أثناء مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ حول شراء ما يلزمنا من سلاح من الصين. ولكن « شواين لاى » أبدى عدم قدرة بلاده على توفير احتياجاتنا من الأسلحة ووعد بالعمل على الاتصال بالروس فى هذا الخصوص. كما وأن صلاح سالم كان قد سبق وطلب من السفير الروسى بالقاهرة نفس الطلب.

محاولة جديدة :

ولم نشأ اتخاذ خطوات عقد اتفاق مع روسيا بعد تلك الموافقة إلا بعد بذل محاولة أخرى مع الولايات المتحدة لشراء ما نحتاج إليه من سلاح منها. وقام جمال عبد الناصر بإبلاغ سفيرها فى القاهرة « هنرى بايورد » فى يونيو ١٩٥٥ بوجود عرض من روسيا لبيع سلاح لنا، وعلى أننا سنضطر لقبوله إن لم نتمكن من الحصول على احتياجاتنا من السلاح من الولايات المتحدة. ولكن حكومة أمريكا ظلت على موقفها وعدم موافقتها على بيع سلاح لمصر.

ولما كنا فى حاجة ملحة وشديدة إلى تسليح جيشنا ، لذا لم نجد بدأ من الاتفاق مع روسيا . واتخذت الخطوات الضرورية لإتمام الاتفاق معها . وأوفدنا بعثة عسكرية إلى تشيكوسلوفاكيا لهذا الغرض فى أغسطس سنة ١٩٥٥ . وكانت تلك البعثة مكونة من الأميرالاى حافظ اسماعيل ، وقائد الجناح محمد شوكت والصاغ عباس رضوان . وعلى ما يظهر أن خبر عقد اتفاق هذه الصفقة مع روسيا كان قد تسرب إلى الولايات المتحدة لأن « مستر دالاس » وزير خارجيتها صرح فى مؤتمر صحفى عقده فى نهاية شهر أغسطس ١٩٥٥ أن لديه معلومات وثيقة وأكيدة على أن روسيا قد عرضت بيع أسلحة على بعض الدول بالشرق الأوسط . وأن هذا العمل من جانب روسيا لا يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولى .

احتلال العوجة :

وفى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٥ قابل السفير الأمريكى بالقاهرة جمال عبد الناصر وتكلم معه عن تلك الصفقة والتى كان قد تم التعاقد عليها بين تشيكوسلوفاكيا وبيننا . وكانت أمريكا قد أوفدت أيضاً « كيرمنت روزفلت » إلى القاهرة لمقابلة جمال عبد الناصر وليتحدث معه بخصوص هذه الصفقة : وفى نفس اليوم تحركت قوة عسكرية إسرائيلية واحتلت منطقة العوجة المنزوعة السلاح والمتحكمة فى عدة طرق وكلها تؤدى إلى داخل الأراضى المصرية .

وكان واضحاً أن الولايات المتحدة ستبذل كل جهد ممكن ، وستعمل بكل الطرق والوسائل للضغط علينا لإلغاء ذلك العقد الذى كان قد أبرم فعلا . وكانت أول دفعة من السلاح الذى تم التعاقد عليه ستصلنا فى شهر أكتوبر ١٩٥٥ . وكان أمامنا أحد طريقين ـ إما الخضوع للضغط الأمريكى وإلغاء التعاقد ـ أو مواجهتهم والصمود لضغطهم والاستمرار فى تنفيذ ما تعاقدنا عليه . واخترنا الطريق الصعب وهو الصمود ومواجهتهم بالحقيقة والتصدى لضغطهم . ففيه تثبيت لإرادتنا وحريتنا وحقنا فى اتخاذ ما نراه يحقق صالحنا . وكنا نقدر أن هذا الموقف منا ، ونجاحنا فى عقد تلك الصفقة معناه خروجنا من السير فى فلك الدول الغربية . وأن هذا بدوره سيشجع دولاً أخرى غيرنا على اتخاذ نفس الطريق . وقدرنا أيضاً أن روسيا من جانبها لابد أن تعمل جاهدة على إمدادنا

بما نحتاج إليه من السلاح بغرض شد أزرنا وتشجيعنا على التمسك بموقفنا والاستمرار فى السياسة التى كنا قد أعلناها وهى الحياد وعدم الانحياز.

كما قررنا أيضاً أن نتخذ سياسة متوازنة فى التعامل مع الشرق والغرب. وأن يكون تعاملنا مع كل منهما فى حدود ٤٠٪ من حجم تجارتنا الخارجية. أما نسبة العشرين فى المائة الباقية فيتم التعامل فيها مع الدول الأخرى البعيدة عن كلتا الكتلتين. وكان الغرض من أخذ هذا القرار هو ألا يصبح هناك لإحدى الكتلتين فرصة السيطرة علينا اقتصادياً. وحتى نخفف أيضاً من قبضة الغرب الاقتصادية علينا وبالتالى السياسية.

وكان جمال عبد الناصر قد اجتمع بـ «كيرمنت روزفلت» يوم الأحد ٢٥ سبتمبر، واجتمع مجلس قيادة الثورة فى اليوم التالى لمعرفة الحديث الذى دار بينهما فى هذه المقابلة. وكان جمال عبد الناصر قد طلب من محمد حسنين هيكل المحرر بجريدة أخبار اليوم. أن يتقابل مع «كيرمنت» قبل أن يلتقى به جمال عسى أن يعرف منه الغرض من تلك المقابلة. ولو بطريق غير مباشر. وذكر جمال أن هيكل أخبره أن «كيرمنت» فى حالة ثورة وعصبية شديدة رغم الهدوء المعروف عنه. وأن ذلك بسبب إتمام تلك الصفقة. وأن «كيرمنت» يطالب بإلغائها.

كيرمنت روزفلت يهدد :

وسرد جمال ما دار من حديث بينه وبين «كيرمنت» ويقول جمال إنه كان قد صمم على ألا يكون هو البادىء فى الحديث حول صفقة الأسلحة وأن يترك «كيرمنت» ليبدأ هو بالحديث عنها. وبدأت المقابلة ودار الحديث بينهما فى موضوعات شتى ولمدة ساعة ـ دون أن يقترب «كيرمنت» أو جمال من الحديث حول صفقة السلاح. ثم بدأ «كيرمنت» يتساءل عما إذا كنا فعلاً قد تعاقدنا مع روسيا على شراء أسلحة منها. فأجابه جمال أن التعاقد قد تم منذ أسبوع سابق على هذا اللقاء. وأنه عقد تبادل تجارى بين مصر وتشيكوسلوفاكيا ـ وأنها ستحصل على قطن وأرز كثمن لهذه الأسلحة. فأشار «كيرمنت» إلى أن هذه الصفقة ستعمل على الإخلال بالتوازن العسكرى الموجود بالشرق الأوسط. وأن إتمام هذه العملية تعتبر ضربة قاصمة «لمستر دالاس» نفسه. وأنه يجب إلغاء تلك الصفقة إنقاذا لماء وجه «مستر دالاس» ـ وإلا فإنه ـ أى «دالاس» ـ

سيضطر لاتخاذ (severe action) إجراء قاس ضد مصر . فاستفسر منه جمال عما يقصده بهذا الذى ذكره . ورد عليه « كيرمنت » إن الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة إلى توقيع عقوبات على مصر كقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وعمل حصار اقتصادى عليها . وثار جمال وغضب لهذا القول منه . ورد عليه بقوله « إن مصر ليست خاضعة لأى نفوذ لا لأمريكا ولا لانجلترا ولا لروسيا ولا للسعودية ولا لأى بلد . وأن مصر ترسم سياستها وتحدد علاقتها مع الدول الأخرى حسب ما تقتضيه مصالحها » . ومستطرداً « ربما تعتقدون أننا سياسيون محترفون ولكننا ثوار . وهذه السياسة منكم ستضطرنا إلى محاربتكم فى المنطقة . وأننا سنعلن على العالم العربى والإسلامى ما ذكرته لى الآن ، وسنقاتلكم حتى لو اضطررنا إلى النزول تحت الأرض (under Ground) أى العمل بشكل سرى » .

ولما ذكر له جمال هذا تراجع « كيرمنت » قائلاً : « كلا ـ أنا لا أقصد مافهمته ، ولكن « مستر دالاس » جن جنونه (Getting Mod) من هذه العملية ، وربما تدفعه الظروف إلى هذا التصرف الذى أشرت إليه . خاصة أن موقفكم ضعيف داخليا . ومجلس الثورة منقسم على نفسه . وأنك مقدر قوتك أكثر من حقيقتها . (over estimated your power) . ولذا فمن الواجب علينا أن نعمل على إنقاذ الموقف وأن تلغى هذه الصفقة ! ! » ورد عليه جمال « إننا منذ عامين ونصف العام نحاول أن نحصل منكم على أسلحة ولكن دون فائدة ، علماً بأن إسرائيل فى نفس الوقت تحصل منكم على احتياجاتها من السلاح . وأنكم دائماً تتكلمون عن التوازن العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط رغم أن صحفكم تذكر أن الجيش الإسرائيلى قادر على القضاء على جميع الجيوش العربية . وأن ما لديه من عتاد وأسلحة يفوق ما لدى الدول العربية مجتمعة » .

كما قال له جمال « إن موقفنا أصبح سيئاً للغاية أمام الجيش والشعب لأن إسرائيل تتحرش بنا كل يوم لعلمها بضعف تسليحنا . ونحن بتسليح جيشنا بهذه الصفقة لا نقصد الاعتداء على إسرائيل ، وإنما هدفنا هو أن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا . وأننا كنا ننتظر منكم مدنا بالسلاح كما تفعلون مع إسرائيل . ولقد لجأنا إليكم عدة مرات ، وسافرت بعثة عسكرية إلى أمريكا فى

المرة الأولى ومعها كشف بالأسلحة المطلوبة ولكنها عادت دون أن تحقق شيئاً ـ وفى فبراير ١٩٥٥ أعدنا الطلب لشراء أسلحة منكم ولكنكم لم تستجيبوا لهذا الطلب أيضاً . وفى يونيو عندما عرضت علينا روسيا موافقتها على بيع أسلحة لنا دون أية ارتباطات سياسية ، طلبت سفيركم فى القاهرة وأبلغته بهذا الأمر . ولكنه عاد إلىّ بعد الرجوع إلى حكومتكم وطلب أن نقوم بدفع ثمن هذه الأسلحة التى نطلب شراءها منكم بالدولارات وفوراً دون تقسيط . وحدد قيمتها بمبلغ سبعة وعشرين مليونا من الدولارات . وكان هذا المبلغ هو كل رصيدنا من تلك العملة . وأنكم تنسون أنكم لو أمددتمونا بالسلاح الأمريكى فإن هذا فى حد ذاته سيكون أكبر دعاية لكم داخل جيشنا بصرف النظر عن الكمية » .

إنقاذ ماء وجه دالاس :

ويقول جمال إن « كيرمنت » قد اقتنع بهذه الفكرة ولكنه أشار إلى أنه سيجد صعوبة لدى المسئولين فى الولايات المتحدة لإقناعهم بذلك بحجة أنهم غير مقدرين الموقف ولا ظروف المنطقة . ويذكر جمال أن « كيرمنت » فى النهاية قال له « يجب أن نعمل على إنقاذ ماء وجه « مستر دالاس » وذلك بأن تصدر بياناً » . ورد جمال بأنه لا يمكنه فعل ذلك ما دام لم يصله شىء منه رسمياً . وأن كل ما يعلمه هو أن « دالاس » كان قد ذكر هذا الاقتراح فى كلمة ألقاها مؤخراً .

واستطرد جمال وذكر لنا أنهما قد اتفقا على أن يصدر جمال بياناً يقول فيه أنه على استعداد للاجتماع « بمستر دالاس » لمناقشة الوسائل الكفيلة بتخفيف حدة التوتر فى المنطقة . (Easing the tention in the erea) وأن يذكر كذلك أن شراءنا أسلحة من روسيا لا يربطنا بها بأية ارتباطات سياسية . ويقول جمال أنه أوضح لـ « كيرمنت » أنه لن يقوم بإصدار هذا البيان إلا بعد أن يتصل « كيرمنت » بـ « مستر دالاس » ويتعرف منه على وجهة نظره ـ وأن « كيرمنت » وافق على هذا الرأى .

نصيحة سوفيتية :

وأبدى لنا جمال أنه تخوف وخشى أن يكون وراء إصدار ذلك البيان لعبة سياسية ولذلك طلب من على صبرى مدير مكتبه للشئون السياسية أن يتصل

بالسفير السوفيتى فى القاهرة ويخبره بالحديث الذى دار بين جمال و « كيرمنت » ليبلغه إلى حكومته ويسألها عن رأيها - فى هل يقوم جمال بإصدار ذلك البيان أم لا - وقد نصحت الحكومة السوفيتية بعدم إصدار ذلك البيان . كما أن « كيرمنت » نفسه لم يبلغ جمال برأى « مستر دالاس » كما كانا قد اتفقا .

وفى يوم ٢٧ سبتمبر أعلن أن (مستر آلان) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط سيصل إلى القاهرة فى غضون عدة أيام . وأن هذه الزيارة مرتبطة بصفقة السلاح التى تم التعاقد عليها مع روسيا . وكان لابد لنا والأمر كذلك من أن نعمل على إعلان إتمام تلك الصفقة قبل أن يصل (مستر آلان) إلى القاهرة حتى نضع الحكومة الأمريكية وكذا أنفسنا أمام الأمر الواقع . ويصبح لا أمل لهم ولا حيلة لنا فى أن نتراجع عن العقد الذى أبرم وتم إعلانه على شعبنا وعلى العالم أجمع .

وقد رأى جمال أن يلقى خطاباً شعبياً يعلن فيه ذلك . ويذكر أيضاً قصة شراء السلاح كاملة من بداية تعنت أمريكا وامتناعها عن بيع سلاح لنا ثم التجائنا إلى تشيكوسلوفاكيا وموافقتها وإتمام العقد معها بشراء أسلحة منها دون أية شروط سياسية ومقابل تصدير سلع زراعية إليها .

وقد قام جمال بإلقاء هذا الخطاب فى نفس يوم ٢٧ سبتمبر ودون إعداد سابق له على زوار معرض كان قد أقيم بأرض المعرض بالجزيرة للشئون العامة للقوات المسلحة .

وكان جمال ومعه زكريا قد التقيا بـ « كيرمنت روزفلت » يوم الأربعاء ٢٨ سبتمبر فى منزل السفير الأمريكى « بايرود » . واجتمع مجلس الثورة فى اليوم التالى - الخميس ٢٩ سبتمبر - ليبلغنا جمال بالحديث الذى جرى بينهم .

ستجرح فى كبريائك :

وقال جمال إنه شعر أن هناك معركة حرب باردة . وأن « كيرمنت » كان يحاول هز أعصابها . ومما قاله « كيرمنت » لها أن « مستر آلان » موفد برسالة من « دالاس » نفسه . وأنه يعتقد أن « دالاس » هو الذى أملاها بشخصه . كما يعتقد أيضاً أن الإنجليز هم الذين أشاروا إليه بهذا لأنها عنيفة جداً (very severe) وأنه يجب عليك (يقصد جمال) أن تحزن ولكن لا تغضب (be

(sorry but not be angry) وأن تمسك أعصابك حتى يمكننا أن نحل هذا المشكل فيما بعد » . كما ذكر لهما أنه لو كان هناك فى الولايات المتحدة عند كتابة هذه الرسالة لوقف بجانب « مستر دالاس » ومنعه من إرسالها على هذه الصورة . وأنه مضطر لتأجيل سفره حتى يتواجد عند تقديم الرسالة . وهو كان ينوى السفر صباح الخميس إلى بيروت .

ومما قاله « كيرمنت » لجمال أيضاً « أنك ستجرح فى كبريائك ، ولست أقصد كبرياءك شخصياً بل كبرياء بلدك (Not your Pride but the pride of your country) وأرى حتى تمر هذه الأزمة دون اتخاذ أية إجراءات (actions) من جانبنا أن تكون صبوراً . وأن تطلب منه أن يعطيك فرصة للدراسة . وأن تكون كأب حليم وهو كابن ـ أو أن تقبل ما فى الرسالة » . ولكنه لم يذكر لهما مضمون تلك الرسالة التى يشير إليها . وطلب « كيرمنت » من جمال مقابلة (مستر آلان) مساء يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ، ولكن جمال أعلمه أن يومى الخميس والجمعة عطلة أسبوعية عندنا . وأنه لا يقابل أحداً فيهما . وأشار إلى أنه من الممكن أن يقابله يوم السبت أول أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

وبعد أن ذكر لنا جمال ما جاء على لسان « كيرمنت روزفلت » ، بدأنا فى استعراض الموقف ـ وذكرت أن ما أفهمه من جملة « جرح كبرياء بلدك » هو ربما دفع إسرائيل ومساعدتها على الاعتداء علينا حتى تحقق نصراً عسكرياً على جيشنا ليؤثر ذلك على موقف الثورة داخلياً وعربياً . وذكر جمال عبد الناصر أنهم ربما يطلبون عودة محمد نجيب كما حدث فى ٤ فبراير ١٩٥٤ . ولكننا استبعدنا هذا الاحتمال لاختلاف الظروف وعدم توافر قوة عسكرية لهم بالبلاد تساعدهم لاتخاذ مثل هذه الخطوة . ولما سألنا عبد الحكيم عن قوتنا الدفاعية ومدى إمكانياتها فى الصمود أمام أى هجوم إسرائيلى وكذا إمكانية استمرارها فى الدفاع إلى أن تصل إلينا الأسلحة الروسية ويقوم جنودنا بالتدريب عليها .

أجابنا ـ إن الجيش قادر على الدفاع لوقت غير محدود . (unlimited) ولكن جمال قال « إن خطتنا هى الانسحاب والدفاع عند أول حدود لنا » .

وتناولت مناقشاتنا موقف القوات البريطانية التى كانت لا تزال متبقية فى

منطقة القناة . ولم يتم سحبها بعد توقيع اتفاقية الجلاء . وسألنا عن عدد تلك القوات وتسليحها وإمكانياتها فى القيام بعمل عسكرى مضاد لنا . وتبين أن القوات المتبقية لم تكن تزيد عن ٣٠,٠٠٠ عسكرى . ولم يكن لديها أية قوات مدرعة غير أورطة دبابات من نوع السنتوريون أى حوالى عشرين دبابة . لذا استبعدنا استخدام تلك القوة فى أى عمل عسكرى ضدنا .

ولما قال جمال إن الولايات المتحدة تخشى من ذكر أى شىء فى الصحف تشير إلى أنهم استعماريون تقدم زكريا باقتراح أن يقوم بالاتصال بالأمريكيين ويبلغهم أن جمال ينوى أن يعلن على العالم موضوع الرسالة التى أشار إليها « كيرمنت » ، وعلى اعتبار أن هذه الخطوة من جانبنا والتى يقترحها هى محاولة فى استخدام أسلوب الحرب الباردة معهم . ولكن لم يؤخذ باقتراحه .

مصطفى أمين وهيكل يقابلان كيرمنت :

وذكر جمال إنه كان قد طلب من مصطفى أمين وهيكل محاولة معرفة مضمون هذه الرسالة من « كيرمنت » وأنهما قد أمضيا طوال الليل معه بعد أن تقابل مع جمال وتناولا العشاء معه . وأنه تحدث إليهما وذكر كل ما دار بينه وبين جمال من حديث . كما أخبرهما أن الرسالة فيها إنذار وأنه غالباً محدد بوقت . ولكنه لم يقل لهما ماهية هذا الإنذار . وأنه قال لهما ـ إنه لم يشأ أن يخبر جمال بمضمون هذا الإنذار حتى لا يكون صادراً منه ـ وفضل أن يقوم به (مستر آلان) بنفسه .

وتناولت مناقشاتنا أيضاً احتمال قيام دول الغرب بحصار بحرى على الموانىء المصرية لمنع وصول الأسلحة الروسية إلينا . ولكننا استبعدنا هذا الاحتمال لأن روسيا كانت هى المسئولة عن تسليمه إلينا فى ميناء الإسكندرية .

ورأينا أن نعد أنفسنا لأسوأ الاحتمالات فتقرر أن يعلن عن تخريج دفعة جديدة من طلبة الكلية الحربية يوم الأحد التالى حتى يتبين أننا جادون فى الاستعداد لمقاومة أى ضغط منهم . كما تقرر أيضاً استدعاء ثلاثة لواءات من الحرس الوطنى . وتم اتفاقنا على أنه فى حالة دفعهم إسرائيل إلى الهجوم علينا أو أى تحرك منهم لتهديدنا أن نقوم بتقسيم جمهورية مصر إلى مناطق ، وأن يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الثورة قيادة منطقة ويصبح حاكماً عسكرياً عليها . وأن نعمل على تعبئة الشعب كله للمعركة . وقيل إن الأجهزة اللاسلكية اللازمة

للاتصال بين المناطق متوافرة وجاهزة . وأن الأسلحة التى سنقوم بتوزيعها على الشعب متوافرة أيضاً . وأنه سيعمل على توزيعها على المناطق لو حدث ما نتوقعه . وقيل إنه قد أعد مليونين من الجنيهات للقيام بتوزيعها على مكانين أو ثلاثة لاستخدامها إذا اضطررنا للقيام بحرب عصابات ضدهم وذلك حتى نضمن استمرار المعركة .

ورأينا أن الإعلان عن تلك المناطق وحكامها العسكريين من أفراد المجلس سابق لأوانه . كما أجل الإعلان عن حالة الطوارىء بين قوات البوليس أيضاً لنفس السبب .

وكان جمال قد طلب من المجلس أن يترك له حرية الرد على الرسالة عندما يتقدم بها إليه (مستر آلان) . وأن نترك ذلك لتقديره الشخصى للموقف بعد أن يطلع عليها ويعرف محتوياتها .

وكان الاتفاق بيننا شاملاً والإصرار كاملاً على ألا نخضع لأى تهديد أو ضغط حفاظاً منا على استقلالنا وحماية لحريتنا وإرادتنا .

وعاد جمال سالم من رحلته إلى الهند وأندونيسيا فى يوم السبت أول أكتوبر ١٩٥٥ . وبعد أن التقينا به فى المطار ذهبنا معه إلى منزل جمال عبد الناصر لنتعرف منه عما جرى من حديث بينه وبين كل من سفيرى فرنسا وانجلترا وكذا ما جرى مع (آلان) .

ويقول جمال إن سفير فرنسا تحدث عن علاقة بلاده مع مصر . وأشار إلى محطة إذاعة صوت العرب واشتكى من مهاجمتها لبلاده . ورد جمال أن اذاعة فرنسا هى الأخرى تقوم بمهاجمة مصر . وأن الحكومة الفرنسية ممتنعة عن تنفيذ توريد الأسلحة إلينا المتعاقد عليها معهم . وطالبه جمال باسترداد المبالغ التى كان قد تم دفعها كمقدم ثمن لهذه الأسلحة إن لم يتم التوريد . وأبدى السفير رغبته فى عمل اتفاق كتابى بين مصر وفرنسا لإيقاف الحملة الإذاعية المصرية ضد الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا نظير أن تستمر فرنسا فى توريد الأسلحة إلينا . ورد جمال أن هناك اتفاق الجنتلمان بين مصر وفرنسا ولكن الحكومة الفرنسية قامت بنقض ذلك الاتفاق . ولم يوافقه على الاتفاق الكتابى الذى أشار إليه السفير ومبيناً له أن مثل هذا الاتفاق يمكنهم استخدامه فى الإساءة إلى

العلاقة بيننا وبين دول شمال أفريقيا . وانتهت الزيارة بينهما على أن توقف الحملة الإذاعية من كلا الجانبين .

صفقة الأسلحة . . وأمن القاعدة :

وأما السفير البريطانى فقد قال لجمال إن اتفاقنا مع تشيكوسلوفاكيا على توريد أسلحة إلينا فيه تعارض مع اتفاقية الجلاء الموقعة بين انجلترا وبيننا . وأن ذلك يهدد أمن القاعدة البريطانية فى منطقة القناة .

ورد جمال ـ أنه شخصياً كان عضواً فى وفد المفاوضة المصرى أثناء المفاوضات على هذه الاتفاقية ولكنه لا يتذكر أن هناك نصاً فيها يمنعنا من شراء أسلحة من أية جهة نريد . وأجاب السفير أن مقدمة الاتفاقية تشير إلى الصداقة والرغبة فى التعاون الأكيد هى التى أملت هذه الاتفاقية . ولكن مع وجود أسلحة من بلد شيوعى فى القاعدة وما يتبع ذلك من تواجد فنيين أجانب ومن بلد شيوعى فإن ذلك يهدد أمن القاعدة .

وأوضح جمال له أن عدد الفنيين سيكون قليلاً للغاية . وأن ذلك سيكون فى بداية الأمر فقط حتى يتم تركيب الأسلحة وتدريب المصريين عليها . وذلك سيكون فى أماكن أخرى غير القاعدة وبعيداً عنها .

حديث لم نحط به علماً :

وسأله السفير ـ عما إذا كنا على استعداد لإلغاء هذه الصفقة من الأسلحة التى تم التعاقد عليها . وأجابه جمال ـ هذا إذا كنت ترغب فى أن تقوم ثورة فى الجيش المصرى . وقال السفير ـ لقد فهمت . ولكنه تساءل ـ عما إذا كنا على استعداد لإلغاء باقى الصفقة التى يتم توريدها بعد أن تعمل الحكومة البريطانية فى مقابل ذلك على إيجاد اتصال أرضى بين قطاع غزة والمملكة الأردنية بإنشاء طريق كممر بينهما . وأجابه جمال : إن هذا العرض جاء مفاجأة له . وأنه ليس على استعداد للإجابة عليه لأن الأمر يحتاج منه إلى تفكير ودراسة . وعلى ما يظهر أنه كان هناك حديث سابق حول هذا الموضوع بين جمال وكل من انجلترا وأمريكا ولكننا لم نحط به علما من قبل .

وتقابل جمال مع (مستر آلان) وكان يرافقه السفير الأمريكى بالقاهرة

(هنرى بايرود) ويقول جمال إن (آلان) بدأ حديثه عن مساعدة أمريكا لمصر فى عقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا . كما ذكر المساعدات الاقتصادية التى تقدمها بلاده لنا ، وشعور الصداقة المتبادلة بين البلدين . وأشار فى حديثه إلى أن اتفاق مصر الأخير مع تشيكوسلوفاكيا لتوريد أسلحة لها يهدد أمن منطقة الشرق الأوسط ويخل بالتوازن العسكرى بين إسرائيل والدول العربية . وبيَّن أنهم على علم بالتكتيك الشيوعى وطريقة تغلغلهم فى البلاد التى يرغبون فى نشر مبادئهم بها . وأنهم ـ أى الأمريكان ـ لهم خبرة طويلة فى هذا الشأن . وتكلم جمال موضحاً له أن هذا التوازن الذى يشير إليه لا يزال فى صالح إسرائيل ، وأطلعه على المستندات الإنجليزية والفرنسية التى تؤكد ذلك . وكان قد أمكن لمخابراتنا الحصول على تلك المستندات التى تشير إلى كميات الأسلحة التى وردت إلى إسرائيل من كل من أمريكا وانجلترا وفرنسا ـ وتشير كذلك إلى تقدير المخابرات البريطانية الذى جاء به أن ليس لدى مصر أية نية فى الاعتداء على إسرائيل . وأنها ليست مستعدة إلى ذلك بخلاف موقف إسرائيل واستعدادها . وقام جمال بذكر قصة السلاح ولجوئنا إليهم بعد قيام الثورة بنصف عام وموقفهم من ذلك . وإخطار السفير الأمريكى بالقاهرة عن استعداد روسيا لمدنا بما نحتاج إليه من سلاح واستمرار وقوف أمريكا جامدة دون حراك منها . وإغداق الدول الكبرى السلاح على إسرائيل . وأن موقفهم هذا قد دفعنا إلى الباب المفتوح أمامنا وتم التعاقد مع تشيكوسلوفاكيا على توريد بعض الأسلحة إلينا طبقاً لاتفاقية تجارية وليس لها أية صبغة سياسية .

جمال لا يزال ضابطاً :

وسأل (آلان) عن كمية السلاح التى تم تعاقدنا عليها . وأجاب جمال إنه على استعداد لإبلاغه بها ولكنه سيكون فى نفس الوقت معرضاً للمثول أمام مجلس عسكرى لأنه بجانب أنه رئيس الحكومة فهو لا يزال ضابطاً بالجيش . وقال جمال هذا كفكاهة طبعاً وتخلصاً من الإجابة على سؤاله . ويقول جمال إن (آلان) لم يتكلم كثيرا وإنما هو الذى تولى الحديث طوال الوقت شارحاً له وجهة نظر الحكومة المصرية وقصة الأسلحة وتطورها .

وانتهى الاجتماع بينهما دون أن يقدم (مستر آلان) الرسالة التى كان قد أشار

اليها « كيرمنت روزفلت » فى أحـاديثه المسـبقة . واتفـق جمال و (آلان) على أن يجتمعا مرة ثانية يوم الإثنين ـ ٣ أكتوبر ـ وطلب منه جمال أن يكون الحديث بينهما فى المقابلةالتالية عن المستقبل وعلاقة البلدين ببعضهما بعـد أن تكلما عن الماضى فى تلك المقابلة .

وصرح (مستر آلان) بعد خروجه من الاجتماع مع جمال « بأن مصر دولة لها سيادتها . ولها مطلق الحرية فى شراء السلاح من أى جهة تشاء » .

وعندما التقيا ثانية ـ يوم ٣ أكتوبر ـ لم يتقـدم (مسـتر آلان) أيضـاً بأية رسالة . وكان الحـديث بينهما عاماً . وذكر (آلان) أنه قد تضـايق عندما علم أن محطة إذاعة صوت العرب قد أذاعت فى تعليقهـا حـول موضـوع السـلاح « إن الولايات المتحدة تخرج من فيهـا الرغاوى كما يحـدث للكلاب عندما تغضـب » . ولكن تبيّن أن ما جاء بتعليقها هو « أن الولايات المتحدة ترغى وتزبد » . وترجمت له خطأ بالمعنى السابق .

وكانت الولايات المتحدة على مايظهر قد قدرت أن موضـوع شراء الأسـلحة من الاتحاد السوفيتى أصبح أمراً واقعاً ومنتهياً بعد أن أعلنّا عن تعاقدنا على تلك الصفقة ، والأمر قد خرج من يدها . وأن التهديد أصبح لايجـدى معنا . وأن أى إجراء منهم لن يترتب عنه إلا زيادة فى تعقيد الموقف بينهـم وبيننا . وسـيزيد من سخط العالم العربى عليهم . لذا فقـد رأوا أن اتخاذ موقف المهـادنة هو أسـلم الطرق .

٦٠ مليون جنيه :

وكانت قيمة العقود الأولى التى أبرمت مع تشيكوسلوفاكيا تقدر بسـتين مليوناً من الجنيهات وهى ثمن الأسـلحة المشـتراة من روسـيا . وكان الاتفـاق على أن تسدد تلك المبالغ على أربع سنوات وبفائدة مقدارها ٢٪ .

وكان لهذه الصفقة ـ وكسر احتكار الغرب للسلاح صدى واسع الانتشـار فى العالم العربى كله . وأدّت إلى رفع شعبية جمال عبد الناصر إلى القمة عند الشعب العربى لإتمامه هذه الصفقة وعدم خضوعه ولا تراجعـه تحت ضـغط وتهـديد الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى .

وكان الاعتقاد أن الغرب سيعمل على مهادنتنا فقط ولفترة ولكنه سيسعى إلى

القضاء على نظامنا الثورى فى مصر وبأية وسيلة ممكنة . لعلمه بأن سياسة مصر التى تتبعها ستشجع دولاً عربية أخرى على انتهاج طريقها واتباع خطواتها . مما يهدد المصالح الغربية فى المنطقة ويعمل على تقلص نفوذها وضياع تلك المصالح .

وكان أكثر ما نخشاه هو أن يشجع تلك القوى الأجنبية فى السعى إلى تحقيق ذلك الغرض . تلك الظروف التى كانت تحيط بمجلس قيادة الثورة والتفكك الواقع بين أعضائه والخلافات القائمة بينهم . وكانت مصلحة مصر هى التى دفعتنا من قبل إلى التكاتف والتآزر ، ومحاولة الظهور دائماً بمظهر الوحدة والتماسك تجنباً لتلك الأخطار التى كانت تحدق ببلادنا من يوم قيام الثورة حتى تلك الفترة . وكان الواجب يحتم على كل فرد منا أن يعمل على تجنب الفرقة بيننا . وأن يضحى ويتقبل أوضاعاً لم نكن راضين عنها .

وكانت تلك القوى على علم بالانقسام الموجود داخل المجلس . وقد أشار إليه « كيرمنت روزفلت » فى حديثه مع جمال . كما أن المجلس كان قد قبل استقالة صلاح سالم يوم ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ بعد أن تأزم موقفه معه كما سيأتى فى قصة استقالته .

ولم يكن قد مضى عام واحد على مواجهتنا لتلك الضغوط الأجنبية حتى واجهنا معركة جديدة ولكنها كانت أشد منها شراسة . ولم يكن هناك من سبب لتلك المعركة إلا أننا استخدمنا حقنا الطبيعى فى تأميم مرفق من مرافق بلادنا ذلك المرفق هو ـ قناة السويس .

ولم تكن تلك القوى الأجنبية ترضى أو تسمح لنا باستخدام إرادتنا الحرة فى تحقيق مصالحنا ولا ممارسة هذا الحق الطبيعى فى تأميم ذلك المرفق لذا فقد استخدمت كل من انجلترا وفرنسا قواتها العسكرية وتآمرتا مع إسرائيل لضرب وإسكات تلك الإرادة ، ومحاولين احتلال بلادنا . ولكن هذا الاعتداء الثلاثى منهم لم يفت فى عضدنا ولم يضعف من تصميمنا ولا إيماننا فى الذود عن بلادنا والدفاع عن حريتنا وإرادتنا .

وقصة تلك المعركة ، والتى سميت بـ « معركة السويس » . لأهميتها وملابساتها ونتائجها سترد فى باب خاص بها .

الباب الرابع

تفكك فى مجلس قيادة الثورة

١ ـ سلاح الفرسان والتفكير فى عمل انقلاب عسكرى .

٢ ـ محاولة صلاح سالم الاستقالة وأسبابها .

٣ ـ صدام بين جمال سالم وكمال الدين حسين . واستقالة كمال وتسويتها .

٤ ـ سحب سلطات جمال سالم كنائب لرئيس الوزراء .

٥ ـ تنازل صلاح عن بعض اختصاصات وزارة الإرشاد القومى التى يتولاها .

٦ ـ التحقيق مع عم جمال عبد الناصر .

٧ ـ موقف الأعضاء المختلفين مع جمال عبد الناصر من مناقشات المجلس .

٨ ـ شكوى صلاح من جمال عبد الناصر .

٩ ـ شكوى جمال عبد الناصر منى لصلاح .

١٠ ـ الشك فى أن جمال عبد الناصر يحاول التخلص من المختلفين معه .

١١ ـ شك جمال عبد الناصر فى أن المختلفين معه يرغبون فى إثارة معركة فى المجلس .

١٢ ـ استقبال جمال عبد الناصر عند عودته من باندونج .

١٣ ـ الاختلاف حول نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال .

١٤ ـ إحراج جمال سالم لجمال عبد الناصر .

١٥ ـ محاولة جمال عبد الناصر الانفراد بالسلطة بعد انتهاء فترة الانتقال .

١٦ ـ صدام بين جمال عبد الناصر وجمال سالم حول صحة قرار تفويض جمال عبد الناصر سلطة المجلس .

١٧ ـ خطاب أنور السادات إلى مجلس الثورة بتفويض جمال عبد الناصر

سلطته التى خوّلها له الدستور المؤقت ـ وخطاب استقالته من المجلس وما دار حولها .

١٨ ـ مناقشة فى المجلس حول نظام الحكم بعد فترة الانتقال .

١٩ ـ تصفية الخلاف بين جمال عبد الناصر وبينى .

الباب الرابع

تفكك فى مجلس قيادة الثورة

لم يكن قد مضى عام أو يزيد على قيام ثورة ١٩٥٢ حتى بدأ الخلاف يدب بين أعضاء مجلس قيادة الثورة لسبب أو لآخر. وكانت تلك الخلافات قد بدأت تظهر وتتضح أثناء الصراع الذى كان قد حدث بين اللواء أ. ح. محمد نجيب وبين أعضاء المجلس. وكانت قد ازدادت شدة وعمقاً بعد أن انتهى ذلك الصراع وأبعد محمد نجيب عن السلطة. ولم يكن الخلاف حول المبادىء الأساسية التى قامت الثورة من أجل تحقيقها، وإنما تركز حول أسلوب الحكم والطريقة التى كان يمارس بها فى ذلك الحين.

ولقد كان واضحاً للبعض من أعضاء المجلس أن جمال عبد الناصر يسعى ويهدف إلى محاولة تركيز السلطة بيديه. ولقد اتضح هذا الاتجاه منه عندما اقترح تعيين عبد الحكيم قائداً عاماً للجيش وترقيته من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء بدلاً من أن يتولى تلك القيادة ضباط محترفون ومتفرغون لها ويبعدون عن ممارسة السياسة. وبهذا التعيين انتقلت السيطرة على الجيش من مجلس قيادة الثورة إلى عبد الحكيم وبالتالى إلى جمال عبد الناصر بحكم الصداقة والعلاقة الوثيقة التى كانت تربط بينهما.

وجاءت الفرصة لجمال عبد الناصر أكثر لتحقيق ما كان يهدف إليه عندما اقترح جمال سالم أن يفوض مجلس قيادة الثورة سلطته إلى جمال عبد الناصر أثناء الأزمة مع محمد نجيب وموافقة أغلبية أعضاء المجلس على ذلك التفويض. وكان جمال عبد الناصر من جانبه أيضاً دائم السعي فى أن تصبح له السيطرة على أجهزة الأمن فى الدولة وعلى وسائل إعلامها أيضاً، وكذا على كل الأجهزة التنفيذية التى لها علاقة بالسياسة الخارجية فى البلاد ـ وقد نجح فى مسعاه.

وكان البعض من أعضاء المجلس يرى ويعتبر أن هذا الذى يجرى فيه خروج على مبدأ القيادة الجماعية والمتمثلة فى مجلس قيادة الثورة. خاصة وأن أعضاءها متضامنون فى المسئولية، وكل فرد فيها مسئول عما يتخذ من قرارات سواء اشترك فى إصدارها أو صدرت دون علمه. كما أنهم كانوا يرون أيضاً أن تلك المسئولية الموكولة لمجلس قيادة الثورة مسئولية تاريخية وسيحاسبون عليها أمام التاريخ . كما أن انفراد فرد بالسلطة له خطورته وأضراره على الاستقرار السياسى بالبلاد.

ولكن الأمر انتهى فى النهاية إلى انتقال السلطة كاملة إلى جمال وبشكل دستورى أيضاً عام ١٩٥٦ بعد أن وافق الشعب عليه كرئيس للجمهورية. وعلى الدستور الجديد فى استفتاء شعبي عام. ومن ظل من أعضاء مجلس قيادة الثورة مشاركاً فى الحكم بعد هذا الاستفتاء، لم تكن مسئوليته إلا مسئولية فردية وعن العمل المنوط به فقط.

وأما المسئولية الكاملة عن الدولة ككل فقد أصبحت بحكم الدستور الجديد المستفتى عليه مسئولية جمال وحده.

ولكن كيف انتقلت تلك السلطة إلى جمال، وما هى تلك الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة التى تسببت فى تفككه وإضعاف وحدته؟ ـ والإجابة على هذا التساؤل تتضح للقارىء من يومياتى وما جاء بها خلال تلك الفترة وهى تقول:

لم يكن قد مضى شهر على تسوية الخلاف مع محمد نجيب حتى واجهنا مشكلة أخرى جديدة يوم ٢٧ أبريل ١٩٥٤. فى هذا التاريخ اجتمع بعض من ضباط سلاح الفرسان بمبنى السينما الموجودة داخل معسكرهم بالعباسية وقرروا القيام

بانقـلاب عسكرى . على أن يبدأ فى صبـاح يوم ٢٨ أبريل . وكانوا قد قرروا أيضـاً مهـاجمة منزل جمال عبد الناصر ومبنى القيادة العسكرية بكوبرى القبة وكذا مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة . والاكتفـاء بمحمد نجيب كرئيس للدولة . مع إعادة الحياة النيابية فى خلال ثلاثة شهور وإعلان بيان عن ذلك .

القبض على ٢٦ ضابطاً :

وكان قد وصـل إلى علمنا خـبر اجتماعهـم وما ينوون القيام به ، فتم إلقـاء القبض على ستة وعشرين ضابطاً منهـم . وكانت المعلومات تفيد أيضـاً أن هناك تعاوناً بينهـم وبين البعض من المدنيين فى هذا الأمر . لذا رئى إلقـاء القبض على المدنيين المشتبه فى أمرهم والعمل على محاكمتهم . وكذا محاكمة الضباط بمجـالس عسكرية .

وظلت الحالة هادئة بعد ذلك حتى شهر أغسـطس من نفس العـام إلى أن ثار صلاح سالم طالباً الاستقالة من وزارة الإرشاد لاعتقاده أن هناك خطة قد رسمت لهدمه سياسياً وإبراز عبد الحكيم عامر .

وفى يوم الأربعـاء ٢٥ أغسـطس ١٩٥٤ اجتمع به كل من جمال سـالم وكمال وأنور وحسين الشافعى وأنا محاولين معه تسوية ذلك الموضـوع . وكان ذلك بعـد عودته من بغداد التى سافرا إليها لمقابلة « نورى السعيد » بغـرض إقناعه بعـدم الارتباط بالحلف الذى كانت تسـعى بريطانيا جـاهدة إلى إقامته والذى سمى فيا بعد بـ « حلف بغـداد » . ولما اجتمعنا به أخـذ صـلاح يشرح لنا وبإسـهاب ما يحس به وما لمسه فى خلال الفـترة السـابقة لهذا التاريخ . وكان من ضـمن ما اشتكى منه هو تدخل جمال عبدالناصر فى أعمال وزارة الإرشـاد القـومى التى يتولاها . وأن هناك ازدواجـاً فى الأعمال التى هى أسـاساً من واجبات وزارته . ذلك لأن جمال يقوم بتكليف جهـات أخـرى بعيدة عن أجهـزة وزارة الإرشـاد بأعمال هى من اختصـاص وزارته كالشئون العـامة للقـوات المسـلحة وغيرها . وتناول صلاح عدة موضوعات أخـرى لا محـل لذكرها هنا . وطـالب أن يحصـل على إجـازة إلى أن يتم توقيع الاتفـاقية النهـائية على الجـلاء مع بريطانيا . وأن يستمر موضـوع اسـتقالته معلقـاً إلى أن يتم ذلك التوقيع . واقترح صـلاح أن ينسـحب أعضـاء مجلس قيادة الثورة من السـلطة التنفيذية ، وأن ينسـحب عبد

الحكيم من قيادة القوات المسلحة . وأن تتولى الحكم وزارة مدنية ، ويبقى مجلس قيادة الثورة لمراقبة السلطة التنفيذية وكحكم بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء .

واجتمعت نفس المجموعة بعد انصرافها من عند صلاح للبحث عن حل لهذا المشكل الجديد . وكان الحل فى نظرها أن يتولى صلاح عملاً لايكون فيه احتكاك بنشاط جمال عبد الناصر . وكانت وزارة الإرشاد القومى والتى يتولاها صلاح فيها احتكاك مع جمال عبد الناصر لاتصال تلك الوزارة بالصحافة . حيث أن لها الإشراف والهيمنة عليها . وفكّرنا فى أن يتولى صلاح وزارة الخارجية أو أن يصبح وزيراً للشئون العربية وشئون السودان ، ولكن وجد أن المشكل سيظل قائماً لاهتمام جمال بالمسائل الخارجية . وكان صلاح قد التصقت به صفة المشتغل بالمسائل العامة وخاصة الخارجية منها من بدء قيام الثورة . وإبعاده عن هذا المجال لن يرضى به . وحتى لو رضى فسيكون هذا الإبعاد له مثار القيل والقال وسيعتقد أن هناك انقساماً داخل مجلس الثورة .

صداقة جمال ببعض الصحفيين :

ولم نجد إلا حلاً واحداً هو أن يعد جمال عبدالناصر ألا يتصل لا بالصحافة ولا بالإذاعة إلا عن طريق صلاح . وإذا رغب فى توجيه الصحافة فإن ذلك يكون عن طريق الوزارة المختصة . وأما عن صداقة جمال عبدالناصر ببعض الصحفيين واتصاله بهم ـ وكان صلاح ينتقد هذه العلاقة ـ فقد رأينا أن نترك الحرية لجمال فى الاتصال بهم كيفما شاء وذلك بصفتهم الشخصية وليس كصحفيين ـ ولو أنه من الصعب الفصل بين الصفتين . وتم الاتفاق على أن يقوم جمال سالم بإبلاغ جمال عبد الناصر بهذا الرأى الذى توصلنا إليه .

وكان جمال عبد الناصر قد سافر يوم السبت ٩ أبريل ١٩٥٥ إلى الهند فى طريقه إلى مؤتمر باندونج . وكان جمال سالم ينوب عنه فى رئاسة الوزارة أثناء سفره . وتحدث إلىّ ذاكراً أن مسئوليته كنائب لرئيس الوزراء غير محددة ، وأنه لا يمارس سلطاته ، وأن جمال عبد الناصر لم يطلعه على اتجاهنا فى بعض المسائل الخارجية الهامة حتى تصبح الصورة واضحة له أثناء غيابه . رغم أنه قد طالبه عدة مرات قبل سفره ولكن دون فائدة . وأنه هذا القصور فى المعلومات عن

تلك المسائل الهامة أصبح يخشى - على حد قوله - مقابلة السفراء الأجانب حتى لا تنكشف تلك الصورة لهم لو تصادف وتناقش أحدهم معه فى أحد هذه الموضوعات التى لا يعلم عنها شيئاً .

وكان قد حدث يوم الأربعاء ٢٧ أبريل ١٩٥٥ فى اجتماع مجلس الوزراء مشادة كلامية بين جمال سالم الذى كان يرأس الجلسة لوجود جمال عبدالناصر فى مؤتمر باندونج وبين كمال الدين حسين ، وذلك أثناء عرض كمال الدين لأحد موضوعات وزارته وهو إنشاء مبنى لتسجيل الآثار .

استقالة كمال :

وفى يوم الجمعة ٢٩ أبريل وصلنى خطاب من كمال يطلب فيه قبول استقالته من المراكز التى يتولاها . ووجه خطابه إلىّ بحكم أقدميتى فى مجلس الثورة وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

أخى قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة

بعد التحية .

أتشرف بأن أخطركم بأنى أصبحت فى صحة تجعلنى غير قادر على القيام بأعباء العمل الذى أسنده المجلس إلىّ كوزير للتربية والتعليم . وإنى حفاظاً لما أؤتمنت عليه ، وإزاء عجزى هذا . أرجو أن يتفضل المجلس بقبول استقالتى من هذه المهمة .

مع جزيل شكرى وتقديرى ؟

المخلص

الصاغ أ . ح . كمال الدين حسين

١٩٥٥/٤/٢٨

وعندما وصلنى هذا الخطاب توجهت إلى منزله ومعى حسين الشافعى ، وأمكن تسوية الخلاف وتم سحب خطابه .

تصرف ضايق جمال سالم :

وكان موعد عودة جمال عبد الناصر إلى القاهرة من مؤتمر باندونج يوم الإثنين

٢ مايو . وكان جمال سالم بصفته رئيساً للوزارة بالنيابة قد أصدر أوامره الخاصة بترتيبات استقبال جمال عند وصوله . ولكن هيئة التحرير والمسئولين بها « إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمه » لم يلتفتا إلى أوامره واتخذا ترتيبات أخرى مخالفة لتلك الأوامر بل وتم نشر تلك الترتيبات التى اتخذاها على صفحات الجرائد اليومية دون إذن منه . وكان جمال سالم يرى أن يكون استقبال جمال عبد الناصر الشعبي نابعاً من الجمهور نفسه دون تدخل من الأجهزة الرسمية للدولة . ولكن المسئولين عن هيئة التحرير قاموا بالعمل على نقل العمال إلى المطار وإلى مناطق أخرى متعددة بغرض التجمع بها . وعلى طول الطريق الذى سيمر به جمال عبد الناصر . وهذا التصرف ضايق جمال سالم كما ضايقته تصرفات أخرى من جهات مختلفة جعلته يشعر أنه لم يكن هو رئيس الحكومة المسئول . وقد عبّر لزكريا محيى الدين ولى عن رغبته فى الاستقالة ، ولكنه حفاظاً منه على شكل المجلس ومظهر وحدته ـ على حد قوله ـ فإنه سيعمل على تغطية هذا المظهر بحضور اجتماعاته دون أن يشترك فى المناقشات التى تجرى فيه .

ولما وصل جمال عبد الناصر إلى المطار وكان يرافقه صلاح سالم فى رحلته ، شعرنا من أول لحظة أن صلاح غير مرتاح لما جرى أثناءها . واشتكى صلاح أن جمال لم يشركه معه هناك لا فى اللجان ولا فى المؤتمر . وأنه لم يطلعه أيضاً لا على المذكرات ولا على خطته فى العمل هناك قبل السفر . وأن جمال اعتمد على الدكتور محمود فوزى وعلى على صبرى فقط . كما ذكر أن جمال قد خرج هناك على قرار مجلس الثورة الخاص بالعمل على مهادنة الغرب وعدم مهاجمته .

وكان حسن إبراهيم قد تقابل معى يوم ٨ مايو ١٩٥٥ ، وذكر أنه تقابل مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم . وأن جمال أثار معه موضوع أعضاء مجلس قيادة الثورة وما وصلوا إليه من تفكك وعدم انسجام . وأنه يخشى أن يتطور الأمر وينفصل صلاح وجمال سالم من المجلس . ويقول حسن أنه ذكر له أنه هو الآخر يرغب فى الانفصال وربما البغدادى أيضاً . ولما سأله جمال عن السبب ذكّره حسن بموقفه منه والطريقة التى اتبعها معه فى عدة مسائل حددها له وذكر انه لم يشأ إثارتها ولكنها كامنة داخل نفسه . وأن عدم إثارته لها كانت مراعاة منه للصالح العام . وأن مستقبل البلاد كان يتطلب منه ذلك . كما ذكر حسن أنه أشار فى

حديثه معهم أيضاً إلى موقفى وعدم التحمس فى الدفاع عن وجهة نظرى كما كان الحال سابقاً وذلك لأننى أحاول أنا الآخر المحافظة على بقاء المجلس وحدة واحدة متماسكة خشية أن يؤثر أى انقسام فيه على مسيرة الثورة .

وتذاكرنا فى هذا اللقاء صورة مجلس الثورة فى الماضى عندما كان هناك توازن فى الرأى داخله فى الفترة الأولى بعد قيام الثورة . وكيف كانت الموضوعات التى تعرض عليه تناقش باستفاضة . ولم يكن هناك دكتاتورية فى الرأى ـ ثم كيف تحول هذا ـ وكيف استخدم جمال سالم وصلاح ضد محمد نجيب .

الحد من اختصاصات جمال سالم :

وكان مجلس قيادة الثورة قد انعقد بعد ظهر نفس اليوم ـ ٨ مايو ـ وعندما اجتمع المجلس تكلم كمال وكان عصبياً . وأشار إلى أن أحد الزملاء قد سلم على زميل له كان يقف معه ولم يشأ هذا الزميل أن يسلم عليه . وكان يقصد جمال سالم بهذا الحديث . وكان جمال سالم هادئاً جداً ـ على غير عادته ـ فاعتذر لكمال . وذكر أن غضبه منه ليس معناه أنه يعاديه . بل انه أقرب إليه مما يتصور ـ وكان عتاب الأصدقاء .

ثم صمت المجلس بعد هذا الموقف لفترة ولم يتحدث أحد . وكان على جمال عبد الناصر أن يبدأ الحديث بصفته رئيساً للمجلس . وبدأ الحديث . ولكن صوته كان متهدجاً ويدل على ما يعتمل فى نفسه علماً بأنه قادر على التغلب على مثل هذه المشاعر . ولما تكلم أشار فى حديثه إلى علاقة أعضاء المجلس بعضهم ببعض . وما وصلت إليه تلك العلاقة . وأن روح الجماعة قد أصبحت غير متوافرة بينهم . واعتقد جمال سالم أن الحديث موجه إليه . فتكلم وأشار إلى مركزه كنائب لرئيس الوزراء . ومسئوليته عن المسائل التنفيذية والاقتصادية . وأنه كان زاهداً فى هذا المنصب . ولكن مادام أصبح مسئولاً عنه فلابد من أخذ اختصاصاته كاملة وأن يكون له رأى فيها . أو أن تصبح مسئوليته فردية كأى فرد آخر من أعضاء المجلس . ودارت مناقشة طويلة حول هذا الموضوع . وانتهت فى النهاية إلى أن تصبح مسئوليته مسئولية فردية كباقى أفراد المجلس . ولم يحاول جمال سالم مقاومة هذا الاتجاه بل سلّم به . وكان جمال عبد الناصر يحاول أن يحد من اختصاصات جمال سالم ، ربما لأن أغلب أعضاء المجلس كانت تشتكى من طريقته فى التعامل معهم . أو لغرض آخر .

وتكلم صلاح بعد ذلك عن الإذاعة المصرية الموجهة إلى الدول الأخرى ومن يتولى مسئولية هذا التوجيه . ومقترحاً أن يتولى ذلك مكتب رئيس الوزراء . ووافق جمال عبد الناصر على ذلك فوراً . وكان معنى ذلك أن صلاح قد سلب نفسه أهم اختصاص له فى وزارة الإرشاد القومى خاصة أنه كان معلوماً أنه المتحدث الرسمى باسم الحكومة . ثم تكلم صلاح عن مركز نائب رئيس الوزراء ومقترحاً إلغائه بحجة أن هذا المنصب لم ينشأ إلا لغرض الترضية . وقد ثبت فشله . ووافقه جمال سالم على هذا الرأى . ولكن جمال عبد الناصر رد عليه ودون مقدمات « إن هذا المركز كنا قد أوجدناه للرجل الثانى من بعدى حلاً للمشكلة التى كانت قائمة من صلاح واعتقاده بأننا نعمل (push.) دفع لعبد الحكيم إلى أعلى » . وثار صلاح على هذا القول وانقلب جو الاجتماع . وحاولنا إقناع صلاح بأن المسألة قد انتهت وليس هناك داعٍ لإثارتها من جديد .

لينكولن واحد :

وكان جمال عبد الناصر قد ذكر أثناء إحدى المناقشات فى ذلك اليوم قصة فحواها أنه كان قد عرض على « لينكولن » رئيس الولايات المتحدة وزملائه الثمانية أحد الموضوعات ، وطلب« لينكولن » رأى كل منهم فى الموضوع المطروح عليهم . ولم يوافقوا عليه جميعاً . ولكنه ـ أى « لينكولن » ـ كتب القرار بالموافقة . وعقَّب جمال سالم على ذلك بقوله « بس فيه هنا تسعة (لينكولن) » . فصمت جمال عبد الناصر لوهلة ثم رد بقوله « لأ لينكولن واحد » . مشيراً بذلك على ما أعتقد إلى القرار الذى كان قد سبق وأخذه المجلس بتفويضه لسلطته كاملة فى اتخاذ القرارات دون الرجوع إليه وذلك أثناء أزمة محمد نجيب .

وبعد الانتهاء من الاجتماع علّقت مع حسن على أن هذا الموقف السيىء قد أجل إلى حين لكنه سيتفجر ثانية . وأن صلاح سيكون أول من سيسقط منا ثم يعقبه جمال سالم وربما أعقبهما لأنى أصبحت لاأحتمل هذا الوضع ، فالدكتاتورية فى الرأى والعمل أصبحت واضحة ولاغموض فيها . وأصبحنا نخشى الاعتراض والمناقشة الحامية للدفاع عن رأينا خوفاً من الانقسام . وكان ختام تعليقنا « وكأن ما نخشاه اليوم سيكون هو سبب بلاء هذه البلاد فى المستقبل » .

التحقيق مع عم جمال :

وكان قد حدث أثناء وجود جمال عبد الناصر فى مؤتمر باندونج أن علمت من مصطفى عبوده وكيل الوزارة التى أتولى شئونها أن حسين خليل عبد الناصر ـ عم جمال ـ قد تدخل لدى إحدى الشركات التابعة للوزارة لصالح أحد أصدقائه . ولمّا كان عم جمال موظفاً بوزارة الإصلاح الزراعى فقد قمت بإبلاغ هذا التصرف منه إلى جمال سالم لمسئوليته عن تلك الوزارة . وقد رأى جمال سالم إجراء تحقيق معه فيما هو منسوب إليه .

ولما عاد جمال عبد الناصر من المؤتمر وعرف موضوع التحقيق مع عمه تضايق من هذا التصرف وأخذه بمعان أخرى بعيدة تمام البعد عن الحقيقة . وكنت قد علمت بهذا الأمر من زكريا وحسن إبراهيم فاصطحبت معى جمال سالم وتوجهنا إليه لتسوية هذا اللبس . وكنا متأثرين منه لحالة الشك التى راودته وعاتبناه عليها . ومما ذكره جمال سالم له أنه كان يعتقد أنه بهذا الإجراء الذى اتخذه إنما كان يحمى به جمال عبد الناصر. وأنه قد تصرف كما لو كان هو جمال عبد الناصر نفسه . كما أن هؤلاء الموظفين الذين يحقق معهم تابعين لوزارته وهو مسئول عن تصرفاتهم . وأما جمال عبد الناصر فقد أشار إلى أن هذا التصرف من عمه كان قد حدث من مدة ولكنه لم يثر إلا أثناء وجوده ـ أى جمال عبد الناصر ـ بالخارج حتى تفهم البلد ـ على حد قوله ـ أن عمه كان مستغلاً لنفوذه . وكان محمياً منه . ولكنه فقد هذه الحماية بعد سفره إلى الخارج . وحاولت من جانبى أن أوضح أن الموضوع قد عرف صدفة . ولم أبلغ جمال سالم به إلا لكونه مسئولاً عن تصرفات موظفيه . وبعد حديث طويل أظهر لنا اقتناعه بملابسات الموضوع . وأن الشك الذى كان يساوره قد زال . ولكن تبين لى فيما بعد أنه كان لا يزال عالقاً فى نفسه .

وفى مساء يوم الخميس ١٩ مايو ١٩٥٥ كنت قد علمت أن جمال عبد الناصر ألقى كلمة فى نادى ضباط الجيش بالزمالك وكان قد دعى لتناول الإفطار بمناسبة عودته من باندونج . وكنا فى رمضان . وكانت الدعوة فجائية . ولم أحضرها لارتباطى من قبل على تناول الإفطار مع أصدقاء لى . وعلمت فى نفس المساء أنه أعلن فى كلمته التى ألقاها عن انتهاء فترة الانتقال فى يناير ١٩٥٦ . وهى

نهاية مدة السنوات الثلاث . كما أنه أعلن فى كلمته أيضاً عن عودة الحياة النيابية . ولكنها ليست فى شكل أحزاب . وإنما ستكون ممثلة فى هيئات . ولم يكن المجلس قد ناقش هذا الموضوع من قبل . وكان الأمر مفاجأة لى ـ لا للخبر نفسه ـ بل لأن جمال عبد الناصر قد أعلن هذا القرار منفرداً وبهذه الصورة العلنية دون الرجوع إلى مجلس الثورة . وكانت هذه أول مرة يخطو فيها هذه الخطوة ـ وهل كان القصد منها ممارسة السلطة منفرداً وتثبيت حقه فى إصدار مثل تلك القرارات وإعلانها تنفيذاً لقرار الأغلبية فى مجلس الثورة أم أنه أراد أن يعطى الشعب انطباعا بأنه هو الذى يعمل على عودة الحياة النيابية فى أقرب وقت . كان هذا هو الذى خطر فى ذهنى على أثر سماعى هذا الخبر فى نفس المساء .

ولكن بعد إعلان هذا بأيام قليلة اتصل بى عبد الحكيم ليهنئنى بالعيد وفاتحته فيما أعلنه جمال عبد الناصر . وفسّره لى بأن جمال عبد الناصر قد اضطر لإعلان ما أعلنه بحجة أن هناك شائعات تدور فى البلاد عن أن صلاح والبغدادى منقسمان على المجلس لرغبتهما فى عودة الحياة النيابية . كما أن جمال سالم كان قد قام بزيارتى فى نفس اليوم الذى تحدثت فيه إلى عبد الحكيم وأثير ما أعلنه جمال أثناء حديثنا . فأبلغنى أنه شخصياً لم يعلم به إلا قبل قيام جمال عبد الناصر بإلقاء كلمته مباشرة . وذلك أثناء جلوسهم على مائدة الإفطار . وأن جمال عبد الناصر أبلغه أنه سيعلن ما أعلنه بحجة أن هناك شائعة عن أن جمال سالم وصلاح منقسمان على المجلس بسبب نظام الحكم ورغبتهما فى عودة الحياة النيابية وبسرعة . وأن مجلس الثورة معارض فى ذلك . وأنه بهذا التصريح منه يريد أن يقضى على هذه الشائعة ـ ولكننى لم أكن قد سمعت عن هذه الشائعة من قبل .

إعلان منفرد :

وفى أثناء زيارة جمال سالم لى دار الحديث بيننا حول حال مجلس قيادة الثورة ، وقد أراد أن يوضح لى موقفه . والسبب الذى دفعه إلى الوقوف بجانب جمال عبد الناصر فى المناقشات التى كانت تدور فى المجلس . وتخليه عن موقفه السابق فى المرحلة الأولى من الثورة . وعدم تقيده برأى جمال عبد الناصر ، وكنت ألومه على هذا الموقف الجديد الذى اتخذه لأنه أخل بالتوازن فى الرأى

الذى كان موجوداً بالمجلس فى بداية الثورة بل وكان من نتائجه أيضاً إضعاف شخصية المجلس نفسه. وفسر موقفه بأنه كان يثق ثقة عمياء فى جمال عبد الناصر. وأنه لم يكن يظن أنه رسم لنفسه خطة تجميع كل السلطات بين يديه. وأن الدليل على ذلك أنه هو نفسه الذى تقدم باقتراح تفويضه بسلطة المجلس .وأنه تقدم بهذا الاقتراح عندما شعر ـ على حد قوله ـ أن المجلس كان قد أصبح عاجزاً عن أخذ القرارات اللازمة فى المسائل التى كانت تعرض عليه. وأن هذا كان تعطيلاً للعمل.

ودارت المناقشة بيننا بعد ذلك فى البحث عن الحلول حتى يبقى المجلس متماسكاً لمواجهة تلك الظروف الخارجية التى تمر بها البلاد. وكذا التصدى لقوى المعارضة الداخلية. وحتى لا نتسبب فى الاضرار ببلدنا لو انقسمنا على بعضنا. ولم نجد أمامنا من حل غير الحل الذى كنت قد اتخذته لنفسى من فترة. وهو أن يعمل كل فرد منا فى دائرة عمله قدر طاقته محاولاً أن يخدم بلده عن هذا الطريق. وألاَّ نشعر أحداً أن هناك انقساماً داخل المجلس. وإذا عرضت علينا مسألة عامة نبدى فيها رأينا دون أن نصطدم بأحد وكأننا نقول « اللهم اشهد فإنى قد أبلغت ». نظراً لأن غالبية الأعضاء تصوت دائماً فى جانب جمال عبد الناصر. وأن نستمر على تلك السياسة حتى انتهاء فترة الانتقال. وذلك إرضاء لضمائرنا. وعلى أن نفكر فى خطوتنا التالية بعد ذلك.

وفى مساء نفس اليوم الذى زارنى جمال سالم، قمت بزيارة صلاح. وقد أبلغنى أن جمال عبد الناصر اشتكى له منى بسبب التحقيق الذى جرى مع عمه. كما أنه ـ أى جمال عبد الناصر ـ يأخذ علىّ أيضاً عدم زيارتى له لا فى مكتبه ولا فى منزله منذ أن توليت وزارة الشئون البلدية والقروية. وأننى لا أعرض عليه مشروعات وزارتى. وأن ما يذكر فى الصحف عن العصا السحرية هى من تدبيرى. وأننى على اتصال بالصحافة. وحذرنى صلاح أن بعض الشائعات ستطلق علىَّ حتى يكون هناك المبرر للتخلص منى أمام الشعب الذى كان قد أصبح معجباً بطريقة عملى فى الوزارة التى أتولاها. واشتكى صلاح أن وزارة الإرشاد التى هو مسئول عنها أصبح وزيرها الحقيقى جمال عبد الناصر وليس صلاح. ذلك لأن مصلحة الاستعلامات التابعة لوزارته والتى يرأسها عبد القادر

حاتم أصبحت تأخذ أوامرها مباشرة من جمال . وكذا التعليقات الداخلية والخارجية التى تقوم الإذاعة بإذاعتها . أما الرقابة على الصحف فيقوم الرقيب العام « موفق الحموى » بالرجوع فيها إلى جمال وليس إلى صلاح . ولم يتبق لصلاح فى الوزارة من أجهزة غير إدارة السياحة ـ على حد قوله ـ وأن هذا الوضع الذى ذكره ليس مقصوراً على وزارة الإرشاد القومى فقط وإنما نفس الشىء قائم أيضاً فى وزارة الخارجية ، وكذا فى وزارة الداخلية والقوات المسلحة والمخابرات العامة ـ بالإضافة إلى سيطرة جمال على العمال عن طريق الطحاوى وطعيمة فى هيئة التحرير وأصبحت له بذلك السيطرة التامة على كل الأجهزة سواء المتصلة منها بالسياسة الداخلية أو الخارجية .

وبحث صلاح معى عن الحل أيضاً فلم يجد حلاً مناسباً غير الحل الذى كنت قد توصلت إليه وذكرته لجمال سالم فى صباح نفس اليوم . ولم نتصور أن نقف ضد بعضنا متصارعين . وأن الأسلم لبلادنا هو البعد عن هذا الصراع رغم أن ذلك الموقف منا ربما يسىء إلينا سياسياً فى المستقبل .

وانصرفت من عند صلاح وذهبت إلى منزلى وأنا أشعر أننى مقدم على معركة وليس فى يدى أى سلاح غير سلاح الحق وإخلاصى لبلادى وأبناء وطنى ـ وساءلت نفسى ماذا أفعل ؟ ـ هل أستسلم وأترك الحكم للتاريخ الذى سيظهر الحقيقة فى يوم من الأيام مهما طال عليها الزمن ؟ ـ أم تاريخ إيه ـ على حد قول صلاح ـ ومن أين سيعرف التاريخ هذه الحقائق ؟ ـ وكانت نفسى تنازعنى وتحدثنى ألا أستسلم بل علىَّ أن أقاوم مهما حدث . وأنه ليس من حقى الانسحاب من المعركة لأنها ليست معركتى إنما هى معركة بلدى ـ ولكنى أعود ثانية وأحدث نفسى وأقول كيف أقاوم وأنا مجرد من كل سلاح ؟ . ولم يكن أمامى غير الصمود والدعاء إلى الله أن يلهمنى طريق الصواب . . هذا ما سجلته فى يومياتى بعد أن عدت من زيارة صلاح .

وفى يوم الخميس ٢٦ مايو ١٩٥٥ طلب منى جمال سالم زيارته فى منزله ، وأبلغنى عندما التقيت به أن جمال عبد الناصر موجوداً باستراحة برج العرب وقد اتصل بصلاح وطلب منه الذهاب إليه . وذكر جمال سالم أنه يعتقد أنهم هناك يرسمون خطة للتخلص منا لأن جميع أفراد المجلس موجودين هناك فيما عدانا . وأنه

يرى أن من ضمن خطتهم ضم صلاح إليهم فى الوقت الحاضر. وتساءلت عندما ذكر لى ذلك عن الأسباب التى تدفعهم إلى هذا التخلص مستطرداً «هل انحرفنا عن مبادىء ثورتنا أو مبادئنا التى آمنا بها ؟ أم أنهم يطلبون منا أن نكون أصناماً فى هذا المجلس لا رأى لنا ولا شخصية ولا كرامة ؟ وأن ننافقهم ونكون تابعين لهم ؟ وهم يعلمون أن هذه الصفات لا تتفق مع أخلاقنا ومبادئنا. وعشنا طوال حياتنا نحافظ على كرامتنا ونمقت النفاق ولنا رأينا وشخصيتنا. وكيف يطلبون هذا - أيرضيهم وهم ينادون كل يوم ويقولون للشعب أننا لا نحب المخادعين ولا المنافقين ويطالبون بأن يكون لكل فرد منهم كرامته وشخصيته - هل هم ينادون بمبادىء هم غير مؤمنين بها ؟ وإن كان يطلب منا ونحن أعضاء المجلس أن نتمثل بهذه الأخلاق التى تتنافى مع مبادئنا ومبادىء الحرية التى نطالب بها - فماذا إذاً يطلبون من هذا الشعب المسكين ! ! »

ورد جمال سالم على هذا القول منى أن هناك أشخاصاً يحبون أن يلتف حولهم أشخاص أقوياء ولهم شخصيتهم، بخلاف أشخاص آخرين يفضلون أن يكون من حولهم أشخاص ضعفاء أقزام. وضرب مثلاً بـ «لينين» على أنه من النوع الأول. و «ستالين» من النوع الآخر. ومستطرداً أنه على هذا الأساس فجمال عبد الناصر يرى أننا كأشخاص نعتز برأينا وكرامتنا ولنا شخصيتنا فهو يريد لذلك التخلص منا.

ثم حضر صلاح وأراد أن يتحدث إلينا قبل سفره إليهم، وذكر أنه يعتقد أن جمال عبد الناصر سيحاول التخلص منا فرادى لأنه من الخطورة عليه أن يتخلص منا دفعة واحدة، وأنه سيبدأ فى التخلص منى على أن يتبعنى جمال سالم ثم حسن ابراهيم، ولكنه بالنسبة إليه - أى لصلاح - فإنه سيحاول - على حد قوله - الاحتفاظ به حتى تنتهى مشكلة الاتحاد مع السودان. وإن نجحت ينشأ لها مركز جديد ليشغله ويكون مقره السودان. وإن فشلت سهل التخلص منه لأن الأمر فى هذه الحالة سيظهر للرأى العام وكأن هذا الفشل هو السبب المباشر لهذا التخلص.

وتركنا صلاح بعد هذا الحديث وسافر إليهم، ثم عاد فى اليوم التالى وأبلغنا عن الحديث الذى دار بينه وبين جمال عبد الناصر. ويقول صلاح إن الحديث

الذى دار بينهما فى البداية حول التصور لنظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال. وأن جمال عبد الناصر سأله عن رأيى فى هذا التصور بعد أن أخبره صلاح أننا تناولنا هذا الموضوع بالمناقشة أثناء زيارتى له. ولكن صلاح أبلغه أنه يفضل أن يستمع بنفسه إلى رأيى بحجة أننى متأثر منه ـ أى من جمال عبد الناصر ـ لشكوكه الخاصة بموضوع عمه.

وذكر صلاح كذلك أن جمال عبد الناصر أخبره أنه كان يشعر بعد عودته من باندونج أن جمال سالم والبغدادى كانا يودان إثارة معركة ضده ـ أى ضد جمال عبد الناصر ـ وذلك عندما طلب جمال سالم انعقاد مجلس الثورة أراد تفويت الفرصة علينا فلم يدع المجلس للانعقاد. وهذا القول من صلاح أثار دهشتنا لأنه لم يكن فى ذهن أحد منا شيئاً من هذا على الإطلاق. وكل ما هنالك أن جمال سالم كان متأثراً مما حدث بينه وبين كمال من سوء تفاهم فى مجلس الوزراء. وكان طلبه لانعقاد مجلس الثورة بغرض تسوية هذا الخلاف قبل الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء.

وقد ذكر جمال عبد الناصر أيضاً لصلاح أنه كان يراقب تكتيك البغدادى مع جمال سالم والدكتور حسن مرعى فى أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد عودته من باندونج. ورغبتنا فى إثارة المعركة عندما عرض كمال الدين حسين موضوع مبنى تسجيل الآثار. وأنه كان يعتقد أن صلاح متفقاً معنا لأنه لاحظ سكوت صلاح طوال الوقت ولم يشترك بالمناقشة فى أى موضوع غير هذا الذى عرضه كمال. وقال لصلاح أن خطتنا كانت قد بنيت على أساس أن صلاح سيثير موضوع سبب غضبه فى باندونج، وأن هذه ستكون فرصتنا لإثارة المعركة ـ على حد قوله ـ ولكننا قمنا بتغييرها فجأة بعدما سكت صلاح ولم يثر ذلك الموضوع. وأن جمال سالم قام يطالب فى اجتماع مجلس الثورة بأن يتولى مسئولية السلطة التنفيذية، ورغب فى أخذ قرار من المجلس فى هذا الأمر.

جمال سالم يريد استقبالاً طبيعياً:

كما أثار جمال عبد الناصر مع صلاح أيضاً موقف جمال سالم من ترتيبات استقباله عند عودته من باندونج، وذكر له أن جمال سالم كان رافضاً فى عمل أية استقبالات له. وأوضح جمال سالم أنه كان يرغب فى أن يكون الاستقبال

طبيعيا وبدافع من شعور الناس وليس مفتعلاً كما حدث . ويقول صلاح أنه سأل جمال عبد الناصر عن الفائدة التى ستعود علىَّ فى حالة نجاح جمال سالم فى أخذ قرار من المجلس عن مسئوليته فى المسائل التنفيذية ـ وأنه أجابه « أن البغدادى سيناله بالتالى شيئاً من هذه السلطة بصفته متجاوباً مع جمال سالم » . وتساءلت عن أسباب كل هذا الشك ـ وأجابنى صلاح أنه سيفسِّر لى هذه النقطة ـ على حد قوله ـ لأن جمال عبد الناصر ذكرها له بصراحة ـ وهو يقول « أن البغدادى يحاول أن يقوى ويحصل على تأييد الرأى العام بغرض فرض إرادته على المجلس ـ وله أجهزة خاصة تتصل بالصحف والإذاعة ـ وله شلة من الضباط إسمها « شلة البغدادى » . فأثارنى هذا الذى ذكره صلاح على لسان جمال عبد الناصر لأنى لا أتصل لا بالصحافة ولا بالإذاعة ـ وليس لى أية علاقة بأى من الصحفيين ، وعلاقاتى بزملائى الضباط هى نفس العلاقة القديمة بيننا ـ ثقة متبادلة واخاء متبادل .

وبعد أن استمعنا إلى كل هذه الشكوك تألمنا أشد الألم لأنها صادرة من جمال عبد الناصر ـ الشخص الذى وثقنا فيه تمام الثقة وعلاقتنا به علاقة الدم . وكنا سليمى النية فى كل تصرفاتنا ولم نرسم الخطط كما يتوهم . بل ولم يخطر ببالنا أن يصل الحال بنا فى يوم من الأيام إلى ما وصل إليه .

ولما كانت مصلحة بلادنا فوق كل اعتبار لذا رأينا أن واجبنا يحتم علينا أن نتجنب الصدام ، وأن نتخذ لنفسنا طريق المهادنة حتى يناير ١٩٥٦ ـ موعد انتهاء فترة الانتقال ـ وأن نقوم فى خلال تلك الفترة بإبداء رأينا فى المسائل التى تعرض علينا بكل هدوء ودون انفعال .

وكان مجلس الثورة قد اجتمع يوم الإثنين ٦ يونيو ١٩٥٥ ، وكانت مناقشاته تدور حول نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال . وأثار زكريا مقال إحسان عبد القدوس فى مجلة روز اليوسف وتصريح صلاح له عن نظام الحكم الذى يعتقده . وعلى أثر ذلك ثار صلاح وتكلم عن عدم توافر الثقة بين أفراد المجلس .

وفى مناقشة نظام الحكم شرح كل منا وجهة نظره . واستمر الاجتماع دون أن يبدى جمال عبد الناصر رأيه فى الموضوع . ثم طلب تأجيل الاجتماع على أن ينعقد المجلس مرة أخرى لاستكمال المناقشة . ولكن صلاح طلب منه أن يبدى

رأيه فى نظام الحكم المطروح للمناقشة . واضطر جمال آن يذكر رآيه ، ولكنه لم يتمكن من إيضاحه لأنه على ما يظهر لم يكن مستعداً لهذه المفاجأة . وكان جمال عبد الناصر قد طلب من المجلس فى هذا الاجتماع أن تمد فترة الانتقال حتى يونيو ١٩٥٦ بدلاً من يناير نفس العام . وكانت حجته فى ذلك أن تستمر حتى يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وكان آخر موعد لهذا الجلاء هو يوم ١٣ يونيو ١٩٥٦ . ولكن المجلس لم يتناولها بالمناقشة .

وكان مجلس قيادة الثورة قد انعقد يوم الأحد ١٢ يونيو ١٩٥٥ فى استراحة القناطر الخيرية . وأخذنا نتحدث فى شتى المواضيع قبل أن نبدأ فى مناقشة الموضوع الذى من أجله اجتمعنا . وكان كل منا يحاول ألا يظهر ما فى نفسه ـ وضع غريب وشاذ ـ ولم أكن قد تعودت عليه من قبل ، بل ولم أكن أقبل أن أضع نفسى فيه ، ولكن هذه هي ظروفنا القاسية ، وما نعتقد أن فيه صالح بلدنا . والتى تجعلنا نضحى بإحساساتنا ومشاعرنا ونضغط على أعصابنا حتى لا يفلت منها الزمام .

لم يجبه على تساؤله :

وانتقلنا بعد ذلك إلى سطح الاستراحة لنبدا فى مناقشة نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال ، وكان من المفروض أن يفتح جمال عبد الناصر الجلسة ولكنه انتظر بعض الوقت ثم سأل إذا كان هناك أحداً يرغب فى الحديث . ولكن الكل ظلوا صامتين . وأصبح الموقف حرجاً . ولم ينقذه إلا طلب جمال سالم الكلمة . وأخذ جمال سالم يشرح وجهة نظره فى نظام الحكم . وقاطعه جمال عبد الناصر فى منتصف كلامه . وتكلم عن حرية الفرد وطمأنينته وركّز على هذه النقطة . وتساءل جمال سالم تعقيباً عن حرية الفرد ـ عن الإخوان المسلمين والشيوعيين المعتقلين . ولكن جمال عبد الناصر لم يجبه على تساؤله . وإنما سكت . فسأل صلاح ـ زكريا عن عددهم . أجابه ـ إنهم حوالى ألفين وخمسمائة من الإخوان والشيوعيين .

واستمر جمال سالم فى الاسترسال شارحاً وجهة نظره ، ولكن صلاح طلب الكلمة قبل أن ينتهى جمال سالم من استكمال رأيه فكانت لهفة جمال عبد الناصر على أن يتكلم صلاح ملفتة للنظر وملحوظة . وأعتقد أن السبب هو ظنه أن صلاح سيتناول الموضوع من وجهة نظره التى تتفق مع وجهة نظره هو . وتناقش

على أنها رأى صلاح - ويتولى أيضاً الدفاع عنها . ويقوم هو - أى جمال عبد الناصر - بتأييدها وبالتالى يحصل على موافقة أغلبية أعضاء المجلس أى على ما يريد . وأخذ صلاح فعلاً يوضح وجهة نظره التى كان قد سبق وتناقش معهم فيها عندما قام بزيارتهم فى استراحة برج العرب . ولكن قبل أن ينتهى صلاح من حديثه تدخل جمال سالم موجهاً كلامه إلى جمال عبد الناصر . وذاكراً أن أى حل من الممكن أن يكون صالحاً للعمل به مادام هذا المجلس متماسكاً ومتحداً ويثق أعضاؤه بعضهم ببعض كما كانوا قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وأوضح مدى إيمان مجموعة المجلس ببلدها ، وأنه لهذا السبب يجب أن تستمر القيادة فى أيديهم . ولكن مع تواجد الشك وعدم الثقة بينهم يصبح تماسك المجلس غير مضمون . وحاول جمال عبد الناصر أن ينفى تواجد هذا الشك الذى أشار إليه جمال سالم بقوله أن التصرف يؤخذ على أنه ناقص دراسة أو فيه عدم ترو ولكن ليس عدم ثقة أو شك . ولكن جمال سالم استمر يضرب له بعض الأمثلة المتعلقة به شخصياً والتى أخذت منه موضع شك ، وكذا المسائل الأخرى المتعلقة بى والتى كان قد أثارها جمال عبد الناصر معه وهى أيضاً موضع شك أكيد . وحاول جمال عبد الناصر مداراة موقفه بالنسبة لهذه المسائل التى أشار إليها جمال سالم . كما أن عبد الحكيم حاول هو الآخر إنقاذ الموقف فتدخل فى المناقشة ولكنها لم يتمكنا من إيجاد تفسير لها . وأراد جمال عبد الناصر أن يقطع استمرار المناقشة حول هذا الموضوع فطلب أن ننزل من على سطح الاستراحة إلى غرفة الجلوس بحجة برودة الجو . ولكن سرعان ما عاد جمال سالم إلى نفس الموضوع ثانية . واستمر جمال عبد الناصر فى محاولة العمل على الخروج من هذا الحرج الذى وضعه فيه جمال سالم وبدلاً من أن يوضح الشك الذى يساوره والكلام الذى سبق وذكره لبعض أعضاء المجلس على البعض الآخر حتى يتضح موقف كل منهم فإنه قد آثر مداراة موقفه هذا بالسكوت

وكان قد أثير أثناء تلك المناقشة موضوع التحقيق مع عمه . فذكر لجمال سالم «أنك قد استخدمت فى هذه المسألة - وهى تحدث للكثير منا - وأصلك طيب » . وكان يقصد أننى الذى استخدمته فى هذا الأمر . ولم أشأ أن أرد على ما ذكره وأضفتها إلى جانب الادعاءات الأخرى . وهى أننى أعمل بغرض فرض إرادتى

عليهم . وإننى أعمل على تكوين حزب من أعضاء المجالس البلدية مهمته هدم هيئة التحرير . وأين هى هيئة التحرير هذه ؟ - هل هى الطحاوى وطعيمة ؟ وكان جمال عبد الناصر يحاول مداراة حرجه بالابتسامة ليبيّن أن المسألة طبيعية وليس فيها ما يحرجه . وانتهى هذا الاجتماع فى الساعة الثالثة صباحاً .

وعاود المجلس الانعقاد يوم الأحد ١٩ يونيو ١٩٥٥ لاستكمال المناقشة وتغيب عنه كل من أنور وحسين الشافعى لوجودهما بالخارج وكذا عبد الحكيم لمرضه . وبدأ صلاح المناقشة بإعادة عرض وجهة نظره عن نظام الحكم . ولم تكن تختلف عما سبق وذكره فى الاجتماع السابق . وتتلخص فى أن نقوم بالإعلان عن الأسماء التى يرى استبعادهم من الحياة السياسية ، ثم نترك الحرية للنقابات المهنية والعمالية لتقوم بانتخاب من ترى انتخابه من الذين يرشحون أنفسهم لانتخابات - المجلس النيابى . وعلى أن يكون ثلثى الأعضاء المنتخبين من بين أعضاء هذه النقابات . أما الجزء الباقى وهو الثلث فيعيّن من الأعيان ذوى العصبيات فى الريف . وأن تتوافر لهذا المجلس سلطة البرلمان كاملة حتى سحب الثقة من الوزير - ولكن مع استبعاد سحب الثقة من الوزارة بحجة أن رئيس الوزراء سيكون هو رئيس الجمهورية - أى أن يكون نظام الدولة جمهورية رئاسية وليست برلمانية . وأنه يرى كذلك حل مجلس قيادة الثورة بعد يناير ١٩٥٦ . مع ترك الحرية لكل عضو من أعضاء المجلس فى الاستمرار فى العمل السياسى أو الانسحاب منه .

وتكلم من بعده جمال سالم موضحاً أنه يرى أن تستمر القيادة (lesd) فى أيدى مجلس قيادة الثورة مع وجود السلطة التنفيذية والتشريعية . وفسّر هذا بأن يحل مجلس قيادة الثورة . وأن يصبح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية مع رئاسته للسلطة التنفيذية . وأن يكون فى نفس الوقت مرتبطاً وملتزماً أدبياً برأى أغلبية أعضاء مجلس الثورة . وأن يكون ذلك إلزاماً عليه خاصة فيما يتعلق بالمسائل الكبرى التى تمس السياسة العامة للبلاد . وإلا فعلى جمال عبد الناصر أن يعلن على الملأ أنه هو المسئول مسئولية كلية . وأن أعضاء مجلس الثورة قد أخلوا مسئولياتهم . وأوضح أنه ليس من المعقول ألا يكون رأيهم إلزامياً ويصبح جمال عبد الناصر حراً فى إصدار ما يراه من قرارات دون التقيد برأى الأغلبية

منهـم . ويكون فى نفس الوقت مجلس الثورة مسئولاً أمام الشـعب عن هذه القـرارات والتصرفات . وأنه لايرضى لجمال عبد الناصر أن يتحمل هذه المسئوليات بمفرده . كما أنه لايرضى له أن يتصرف كما كان يتصرف محمد نجيب . أى أنه حينما يسأل عن تصرف من التصرفات ويكون أصلاً مخـالفاً لرأيه فيجيب على من يسأله ما يفهـم منه أنه كان ضد ما صدر من قرار أو تصرف لأن هذا إن حدث من جمال عبد الناصر سيكون ضرره بليغاً . ثم عاد جمال سـالم وأكد فى نهاية حديثه أنه إذا لم نكن مسئولين فيجب أن يعلن عن هذا حتى يعـرف الجميع الأوضاع السليمة وتحدد المسئولية أمام الشعب .

اقتراح يعنى تسليم الثورة :

وقام صـلاح وكمال بالتعليق على ما ذكره بقـولهما « إن كان جمال عبد الناصر سـيتحمل كل المسئولية وليس ملزماً برأى الأغلبية ، فكيف نناقش الآن النظام الذى سيتبع بعد انتهاء فترة الانتقال ـ وأنه ما دام هو سـيتحمل المسئولية وحـده فلنترك له حـرية اختيار النظام الذى يراه والذى سـيكون هو المسئول عنه ، وعلينا أن نخلى أنفسنا من هذه المسئولية » . وأما جمال عبد الناصر فقد قال « أنه لايعقـل أن أكون مسئولاً وفى نفس الوقت أكون مقيداً برأى الأغلبية » . وجـاء الرد عليه « إنه فى هذه الحـالة يجب أن نخلى مسئوليتنا » . ورد جمال عبد الناصر بقوله إنه يرغب من أعضاء المجلس المشـاركة فى السـلطة التنفيذية أو التشريعية وأن يكون رأى كل فرد منهم كرأى أى فرد آخـر ممثل فى هاتين السـلطتين . ومن يكون منهم فى منزله ـ أى لم يشارك فى السلطة ـ فيصـبح رأيه كرأى أى مواطـن عادى وأن يبعـد عن فكره أنه أحـد قادة هذه الثورة ، وله من الحقـوق مالجمال عبد الناصر ـ على حد قوله ـ . وكان المعنى الذى أشـار إليه جمال عبد الناصر يعنى أن نتخلى عن القيادة الجماعية ، وأن نسلم له الثورة ، وأن تنتقـل البلاد من حكم الجماعة إلى حكم الفرد ، ونسى أن الثورة ثورتنا جميعاً . وأننا مسئولون عنها أمام الله والوطن .

وحاول جمال سـالم أثناء المناقشـة أن يشرح اقتراحـه الذى كان قد فوّض به المجلس سـلطته إلى جمال عبد الناصر . فذكر أنه كان قد تقـدم باقتراحـه عندما وجد أن المجلس يضـيع وقتاً كثيراً فى المناقشـات وكذا لتفـادى الاجتماع مع محمد

نجيب . وأن أساس اقتراحه هو أن يقوم كل عضو من أعضاء المجلس بالاتصال بجمال عبد الناصر فى المسائل التى كان يرى ضرورة عرضها على المجلس مجتمعاً . وأن يقوم جمال عبد الناصر بأخذ القرار فى تلك المسائل بعد الاتصال بباقى الأعضاء والتعرف منهم على رأيهم فيها . وأنه ـ أى جمال عبد الناصر ـ كان مقيداً خلال تلك الفترة برأى الأغلبية من الأعضاء على ضوء اتصالاته بكل فرد منهم وما يتبين له من آراء .

السكوت أفضل :

ولكن جمال عبد الناصر رد عليه بقوله « إن هذه ثالث مرة يثار فيها موضوع هذا القرار رغم أننى لم أستخدم هذا الحق فى اتخاذ أى قرار دون الرجوع إلى أعضاء المجلس » . ولكن جمال سالم اعترض عليه قائلاً « إن هذا الاقتراح كان اقتراحى . وأننى أحب أن أوضحه وأشرحه . ورغبتى من شرحى هو أن أبيّن أن القرار لم يفوضك السلطة فى اتخاذ أى قرار دون الرجوع إلى أعضاء المجلس وأنك ملزم برأى الأغلبية » . ولما لم يرغب جمال عبد الناصر فى إثارة المناقشة حول نص ذلك القرار فقد رأى أنه من الأفضل السكوت ، واقترح فض الاجتماع خاصة وأن الساعة كانت قد قربت من الثانية والنصف بعد منتصف الليل .

عبد الناصر فى جانب والأغلبية فى جانب :

وفى هذا الاجتماع وضح موقف جمال عبد الناصر تماماً ـ ولمس هو أيضاً موقف جمال سالم هذه المرة لأنه كان أكثر وضوحاً من أية مرة سابقة ، كما وضح أيضاً موقف صلاح وكمال عندما علّقا على كلام جمال سالم . أما حسن ابراهيم وأنا فموقفنا كان معلوماً من قبل . كما شعر جمال عبد الناصر فى هذا الاجتماع أنه كان فى جانب وأغلبية باقى أعضاء المجلس الموجودين فى جانب آخر . ولم أحاول فى هذا الاجتماع أن أتكلم كالاجتماع السابق له وفضّلت أن أكون مستمعاً .

وفى مساء يوم الثلاثاء ٢١ يونيو ١٩٥٥ تقابلت مع صلاح فى منزل جمال سالم وأبلغنا صلاح أنه بعد انتهاء اجتماع مجلس الثورة يوم الأحد السابق فقد ذهب مع جمال عبد الناصر إلى منزله ، وكذا زكريا محيى الدين . وأنهم ظلوا ساهرين حتى الساعة السادسة صباحاً . ثم عاد والتقى بهم صلاح ثانية فى منزل عبد الحكيم يوم

الثلاثاء . وكان عائدا لتوه من هناك عندما التقى بنا . وذكر لنا صلاح ما قيل أثناء هاتين المقابلتين . وأنى سأحاول أن أوردها هنا كما جاءت على لسانه بقدر الإمكان دون التعليق عليها أو الرد على ما جاء بها لأنها كلها خاطئة بالنسبة لى .

يقول صلاح أن جمال عبد الناصر علّق على اجتماع يوم الأحد السابق بقول أن الخطة واضحة . وهى اتفاق البغدادى مع جمال سالم . وأن جمال سالم طيب ومستخدم فى هذه العملية . وأن جمال سالم حاول إحراجه . وعتب أيضاً على صلاح لأنه هو الآخر قد سبق وأحرجه فى اجتماع سابق للمجلس عندما طلب منه صلاح أن يبدى رأيه فى نظام الحكم ، ولم يكن هو مستعداً لذلك .

بغدادى كاتم فى نفسه :

وقال جمال عبد الناصر لصلاح « إننى لاحظت أن البغدادى قد تغير أكثر مما كان بعد مقابلتك لى فى برج العرب - وهو ساكن ولا يثير مشاكل ولا يتشاجر ، ولكنه كاتم فى نفسه الكثير ، وهو يحاول ألا يتكلم فى الفترة الأخيرة » .

كما ذكر صلاح أيضاً أن موضوع خضوع جمال عبد الناصر لرأى الأغلبية قد أثير أيضاً ، وأنه - أى جمال عبد الناصر - مصر على أن يكون له الرأى النهائى . وأن عبد الحكيم يؤيده فى هذا الاتجاه - حتى أنه قال « إننا سبق ودخلنا معارك كثيرة ومررنا بها ، ولتكن هذه معركة أخرى » . ويقول صلاح أنه سأل عن وضع جمال سالم والبغدادى بعد انتهاء فترة الانتقال . فقيل له « إننا ما زلنا نفكر » . وأبدى لهما صلاح حلاً مقترحاً أن يتولى جمال سالم رئاسة مجلس الانتاج ، والبغدادى رئاسة مجلس الخدمات العامة ، حتى يتم إبعادهما - على حد قوله - عن السلطة التنفيذية ولا يصبحا أعضاء فى المجلس النيابى . ولكن جمال عبد الناصر اعترض قائلاً « إنك تريد بهذا الاقتراح . أن يصبح هناك ثلاثة رؤساء وزارات » . كما اعترض عبد الحكيم أيضاً ذاكراً أن معنى هذا أن يصبحا هما اللذين يؤديان الخدمات للشعب ويعملان على زيادة الإنتاج . كما قال جمال عبد الناصر أنه يحاول عدم جمع لجنة التخطيط ، وأنه يعمل على إماتتها تدريجاً وذلك خوفاً من أن يحصل داخلها (corner) محور بين جمال سالم والبغدادى .

اقتراح عزل البغدادى :

ويقول صلاح إنه بعد ذلك تساءل عن الحل ، ومقترحاً عليهما العمل على تقريب جمال سالم إليهما حتى يتم بذلك عزل البغدادى لوحده . ويقول إن جمال عبد الناصر استجاب لهذه الفكرة قائلاً ـ على حد قول صلاح ـ أنها فكرة حسنة . وقال صلاح أيضاً إنه سألهما عما إذا كان لديهما حل آخر ، وقد أجابه جمال عبد الناصر بأن الحل السعيد على ما يعتقد هو أن يكوّن حزباً واحداً يستمر عشر سنوات ، وعلى أن يتم تعيين أعضاء الحزب ثم يرشح منهم أعضاء السلطة التشريعية . وأن يكون هناك مجلس أعلى للحزب . وأعضاء مجلس قيادة الثورة يكونون من ضمن أعضائه . وأن يحل مجلس الثورة . ويعطى المجلس التشريعى سلطات البرلمان كاملة حتى سلطة استجواب الوزير . وذكر صلاح أن اتجاههم أن تكون الدولة جمهورية برلمانية . وأن يتولى عبد الحكيم رئاسة السلطة التنفيذية على أن يظل فى نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة .

وفى النهاية قال لنا صلاح أنه لم يكن يعتقد أنهما سيصلا إلى ما وصلا إليه . فهما قد أصبحا يتمنيان الفشل وعدم النجاح لمن نال النجاح من أعضاء المجلس . وأنه لم يكن يتصور هذا فى يوم من الأيام .

وفى نهاية حديث صلاح ، كنت أشعر بألم شديد وضيق نفسى زائد لهذه الافتراءات التى تلصق بى وأنا منها برىء . وكان جمال سالم يحاول أن يهوّن علىّ الأمر . واستأذنت لأنصرف لشعورى بالضيق ولكن صلاح تساءل عن الخطوة التالية التى ستخطوها . ومستطرداً القول « أعتقد أنه يجب أن نركز على النقطة التى وصلنا إليها فى اجتماع مجلس الثورة السابق . وهى إما أن يكون المجلس مسئولاً وجمال عبد الناصر يخضع لرأى الأغلبية ، أو أن يكون غير مسئول ويعلن هذا على الرأى العام . وأن يتحمل جمال عبد الناصر مسئولية وضع نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال . وأن يعلنه باسمه لا باسم المجلس ـ ذلك لأنه ـ أى جمال عبد الناصر ـ يود أن يكون القرار الخاص بنظام الحكم صادراً من المجلس نفسه وليس منه . ولأنه بعد أن يصدر المجلس قراره سيصبح رأى جمال عبد الناصر هو النهائى فى كل شىء . والمجلس سيكون أمام الرأى العام هو المسئول عن كل قرار يصدر . لأن حقيقة المسئولية لن تكون واضحة له . وطلب صلاح أن يبدى كل منا رأياً مخالفاً لرأى الآخر فى اجتماع مجلس الثورة المقبل . ولكننى

اعترضت - مبيناً أن رأى جمال سالم أصبح واضحاً . ورأى صلاح ورأيى معروفان من قبل عندما لم نوافق على اقتراح جمال سالم الخاص بتفويض جمال عبد الناصر سلطة المجلس واتفقنا على أنه من الأصوب أن يبدى كل منا رأيه وما يعتقد أنه الصواب وأن فى اتباعه مصلحة - وانصرفت بعد ذلك .

شائعات منظمة ضدى !!

وفى يوم ٢٦ يونيو جاء وجيه أباظة لزيارتى وأخبرنى أنه يلمس فى هذه الفترة أن هناك شائعات منظمة تطلق ضدى . وأنه يعلم تلك الشائعات المنظمة من غيرها . وذكر لى بعض هذه الشائعات . وكلها غير صحيحة . وطلب منى أن أسمح له بزيارتى من حين لآخر فى هذه الآونة ليبلغنى بما يسمعه أولاً بأول . وذاكراً صداقتنا الطويلة وأننى السبب فى إشراكه فى هذه الثورة .

وكان قد حصل لى كثير من المضايقات خلال تلك الفترة . وليس هناك ما يدعو لذكر تفاصيلها هنا . وهى مسجلة فى يومياتى . ونتج عن هذه المضايقات المستمرة أن شعرت فى يوم الإثنين ١١ يوليو عندما ذهبت إلى مكتبى لمباشرة مسئولياتى ، أننى غير ميَّال للعمل إطلاقاً ، بل ان عقلى قد توقف عن التفكير . وأنه غير قادر على التركيز. ولم أتمكن من حصر ذهنى فى الموضوعات التى عرضت علىّ . وقد تكرر هذا معى خلال تلك الفترة الأخيرة - وأعتقد أنه نتج بسبب ضغطى على أعصابى ، وتحميلها أكثر من طاقتها ، بدل أن أترك لها الزمام للانفجار حتى تستريح وترتاح نفسى كذلك . ولأننى لم أكن قد تعودت على أن أهاجم وأن آخذ موقفاً سلبياً من هذا الهجوم . وهذه ليست طبيعتى التى أعرفها . وكنت أعرف أنى لو تركت لنفسى الزمام لتسبب عن ذلك ضرراً بالبلاد . وهو ما لاأرضاه لنفسى - ولذا كنت أجدنى مضطراً إلى الضغط على أعصابى وعلى نفسى . وما كان يشغل بالى هو إلى متى يمكن أن تتحمل أعصابى هذا الضغط . وكنت أدعو الله أن يشد من أزرى ويجعلنى صابراً هادئاً . وفى هذا اليوم اضطررت أن أغادر مكتبى دون أن أستكمل عملى عندما شعرت بهذا الملل وعدم القدرة على التركيز .

لم أتحدث معه إطلاقاً :

وفى مساء ذلك اليوم - ٢٦ يونيو - حضرت العشاء بقصر الطاهرة تكريماً لنهرو

الذى كان يزور القاهرة ـ وجاء مكان جلوسى على مائدة العشاء بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم. وكان كل حديثى طوال الوقت موجهاً إلى صلاح وجمال سالم. وكانا يجلسان فى مواجهتى. وكذا مع عبد الحكيم. أما جمال عبد الناصر فلم أتحدث إليه إطلاقاً. وكنت أخشى أن يلاحظ ذلك المدعوون. وكان المدعوون غير الوزراء هم أعضاء مجلس الإنتاج والخدمات ـ والطحاوى وطعيمه. وهذه كانت أول حفلة من نوعها قصرت فيها الدعوة على أعضاء مجلس الثورة والوزراء، ومجلس الإنتاج والخدمات وكذا الطحاوى وطعيمه. مما أثار كثيراً من التكهنات والاستنتاجات. وأعتقد البعض أن هؤلاء هم أعضاء اللجنة التأسيسية لحزب المستقبل.

استقالة أنور السادات :

وكان موعد انعقاد مجلس الوزراء مساء يوم الأربعاء ١٣ يوليو ١٩٥٥ ـ وفى أثناء الاستراحة ناولنى كمال الدين حسين خطاباً وطلب منى قراءته ثم مناولته بالتالى لأعضاء مجلس قيادة الثورة ليطلع كل منهم عليه. وكان الخطاب من أنور السادات وموجهاً إلى إخوته أعضاء مجلس قيادة الثورة. وذكر بهذا الخطاب أنه بعد مرور ثلاث سنوات على قيام الثورة فهو يرى أن يخوّل سلطاته التى خوّلها له الدستور المؤقت إلى جمال عبد الناصر لأنه قد لمس بنفسه أثناء مروره ببلاد الشرق نجاح تلك البلاد التى يحكمها شخص واحد ـ وأنه مؤمن بهذا ـ كما أنه مؤمن كذلك أن جمال عبد الناصر يمكنه أن يحمل هذه الرسالة. وأنه يعتبر نفسه مستقيلاً أيضاً ابتداء من يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٥ ـ ولكنه سيظل مؤمناً بهذه الثورة وسيعمل على معاونتها وهو خارج الحكم.

وقد ألحق بهذا الخطاب خطاباً آخر موجهاً إلى إخوته أعضاء مجلس قيادة الثورة وتقدم فى هذا الخطاب باستقالته من المجلس لأنه فى حاجة إلى التأمل والتفكير. ومؤرخ هذا الخطاب بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٥. وبعد أن قرأت الخطابين ناولتهما إلى عبد الحكيم للإطلاع عليهما ولكننى شعرت أنه لم يفاجأ بما ورد فيهما بل وأخذ الموضوع ببساطة غريبة.

أسباب استقالة أنور :

وانعقد مجلس الثورة يوم الأحد ١٧ يوليو، وبدأت الجلسة بأن تلى كمال

خطابى أنور الذى سبق وعرضها علينا فى جلسة مجلس الوزراء. وبدأ جمال سالم الكلام بعد الانتهاء من تلاوتها. وأوضح أن مجلس الثورة لا يمكنه قبول هذه الاستقالة على أساس التاريخ الوارد بها وهو يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٥ - لأن المجلس مرتبط بفترة انتقال مدتها ثلاث سنوات، وأن موعد انتهائها فى يناير سنة ١٩٥٦ وليس فى ٢٣ يوليو ١٩٥٥. وطلب جمال سالم من أنور أن يوضح للمجلس الأسباب التى دفعته إلى أن يتقدم بهذه الاستقالة.

وتكلم أنور وقال إن ذلك لسببين - الأول منهما شعوره بالخطورة من الخلافات الموجودة بين أفراد المجلس. وثانيهما أن الثورة ستبدأ مرحلة أخرى جديدة. وأنه لهذا يرى أن يستقيل، ولكنه سيظل فى نفس الوقت أميناً على الثورة وسيمد يده إليها بالمساعدة إذا طلب منه ذلك.

وذكر جمال سالم أن المجلس كان من الممكن أن يقبل منه هذه الاستقالة لو أنها قدمت فى يناير ١٩٥٦، وليس بالتاريخ الوارد بها. وأن المجلس لذلك لا يمكنه قبولها.

وهنا تدخل عبد الحكيم قائلاً «ما الذى يمنع من أن يقبلها أغلبية أعضاء المجلس؟».

وقلت لأنور أنه واضح أن الدافع لتقديم الاستقالة هما السببان اللذان ذكرهما - وتساءلت عما إذا كان يعتقد أن فى استقالته حلاً لهذا الإشكال الذى يرى خطورته، وأننى كنت أظن أن يتقدم باقتراح لحله لا أن يتقدم باستقالته. وجاء رده أنه يرى الخطورة وهو يحب ألا يساهم فيها ويفضل أن يكون بعيداً عنها.

وتدخل جمال سالم ثانية فى المناقشة مبيناً أن المشكلة الرئيسية هى فى المجلس نفسه. وتساءل عما إذا كان المجلس مسئولاً أو غير مسئول وآخذاً فى شرح وجهة نظره موضحاً أن (Lead) القيادة لابد أن تستمر فى المجلس بأجمعه أو فى مجموعة منه. وأن توكل إليهم هذه المسئولية بعد أن تنتهى فترة الانتقال.

وهنا تكلم جمال عبد الناصر مبيّناً أن الثورة مقدمة على مرحلة جديدة ولابد أن يكون فيه فصل بين السلطات المختلفة. وأن توجد سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية وسلطة قضائية - وأن تكون لهذه السلطات كامل الصلاحيات التى تخولها لها الدساتير.

الثورة مستمرة :

ولكننى تساءلت عما إذا كانت هذه الثورة مستمرة أو غير مستمرة ؟ وذاكراً بمعنى هل فى يناير ١٩٥٦ سنعلن عن انتهائها كما أعلن « بيرون » من عدة أيام عن انتهاء ثورة الأرجنتين ـ وأن ننتقل بالبلاد الى الأوضاع الطبيعية . وهل سيسمح لأى فرد بعد يناير من القيام والمناداة بمبادىء أخرى غير مبادىء هذه الثورة .

ورد جمال عبد الناصر قائلاً « إن الثورة مستمرة ولن يسمح لأحد بالمناداة بمبادىء أخرى غير مبادئها » .

فقلت « إن كان الأمر كذلك فيجب أن يكون هناك سيطرة . وهذه السيطرة لابد أن تتمثل فى أفراد من هذا المجلس . وأن توكل إليهم المسئولية بعد يناير ١٩٥٦ . لأنهم هم أحرص الناس على ثورتهم ـ وأن هذا ما كان يقصده جمال سالم .

ورد جمال عبد الناصر بأنه متفق معى فى هذا الرأى ولكنه يرى أن ـ يضم أفراداً آخرين إلى المجلس ليزداد عدده . ووافقته بشرط أن نقرر أن الثورة لابد من استمرارها .

ولكنه عقَّب بقوله أن جمال سالم يريد أن تكون المسئولية مركزة فى هذا المجلس .

قلت إننى قد فهمت أن جمال سالم يقصد أن تظل المسئولية فى أيد أمينة . وهو يرى أن أفراد المجلس الذين ستوكل إليهم المسئولية بعد انتهاء فترة الانتقال هم أكثر الناس أمناً على ثورتهم ، وإنى أعتقد أنه لا يمانع فى زيادة عدد أفراد هذا المجلس يضم بعض الأفراد الآخرين إليهم . لأنه من المفروض أن يكون هناك حزب فى المستقبل يعتمد عليه . وهذا المجلس بعد زيادة عدده سيصبح هو النواة له .

ولم يعترض جمال سالم على شرحى لوجهة نظره ولم يعلِّق عليها .

لم أطلب من المجلس تخويلك السلطة :

ثم تكلم جمال عبد الناصر مبيناً أنه رغم أن المجلس قد خوله السلطة كاملة

إلا أنه لم يستخدمها . وأن عمله ما هو إلا سكرتير للمجلس . ومشبهاً نفسه بالدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن سكرتير عام مجلس الوزراء . وذكر أنه كان فى إمكانه أن يضع هذا القرار موضع التنفيذ وأن يتمسك به مهما حدث . .

وتدخل جمال سالم قائلاً « أنا كنت صاحب هذا الاقتراح ، ولم أطلب من المجلس تخويلك السلطة كاملة . وكان اقتراحى أساسه هو التخلص من الاجتماع مع محمد نجيب ، لأننا كنا لا نحل ولا نربط . وعلى ضوء اتصالاتك بالزملاء وأخذ رأيهم فى الموضوع المطلوب أخذ قرار فيه تقوم بإصدار القرار بما يتمشى مع رأى الأغلبية منهم » . فما كان من جمال عبد الناصر إلا أن رد عليه وبحالة عصبية « هذا الموضوع أصبح يثار فى كل جلسة . وأصبحت لا يمكننى أن آخذ أى قرار - وهناك قرار من المجلس إما يقره أو يسحبه » .

وتكلم جمال سالم قائلاً « إننى سأسلم بأن المجلس كان قد خوَّلك هذه السلطة ، ولكننا الآن نناقش مرحلة جديدة من مراحل الثورة ، ويجب علينا أن نقرر ما إذا كان المجلس سيكون مسئولاً كله أو بعضه أو فرداً منه وبعد أن يقرر ذلك يمكن أن نناقش نظام الحكم لأن الأساس الذى سيبنى عليه الحل هو وضع المجلس بعد انتهاء فترة الانتقال » .

وذكر عبد الحكيم أن اللجنة التى كانت قد شكلت منه ومنى لوضع الأسس لنظام الحكم كانت قد وضعت بعض المبادىء الأساسية ، وأنه يمكن على ضوء تلك الأسس بحث وضع المجلس .

فذكرت أن أحد هذه الأسس هو أن يظل المجلس وحدة واحدة متماسكة ، وأن بقاء الثورة واستمرارها يتوقف كثيراً على استمرار هذه الوحدة . ومن الضرورى البحث عن نظام الحكم الذى يكفل ويضمن استمرار الثورة .

ووافقنى أنور السادات على ذلك .

لماذا أثار جمال هذا الماضى :

وتكلم جمال عبد الناصر عن الماضى - ما قبل الثورة - وكيف تكونت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار . والخلافات التى حدثت بين أعضائها وأسبابها . ولماذا عمل تشكيل سرى بين الضباط الأحرار بخلاف التشكيل العادى وذلك حتى نرضى عبد المنعم عبد الرؤوف بتوليه مسئولية هذا التشكيل . ولماذا هو - أى

جمال عبد الناصر ـ طلب إعادة انتخاب رئيس اللجنة التأسيسية بعد أن أثار البغدادى موضوع محاولة اغتيال حسين سرى عامر دون الرجوع إلى اللجنة. وأنه قد أعيد انتخابه. ولم أعرف لماذا أثار جمال عبد الناصر هذا الماضى وما الذى كان يهدف إليه.

ولكنه استطرد بعد ذلك قائلاً « إننا مقدمون على مرحلة جديدة للثورة، وأننا عشرة قادة. وأنه يخشى أن يلتف حول كل فرد منا بعض من الأفراد، ثم نجد أنفسنا فى النهاية وقد أصبح هناك عشرة أحزاب. لأن كل واحد فى هذه البلاد ـ على حد قوله ـ سيحاول أن يكون له سند من أحد أفراد هذا المجلس. خاصة إذا أحسوا أن هناك خلافاً بين بعض أفراده وبين البعض الآخر». وقال « أنا مثلاً إذا « زعلت » من عبد الحكيم أشتكى لجمال سالم. وإذا زعلت من جمال سالم أشتكى لعبد الحكيم. وكل منا إذا زعل من الآخر يشتكى لبعض أفراد المجلس ».

وهنا رأيت أن أثير موضوع الخلاف الذى بينه وبينى حتى تتضح الحقيقة أمام باقى أعضاء المجلس لأنى كنت أعلم أنه تكلم مع البعض منهم وهم لا يعرفون حقيقة الموضوعات التى ذكرها لهم. لذا قلت « أنا سمعت كلاماً كثيراً عنى وقد صدر منك، وأحب أن أناقش هذه المسائل حتى تتضح الحقيقة ويعرف كل منا موقفه منها ». وتساءل هو عن هذه المسائل. ورددت أنه هو الذى يشتكى وعليه أن يحددها. وتدخل عبد الحكيم وزكريا قائلين: أنه من المستحسن تصفية هذه المسائل بينكما. ورد عليهما جمال سالم قائلاً: إنه من المستحسن الانتهاء منها الآن. وقلت إن البعض منهم قد سمع هذه القصص، ورغبتى فى ذكرها أمامهم هو بغرض أن يتضح موقفى منها. وطلبت من جمال عبد الناصر أن يحدد الموضوعات التى يشكو منى بسببها.

وبدأت المناقشة بينه وبينى وفى هدوء تام وكنت أتركه يتم حديثه حتى النهاية ثم أبدأ فى ذكر حقيقة الموضوع وأساسه. فيسكت ولا يعقب على كلامى. حدث هذا فى كل مسألة من المسائل التى أثارها.

مسألة التحقيق مع عم عبد الناصر:

وقد بدأ بمسألة عمه والتحقيق معه ـ وتلاه بموضوع محاربتى لهيئة التحرير

وأنى أقوم بتعيين أعضاء مجالس البلديات دون الرجوع إليه - وبعض المسائل الأخرى وكلها مرتبطة بالأعمال التنفيذية ولا أحب أن أشغل القارىء بها .

وانتهت الجلسة بهذه المناقشة بيننا والتى كانت تدور بهدوء دون أن يرفع أحدنا صوته على الآخر . وكل منا أوضح وجهة نظره دون أى انفعال . وحمدت الله على أن موقفى كان سليماً وواضحاً وقوياً . وكان كل ما يهمنى أن يفهم زملائى موقفى على حقيقته من تلك المسائل التى كانت تذكر لهم - ولقد وصلت إلى هذه النتيجة وشعرت بعدها براحة نفسية كبرى لم أكن قد شعرت بها من مدة .





الباب الخامس

انتقال السلطة إلى جمال عبد الناصر

١ ـ اقتراح من صلاح بانتقال السلطة إلى جمال عبد الناصر بعد انتهاء فترة الانتقال.

٢ ـ الرأى فى اقتراح صلاح.

٣ ـ مناقشة مجلس قيادة الثورة لنظام الحكم ـ ورأى كل عضو فيه.

٤ ـ اقتراح جمال سالم بقاء مجلس الثورة كمجلس استشارى بعد انتهاء فترة الانتقال.

٥ ـ حديث مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم حول نظام الحكم.

٦ ـ اقتراح منى عن نظام الحكم ورأى جمال عبد الناصر فيه.

٧ ـ الاحتفال بانتهاء انسحاب القوات البريطانية من مصر.

٨ ـ الدستور الجديد واستفتاء الشعب عليه.



الباب الخامس

انتقال السلطة إلى جمال عبد الناصر

كانت فترة الانتقال والتى حددت مدتها بثلاث سنوات على وشك الانتهاء . وكان من الضرورى على مجلس قيادة الثورة أن يصل إلى قرار فى نظام الحكم الذى سيخلف تلك المرحلة . وقد دارت عدة مناقشات بين أعضاء المجلس حول هذا الموضوع فى خلال عام ١٩٥٥ ، بعضها فى اجتماعات للمجلس ، والبعض الآخر منها فى جلسات خاصة بين بعض من أفراده .

وكان واضحاً أثناء تلك المناقشات أن جمال عبد الناصر يرغب فى أن تنتقل السلطة إليه دون باقى أعضاء المجلس ، وأن يحل مجلس الثورة بعد انتهاء فترة الانتقال . كما كان يهدف أيضاً بعد أن تنتقل السلطة إليه ألا يصبح ملتزماً ولو أدبياً برأى الأغلبية من زملائه حتى فى المسائل الهامة التى لها مساس بالكيان العام فى البلاد . وكان يصر على أن تصبح مسئولية أى فرد من أعضاء المجلس ـ يظل مشاركاً معه فى السلطة التنفيذية بعد انتهاء فترة الانتقال ـ أن تكون فردية وعن العمل المنوط به فقط . وكان يهمه أيضاً أن يقوم المجلس نفسه بالإعلان عن انتقال السلطة إليه وعن نظام الحكم الجديد .

وكانت أغلبية أعضاء المجلس تتفق معه فى هذا الاتجاه وتؤيده . وأما القلة منهم فكانت تختلف معه فى بعض النقاط ، وترى أنه مادامت المسئولية الكاملة

ستنتقل إليه وبمفرده فيصبح هو المسئول عن وضع نظام الحكم الجديد . وأن يعلنه أيضاً باسمه وليس باسم المجلس حتى تصبح المسئولية واضحة أمام الشعب . وقد أوردت فى الباب الرابع مادار من مناقشات حول هذه النقطة كما جاءت فى يومياتى .

ولم يكن مجلس قيادة الثورة حتى يوليو ١٩٥٥ قد استقر على رأى نهائى لنظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال ، إلا أنه فى يوم ٧ أغسطس اجتمع ودارت بين أعضائه مناقشات ، وأبدى كل منهم رأيه فى نقاط محددة مرتبطة بنفس الموضوع . وانتهى الاجتماع ولم يكن واضحاً ـ على الأقل لنفسى ـ أن ما وصل إليه المجلس فى تلك الجلسة يعتبر قراراً نهائياً . وأنه لابد من معاودة الاجتماع للوصول إلى قرار واضح ونهائى . ولكن بعد ذلك الاجتماع كانت قد أحاطت بنا بعض المشاكل ، منها استقالة صلاح سالم من المجلس ومن السلطة التنفيذية قبل نهاية نفس الشهر ، مما اضطر المجلس إلى عقد عدة اجتماعات لمناقشة ذلك الأمر ـ كما سيأتى فى باب خاص بها ـ ولم يقتصر الأمر على مشكلة استقالة صلاح وإنما تلاها فى الشهر التالى ـ أى فى شهر سبتمبر صدام بيننا وبين الولايات المتحدة وبعض من الدول الغربية بسبب تعاقدنا على شراء أسلحة من الاتحاد السوفيتى ـ كما ذكر سابقاً فى الباب الثالث ـ وأصبح كل اهتمامنا مع هذه المشاكل التى أحاطت بنا وتلك الضغوط التى ركزت علينا أن نعمل على التماسك ، وأن نتجنب الخلاف والانشقاق . وأن نوحد صفوفنا حتى لا تجد تلك القوى الأجنبية أى منفذ للنفوذ منه لضرب ثورتنا .

ولم يعاود المجلس مناقشة تلك النقاط التى أخذ عليها الرأى فى يوم ٧ أغسطس ١٩٥٥ والتى استقر فيها على انتقال السلطة إلى جمال عبد الناصر بعد انتهاء فترة الانتقال . وكذا حل مجلس قيادة الثورة ، وكنت قد سجلت مادار من مناقشات فى يومياتى وهى تقول :

فى يوم الثلاثاء ١٩ يوليو تقابلت مع صلاح فى المطار أثناء انتظارنا لوصول « الرئيس سوكارنو » ، وطلب منى صلاح أن أجتمع به فى منزل جمال سالم بعد الانتهاء من العشاء مع « سوكارنو » ، وعندما التقينا به أبلغنا أن جمال عبد الناصر كان قد طلب منه مقابلته ، ودار بينهما حديث حول ما جرى فى

اجتماع مجلس الثورة الآخير . والتصفية التى تمت بين جمال عبد الناصر وبينى . والهدوء الذى شمل هذه التصفية ، وإمكانية التعاون بينه وبينى - على حد قوله - وكان جمال عبد الناصر قد أشار أثناء حديثه مع صلاح إلى أننى أنوى الاستقالة بعد انتهاء فترة الانتقال ، وأنه قد كوَّن هذا الرأى بعد أن علم بردى على « سيد يسن » - وهو صديق لمحمد حسنين هيكل - عندما علمت منه أن رئيس نقابة عمال النقل العام بالقاهرة قد تلفظ ضدى بألفاظ هجومية ، وكان مدفوعاً من أحمد طعيمة أحد المشرفين على هيئة التحرير . وكان هيكل هو الذى نقل إلى جمال عبد الناصر هذا الرد الذى فسره على أننى أنوى الاستقالة . وكان قد جاء فى هذا الرد منى « أننى أعمل ما يرضى ضميرى وأخدم به بلدى » . ويقول صلاح أنه على أثر ذلك الحديث تقدم جمال عبد الناصر وعبد الحكيم الذى كان حاضراً تلك المقابلة بالاقتراح الآتى :

١ - حل مجلس قيادة الثورة بعد انتهاء فترة الانتقال .

٢ - التنازل عن السلطة التى خوَّلها الدستور المؤقت للمجلس إلى جمال عبد الناصر .

فطلب منه جمال عبد الناصر أن يتقدم بهذا الاقتراح إلى كل من جمال سالم ولى ، وأن يتعرف منا على رأينا فيه . واشترط عليه ألا يبلغنا أنه تقدم بنفس الاقتراح إليه . وغضب جمال سالم عندما سمع هذا من صلاح . وقال إنه سيتقدم إلى مجلس الثورة فى الجلسة التالية باقتراح يطلب فيه سحب السلطة من جمال عبد الناصر وإعادتها إلى مجلس الثورة . وتناقشت مع جمال سالم فى الاقتراح الذى ذكره صلاح . وحاولت أن أوضح أنه فى مضمونه لا يخرج عن الاقتراح الذى سبق وتقدم به هو نفسه - أى جمال سالم - فى عدة جلسات سابقة للمجلس . . وكان اقتراحه يطالب فيه مجلس الثورة أن يقرر أولا من سيكون مسئولاً بعد انتهاء فترة الانتقال - هل المجلس بأجمعه أو مجموعة منه أو شخص واحد ؟ - والمجلس إن قرر إسناد المسئولية إلى فرد منه فستنتقل إليه بالتبعية السلطة كاملة . وحينئذ على المجلس أن يصدر قراراً آخراً بحل نفسه كذلك .

وأضاف جمال سالم كذلك ضرورة استقالة أعضاء مجلس الثورة المشتركين فى السلطة التنفيذية أيضاً . حتى تعطى الحرية كاملة لمن ستؤول إليه السلطة

لاختيار من يرى أن فى إمكانه التعاون معهم . وطلبنا من صلاح أن يبلغ جمال عبد الناصر أن هذا الاقتراح ماهو إلا اقتراح جمال سالم الذى سبق وتقدم به إلى مجلس الثورة . والخاص بضرورة تحديد من ستقع عليه المسئولية كاملة بعد انتهاء فترة الانتقال ـ وهل هى ستكون جماعية أو فردية ؟ وأن يذكر أيضاً أن ليس هناك ما يمنع من اجتماع المجلس لمناقشة هذا الاقتراح وأخذ قرار فيه .

وكان قد أقيم احتفال يوم الجمعة ٢٢ يوليو ١٩٥٥ بميدان الجمهورية بالقاهرة بمناسبة مرور ثلاث سنوات على قيام الثورة . وقام جمال عبد الناصر بإلقاء خطاب فيه عن الأعمال التى تمت خلال تلك المدة . وفى نهاية الخطاب تلق جمال تحية الجماهير المحتشدة فى الميدان بمفرده دون أن يطلب من أفراد المجلس الوقوف معه لتقبل تلك التحية كما جرت العادة من قبل فى السنوات السابقة ، وعلى أساس أن ما تم من أعمال فلكل منهم مجهود فيه .

السلام الوطنى .. لأول مرة :

وبعد أن ألقى جمال خطابه توجهنا كما جرت العادة إلى مبنى القيادة العسكرية بكوبرى القبة لتناول العشاء معاً . وتأخر جمال عبد الناصر بعض الوقت لمرافقته « سوكارنو » إلى قصر القبة بعد أن حضر الحفل . وفجأة سمعت الموسيقى تصدح بالسلام الوطنى داخل مبنى القيادة ـ ولأول مرة ـ فتساءلت عن السبب ، فأجابنى عبد الحكيم بقوله « إن جمال لابد قد حضر » ولم يكن هذا التقليد متبعاً من قبل ـ وتناولنا العشاء مع بعض من الضباط الأحرار وقد فوجئت بوجودهم . وكان جمال قد قام بدعوتهم ـ وذلك لأول مرة أيضاً . وعند انصراف جمال عبد الناصر بعد العشاء ـ وكان هو أول المنصرفين على غير عادته ـ صدحت الموسيقى ثانية بالسلام الوطنى .

وفى اليوم التالى سافر إلى الإسكندرية أغلبية أعضاء المجلس لمشاهدة بعض الاحتفالات بها كما جرت العادة منذ قيام الثورة .

وفى يوم الأحد ٧ أغسطس ١٩٥٥ دعى مجلس الثورة للانعقاد ، وفى هذا الاجتماع طلب جمال عبد الناصر أن نناقش نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال . وحددت النقاط المطلوب أخذ الرأى عليها وهى :

١ - استمرار المجلس بعد انتهاء فترة الانتقال .

٢ - عدم استمرار المجلس بعد انتهاء فترة الانتقال .

٣ - إصدار القرار الخاص بنظام الحكم من المجلس نفسه أم من فرد .

٤ - السيطرة على النظام الجديد .

واقترح جمال سالم أن يؤخذ الرأى بالأحدثية بين أعضاء المجلس . وبدىء برأى حسن ابراهيم حيث أنه أحدثهم جميعاً .

حسن إبراهيم : يرى عدم استمرار المجلس بعد انتهاء فترة الانتقال وحله عند نهايتها . وأن تخوّل السلطة كاملة لجمال عبد الناصر . وعليه هو أن يختار الأشخاص الذين يرى أن فى إمكانه التعاون معهم فى السلطة التنفيذية . كما يرى ألا يكون هذا إلزاماً على أعضاء المجلس بل تترك لكل منهم حرية الاختيار فى التعاون والمشاركة أو العكس . وأن يترك لجمال عبد الناصر الحرية فى وضع النظام الذى سيتبع بعد انتهاء فترة الانتقال مادام سيكون مسئولاً عن تنفيذه . وعلى جمال عبد الناصر أيضاً أن يقوم بالإعلان عن هذا النظام باسمه وليس باسم المجلس . كما عليه أن يضع النظام الذى يكفل له السيطرة بحكم مسئوليته الجديدة .

كمال الدين حسين : يرى أن يحل مجلس قيادة الثورة بعد انتهاء فترة الانتقال . وأن يكون إلزاماً على كل فرد من أفراد المجلس أن يستمر مع النظام الجديد الذى سيتقرر . وأن تخوّل السلطة كاملة لجمال عبد الناصر . وأن تصدر القرارات الخاصة بنظام الحكم الجديد من المجلس نفسه .

صلاح سالم : ذكر أنه متفق مع كمال فى الرأى وفى كل النقاط . وأشار فى نهاية حديثه إلى اتحاد مصر مع السودان ، وموقفه لو تحقق هذا الهدف . وموقفه لو فشل فى تحقيقه . وأن مصيره حينئذ سيكون « راعى غنم » - على حد تعبيره - .

عبد الحكيم عامر : يرى أيضاً أن يحل مجلس قيادة الثورة بعد انتهاء فترة الانتقال . وأن يكون لزاماً على كل عضو من أعضاء المجلس الاستمرار فى التعاون والعمل مع النظام الجديد الذى سيقرر ، وأن القرارات التى ستحدد النظام الجديد تصدر من المجلس نفسه وليست من جمال

عبد الناصر . وأن يقوم المجلس بإعلانها باسمه كذلك . كما يرى أن تخوّل السلطة كاملة لجمال عبد الناصر ، وأن يضع هو الأسس التى يراها كفيلة لتحقيق السيطرة .

حسين الشافعى : لم يوضح رأيه ، وكل ما قاله تضامن من الأعضاء فى المسئولية سواء كانوا مشتركين فى النظام أو غير مشتركين ..

أنور السادات : أوضح أنه كان قد سبق وأبدى رأيه ، وذلك فى الخطابين اللذين تقدم بهما إلى المجلس . وكان يقصد خطاب تفويضه السلطة لجمال عبد الناصر وكذا خطاب استقالته من المجلس . ويرى ترك الحرية لأعضاء المجلس ليختار كل منهم حسب رغبته إما الاستمرار فى المشاركة فى المسئولية أو التخلى عنها . وأن يصدر المجلس القرارات المتصلة بنظام الحكم الجديد . وأن يعلنها باسمه .

زكريا محيى الدين : يرى تخويل السلطة كاملة لجمال عبد الناصر بعد انتهاء فترة الانتقال . وأن يصدر المجلس نفسه القرارات المحددة للنظام الجديد ويعلنها كذلك . كما يرى ضرورة استمرار التعاون والتضامن بين أعضاء المجلس فى النظام الجديد الذى سيقرر . وأن يحل مجلس قيادة الثورة .

البغدادى : بيَّن أن الثورة قامت على أساس من الصداقة والثقة المتبادلة ، وأنها قامت بقيادة مشتركة ولكن ثبت فشلها خلال المدة الماضية لاشتراك البعض من أعضاء المجلس فى السلطة التنفيذية مما أوجد الشك بينهم ـ وهو لهذا يرى أن تكون هناك قيادة واحدة وفى شخص واحد ـ وهو جمال عبد الناصر ـ ويكون مسئولاً عن النظام الجديد الذى سينفذ بعد انتهاء فترة الانتقال . وهو الذى يضعه ويعلنه باسمه لا باسم المجلس . وعلى أن يعلن هذا من الآن . كما يعلن أن مجلس الثورة سيحل عند أول انعقاد لمجلس النواب . ويرى أن تترك الحرية للشخص الذى سيتولى المسئولية فى اختيار معاونيه من أعضاء المجلس . كما تترك الحرية أيضاً لأعضاء المجلس فى قبول أو رفض العمل فى أجهزة النظام الجديد . وأن كل عضو من المجلس أمين على صالح هذه البلاد . وعلى ضوء هذا الصالح سيقرر الاستمرار فى التعاون من عدمه . وبيَّن مسئولية جمال الذى سيكون مسئولاً

عن النظام الجديد فى وضع الخطة اللازمة للسيطرة وذلك عن طريق توزيع المسئوليات والاختصاصات والفصل بين السلطات بما يضمن نجاح النظام الجديد واستقراره واستمرار الثورة لتحقيق أهدافها . وبيّن أيضاً أنه كان يتمنى أن يستمر المجلس كوحدة واحدة متماسكة لأن قوة الثورة فى هذه الوحدة ـ وأن أحسن الحلول فى نظره أن يبقى المجلس فى صورة مجلس جمهورى وأن يتولى جمال عبد الناصر السلطة التنفيذية .

جمال سالم : بيّن أن من رأيه أن تخوّل السلطة إلى جمال عبد الناصر . وأن يعلن هو عن النظام الجديد المقترح . وقارن بين قوة إعلانه فى الحالتين . وأنه أقوى لو أعلنه جمال عبد الناصر باسمه . وتقدم باقتراح أن يبقى أعضاء مجلس الثورة كمجلس استشارى بعد انتهاء فترة الانتقال . وأن تترك لهم الحرية إذا طلب منهم الاشتراك فى السلطة التنفيذية أو التشريعية أو أى عمل آخر مع استمرارهم كمستشارين بجانب هذا العمل .

جمال عبد الناصر : قال أنه لا يجب أن يبنى الحل على أساس الخلافات الموجودة بيننا . لأنها إن كانت موجودة بيننا اليوم لكنها ستنتهى بعد فترة . كما ذكر أنه لا يقبل أن تركّز السلطة فى يده ولا أن تخوّل له كاملة كما أشار أغلب الأعضاء . لأنه فى هذه الحالة سيظهر وكأنه دكتاتوراً ، كما أن الحكم سيصبح حكماً أتوقراطياً . ثم قال « ما دامت الأغلبية تخولنى السلطة كاملة ـ فمعنى هذا أن يصبح إلزاماً عليكم أن يقبل كل فرد منكم التعاون معى فى العمل الذى أحدده له ـ ونحن بطبيعة الحال على (Level) مستوى واحد . وكل الناس تعلم ذلك . وأنه لن يقلل من شأن أى فرد منكم أن يقوم بأى عمل يطلب منه » .

وعند هذه النقطة قاطعه جمال سالم قائلاً « بحيث لا يصبح الواحد منا يرى نفسه يتلق الأوامر من أشخاص كان هو فى مستوى وهم فى مستوى أقل منه بكثير » . وضرب مثلاً بذلك .

ولكن جمال عبد الناصر رد عليه بقوله « كلا بل سيكون المستشار فى نفس مستوى الوزير . وبنفس المرتب » . وطلب أن يكون هذا إلزاماً على جميع أعضاء المجلس ولمدة خمس سنوات أخرى بعد انتهاء فترة الانتقال الأولى .

وكان واضحاً أن جمال عبد الناصر يحاول إقناع الأعضاء باقتراح جمال سالم الخاص بالعمل كمستشارين ؛ وأن يستمر التعاون معه لمدة خمس سنوات جديدة . وانتهى الاجتماع ولم يستقر الرأى على موقفنا من الالتزام بالاستمرار فى العمل لمدة خمس سنوات أخرى ، وكذلك بالنسبة لاقتراح جمال سالم الخاص بالمجلس الاستشارى .

وبعد أن انتهى الاجتماع طلب جمال سالم من صلاح وحسن ومنى أن نلتقى فى منزله لاستعراض الموقف بعد هذه المناقشة .

الموت مع الحياة :

وأبدى صلاح ملاحظاته على أن جمال عبد الناصر قد ظهر بمظهر الضعيف فى هذا الاجتماع لشعوره ـ على حد قوله ـ بأن هناك قوى أخرى فى البلاد بدأت تتجمع . وهو يحاول كسبنا إلى صفه لهذا السبب . وقارن بين هذا الموقف منه وموقفه من وقت قصير مضى عندما كان يقول إنه مستعد لمجابهة البلد بمفرده . وأن يتحمل المسئولية وحده . وأن يقنع الشعب بذلك . كما أعاد صلاح ذكر قول عبد الحكيم إنهم على استعداد لدخول معركة جديدة . وإنه ـ أى صلاح ـ مجبر على البقاء بسبب مسألة الاتحاد مع السودان إلى أن ينتهى منها بنجاح وعندها لن يتوانى عن محاربته ـ على حد قوله ـ لأنه لابد أن يتواجد فى البلاد قوى أخرى ليتوافر التوازن بها . كما أشار صلاح إلى اقتراح جمال سالم الخاص بالمستشارين ، وأن جمال عبد الناصر وجدها فرصة فانتهزها لأنها تحقق أحلامه وأمله فى أن نظل نظهر بمظهر الاستمرار والتماسك ولكن على أن نموت على الحياة ـ على حد تعبيره ـ كما تساءل عن طريقة التخلص من هذا الموقف الذى وضعنا فيه جمال سالم باقتراحه .

وأبدى حسن نفس الملاحظة بتراجع جمال عبد الناصر عن مظهر القوة ومحاولة الظهور بمظهر الضعيف .

وأما أنا فقد أحسست أنهم يكيفون سياستهم معنا حسب الظروف مراعين مصلحتهم فقط . وأنه يجب علينا أن نخرج بكرامتنا . وأن نعمل على إضعاف جمال عبد الناصر لأن غروره بقوته سيضر هذه البلاد فى المستقبل ، ولابد أن يشعر أن هناك قوى أخرى تناوئه حتى لا يشتط فى تصرفاته .

وحاول جمال سالم أن يفسر لنا اقتراحه الخاص بالمستشارين فذكر أن انسحابنا بعد انتهاء فترة الانتقال لن تكون أسبابه واضحة للرأى العام . لأن رأينا السياسى غير معلن على الناس ولم نشرح لهم وجهة نظرنا ولا أوجه الخلاف بيننا . وأن انسحابنا على هذه الطريقة سيؤول تأويلات مختلفة تضر بنا سياسياً . وأن بقاءنا كمستشارين ولو لفترة بسيطة وبدون مرتب سيتيح لنا الفرصة للانسحاب عندما يصدر من جمال عبد الناصر أى تصرف ونرى ضرورة التصدى له والأمر سيكون فى هذه الحالة واضحاً للرأى العام .

وكان نقاشنا معه ـ أى مع جمال سالم ـ عن اقتراحه الخاص بالمستشارين نقاشاً حاداً . وقد أخذنا عليه هذا الموقف الذى وضعنا فيه . وبعد نقاش طويل رأينا أنه ربما يكون من الأفضل الاستمرار ولو كمستشارين حتى يتم خروج آخر جندى بريطانى من على أرضنا . وتنتهى كذلك مسألة السودان وتقرير المصير . وذلك خوفاً من حدوث أى تحركات من الجانب البريطانى وإيقاف انسحاب قواته . أو تأثر قضية اتحاد مصر مع السودان لسبب أو آخر . وأن يلتصق هذا الأمر بانسحابنا ويرتبط به على أننا أضعفنا قوة الثورة ونصبح فى نظر الشعب فى هذه الحالة خائنين لقضيتنا مادام لا يعلم حقيقة موقفنا .

وكان عبد الحكيم قد اتصل بى تليفونياً يوم الثلاثاء ١٦ أغسطس ١٩٥٥ ـ ومقترحاً السفر معه ومع جمال عبد الناصر إلى الإسكندرية فى اليوم التالى (الأربعاء) بعد أن تأجل اجتماع مجلس الوزراء ، كما وأن يومى الخميس والسبت التاليين له عطلة كذلك . ثم اتصل بى جمال عبد الناصر بعد ذلك مقترحاً نفس الاقتراح بعد أن تحدثنا فى بعض الموضوعات . وأحسست أنهما يعملان على تحسين العلاقة بينهما وبينى .

هذا الشعب لم يمانع :

ولم يتحدث حديثاً ذا أهمية تذكر ونحن فى طريقنا إلى الإسكندرية . ولكن عند عودتنا معاً يوم الأحد ٢١ أغسطس إلى القاهرة وبعد مرور ساعة من بدء مسيرتنا وأثناء حديثنا فى موضوعات متنوعة سألنى جمال عبد الناصر فجأة وبدون مقدمات : « ألم تفكر فى نظام الحكم ؟ » .

فأجبته إن من أهم النقاط التى تشغل بالى هو كيف يمكن أن نحقق حياة

نيابية سليمة كهدف من أهداف الثورة . وأنه يجب أن تكون الفترة القادمة من مراحل الثورة فترة تدريب مع وضع تقاليد جديدة للحياة النيابية فى بلدنا لأنها ستكون هى صمام الأمن فى المستقبل لهذه البلاد . وأبديت خوفى أن يصبح المجلس النيابى القادم مجلساً سلبياً وليس عنده إلا الموافقة على كل ما يعرض عليه . وإن أصبح كذلك مجلساً سلبياً ـ فقد الشعب ثقته فى النظام كله . وذكرت أننى أرى أن يعطى المجلس كل سلطاته كاملة من سؤال الوزير إلى استجوابه وإلى سحب الثقة منه فيما عدا سحب الثقة من الوزارة . وأن يشجع على أن يقوم بدوره كاملاً .

وقد أيدنى عبد الحكيم فى هذا الرأى ومبدياً نفس التخوف . كما وافق جمال عبد الناصر على إعطاء المجلس تلك السلطات التى أشرت إليها فى حديثى . ثم رأى عبد الحكيم أن نحدد النقاط الرئيسية فى نظام الحكم . وأن نقوم بمناقشة كل نقطة منها على حدة . وبدأ يتكلم عن رئاسة الجمهورية كنقطة أولى ، وبيّن أن هذا المنصب لابد أن يشغل حتى تأخذ الدولة شكلها . . . ولكن جمال قطع عليه حديثه قائلاً إنه كان يشعر أننا نعتقد أنه يريد التخلص منا . وأنه لا يمكنه أن يبنى حلوله على العوامل الشخصية . وإن كان يبنيها على هذا الأساس لوافق على توليه السلطة كاملة كما اقترح أغلبية أعضاء المجلس فى الجلسة السابقة ومستطرداً « وأن هذا الشعب لن يمانع » .

قلت إنه من الطبيعى ألا يوضع نظام الحكم تحت تأثير العوامل الشخصية . كما أن التخلص من أى فرد من أفراد المجلس فيه إضعاف للنظام نفسه . أما بالنسبة لى ـ كما كنت أسمع ـ كانت مسألة شك . ولا يمكننى العمل فى جو مثل هذا الجو . وقد فكرت فى الاستقالة عندما سمعت ما كان يلصق بى . ولكن جمال سالم كان يشجعنى على أن أتحمل وأن أضغط على أعصابى وعلى نفسى حتى يونيو ١٩٥٦ ـ إلى أن يتم خروج القوات البريطانية من مصر وتنتهى مسألة السودان بإعلان تقرير المصير .

ورد جمال عبد الناصر بأنه كان قد تكلم مع صلاح سالم فى برج العرب وأنه يعلم أن صلاح يلق الكلام على عواهنه (ما ذكره يدش الكلام) . وبدلاً من أن يصلح الأمر زاده سوءاً . وتكلم عن شعوره والجو الذى كان قد شعر به بعد

عودته من باندونج . ومسألة التحقيق مع عمه . والاستقبال له . ومطالبة جمال سالم بمسئوليته عن المسائل التنفيذية . وبيّن إن كل هذا قد أوحى إليه بجو معين .

قلت : كنت تعتقد أن هناك خطة ولكن ما هدفها ؟

فسكت جمال وتكلم عبد الحكيم قائلاً : « إن كل واحد فى المجلس اشتكى لى من الآخر حتى أخلص الأصدقاء ، ولم أحاول أن أنقل إلى الآخر الشكوى منه . وكنت أحاول أن أهدىء الحال باستمرار وأبسطها . ولقد ظهرنا فى وقت من الأوقات وكأن فى المجلس فريقين .

وسألنى جمال عبد الناصر عن رأيى فى مجلس قيادة الثورة . وهل أرى استمراره أو عدم استمراره بعد انتهاء فترة الانتقال .

أجبته : إن المجلس كمجلس له هيبته واحترامه عند الرأى العام . أما بالنسبة لأعضائه فقد أصبح الجزء الأكبر منه لايبذل جهداً ذهنياً فى التفكير فى المسائل التى تعرض عليهم وإنما ينتظرون رأى جمال عبد الناصر ليوافقوا عليه أو يرددوه .

ووافقنى جمال عبد الناصر وعبد الحكيم على هذا الرأى . ولكن عبد الحكيم سألنى عن السبب فيما وصلوا إليه ؟

أجبته : إنه فى بداية الثورة كان هناك تطاحن فى الاراء بين أعضاء المجلس ، كل منهم يحاول إبراز وجهة نظره وشرح رأيه فى الموضوع المعروض على المجلس . ولذلك كانت هناك نقاط كثيرة تثار . وكنا نخرج فى النهاية بحلول جيدة للمشاكل أو المسائل المعروضة عليه . ولكن مع مرور الوقت أصبح البعض من أعضاء المجلس يتأثرون برأى جمال عبد الناصر ، وأصبحت الأغلبية فى جانبه وبصورة دائمة تقريباً . وذلك دفع البعض الآخر من الأعضاء أن يكتفى بإبداء رأيه دون محاولة الدفاع عنه بنفس القوة والحماس التى كان يدافع بها من قبل لعلمه وتأكده أن الأغلبية ستكون فى جانب رأى جمال عبد الناصر مهما حاول فى إبراز وجاهة فكرته وصوابها لأن النتيجة معروفة له مسبقاً مهما بذل من جهد .

ولكن جمال عبد الناصر وعبد الحكيم ركزا فى ردهما على هذه النقطة أن المتسبب فى هذه الحالة التى وصل إليها البعض من أعضاء المجلس هو جمال سالم بسبب طريقته وعنفه أثناء الحوار الذى يدور حول الموضوع المطروح . وأن

طريقته هذه دفعت هؤلاء البعض إلى الاحتفاظ برأيهم دون الإدلاء به تجنباً من أن يهزأ جمال سالم بهم.

وحاولت أن أوضح أن جمال سالم لا يقصد الاستهزاء برأى الآخرين وإهانتهم، وإنما هذه هى طبيعته وطريقته فى المناقشة، وهى معروفة لنا جميعاً وعلينا أن نتحمله.

وسألنى جمال عبد الناصر أيضاً: هل تعتقد أن المجلس كله من الممكن أن يشترك فى السلطة التنفيذية فى المرحلة المقبلة بعد انتهاء فترة الانتقال؟

أجبته: إنه من الممكن أن يشترك الأعضاء الذين فى إمكانهم التعاون معاً، أما الباقى منهم يمكن أن يصبحوا مستشارين كما اقترح جمال سالم. ولو أنى أتساءل كيف سيمضوا أوقاتهم وهم بدون عمل كمستشارين - والفراغ قاتل، وهذا الفراغ لن يكون لشهر أو لعام ولكنه سيمتد لسنوات.

سألنى عن الحل الذى أراه.

أجبته: إن هذه ستكون مسئوليته وعليه هو أن يبحث عن حل لها لشغل فراغهم.

قال: ولكنك وافقت على الاقتراح الخاص بالمستشارين.

أجبته: إننى لم أبد رأى فى هذا الاقتراح لأنه لم يوضع موضع المناقشة عندما عرضه جمال سالم، وإننى شخصياً لا يمكن أن أوافق عليه، لأن معنى المستشار هو شخص دون عمل إلا إذا طلب منه الاستشارة فى موضوع ما.

قال: ولكنك كنت قد اقترحت أن يكون هناك مجلس جمهورى.

أجبته: بالإيجاب. وأوضحت أن ذلك كان على أساس أن يتولى هو - أى جمال عبد الناصر - رئاسة الوزارة ويتكون من باقى الأعضاء بمجلس جمهورى يتولى رئاسة الدولة، وعلى أن تكون رئاسة المجلس دورية بينهم كل عام. وأنه يريحهم نفسيا شعور كل فرد منهم أن الوضع واحد بالنسبة للجميع. وأنى كأحد المساهمين فى قيام هذه الثورة لا أتصور أن أبقى بدون عمل لعدة سنوات. وفى نفس الوقت أرى الآخرين وهم يساهمون بنشاطهم فى بناء هذه الدولة. مع أن الثورة ثورتى كما هى ثورتهم.

وكان رد جمال عبد الناصر أن مساهمته هى أن يضحى ويتحمل هذا الوضع .

رددت : إن الإنسان بشر وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليه .

واقترح جمال عبد الناصر أن يبقى مجلس الثورة وتحدد سلطاته بأن يتولى سلطات رئيس الجمهورية فى حالة العجز الكلى أو الجزئى وعندما يتهدد البلاد خطر من الخارج أو الداخل ، ولا ينعقد إلا بقرار من قائد الثورة . والبعض من أعضائه يشاركون فى السلطة التنفيذية والبعض الآخر يظل عضواً بالمجلس ويحضر اجتماعاته .

ولكننى ذكرت أنه يجب أن يكون لهذا البعض الآخر من الواجبات ما يشغل فراغهم .

رد جمال عبد الناصر : يبقى يبحث المشروعات المختلفة ويبدى رأيه فيها . ومستطرداً وعلى العموم هذا اقتراح للبحث .

وعرض علىّ جمال عندما وصلنا إلى مبنى مجلس الثورة بالجزيرة أن أتناول الغداء معهما فيه وهما كانا يبيتان به وكذا زكريا . ولمح إلى أن أحذو حذوهم ولكننى اعتذرت بقرب موعد حضور عائلتى من الإسكندرية .

ولقد شعرت من كل هذا أن جمال عبد الناصر وعبد الحكيم يعملان على تحسين العلاقة بينهما وبينى حتى تعود المياه إلى مجاريها .

مناقشة حول مجلس الثورة :

وكان جمال عبد الناصر قد دعانى إلى تناول الغداء معه بمبنى مجلس الثورة فى الجزيرة يوم الإثنين ١٢ سبتمبر ١٩٥٥ . واصطحبت معى حسن ابراهيم . وبعد تناول الغداء دار حديثنا حول عدة موضوعات ومن ضمنها نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال . ولم نكن قد تناولناه فى المجلس بالمناقشة من مدة لانشغاله فى موضوع استقالة صلاح سالم . وطلب منا جمال عبد الناصر أن نبدى له رأينا فيه ورأيت فى هذا الحديث أن أثير موقف مجلس الثورة بعد انتهاء فترة الانتقال ، وكيف يمكن الإبقاء على وحدته . فقلت إذا فرض واتفقنا على بقاء مجلس الثورة ، وأن يكون له سلطة يمكن أن تحدد فى الدستور الجديد . . . ولكن جمال عبد الناصر قطع علىّ الحديث قائلاً : « وألا يدعى إلى الاجتماع إلا بدعوة من

رئيسه ، وألا يجتمع إلا إذا حدث عجز كلى أو جزئى لرئيس المجلس ، أو إذا كان هناك خطر خارجى أو داخلى يهدد أمن وسلامة البلاد » .

فقلت : معنى هذا أن اجتماعاته ستكون نادرة وربما مرة واحدة فى العام على أكثر تقدير - وإذا سلمنا أن البعض من أعضاء المجلس سيشتركون فى أعمال السلطة التنفيذية والبعض الآخر منهم لن يقوم بهذه المشاركة - فكيف يمكن أن نشغل فراغ هذا البعض الذى لن يشارك مع التسليم أنه لن يزاول أى عمل آخر بطبيعة الحال .

فأجاب : « نتكلم بصراحة بصرف النظر عن العاطفة - يجب أن نبدأ الفترة الجديدة بأعضاء أقوياء يمثلون السلطة التنفيذية ، ويمثلون الثورة الحقيقية » . وأخذ يوضح رأيه فى البعض من أعضاء المجلس وعدم اقتناعه باشتراكهم فى السلطة التنفيذية بحجة عدم فعاليتهم أو لعصبيتهم فى المناقشة . أما الباقون غيرهم فليس هناك ما يمنع من اشتراكهم .

وأبديت له أن لدّى حلاً آخر ، وآخذاً فى شرحه موضحاً أن من مبادئ الثورة إقامة حياة نيابية سليمة . وأن الطريقة التى اقترحت لإيجاد هذا المجلس لن تحقق الهدف المنشود . فانتخاب أعضائه بالقائمة وبعد موافقة مجلس الثورة عليها - يعنى هذا تعيينهم وليس انتخابهم من الشعب انتخاباً حراً مباشراً . وإن نفذ هذا الاقتراح فغالباً ما سيفقد أعضاء المجلس النيابى شخصياتهم بعد فترة ، ربما بعد عام أو عامين على الأكثر . والمجلس بهذه الصورة سيصبح فى النهاية مجلس الموافقين على كل ما يعرض عليه . وسيفقد الشعب ثقته فيه وبالتالى فى النظام نفسه . ولكن إذا كنا نهدف إلى إقامة حياة نيابية سليمة وعلى أسس وتقاليد ثابتة فلابد أن نترك للشعب حرية اختيار ممثليه . وأن يعطى للمجلس النيابى كل السلطات . وأن تشكل السلطة التنفيذية من وزارة مدنية كاملة يرأسها أحد المدنيين . وأن يبقى مجلس الثورة كمجلس جمهورى . وله سلطات كافية لحماية أهداف الثورة وبعيداً فى نفس الوقت عن السلطة التنفيذية . وأن يترك لممثلى الشعب الحرية الكاملة فى محاسبة السلطة التنفيذية ومراقبتها . وعلى مجلس الثورة (المجلس الجمهورى) أن يراقب الأمر عن بعد ويحاول إيقاف كل من يخرج أو ينحرف عن الصالح العام . وهذه المرحلة ستكون مرحلة انتقال لنا - يتعلم فيها

ممثلو الشعب كيفية ممارسة حقوقهم - وتعرف فى نفس الوقت السلطة التنفيذية أين حدودها - ويتعرف الشعب بذلك على ماهية الحياة النيابية السليمة . وبهذا يمكن أن نحقق عدة أهداف منها :

١ - البقاء على وحدة مجلس قيادة الثورة وأن يتفرغ للدراسة ورسم خطة المستقبل وبرنامج الحزب والعمل على تكوينه والاستعداد به لدخول معركة الانتخابات المقبلة .

٢ - إتاحة الفرصة للشعب لتجربة أناس آخرين غيرنا فربما هذا يزيد من إيمانه وثقته فى الثورة وقادتها .

٣ - بعدنا عن السلطة التنفيذية سيجعلنا الملجأ لكل مظلوم . ونعمل على رد كل اعوجاج أو انحراف .

٤ - من طبيعة شعبنا أن يمل الحاكم . واستمرارنا فى الحكم لخمس سنوات جديدة تضاف على السنوات الثلاث السابقة ستجعله يتمنى ألا يرى وجوهنا .

٥ - محاولة الاحتفاظ بهيبة أعضاء مجلس الثورة أطول فترة زمنية . واشتراكه فى السلطة التنفيذية يعرضه للخطأ والمحاسبة من أعضاء البرلمان . والبعض منهم سيحاولون أن يكونوا أبطالاً شعبيين على حساب أعضاء مجلس الثورة المشتركين فى السلطة التنفيذية . والرأى العام عندنا يتأثر بالكلام المنمق وليس بالوقائع . ونحن كلنا والحمد لله لا نعرف كيف نكسب هذا الرأى العام بالكلام المنمق .

٦ - إن هذه ستكون تجربة لنا للحياة النيابية السليمة وعلينا أن نعمل على مراقبتها من خارجها حتى نضع لها القواعد والأسس التى بها نضمن زيادة نجاحها عند إعادة تنظيمها . وأن نعمل على وضع تقاليد جديدة لها مكتسبة من عاداتنا وتقاليدنا .

٧ - إن تنازلنا عن السلطة وهى فى أيدينا لها دلالتها وقوتها وبها نضرب المثل للأجيال القادمة .

القوة يجب أن تظل فى أيدينا :

ويتلخص رد جمال عبد الناصر على هذا الاقتراح بأنه غير مستعد لأن توضع البلاد تحت تجربة . وأنه يخشى من السلطة التنفيذية المدنية المقترحة أن تخبط منه

البلد ـ على حد تعبيره ـ وأن (power) القوة هى دائماً فى يد السلطة التنفيذية . والناس دائماً لا تسعى إلا إلى مكان هذه السلطة . وأن الناس ستنفض من حولنا فى هذه الحالة عندما يرون أن مصالحهم أصبحت فى أيدى أناس آخرين غيرنا . وضرب لنا مثلاً على ذلك حدث له شخصياً . وهو أنه كان قد طلب من اللواء الباجورى وكيل وزارة الداخلية بالمرور عليه بمكتبه وحدد له موعداً لذلك . وكان جمال فى ذلك الوقت يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء . ولكن تصادف أن طلب محمد نجيب وهو كان رئيسا للوزراء اللواء الباجورى أيضاً . وحدد له موعداً للمرور عليه بمكتبه وفى نفس الموعد الذى سبق أن حدده له جمال . ويقول جمال إن الباجورى ذهب إلى محمد نجيب ولم يسأل فيه ـ على حد قوله ـ .

كما أن جمال تساءل فى أثناء رده على اقتراحي عن وزارة الداخلية والقوات المسلحة ولمن تترك . وحاولت أن أبيّن له أنه من الممكن عمل السيطرة اللازمة على السلطة التنفيذية بأن يحضر هو اجتماعات مجلس الوزراء فى بعض الأحيان وأن يتولى رئاسته فى هذه الحالة . وأن يرسل لنا جدول أعمال مجلس الوزراء ليبدى كل منا ملاحظاته على المسائل الواردة فيه . وأن نناقشها معاً داخل المجلس الجمهورى المقترح. وأن يقوم جمال عبد الناصر بإيصال النتيجة التى نصل إليها إلى رئيس الوزراء .

واقترحت أيضاً أن نجعل فترة الانتقال الجديدة ثلاث سنوات بدلاً من خمس كما هو مقترح .

وتكلم حسن ابراهيم وأيد ما ذكرته من اقتراح . وأشار إلى أن الناس ستكون متأكدة من أن القوة (power) الأساسية هى فى مجلس الثورة ـ أى المجلس الجمهورى ـ وليست فى مجلس الوزراء . وأن الوزراء أنفسهم سيرجعون إلى مجلس الثورة خاصة فى المسائل ذات الأهمية ، وعلى ذلك فليس هناك خوف لا على القوات المسلحة ولا على الداخلية كما ذكر جمال . وظهر من كلام حسن أننا متفقون فى الرأى .

فأوضحت لجمال أنه سبق أن تناقشت مع حسن فى هذا الحل الذى عرضته عليه . وأن حسن أصبح مقتنعاً به هو الآخر على أنه هو أسلم الحلول . وظهر لنا

من مناقشة الموضوع مع جمال أنه مهتم بالسلطة ومركزها وهى أساساً فى أيدى السلطة التنفيذية، وهو يخشى أن يسلمها إلى شخص آخر.

ولقد كان متحمساً ضد هذا الاقتراح الذى ذكرته فى بداية الأمر. ولكن هذا الحماس أخذ يهبط أثناء المناقشة ـ ولم يكن واضحاً لى هل جاء هذا الهبوط نتيجة زيادة اقتناعه به أم أنه أراد عدم الاستمرار فى خوض المناقشة لعدم اقتناعه. وأردت أن أتمشى معه لذا قلت إنه من المستحسن أن يأخذ وقتاً ليفكر فى الاقتراح، وأنهينا بذلك المناقشة.

وكان تعليق مع حسن على مادار من حديث بعد انصرافنا من عند جمال أن الـ (power) السلطة هى مشكلة المشاكل. وأن التنازل عنها يحل كل المشاكل ويبقى على وحدة المجلس. ولا يصبح هناك أى مظهر للانقسام بيننا مادام كل أعضاء المجلس ستبتعد عن السلطة التنفيذية. وأن استمرار المجلس كقيادة جماعية وله سلطاته التى يقوم بتحديدها الدستور الجديد يحافظ على تماسكه وقوته، ويعطى انطباعاً عن استمرار الثورة.

ثلاثة حلول :

وبعد أن عدت إلى منزلى بعد هذه المناقشة مع جمال قمت كعادتى بتدوينها فى يومياتى، وهى مازالت حية فى ذاكرتى وقبل أن تضيع مع مرور الزمن. وقد عقبت عليها أيضاً بالآتى:

والآن أصبح أمامنا ثلاثة حلول. وكل حل منها له مميزاته ومساوئه. وعلينا أن نقارن بين كل حل وآخر. وأن نختار أحد هذه الحلول الذى سيترتب عليه أقل الأضرار بالنسبة لمصلحة البلاد.

والحل الأول منها: هو هذا الحل الأخير الذى اقترحته على جمال عبد الناصر وبه نحافظ على بقاء مجلس قيادة الثورة متحداً فى شكل مجلس جمهورى يمثل القيادة الجماعية وله بعض السلطات يقوم بتحديدها الدستور الجديد. وأن يبقى هذا المجلس بعيداً عن السلطة التنفيذية التى ستتولاها وزارة مدنية. وأن يكون هناك مجلس نيابى منتخب انتخاباً حراً مباشراً من الشعب وله كل السلطات التى تعطى للمجالس النيابية الأخرى. وذلك لفترة انتقال جديدة مدتها ثلاث سنوات. وأن يكون نظام الدولة جمهورية برلمانية.

والحل الثانى: وهو الحل الذى يقترحه جمال عبد الناصر وهو حل مجلس قيادة الثورة واشتراك بعض من أعضائه فى السلطة التنفيذية، والباقى منهم يظل خارجها دون مشاركة. ولن يكون له عمل يذكر تقريباً طوال فترة الانتقال المقترحة فى هذا الحل ومدتها خمس سنوات. والحياة النيابية بالصورة المقترحة أيضاً فى هذا الحل لا يمكن أن توصلنا إلى تحقيق هدف هام من أهداف الثورة - كما أن نظام الدولة ستكون جمهورية رئاسية - أى من يتولى رئاسة الجمهورية يصبح هو مسئولاً أيضاً عن السلطة التنفيذية. وهذا الحل بالصورة المقترحة سيسير بنا إلى طريق الدكتاتورية الفردية مع مرور الوقت.

والحل الثالث: هو الاستقالة من مجلس قيادة الثورة ومن السلطة التنفيذية أيضاً. وهذه الخطوة ربما يقدم عليها أكثر من عضو من أعضاء المجلس وسيترتب عنها نتائج لها انعكاساتها على الصالح العام. وسينتج عن هذا الانشقاق زيادة نشاط المناهضين للثورة.

وإذا كانت هذه هى الحلول الثلاثة التى أمامى - وإذا استبعدت الحل الأول منها لموقف جمال عبد الناصر منه وعدم اقتناعه به - فأى من الحلين الآخرين يمكن أن يقع عليه الاختيار؟

وجاء الرد على ذلك فى يومياتى أيضاً حيث تقول « إن تفكيرى عند هذا الحد قد توقف ولا أعرف أى من الحلين أختار - لأن أولها بعد استبعاد اقتراحى الأخير فيه تسليم منى بالموافقة على مجلس نيابى لن يمكنه أن يحقق هدفاً نسعى إليه وهو إقامة حياة نيابية سليمة. كما أن فيه أيضاً تسهيلاً لقيام الدكتاتورية الفردية التى يلاحظ أن جمال عبد الناصر يسعى إليها ويرسم لها ويعمل على تحقيقها ولكن تدريجاً - خطوة بعد خطوة.

وأما الحل الثانى منها ففيه إضعاف للنظام نفسه، وهذا الانشقاق الذى سيترتب عن انفصال بعض من أعضاء مجلس الثورة ربما يدفع كلاً من انجلترا والولايات المتحدة إلى السعى للقضاء على نظامنا الثورى خاصة بعد أن تصدينا لحلف بغداد، وبعد أن توجهنا إلى روسيا وتعاقدنا معها على شراء الأسلحة التى نحن فى حاجة اليها. وأنهما لابد سيعملان بعد هذا الموقف منا على إسقاط هذا النظام أو كسره قبل أن يستفحل أمره وتنتقل منه العدوى إلى دول أخرى فى المنطقة مما يؤثر على مصالحها الضخمة فيها.

وإننى لأجد نفسى اليوم عاجزاً عن البت فى هذا الأمر وليس أمامى من مفر غير الانتظار. وعلى ضوء ما سيجد من أحداث فربما يتكشف لى الطريق الواجب علىّ أن أسلكه ».

ولم يكن قد مضى عدة أيام قلائل على هذه المناقشة مع جمال عبد الناصر والانتهاء أيضاً من مشكلة صلاح سالم واستقالته وقبول المجلس لها حتى واجهتنا مشاكل أخرى جديدة.

ففى يوم ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ علمنا أن قوة عسكرية إسرائيلية قد قامت باحتلال منطقة العوجة المنزوعة السلاح وطردت مندوبى هيئة الأمم المتحدة منها. وكانت الولايات المتحدة فى نفس الوقت قد أرسلت « كيرمنت روزفلت » لمقابلة جمال عبد الناصر بعد أن وصل إلى علمهم تعاقدنا على صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا. وكان قد سبق قبل حضوره أن قام السفير الأمريكى بمقابلة جمال عبد الناصر يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥ وتحدث إليه عن اعتراض الولايات المتحدة على إتمام هذه الصفقة. وقامت كل من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا بشن حرب باردة علينا بغرض إلغاء هذه الصفقة التى كان قد تم توقيعها كما ذكرت سابقاً فى الباب الثالث.

ونتيجة لهذا الموقف من هذه القوى والتى لا قبل لنا بها كان لابد لنا نحن أعضاء مجلس قيادة الثورة من أن نعمل على زيادة تماسكنا وتكاتفنا لمواجهة تحدياتهم. وأصبح لزاماً على كل عضو فيه أن يقدر هذه الظروف التى تمر بها بلادنا وأن يعمل كل منهم قدر استطاعته على تجنب الفرقة والخلاف.

ولم يكن مجلس قيادة الثورة قد دعى إلى الانعقاد مرة ثانية لمعاودة مناقشة نظام الحكم وأخذ قرار نهائى فيه بعد اجتماع يوم ٧ أغسطس ١٩٥٥ - وذلك حتى أول يناير ١٩٥٦ عندما دعا جمال عبد لناصر المجلس لمناقشة مشروع الدستور الجديد المقترح الذى سيحل محل الدستور المؤقت ويتواءم مع المرحلة الجديدة للثورة بعد انتهاء فترة الانتقال. وكان جمال عبد الناصر قد شكل لجنة قانونية من عدد محدود من بعض القانونيين لإعداد هذا الدستور. وكان يرأسهم مستشاره القانونى محمد فهمى السيد. وقام مجلس الثورة بعقد عدة اجتماعات فى أيام متتالية ابتداء من يوم الأحد أول يناير ١٩٥٦ لمناقشة المشروع المقترح. حتى يمكن إعلانه على الشعب لإبداء الرأى فيه قبل الاستفتاء عليه.

وكان أهم ما يلاحظ على المشروع المقترح هو أن الجمهورية المصرية لا هى جمهورية رئاسية ولا هى برلمانية بالوضع المتعارف عليه ولكنها خليط من الاثنتين معا . ورئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية . وقد حددت له سلطات واسعة . وأغلب تلك السلطات والحقوق التى كانت واردة فى مشروع الدستور المقترح ينظمها القانون وذلك بغرض ضمان السيطرة . كما نص أيضاً فيه على أن يعيّن قائد الثورة - أى جمال عبد الناصر - رئيساً للجمهورية فى الفترة الأولى - وذلك لضمان استمرار النظام والثورة . وفى الفقرات الأخرى من الدستور أعطى الحق لمجلس الأمة أن يقوم بانتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية الأصوات فيه ثم يقوم بترشيحه إلى الشعب للاستفتاء عليه . وأعطى أيضاً للمجلس من السلطات ما لا يقل عما هو وارد فى دساتير بعض الدول من سؤال الوزير إلى استجوابه وسحب الثقة منه . كما أعطى له أيضاً الحق فى محاكمة رئيس الجمهورية إذا فقد الثقة والاعتبار . كما أعطى لرئيس الجمهورية حقاً مقابله وهو سلطة حل مجلس الأمة . كما أنه ورد فى مشروع الدستور أيضاً على انتظام الأمة فى اتحاد قومى شعبى كتنظيم سياسى . وهذا الاتحاد هو الذى يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة . وجاء به كذلك ألا يسمح بقيام الأحزاب إلا بعد أن يصدر القانون المنظم لها ، وبناء على اقتراح من الحكومة وموافقة ثلثى أعضاء مجلس الأمة . كما أن أهداف الثورة الستة التى تسعى وتعمل جاهدة إلى تحقيقها ورد ذكرها فى مشروع الدستور كأهداف مطلوب تحقيقها - ولو تدريجياً . ونص أيضاً ولأول مرة على أن مصر دولة عربية وهى جزء من الأمة العربية . ودين الدولة الإسلام . كما ورد فيه أن للدولة الحق فى أن تؤمم بقانون كل مؤسسة أو مشروع يتعلق بالمصلحة العامة مقابل تعويض عادل .

وقام الشعب المصرى بالاستفتاء على هذا الدستور المقترح وعلى رئاسة جمال عبد الناصر للجمهورية فى يوم ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ونال أكثر من ٩٨٪ من أصوات الناخبين . وانتقلت السلطة إلى جمال دستورياً بعد هذا الاستفتاء . وأصبح هو أيضاً بحكم رئاسته للسلطة التنفيذية له حرية اختيار معاونيه من الوزراء سواء من المدنيين أو من زملائه أعضاء مجلس الثورة السابقين ليعاونوه فى أعمال السلطة التنفيذية . وأصبحت مسئولية كل منهم طبقا للدستور الجديد مسئولية

فردية وعن العمل المنوط به فقط وليست تضامنية كما كان الوضع أثناء وجود مجلس قيادة الثورة والذى كان يمثل قيادة جماعية .

وكان قد سبق هذا الاستفتاء انتهاء سحب القوات البريطانية من أرض مصر فى يوم ١٣ يونيو ١٩٥٦ . وتم الجلاء بعد أن ظلت بريطانية محتلة بلادنا أكثر من سبعين عاماً . واحتفل بهذا الجلاء رسمياً يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦ فى مدينة بور سعيد برفع العلم المصرى على سارية مبنى البحرية بها والذى كانت تشغله القيادة البريطانية . وقام جمال عبد الناصر برفع العلم بعد أن قبله . وبعد أن قام زملاؤه أعضاء مجلس قيادة الثورة بتقبيله أيضاً والدموع تترقرق فى أعينهم فرحة بهذا الأمل الذى تحقق والذى طالما حلمنا به وضحى فى سبيله الكثير من شهدائنا .

وكان من المفروض أن ينعقد مجلس الأمة طبقاً للدستور الجديد فى نوفمبر ١٩٥٦ ، ولكن أحداث تأميم قناة السويس وما تبع ذلك من حرب شنتها علينا كل من انجلترا وفرنسا وإسرائيل كان قد أجل انتخاب أعضائه واجتماعه حتى يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٧ .

وكان قد اتفق فى مجلس الثورة أثناء مناقشة مشروع الدستور على أن أقوم بترشيح نفسى لرئاسة مجلس الأمة فى أول انعقاد له . وعندما تم انعقاده فى يوليو ١٩٥٧ رشحت نفسى لرئاسته . كما قام العضو بالمجلس محمد محمود جلال بترشيح نفسه أيضاً ، وتم انتخابى رئيساً له بأغلبية الأصوات .

الباب السادس

إستقالة صلاح سالم واسبابها

١ ـ ضعف الأمل فى اتحاد مصر مع السودان وأسبابه.

٢ ـ تقديم صلاح استقالته من مجلس قيادة الثورة ومن الوزارة.

٣ ـ مناقشة مجلس الثورة اقتراحين تقدم بهما صلاح.

٤ ـ موافقة المجلس على قبول استقالة صلاح من الوزارة فقط.

٥ ـ ادعاء صلاح أن هناك سياسة حكومية أخرى تدعو إلى استقلال السودان واتهامه لبعض المسئولين.

٦ ـ تمسك صلاح بأن استقالته مشروطة بإعلان استقلال السودان فوراً.

٧ ـ استماع مجلس الثورة إلى المسئولين الذين اتهمهم صلاح.

٨ ـ عدم موافقة المجلس على إعلان استقلال السودان فوراً.

٩ ـ عودة المجلس الى مناقشة استقالة صلاح سالم ثانية.

١٠ ـ قرار المجلس بإعطاء صلاح إجازة بدلاً من قبول استقالته.

١١ ـ اعتراض صلاح على قرار المجلس.

١٢ ـ ادعاء صلاح بوجود مؤامرة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة لعدم إتمام اتحاد مصر مع السودان.

١٣ ـ استقالة جديدة من صلاح بدلاً من الأولى.

١٤ ـ مجلس النواب السودانى يقرر عمل استفتاء على تقرير المصير.

١٥ ـ قرار مجلس الثورة باستقالة عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار صبرى.

١٦ ـ مطالب صلاح سالم.

١٧ ـ إفشاء صلاح سر التعاقد مع روسيا على شراء أسلحة منها لأحد الصحفيين المصريين .

١٨ ـ قبول مجلس الثورة استقالة صلاح من المجلس ومن الوزارة .

١٩ ـ مهاجمة قوة عسكرية إسرائيلية لمنطقة غزة .

٢٠ ـ ثمن الأسلحة المشتراه من روسيا .

٢١ ـ عودة جمال سالم من زيارته للهند وأندونيسيا .

* * *

الباب السادس

إستقالة صلاح سالم واسبابها

كان صلاح قد طلب انعقاد مجلس قيادة الثورة يوم الخميس ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٥ ليعرض عليه موقف مصر من الاتحاد مع السودان ـ وانعقد المجلس فى ذلك اليوم وتواجد كل الأعضاء فيما عدا جمال سالم لوجوده بأندونيسيا وأنور لوجوده ببور سعيد . وكان المجلس قد استدعى كلا من اللواء صالح حرب وزير الحربية الأسبق وكذا الأستاذ خليل ابراهيم لإعطائنا صورة عن الموقف فى السودان فيما يتعلق بالاتحاد مع مصر ـ ولقد قاما بشرح الموقف موضحين أن قيام مصر برشوة كثير من السياسيين السودانيين والمشتغلين هناك كان له أثر سىء على أغلبية أفراد الشعب السودانى . حتى أصبح الشك يتناول كل شخص يتعاون مع مصر لاعتقادهم أن وراء هذا التعاون منه رشوة وقد حصل عليها من مصر . وهذه الصورة السيئة جعلت الكثيرين ممن يؤمنون بالاتحاد مع مصر يبتعدون عن التعاون معها درءاً لهذا الشك ـ كما وأن نور الدين رئيس الحزب الاتحادى هناك والذى تعتمد عليه مصر ضعيف وليست له شخصية ، والملتفون من حوله قلة لا تذكر . وقد خلصا بعد سردهما لهذا الموقف إلى أن الأمل فى اتحاد مصر مع السودان قد أصبح ضعيفاً للغاية وليس هناك من حل غير إعلان استقلال السودان .

وبعد أن انصرفا أخذنا نحن أعضاء المجلس قسطاً من الراحة ، وفى أثنائها أخذ صلاح يبحث عن قلم ليكتب به استقالته ـ ولقد حاولت مع حسن ابراهيم إثناءه عن هذه الخطوة ولكنه كان مصمماً على كتابتها . وفعلاً قام بكتابة استقالته . ثم انفرد مع جمال عبد الناصر بمكتبه بعد إتمامها .

وعندما عاد المجلس إلى الاجتماع ثانية قدم صلاح استقالته التى كان قد كتبها إلى كمال الدين حسين بصفته سكرتيراً للمجلس ليقوم بقراءتها علينا ـ وكانت استقالته تنص على الانسحاب من جميع الوظائف التى يشغلها وذلك لإيمانه ـ على حد قوله ـ بأنه لابد من تغيير السياسة المتبعة ، حتى تلك اللحظة مع السودان . وبعد انتهاء كمال من قراءتها قال صلاح للمجلس إنه قد اتفق مع جمال عبد الناصر على قبول استقالته من الوزارة ولكن على أن يستمر عضواً بمجلس قيادة الثورة . وذلك حفاظاً على وحدة المجلس ـ ثم تقدم بالاقتراحين التاليين ذاكرا أن جمال عبد الناصر قد وافق عليهما . وهما :

(ا) أن نعلن من جانبنا الموافقة على استقلال السودان فوراً .

(ب) أن يقوم جمال عبد الناصر بالسفر باكر ـ أى اليوم التالى لاجتماعنا ـ إلى السودان ليعلن بنفسه هناك هذا الاستقلال عند اجتماع البرلمان السودانى .

وقام المجلس بمناقشة هذين الاقتراحين ورئى تأجيل مناقشة قبول المجلس لاستقالة صلاح من عدمه لوجوده بالاجتماع وعلى أن تناقش بعد أن يعطى صلاح للمجلس صورة عن علاقة مصر بالسودان . وبدأ صلاح يشرح الوضع هناك . فأعطانا صورة سوداء عما يجرى فى السودان وخاصة فيما يتعلق بثورة الجنوب هناك . والدم الذى أريق بين السودانيين الشماليين والسودانيين الجنوبيين . وبين أن ما حدث من إراقة للدماء قد التصق به على أنه هو المتسبب فيه ـ وكان يخشى أن يقوم السودانيون الشماليون بالانتقام من المصريين الموجودين هناك . كما بين أن غرضه من إعلان استقلال السودان فوراً من جانبنا هو أن يظهر وكأن هذا الاستقلال منحة منا بدلاً من أن يأخذه السودانيون قسراً عند تقرير المصير . ولأن الكل هناك قد أصبحوا مجمعين على الاستقلال دون الاتحاد مع مصر ـ وهو كان يرى أن نحقق لهم ذلك فوراً لنتفادى الكره الذى نشأ

بسبب الدم الذى أسيل هناك ـ وباختصار فصلاح كان متأثراً جدا من هذه الناحية بالذات خاصة وأنها قد ألصقت به .

وتكلم صلاح أيضاً عن ضرورة سفر جمال عبد الناصر فى اليوم التالى لاجتماعنا ليعلن بنفسه استقلال السودان فى اجتماع البرلمان هناك ـ وأن يحمّل النواب السودانيين هذه الأمانة ليصبح هو ـ أى جمال عبد الناصر ـ بذلك بطل استقلال السودان ـ على حد تعبيره ـ واعترضت على هذا الاقتراح منه مبيّنا أنه لا يصح أن يذهب الى هناك رئيس النظام هنا فى مصر ليعلن بنفسه هذا الاستقلال لأن ذلك سيترتب عنه صدمة للرأى العام الداخلى فى مصر . حيث أنه من المفروض أن يذهب جمال إلى هناك ليعود ويعلن أنه قد تم الاتفاق بينهم وبيننا على الاتحاد ، لا على الاستقلال . خاصة أن الرأى العام فى مصر معتقد بأن الاتحاد سيتم فعلاً كما تشير بذلك وسائل الإعلام عندنا .

وأما بالنسبة إلى إعلان استقلال السودان فوراً فقد اعترض كل من عبد الحكيم وأنا على اتخاذ هذه الخطوة من جانبنا دون القيام بعمل التمهيد اللازم لها ، قبل إعلانها حتى لا يكون ذلك مفاجأة للشعب المصرى وصدمة له . واقترح السعى إلى محاولة إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين السودانيين وبيننا وأن نتركهم هم يقررون الاستقلال عند تقرير المصير ، ذلك بأمل أن يتم أى نوع من التعاون أو الترابط بين البلدين ـ إن توافرت بينهما الثقة ـ ولقد اتفق معنا جمال عبد الناصر فى هذا الرأى .

أبو نار يشرح الموقف :

وطلب صلاح من المجلس أن يستمع إلى مساعده فى شئون السودان اليوزباشى محمد أبو نار ـ وطالباً أن نستمع إلى رأيه بعد أن نصدر قرارنا فى الموضوع حتى لا نتأثر بما سيقوله لنا ـ وذلك على حد قوله ـ ولكننا رأينا أنه من الأفضل الاستماع إليه أولاً . وشرح أبو نار الموقف بالسودان وأعطى للمجلس هو الآخر صورة سوداء عن الوضع هناك وموضحاً أن ليس هناك أى أمل فى الاتحاد . ثم أستأذن صلاح المجلس بعد ذلك فى أن ينسحب من الاجتماع حتى يقرر المجلس ما يراه دون أن يسبب له حرجاً بوجوده فيه .

وبعد أن خرج صلاح من قاعة الاجتماع بدأ جمال عبد الناصر يبلغنا بما قاله

صلاح له عندما انفرد به فى مكتبه . وذكر أن صلاح قد صور له الموقف فى السودان على أنه فى غاية السوء . وأن المعلومات التى كان يقوم صلاح بإرسالها إليه لم تكن تمثل الحقيقة هناك . وأن اجتماع الهيئة التأسيسية للحزب الاتحادى برئاسة نور الدين والذى قرر فيه فصل الاستاذ إسماعيل الأزهرى منها لم يكن صحيحاً أن عدد المجتمعين كان ١٩٨ من ٢٣٦ عضواً وهو العدد الكامل للهيئة كما جاء بالصحف ، وإنما الحقيقة أن عدد الذين حضروا الاجتماع هم ٨٩ عضواً فقط . كما ذكر له صلاح أيضاً ـ على حد قوله ـ أنه كان كرتاً ولكنه قد حرق . ولابد من تغيير السياسة التى كانت متبعة حتى ذلك اليوم مع السودان . ومن أن صلاح قد طلب أن يستقيل من مجلس الثورة بالإضافة لاستقالته من السلطة التنفيذية ، ولكن جمال عبد الناصر أقنعه أن يكتفى باستقالته من السلطة التنفيذية فقط ، وعلى أن يستمر عضواً بمجلس الثورة ، وأن صلاح قد وافقه على هذا الرأى . وتكلم جمال عبد الناصر بعد ذلك عن سفره إلى السودان ليقوم من هناك بإعلان موافقة مصر على استقلاله وتحميل هذه الأمانة للنواب السودانيين ليصبح هو بطل استقلال السودان كما قال صلاح . وبّين جمال معارضته لهذه الخطوة لما سينتج عنها من خسائر لشخصه داخل مصر . وعبّر عن ذلك فى نهاية حديثه بقوله إنه من الأفضل له فى هذه الحالة أن يذهب إلى الكونغو ولا يعود إلى مصر بعد أن يعلن هذا الاستقلال .

الأغلبية تقبل استقالة صلاح :

ثم قام جمال عبد الناصر بعد ذلك بعرض طلب صلاح فى الاستقالة من السلطة التنفيذية على المجلس ، وكانت أغلبية أعضائه موافقة عليها فيما عدا كمال وحسن إبراهيم وكاتب هذه المذكرات . وكانت وجهة نظرنا ترى أن يكتفى بتنحية صلاح عن الاشتغال بمسألة السودان وعن عمله كوزير لشئونها ، وأن يتولى هذا الأمر شخص آخر بدلاً منه . وأن يظل صلاح وزيراً لوزارة الإرشاد القومى . وقد بنينا هذا الرأى على أن صلاح لم يكن إلا منفذاً لسياسة المجلس فى السودان ، ولم تكن تلك السياسة سياسته هو ، وإن كان قد أخطأ فى التنفيذ فليس هناك داعٍ لأن يستقيل من كل مسئولياته التنفيذية . وأن انسحابه يجب أن ينصب فقط على تلك المسألة التى أخطأ فى تنفيذها . وكان الغرض من ذلك

هو ألا يشعر صلاح بأن المجلس قد تخلى عنه كلية رغم الجهد المضنى الذى بذله فى هذه القضية ـ وقد دام هذا الجهد منه متصلاً لمدة ثلاث سنوات تقريباً . وكان صلاح نفسه مؤمناً إيماناً قوياً وعميقاً بالقضية . وكان علينا أن نراعى ذلك عند أخذنا القرار ومدى انعكاسه على حالته النفسية .

أما جمال عبد الناصر وعبد الحكيم فقد كانا يريان أننا حتى لو أخذنا هذه الخطوة فصلاح نفسه لن يوافق عليها ، ولن يرضى بالاستمرار فى العمل فى وزارة الإرشاد ـ وكان الرد منا عليهما أننا نود أن نشعره بتمسكنا به وعدم التخلى عنه حتى نخفف الصدمة عليه ، ولإراحته نفسياً . وكان زكريا يؤيد وبشدة قبول استقالته بحجة أن وزارة الإرشاد متصلة بالإذاعة والصحافة .

وفى النهاية وبعد مناقشات طويلة كنا نحن الثلاثة فى جانب وباقى المجلس فى جانب آخر . ووافق المجلس بالأغلبية على قبول استقالة صلاح من السلطة التنفيذية . وأبدى جمال عبد الناصر رغبته فى أن يتولى هو بنفسه مسألة السودان بدلاً من صلاح . ومعلّقا على ذلك بقوله رغم أنها مسألة فاشلة . واتفق المجلس على أن يعود إلى الاجتماع فى اليوم التالى بعد أن نقوم بواجب العزاء فى وفاة المرحوم القائمقام محمد الحسينى عبد الوهاب .

واجتمع المجلس يوم الجمعة ٢٦ أغسطس وتواجد جميع الأعضاء فيما عدا جمال سالم وأنور لوجودهما خارج القاهرة . وكان صلاح قد ركب معى السيارة بعد أن اشتركنا فى تشييع الجنازة ونحن فى طريقنا إلى مكان الاجتماع ، وكان يرافقنا أيضاً حسن ابراهيم . وسألنا عما تم فى موضوع استقالته . فأبلغناه أن المجلس قد قبل استقالته من السلطة التنفيذية ولكنه لم يوافق على إعلان استقلال السودان فوراً . وكذلك لم يوافق على سفر جمال عبد الناصر إلى السودان . فلامنى على أننى كنت السبب فى عدوله عن السفر وذاكراً أن جمال عبد الناصر كان قد وافق على ذلك عندما انفرد به فى مكتبه . ولكن جاء تردده عندما ذكرت أنه من المفروض أن يسافر جمال ليعود ويعلن عن قيام الاتحاد مع السودان لا استقلاله . وبيّن لنا صلاح أنه اشترط فى استقالته عند قبولها أن يعلن عن تغيير السياسة المتبعة مع السودان ، وأن يتم ذلك بإعلان استقلاله فوراً . وعند هذا الحد من الحديث كنا قد وصلنا إلى مبنى قيادة الثورة بالجزيرة .

صلاح يطالب المجلس بتوجيه الاتهام :

واجتمع ثلاثتنا مع جمال عبد الناصر وعبد الحكيم وزكريا ثم حضر بعد ذلك كل من كمال وحسين الشافعى. وكان صلاح قد بدأ يتكلم قبل حضورهما شارحاً لنا كيف أنه قد شعر ولمس بالأدلة الملموسة بأن هناك جهات حكومية أخرى وأشخاصاً مسئولين يعملون على استقلال السودان ويشجعون المسئولين السياسيين هناك على السير فى هذا الاتجاه. وقد بين أن جمال عبد الناصر كان يعلم بهذا التصرف منهم ولكنه لم يتصرف معهم بالمؤاخذة. ولكن صلاح فى أثناء حديثه هذا كان يحاول أن ينفى أن لجمال عبد الناصر يداً فيما يجرى. ولو أنه فى نفس الوقت كان يحاول أن يوقع اللوم عليه. وكان يفهم من سياق حديثه أن جمال عبد الناصر نفسه يشجع هذه السياسة.

وما ذكره صلاح يتلخص فى أن هناك سياسة أخرى تدعو إلى استقلال السودان، وأن جمال عبد الناصر يؤيد هذه السياسة. وأراد صلاح أن يثبت وجهة نظره هذه فأورد بعض الأمثلة متهماً بها حسين ذو الفقار صبرى عضو لجنة الحاكم العام بالسودان والقائمقام عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان والقائمقام حمدى عبيد رئيس أركان القوات العسكرية بالسودان. وطالب صلاح المجلس بأن يوجه الاتهام إليهم. وأن يستمع إلى أقوالهم فى هذا الشأن. وهو نفسه لن يحضر هذا الاجتماع أثناء مواجهتهم. وأن علاقته بمجلس الثورة ستحدد فى المستقبل على ضوء ما سيتخذه من إجراءات ضدهم. وقد بين أن استقالته مشروطة بتغيير السياسة وذلك بإعلان استقلال السودان فوراً.

وانصرف المجلس بعد أن استمع إلى هذا الحديث من صلاح. على أن يجتمع ثانية فى مساء نفس اليوم - أى الجمعة ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ - وفى هذا الاجتماع الثانى حضر أنور السادات بعد أن عاد من بور سعيد. وطلب سماع الأستاذ أحمد قاسم جودة الصحفى بجريدة الجمهورية والذى كان قد زار السودان من فترة بسيطة.

جبهة عبد الناصر وجبهة صلاح سالم :

ولقد حضر وأعطى صورة للمجلس عما لمسه وسمعه فى الخرطوم. وبادئاً حديثه بأنه عندما نزل من الطائرة فى مطار الخرطوم وجد فى انتظاره القائمقام حمدى

عبيد ، وقد ابتدره بقوله « أظن أن الرئيس قد أرسلك لتعطيه صورة كاملة عن حقيقة الموقف هنا بعد عودتك ؟ » ولكنه أجابه على هذا التساؤل منه بأنه لم يوفد من قبل الرئيس ، وأنه حتى لم يقابله قبل سفره ـ ولكنه قابل صلاح . ويستطرد قائلاً إنه شعر أن الناس هناك تعتقد أن هناك جبهتين خاصة بمسألة الاتحاد مع السودان ـ جبهة جمال عبد الناصر ـ وجبهة صلاح سالم . وأن ـ سمعة مصر هناك أصبحت سيئة للغاية بسبب الرشوة التى تعطى وتبذل لكل إنسان حتى فى الشارع ـ على حد قوله ـ مما دعا الناس إلى الشك فى كل من يتكلم أو يدعو إلى الاتحاد مع مصر على أن وراء دعوته رشوة قد دفعت إليه . وذكر أن المسئولين هناك يهاجمون مصر بأقسى الكلمات فى الحفلات الرسمية وحتى فى البرلمان السودانى نفسه . وأن كل المسئولين فى السودان قد أساءهم مهاجمة مصر لإسماعيل الأزهرى فى الصحافة والإذاعة المصرية وقد أضر ذلك بالعلاقة بين البلدين . وأن الكل فى السودان أصبح يدعو إلى الاستقلال . كما أوضح أن الصورة التى تعطيها الصحافة المصرية عن الموقف فى السودان تختلف تمام الاختلاف عن الحقيقة هناك . وأن هذا ليس من الحكمة فى شىء . ولابد أن تعطى صحافتنا الصورة الحقيقية للموقف . وذلك لإشراك الشعب فى تلك المشاكل والتعرف عليها . وحتى لا يفاجأ مستقبلاً بالحقيقة وتكون صدمة له .

وذكر أن نور الدين والذى لا يزال واقفاً مع مصر . ويدعو إلى الاتحاد ضعيف، ولا شخصية له . وأن جبهته فى البرلمان السودانى لا تتعداه هو وشخص واحد آخر معه . وأن انتسابه إلى فكرة الاتحاد مع مصر تسىء إليها . وقد أشار من طرف خفى إلى أن السودانيين قد فقدوا الثقة فى صلاح .

وفى النهاية خرج بنتيجة أنه لا أمل هناك يرجى فى نجاح وتنفيذ فكرة الاتحاد بين مصر والسودان ـ نظراً لتلك الظروف . ومقترحاً بأنه لابد من اتخاذ خطوة جريئة لإنقاذ الموقف . وهنا سأله زكريا « ماذا تقصد بخطوة جريئة ؟ » ، وقصد بسؤاله أن يفصح قاسم جودة عن فكرته ويوضحها . فرد قاسم جودة عليه بقوله « أنه يرى مثلاً أن يصدر بياناً من الرئيس يصرح فيه بأن مصر لن تتدخل فى شئون السودان الداخلية . وأنه يهم مصر أن تكون على علاقة طيبة بإخوانهم السودانيين » . وذكر لنا قاسم جودة أيضاً كل الأحاديث التى جرت بينه وبين

بعض المسئولين هناك . وعما دار كذلك فى المؤتمر الصحفى الذى كان قد عقده الأزهرى وبعض الوزراء .

أسباب تحول الحزب الاتحادى :

واستدعى المجلس بعده عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان وكذا حسين ذو الفقار صبرى عضو لجنة الحاكم العام بالسودان وطلب منهما أن يشرحا للمجلس الأسباب والظروف التى جعلت الحزب الاتحادى السودانى يتحول من دعوته إلى الاتحاد مع مصر إلى الدعوة الى الاستقلال . وهل لا يزال هناك أمل يرجى فى الاتحاد ـ ولمن ستكون له الغلبة فى المستقبل بعد تقرير المصير ؟ وهل ستكون لحزب الأمة أم للحزب الاتحادى ؟ وكذا موقف السيد أحمد الميرغنى والسيد المهدى واسماعيل الأزهرى ومستقبل كل منهم السياسى وقوته فى المستقبل فى السودان ، وذلك حتى يتمكن المجلس من أن يرسم السياسة المستقبلة مع السودان على ضوء هذه المعلومات .

وتكلم كل من عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار صبرى وكان كلامهما مسلسلاً ومرتباً ويتفق مع المنطق ويخلصان من ذلك فى النهاية إلى النتائج . ورأيهما كان واحداً تقريباً . وقد أثارا فى كلامهما كل النقاط التى سبق وذكرها كل من اللواء صالح حرب وقاسم جودة عن ضعف نور الدين . والنتائج التى ترتبت عن فصل اسماعيل الأزهرى من الهيئة التأسيسية للحزب الاتحادى . ومهاجمة وسائل إعلامنا له . والرشوة والضرر الذى نتج عنها . كما تكلما عن ماضى السودان وقوة المهدى واعتماده على قوة شعبية كبيرة منظمة ومدربة وذلك بخلاف الميرغنى الذى يعتمد على الختمية وربما تكون أكثر عددا من الأنصار التابعين للمهدى ولكنهم غير منظمين ولا مدربين . وأنهما لذلك يعتقدان أن النصر فى النهاية بعد تقرير المصير سيكون للمهدى . وأشارا إلى أن الأزهرى ليس من الختمية ولا من الأنصار ولذا فهو النقطة التى يلتق عندها كل من المهدى والميرغنى . وأن الميرغنى لا يهمه السودان ولا أى شىء غير أن يكون الرجل الأول فى السودان . وأن كرهه للمهدى شديد للغاية . وكانت النتيجة النهائية لاستنتاجهما ومعلوماتهما أنه أصبح لا أمل هناك يرجى فى الاتحاد ـ بل سيطالب السودانيون كلا من مصر وانجلترا بإعلان استقلال السودان بعد يوم ٢١ نوفمبر

القادم مباشرة ـ وهو اليوم المحدد لجلاء كل من الجيش المصرى والجيش السودانى عن السودان .

واقترح عبد الفتاح حسن إعلان مصر استقلال السودان فوراً حتى يصبح وكأن مصر هى التى أخذت بنفسها هذه الخطوة قبل تقرير المصير لإثبات حسن نيتها ولإعادة الثقة بين البلدين وذلك بدلاً من أن يحصل السودان على استقلاله رغم إرادتنا . وعلى أن تقوم مصر بعمل ميثاق وطنى مع كل زعماء السودان يتم فيه الاتفاق على مياه النيل ، وعلى عدم ارتباط السودان بأية معاهدات أو أحلاف عسكرية مع أية دولة أجنبية .

وقد تناقشنا معهما طويلا حول فكرة إعلان استقلال السودان فوراً . ومدى تأثير ذلك على الرأى العام الداخلى فى مصر . خاصة وأن الشعب المصرى لا يعلم شيئاً عن حقيقة موقف الاتحاد مع السودان . والأمر يستلزم ضرورة القيام بعمل تمهيدى يسبق هذا الإعلان المقترح . حتى لا يصدم الرأى العام عندما يفاجأ بتلك الحقيقة .

وفى النهاية وجه إليهما جمال عبد الناصر الاتهامات التى كان صلاح قد ذكرها فى اجتماع صباح نفس اليوم . وطلب منهما الإجابة على تلك الاتهامات ، ولكنهما نفيا عن أنفسهما تلك التهم مؤكدين أنهما لم يعملا إلا لتحقيق الاتحاد مع السودان . ذلك لأن هذه هى سياسة الدولة وهما مرتبطان بها .

وبعد انصرافهما بدأ المجلس فى استعراض الموقف ومناقشته .

ولقد وافق المجلس على عدم إعلان استقلال السودان . ورأى العمل فوراً على استعادة الثقة بين البلدين ، مع السعى إلى إيقاف الحملة المضادة لنا هناك وترك مسألة إعلان استقلاله ليقررها السودانيون أنفسهم عند تقرير المصير .

ولما كان الأمل فى الاتحاد قد أصبح ضئيلاً ـ لذا رؤى أن نسعى إلى تحقيق ولو جزء بسيط منه فى شكل رابطة أو تعاون بين البلدين . مع ترك هذا الأمل المنشود فى إقامة الاتحاد للأجيال القادمة لتعمل هى على تحقيقه .

وكان جمال عبد الناصر قد أبدى تراجعه عن رأيه السابق فى أن يتولى هو مسألة السودان لأنه ـ على حد تعبيره ـ موضوع فاشل . وهو لا يحب لنفسه أن

يصبح فاشلاً . كما ذكر أن الأمر أيضاً سيحتاج منه إلى الدفاع عن سبب فشل الاتحاد مع السودان ـ وهو لا يمكنه الدفاع عنه لو تولى تلك المسئولية . وذلك بخلاف الروح التى يمكنه أن يدافع بها لو كان بعيداً عنها . ومحاولته إقناع الرأى العام فى مصر أن انسحاب انجلترا من السودان يعتبر فى حد ذاته نجاحاً كبيراً . وطلب جمال من المجلس أن يترك له حرية اختيار الشخص الذى سيكلف بهذه المهمة بدلاً من صلاح.

أجازة لصلاح سالم :

وقد بدأ المجلس بعد ذلك فى مناقشة استقالة صلاح سالم ثانية . وكان رأى أنور السادات بعد عودته من بورسعيد هى قبول استقالته . كما كان هذا الرأى هو رأى زكريا كذلك . ولقد تحول رأى كمال إلى هذا الاتجاه أيضاً ـ وأما حسين الشافعى فلم يتكلم ويبدى رأيه . وكان رأى جمال عبد الناصر إما استمرار صلاح بدون أى تغيير فى الوضع القائم أو قبول استقالته ـ وأنه ليس هناك حل وسط . وكان واضحاً من موقف عبد الحكيم أنه مع هذا الرأى أيضاً . وكنت أرى أن نأخذ حلاً وسطاً بحجة أننى لست متصوراً الهزة التى ستحدث للنظام داخلياً عندما ستعلن استقالة صلاح دون أية مقدمات . وأن ذلك سيكون إعلاناً عن فشل مسألة الاتحاد مع السودان . وأن هذه الخطوة من جانبنا لو اتخذت فإنها تعادل إعلان استقلال السودان تماماً .

ولكن جمال عبد الناصر عارض هذا الرأى بحجة أنه ليس هناك حل وسط . وتمسك بوجهة نظره السابقة . وقد تكلم عبد الحكيم مؤيداً الرأى الذى أبديته . وموضحاً أن استقالة صلاح ستكون تقوية للسودانيين وربما تزيد من تشددهم ـ على حد تعبيره ـ وأضفت على قول عبد الحكيم أنهم سيعتبرون استقالة صلاح اعترافاً منا ضمنياً بالموافقة على استقلال السودان . وهذا سيقضى على بقية الأمل الضعيف فى إمكانية تحقيق الاتحاد . وذكرت أن استقالة صلاح مشروطة كذلك بضرورة تغيير السياسة المتبعة وذلك بإعلان استقلال السودان فوراً . وقد أعاد المجلس قراءة استقالته وتم تقليبها على أوجهها المختلفة ولكنها كانت تقبل هذا الشرط . وقد أيدنى فى هذا الموقف كل من عبد الحكيم وحسن ابراهيم .

ثم تكلم جمال عبد الناصر ثانية قائلاً إنه يعتقد أن ماقيل صحيح ولذا فهو يرى أن يأخذ صلاح اجازة . وذاكراً أن السودانيين لابد سيعلمون بها وربما يسعون هم إلى الاتصال بنا ـ فإن رأينا منهم استعداداً للتفاهم معنا فعلينا فى هذه الحالة أن نسير معهم فى اتجاه جديد محاولين استرداد الثقة بيننا وبينهم ـ وإن لم يكن فيعود صلاح ثانية ويستمر فى مهمته .

ولقد وافق المجلس على هذا الرأى ثم أخذ فى مناقشة الإجراءات التى يمكن اتخاذها مع كل من عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار صبرى لأن صلاح كان قد بنى أهمية على ما سيتخذ حيالهما . واتفق على أن يعطى لعبد الفتاح حسن اجازة هو أيضاً مع صلاح . وأما حسين ذو الفقار فلقد كان له وضعاً خاصاً بحكم أنه عضو فى لجنة الحاكم العام بالسودان . ولذا فقد رأى تأجيل اتخاذ إجراء معه .

وتساءل جمال عبد الناصر عن من الذى سيقوم بإبلاغ صلاح بهذه القرارات ومقترحاً أن أقوم بهذه المهمة ومعى حسن وأنور ـ ولكن أنور اعتذر . وانتهى الاجتماع حوالى الساعة الخامسة من صباح ثانى يوم لبدء الاجتماع .

وفى حوالى الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ٢٧ أغسطس وكنت لا أزال بحجرة نومى ، اتصل بى صلاح تليفونياً مستفسراً عما تم فى موضوع استقالته . فأبلغته أننى سأقوم بزيارته مع حسن ظهر اليوم نفسه لنذكر له ما تم . ولكنه ألح فى الطلب وأصر على ضرورة إبلاغه . وحاولت أن أوضح أنه لابد له أن يعرف كل الظروف والمناقشات التى دارت وأحاطت بالموضوع ، وكيف أمكن التوصل إلى القرار حتى تصبح الصورة واضحة وكاملة أمامه . ولكنه تمسك بضرورة معرفة القرار فوراً . واضطررت إلى ابلاغه أن المجلس يرى أن أعصابه مرهقة وهو فى حاجة إلى فترة راحة . يحصل فيها على اجازة ، على أن يتولى سلطاته التنفيذية أثناء إجازته شخص آخر بدلاً منه . وأنه على ضوء

موقف السودانيين فى أثناء هذه الإجازة سيتقرر هل سيعود ويستمر فى سياسته الأولى أم لا . ولكن جاء رده على ذلك بقوله « أبدا صلاح سالم يأخذ إجازة - لا يمكن أن أوافق على هذا » . وحاولت تهدئته . وأن أبين له أن الغرض من هذا هو كسب الوقت . وأننى سأمر عليه ظهراً للتحدث معه فى هذا الأمر . فسألنى عن من سيقوم بالعمل بدلاً منه أثناء الإجازة - فأبلغته أن جمال عبد الناصر طلب من المجلس أن يترك له حرية اختيار الشخص الذى يراه مناسبا لهذه المهمة .

ولما ذهبت إليه مع حسن وجدنا عنده السفير الروسى . وكان يتكلم معه عن مسألة السودان . وقد أهداه السفير فى نهاية الزيارة بعض الكتب عن روسيا والدستور الروسى . وكان صلاح مهتماً بها أشد الاهتمام . وبعد أن انصرف السفير الروسى ذكر لنا صلاح أنه كان قد اتصل بجمال عبد الناصر بعد أن اتصل بى وأبلغه بمضمون القرار الذى ذكرته له . وأن جمال عبد الناصر أكد له أن ماقلته هو فعلاً القرار ، ولكنه - أى صلاح - اعترض عليه أثناء حديثه معه .

وقمت مع حسن بإبلاغه عما قاله كل من قاسم جودة وعبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار ، والقرار الذى توصل إليه المجلس ، ولكنه اعترض عليه بحجة أن الإجازة معناها الاستقالة . وحاولنا إفهامه أن هذه الإجازة ما هى إلا فترة راحة له . وهو فى أشد الحاجة إليها . وأن تلك الاجازة ستعطينا الفرصة لكسب الوقت والوصول إلى أحسن الحلول . ولكنه ظل مصراً على موقفه من القرار . وأن استقالته مرتبطة بإعلان استقلال السودان فوراً .

وقام صلاح واتصل بجمال عبد الناصر تليفونيا وكان فى حالة عصبية شديدة وقال له « إن البغدادى وحسن موجودان عندى الآن ولكن لابد أن تعلم أن هناك مؤامرة كبرى تدبر لعدم إتمام اتحاد مصر مع السودان » ويشترك فى هذه المؤامرة بعض المسئولين من داخل مجلس الثورة نفسه ومن خارجه . وأن الذى سيؤدى بالبلاد إلى التهلكة هو زكريا محيى الدين وعلى صبرى (مدير مكتب جمال عبد الناصر للشئون السياسية) وبكره تعرف أننى قلت لك هذا . وأن على صبرى ينفذ سياسة الأمريكان والانجليز بعد ما طلبت اشتراك روسيا فى لجنة تقرير المصير ورأوا أن يتخلصوا من صلاح سالم - وكيف تثقون فى كلام صحفى لا يعرف شيئاً عن السودان ، وكل ما أمضاه هناك ٢٤ ساعة فى الخرطوم -

وكيف يبت المجلس فى هذه المسألة وهو لا يعرف دقائقها ؟ » . ومستطرداً قائلاً : انه يلمس اتحاد السودان مع مصر كما يلمس جمال عبد الناصر نفسه تماماً .

وقد اتهم أنور السادات أيضاً فى الاشتراك فى هذه المؤامرة المزعومة وذلك لإرساله قاسم جودة إلى السودان . وذاكراً أن قاسم جودة قد أدلى بتصريح هناك على أنه موفد من قبل أنور السادات لمعرفة حقيقة الوضع بالسودان لإبلاغها إلى الرئيس جمال عبد الناصر.

وبعد أن انتهى صلاح من حديثه مع جمال أبلغنا أن جمال يطلب منا أن نذهب إليه . ولكن الصمت كان قد خيم علينا بعد حديث صلاح عن تلك المؤامرة المزعومة ، والتى تحاك ضد اتحاد مصر مع السودان .

***

وبعد فترة قصيرة انصرفنا من عنده . وأخذنا طريقنا إلى مبنى مجلس الثورة . ووجدنا هناك جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين الذى دعاه جمال للحضور . ثم حضر عبد الحكيم . وطلب منا أن نقص عليهم ما حدث . فذكرت لهم حديث صلاح معى فى التليفون فى الصباح . ثم حديثنا معه بعد أن التقينا به ، وقرار المجلس الذى اتخذ ، وتعليق صلاح عليه بأن الأجازة معناها الاستقالة ، ورفضه تنفيذ هذا القرار . وأن استقالته - كما ذكر - مرتبطة بإعلان استقلال السودان فوراً . ثم تكلم جمال عبد الناصر كذلك عن حديث صلاح اليه وتلك المؤامرة المزعومة .

وفى أثناء اجتماعنا هذا حضر صلاح فجأة ودون سابق علم عن حضوره . وبدأ يتحدث عن وجود تلك المؤامرة الكبرى - على حد قوله . ومن أن لديه المستندات التى تثبت ذلك . وأطلعنا على برقية من الصحفى اللبنانى جبران حايك والذى كان بالسودان بدعوة من الحكومة السودانية . وقد تواجد هناك أثناء وجود قاسم جودة بها . وهذه البرقية التى أطلعنا عليها كانت مرسلة من جبران حايك إلى أحد وزراء اسماعيل الأزهرى واسمه « يحيا الفضلى » ويبلغه فيها أنه -

أى جبران ـ قد أطلع جمال عبد الناصر على وجهة نظرهم . كما ذكر أيضاً أنه قد أطلعه على حقيقة الموقف بالسودان . وأن مجلس الثورة قد اجتمع على إثر هذه المقابلة لمدة عشر ساعات . وطمأنهم فى النهاية خيراً . وأنه سيرسل إليهم التفاصيل فيما بعد . كما قرأ صلاح علينا أيضاً ما جاء بنشرة المخابرات المصرية والمرسلة من السودان . وقد جاء بها أنه قد سرت إشاعة فى السودان عن أن صلاح سالم سيتنحى عن مسألة السودان وسيتولاها بدلاً منه أنور السادات . وكانت هذه المعلومات مؤرخة بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٥٥ . وقد ربط صلاح بين هذه المعلومات وبين إرسال أنور لقاسم جودة إلى السودان . وحاول أن يبرز أن هذه المؤامرة المزعومة تهدف إلى إبعاده عن قضية السودان ليتولاها أنور بدلاً منه . .

وبعد أن انتهى صلاح من حديثه هذا سأله جمال عبد الناصر عن أسماء الذين يتهمهم من أعضاء مجلس الثورة فى هذه المؤامرة .

صلاح يتهم السادات :

فأجاب بأنه يتهم أنور السادات وكذا على صبرى بحجة أنه يقوم بتنفيذ سياسة الأمريكيين والإنجليز فى هدم صلاح وإبعاده عن مسألة السودان ، بعد أن اقترح إشراك روسيا فى لجنة تقرير المصير .

وسأله جمال عبد الناصر : « ألست أنت الذى اقترحت إعلان استقلال السودان ، وذكرت أنك أصبحت كرتاً محروقاً ، ومن أنك ستختفى نهائياً من عالم السياسة ، كما صرحت لى بأنك كنت تخفى عنى بعض المعلومات التى تشير إلى سوء الموقف فى السودان » .

وطلب منه جمال أن يعيد علينا ما سبق وذكره صلاح عندما انفرد به فى مكتبه يوم تقديم استقالته . فأعاد صلاح ما كان قد سبق وذكره لنا جمال . ولكنه حاول أن يبين أن هذه كانت مناورة منه لكشف المؤامرة التى تهدف إلى إبعاده ـ على حد قوله .

وبعد ذلك تناولنا الغداء وأخذنا قسطاً من الراحة . . ثم اجتمع المجلس ثانية ولكن بدون صلاح .

وعرض على المجلس فى هذا الاجتماع الاستقالة الثانية التى كان صلاح قد

تقدم بها والتى يطلب فيها سحب استقالته الأولى لتحل هذه الاستقالة الجديدة محلها . وقد نوّه فى هذه الاستقالة الجديدة عن اتهامه لبعض الأشخاص بالعمل ضد اتحاد مصر والسودان . ولكنه لم يذكر أى اسم من الأسماء التى سبق واتهمهم بالتآمر .

وبعد أن قرأت استقالة صلاح على المجلس طلب جمال عبد الناصر من حسين الشافعى ـ وكان يجلس بجواره ـ أن يدلى برأيه فى الموضوع للمجلس . وحاول حسين شرح وجهة نظره ولكنها لم تكن واضحة غير أنه فى النهاية ذكر « ما هى الوسيلة لإرغام صلاح على الحصول على الاجازة ؟ » .

وكان الذى يليه فى إبداء الرأى حسن إبراهيم . وعلى ما يظهر أنه لم يكن هو الآخر قد كوّن رأياً بعد ـ ولكنه تساءل عن الكيفية التى يمكن بها عمل سيطرة على صلاح ؟ .

وتليتهما فى إبداء الرأى . وحاولت آن أوضح أن هناك نقاطاً لابد أن توضع فى الاعتبار قبل أخذ القرار . وهى الرأى العام فى مصر حيث أنه لا يعرف حقيقة الموقف فى السودان . وكذا مدى رد فعل استقالة صلاح عند الشعب المصرى . وأنه من الممكن التضحية بصلاح لو كانت هذه التضحية به تعطى لنا أملاً فى الاتحاد مع السودان . ولكن ما أخشاه هو أن استقالته ربما تبعد هذا الأمل إن كان موجوداً . ذلك لأن السودانيين المعارضين لقيام الاتحاد سيزداد أملهم فى الاستقلال أكثر من ذى قبل بعد إبعاد صلاح . وأن عامل الوقت ربما أيضاً له أهميته فى هذه المشكلة ، حتى يمكن التمهيد للرأى العام الداخلى فى مصر عن حقيقة موقف اتحاد مصر مع السودان . وأن نعمل على أن يستمر صلاح فى الاجازة خلال فترة التمهيد هذه . وأن يكون القرار بعد ذلك على ضوء ما يتبين لنا من موقف السودان . وكان يدور فى ذهنى فى نفس الوقت وأنا أعبّر عن هذا الرأى أنه قد أصبح من العسير التعاون بين صلاح وأعضاء المجلس بعد هذه الاتهامات المزعومة منه لبعضهم . والمصلحة كانت تدعو إلى عدم استمرار هذا الجو المشحون بعدم الثقة وصعوبة التعاون . ولكننى كنت أحاول الحفاظ على بقاء صلاح بقدر الإمكان مع محاولة كسب الوقت عسى أن يكون مساعداً فى شفاء تلك الجروح التى أصيب بها بعض الزملاء نتيجة اتهام صلاح . ولقد شعرت أن

بعض أعضـــاء المجلس كانت قد بدأت تقتنع بالرأى الذى أبديته . وأحس جمال عبد الناصر بذلك . وأراد أن يعـــبّر عن رأيه قبل دوره فى الكلام . ولكن عبد الحكيم طلب منه أن لا يدلى به إلا بعد أن نستمع لوجهة نظر باقى الإخوان .

وتكلم من بعدى كمال . وكان متفقاً معى فى الرأى تقريباً . وكذلك عبد الحكيم غير أنه اقترح عمل (Board) مجلس ليتولى مسألة السودان . وأن يشترك فى هذا المجلس المقترح صلاح . ويكون كعضو مجلس الإدارة المنتدب فى الشركات المساهمة ـ هكذا شبهه عبد الحكيم ـ وذلك بغرض عمل سيطرة عليه . ولكن المجلس استبعد هذا الاقتراح ولم يوافق عليه .

وتكلم من بعده زكريا ثم أنور . ولم يذكرا رأيهما وإنما اكتفيا بالقول أنهما متفقان معى فى الرأى .

المسألة أجسم مما نتصور :

ثم تكلم فى النهاية جمال عبد الناصر قال « إن المسألة أصبحت أجسم مما نتصور ، وهى اتهام لبعض من أعضاء المجلس بالخيانة . وكذلك مدير مكتبى ومعروف أنه مدير المكتب للشئون السياسية . ومعنى هذا أننى أيضاً أنفذ سياسة الأمريكيين والإنجليز . والمسألة أصبحت اليوم مسألة صلاح والمجلس . وليست مسألة السودان . لأن مسألة السودان أصبحت فرعية الآن بعد فقدان كل أمل فى الاتحاد . ويجب أن نتحلل من العواطف ونبحث عن المصلحة . وأن رأيى لا يختلف عن رأى البغدادى ، ولكننى أرى أن يكون الحل خطوة واحدة بدلاً من خطوتين كما يقترح البغدادى » .

وأخذ جمال يشرح خطورة صلاح . بعد ذلك خاصة بعدما رأى فشل قضية السودان . ومن أنه أصبح ليس لديه مانع من هدم كل شىء فوق رءوسنا ـ وذلك على حد قوله .

ويستطرد ويقول « كما وأننا مقدمون على معركة فى يناير القادم ، وكل العناصر المعادية للنظام متكتلة ضدنا ، ويجب أن ندخل المعركة ونحن كتلة واحدة متماسكة نثق ونطمئن لبعضنا » .

ولما سألته عن موقف جمال سالم بعد عودته من أندونيسيا إزاء هذا القرار سكت لفترة ثم قال « والحقيقة كذلك أننى أريد أن ننتهى من هذه المسألة الآن

لأنى أخشى حدوث صعوبات أكثر (More complications) بعد عودة جمال سالم من السفر».

وكان جو المجلس مشحوناً ضد صلاح لأنه جرح كل شخص فيه بهذه الاتهامات، وكان المجلس على استعداد لأخذ قرار قبول استقالته من مجلس الثورة ومن السلطة التنفيذية. وكان زكريا وأنور ثائرين وفى حالة غضب شديد. لأن صلاح قد ألصق بهما تهمة التآمر ضد الاتحاد مع السودان. وكذا جمال عبد الناصر لموقف صلاح من على صبرى واتهامه أيضاً فى هذا التآمر وكنت أحاول دائماً فى اقتراحاتى كسب الوقت لأنى كنت أعتقد بأن الوقت كفيل بحل هذه المشكلة عندما يهدأ الجو. وكان هذا اتجاه حسن ابراهيم ايضاً. أما عبد الحكيم عامر فكان رأية مائعاً بخصوص هذه المشكلة - وكان كمال يرى أن اتهام صلاح لزملائه بهذه الصورة جريمة منه لا تغتفر - وأما حسين الشافعى فكان متأثراً بالجو العام واتجاهه مع الأغلبية.

وحتى لا يؤخذ قرار فى هذه الجلسة المشحونة ضد صلاح طلبت التأجيل بحجة أن المسألة تحتاج منا بل وتستحق التفكير. وقد أيدنى حسن فى هذا الطلب. وعليه أجلت الجلسة لثانى يوم على أن نجتمع بعد تناول العشاء مع وزير خارجية لبنان الذى كان موجوداً بالقاهرة. واعتبر أن صلاح مستمر فى الاجازة.

مسئول أم غير مسئول !!

وفى ثانى يوم - الأحد ٢٨ أغسطس - لم أذهب إلى مكتبى لشعورى بالإرهاق وفضلت البقاء بالمنزل. ولكن حوالى الظهر اتصل بى صلاح تليفونياً. وسألنى عن النتيجة التى توصل إليها المجلس فى اليوم السابق بعد مناقشة الموضوع. فحاولت أن أوضح له أن المجلس لم يصل بعد إلى قرار نهائى.

فسألنى «طيب من المسئول عن السودان الآن؟ والحوادث هناك تتغير من ساعة إلى ساعه..، والسفير البريطانى طلب مقابلتى.»

وحاولت أن أبيّن له أنه متعب، وفى حاجة إلى الراحة، وأن يعتبر نفسه فى إجازة.

ولكنه رد علىّ «كيف؟ - لابد أن أعرف - هل أنا مسئول أم لا؟».

فأجبته بأننى قد سمعت جمال عبد الناصر فى اليوم السابق يقول لعبد الحكيم « ابق شوف المسائل الخاصة بالسودان حتى ننتهى ونصل إلى قرار » .

فما كان من صلاح إلا أن قال « معنى هذا أنه قرار ـ ويجب أن يعلن حتى لا أكون مسئولاً عن السودان أمام العالم » .

وحاولت إفهامه أن هذا ليس بقرار ولكننا نشعر أنه مجهد . ومن أن عبد الحكيم سيرجع إليه بطبيعة الحال فى المسائل الهامة التى يرى ضرورة استشارته فيها . .

قال « إذا لم يكن هذا قراراً ـ فهل هى وصاية ؟ » ولكننى أجبته بالنفى ومبيناً أن ذلك قد اتخذ حتى لا تتعطل الأعمال الخاصة بالسودان . وأن هذه الخطوة اتخذت فقط عندما شعرنا بتعبه وإرهاقه .

قال « يجب أن أعرف هل أنا مسئول أم غير مسئول ؟ ويجب إعلان ذلك وإلا فسأضطر أن أتصل بالسفير البريطانى وأعتذر له عن عدم مقابلته مبلغاً إياه أننى أصبحت غير مسئول منذ يومين » .

فوعدته بأننى سأعيد الاتصال به ثانية وأنهيت الحديث معه .

وقمت بإبلاغ جمال عبد الناصر عما حدث من صلاح . فطلب منى الاتصال بعبد الحكيم وأن نتفق معاً على أى حل نراه ـ ولما اتصلت بعبد الحكيم وأبلغته بما حدث سألنى عن رأيى ـ فطلبت منه أن يتصل بصلاح ويبلغه أننا كنا نعتقد أنه مجهد . ولكن إذا كانت له الرغبة فى الاستمرار فى نظر المسائل الخاصة بالسودان فليس هناك ما يمنع ذلك . وأن يعرض عليه مساعدته فى هذا الأمر .

* * *

عايزين تذبحونى ! !

ثم عاد صلاح واتصل بى ثانية . وأبلغنى عن اتصال عبد الحكيم به ، وأنه ـ أى عبد الحكيم ـ قد أخذ يفسّر له ويحلل ـ على حد قوله ـ ولكنه غير مقتنع بما قال له . وأشار إلى أن عبد الحكيم سيذهب إليه ولكنه ـ أى صلاح ـ لا يود أن يرى أحداً من أعضاء المجلس لأنه ـ على حد تعبيره ـ أصبح لا يتصور أحداً منهم بعد ماطعنوه من الخلف . وكان لا يزال مصراً على معرفة هل هو ما يزال مسئولاً أم لا ؟ . وأنه لا بد من إعلان اسم المسئول بدلاً عنه . وأنه لا يرضى

لنفسه ـ على حد قوله ـ أن يكون برافاناً لجمال عبد الناصر ـ وعليه أن يواجه الحقيقة أمام البلد والعالم . ومستطرداً « اللى عامل لى أحزاب داخل المجلس . ومجمّع كل شيء ومركزها تحت إيده » ـ ومن أنه يتهمهم بالخيانة ، ويجب محاكمتهم .

ورددت عليه بأنه إن كان متأكداً مما يقول فلماذا لا يعرض هذه الاتهامات على المجلس حتى يحقق فيها .

فقال « المجلس مين ! ! ؟ » . وأخذ يتهكم على البعض من أعضائه .

ولما طالبته بأن يكون واقعياً . رد علىّ بقوله « تنازلوا عن السلطة وجيبوا هيئة تأسيسية لتحكم البلد » .

ولما أعدت عليه قولى السابق من ضرورة أن يكون واقعياً ، وألاّ يلقى التهم جزافاً .

أجابنى « ألم تسمع قاسم جودة ـ وما قاله عبيد له ؟ ألم تتطلع على البرقية المرسلة من جبران حايك ـ أليست هذه مستندات ولاّ عايزين شهود ؟ أنتم عايزين تدبحونى ولاّ إيه ؟ »

فأخذت أعمل على تهدئته حتى انتهت المحادثة .

وفى المساء حوالى الساعة السابعة مساء اتصل بى صلاح لثالث مرة . وكان موجوداً عندى حسن ابراهيم . وكان صلاح فى هذه المحادثة هادىء الأعصاب ويتكلم بهدوء . وسألنى عما إذا كان عبد القادر حاتم قد تولى ركن السودان فى الإذاعة . فأجبته بأن ليس لدّى علم بذلك . فطلب منى أن أسأل وأخبره . ثم أخبرنى أن عبد الحكيم ذهب إليه . وقد أبلغه أنه لم يؤخذ أى قرار بقبول استقالته ، أو تنحيته عن مسألة السودان . ولا حتى إعطائه أجازة . ولما وجدته هادئاً طلبت منه أن يريح نفسه ولا يجهدها وأن لا يفكر فى شيء . وذكر أن عبد الحكيم نصحه بمقابلة السفير البريطانى باكر ـ أى فى اليوم التالى لهذه المحادثة ـ فقلت له إن شعرت فى نفسك الرغبة والقابلية للعمل فاعمل على مقابلته . فشكرنى وانتهت المحادثة .

ولكن بعد نصف ساعة أعاد طلبى تليفونياً . وقال لى « أخبرهم أن ليس لدّى أى مانع من أخذ إجازة أو العودة إلى العمل ، وكل ما أود معرفته هو ـ هل أنا

مسئول أم لا؟ - وإن كنت مسئولاً فأحب ألا يتدخل أحد فى عملى - لا فى وزارة الإرشاد - ولا فى الإذاعة - ولا فى وكالة الوزارة لشئون السودان. وإن لم أكن مسئولاً فأحب أن أعرف، وليس مهماً إعلان هذا من عدمه - وأنا على استعداد لمعاونة من سيتولى العملية من بعدى إن كان يرغب فى أخذ رأيى فى أى شىء - وهو حر يأخذ به أو لا يأخذ». فسررت لأن حالته أصبحت هادئة لهذا الحد. وشجعته على أن يريح أعصابه. وألا يهتم بالعمل فى هذا الوقت وهو مجهد.

وبعد أن انتهينا من العشاء مع وزير خارجية لبنان - اجتمع مجلس الثورة فى مبنى القيادة العسكرية بكوبرى القبة. وكنت مع حسن ابراهيم قد تنبأنا أن قرار المجلس فى تلك الليلة ربما يكتفى بتنحية صلاح عن مسألة السودان فقط.

وتكلمت مع كمال وأنور وزكريا وحسين عن اتصالات صلاح بى التليفونية وعن تأثرى للحالة التى وصل اليها. وأنه يجب النظر فى الموضوع على ضوء أن التصرف الذى صدر منه لا يجب أن يؤخذ منا مأخذ الجد لأن هذه هى طبيعة صلاح ونحن نعرفها جميعاً. ولكننى وجدت أن زكريا لا يزال ثائراً ضد صلاح ومتشدداً. وأما حسين فقد أظهر عطفه على صلاح، وأكد أن هذه فعلاً هى طبيعته. كما شعرت أن كمال الدين حسين يعطف عليه هو الآخر، وأما أنور فكان لا يزال متأثراً من اتهام صلاح له.

ولما بدأت الجلسة، أبلغت المجلس باتصالات صلاح التليفونية معى، والحديث الذى دار بيننا. وشرحت للمجلس ما كنت قد شعرت به وأنا أستمع لصوت صلاح وهو يحدثنى وحالة الإعياء الشديدة التى هو عليها. وأن ما صدر من صلاح ليس بجديد علينا وأن هذه هى طبيعته. كما بينت لهم رأيى فى ردود الفعل التى ستحدث داخلياً نتيجة استقالة صلاح. وتخوفى كذلك من التكتلات التى ستحدث بين أعداء النظام. ومن أننا فى غنى عن هذا كله. خاصة أن المدة الباقية على نهاية فترة الانتقال - وهى يناير - قصيرة، وشكل النظام سيتغير بعدها، وأنه من المستحسن الإبقاء على وحدة المجلس حتى يناير المقبل.

وقد تكلم من بعدى عبد الحكيم مبلّغاً المجلس كذلك ما جرى بينه وبين صلاح من حديث أثناء زيارته له. ولكن جمال عبد الناصر قاطعه مطالباً إياه بأن يذكر كل الكلام الذى كان صلاح قد قاله، وألا يخفى شيئاً منه لأنه - أى جمال

عبد الناصر ـ قد علم به من أحمد أنور الذى رافق عبد الحكيم عند الزيارة . واستطرد جمال عبد الناصر ذاكراً ما كان صلاح قد قاله عن بعض أعضاء المجلس من تهكم واستهزاء بهم ، مما جعل هذا البعض يثور على قول صلاح . وذاكرين أنهم لا يمكنهم أن يتعاونوا معه بعد الذى حدث منه .

ولقد كان واضحاً فى البداية أن اتجاه المجلس هو أن تمر تلك الأزمة دون ضجة كبرى .

وبعد أن هدأت ثورة بعض الاخوان على صلاح ـ تكلم جمال عبد الناصر قائلاً « مسألة السودان قد انتهت لأن مجلس النواب السودانى سيجتمع باكر فى الساعة العاشرة صباحاً ليقرر عمل استفتاء على تقرير المصير ومعنى هذا استقلال السودان . وقد طلب السفير البريطانى مقابلة صلاح ليتكلم معه فى هذا الشأن لأن هذا يعتبر تغييراً فى الاتفاقية ولا بد من أخذ موافقة كل من مصر وبريطانيا . وقد أذاعت لندن أن مصدراً مسئولاً من الحكومة البريطانية قد صرّح أن انجلترا ليس لديها مانع من الموافقة على مبدأ الاستفتاء » . ومستطرداً « وإذا كان هذا هو موقف انجلترا فلن يمكننا المعارضة . والمشكلة الآن أصبحت مشكلة صلاح وهى تحتاج إلى حل » .

اجازة لصلاح سالم :

واقترح جمال عبد الناصر أن تؤخذ الأصوات على إعطاء صلاح إجازة من عدمه . ولقد وافق المجلس بالإجماع على الإجازة . ثم أخذ قراراً من المجلس أيضاً بالإجماع على عدم إعلان هذا القرار . ثم نوقش الإجراء الذى سيتبع مع عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار صبرى . فتم الاتفاق على أن يستقيل عبد الفتاح حسن وتعلن استقالته . وأما حسين ذو الفقار صبرى فقد وافق المجلس على مبدأ استقالته أيضاً ولكن نظراً لأنه عضو فى لجنة الحاكم العام فلقد ترك الأمر لجمال عبد الناصر ليختار من سيحل محله ، كما اتفق الأعضاء على أن يتولى جمال عبد الناصر مسألة السودان . وطلب هو أن يعاونه أحد أعضاء المجلس فى هذا الأمر . فرشح له المجلس عبد الحكيم . ولكنه اختار زكريا بحجة أن لديه فى المخابرات العامة جهازاً خاصاً بالسودان . ولقد حاول زكريا الاعتذار عن هذه المهمة ولكن المجلس وافق على أن يقوم بهذه المعاونة .

وقبل أن ينصرف المجلس طلب منى جمال أن أقوم بإبلاغ صلاح بهذه القرارات. وعلى أن يجتمع المجلس يوم الثلاثاء التالى لبحث قضية السودان والسياسة الواجب علينا اتباعها مستقبلاً.

وعندما وصلت إلى منزلى وكانت الساعة الثانية صباحاً، طلبنى صلاح تليفونياً. وسألنى عن سبب امتناعى عن الاتصال به وإبلاغه بقرار المجلس. فأجبته أننى قد وصلت تواً من عدة دقائق فقط. فطلب منى أن أبلغه بالقرار. فحاولت إقناعه بأن الوقت متأخر، وأننى سأقوم بزيارته فى الصباح. ولكنه ألح فى ضرورة إبلاغه بما تم الاتفاق عليه. ولما أبلغته أن المجلس يرى أنه مجهد، وأنه فى حاجة الى إجازة، سألنى عن من سيتولى المسئولية الموكولة إليه بدلاً منه، فأخبرته من أنه جمال عبد الناصر. فتساءل عما إذا كان هذا القرار سيعلن من عدمه. ولما أجبته بالنفى ومن أنه لن يعلن ـ رد علىّ بأنه لابد من إعلانه حتى يخلى مسئوليته ـ على حد قوله ـ أمام العالم من قضية السودان. ولكنى ذكرته بما كان قد سبق وقاله لى قبل انعقاد الجلسة من أنه ليس لديه مانع من حصوله على اجازة، وأنه موافق على ما يتخذه المجلس من قرار، وليس لديه أى اعتراض أيضاً على إعلان تلك القرارات أو عدم إعلانها إلى آخر هذا الحديث. ولكنه رد علىّ بقوله « تبق لم تفهمنى ـ وأخى جمال بس هو اللى كان يفهمنى ». فطلبت منه إيضاح ماذا كان يمكن لجمال أخيه أن يفعل لو كان موجوداً. فقال إنه كان يوافق على استقالته من مجلس الثورة ومن السلطة التنفيذية كذلك.

وأصبحت لا أعرف ماذا يريد صلاح، وأعتقد أنه هو نفسه لم يكن يعرف ماذا يريد، ولكننى أخذت فى تهدئته. وكان مصراً على ضرورة القيام بإعلان القرار فى نفس الليلة وإلا فإنه سيعمل على الاجتماع بالصحفيين ويعلن هو بنفسه هذا القرار. وطلبت منه مهلة على أننى سأعاود الاتصال به ثانية. واتصلت بجمال عبد الناصر وأبلغته بما حدث. والحديث الذى جرى بينى وبين صلاح. وكان رده بأن هذا قرار المجلس ولا بد من عرض المسألة عليه ثانية. وذكر حتى لا يقال بأننا نأخذ قرارات دون الرجوع إليه. ورفض أن يدعو المجلس إلى الانعقاد فى نفس يوم هذه المحادثة ـ أى يوم الاثنين ـ للنظر فى طلب صلاح ـ بحجة أن المجلس سيجتمع فى اليوم التالى ـ أى الثلاثاء ـ وأنه يمكنه النظر

فى تلك المسـألة عند اجتماعه . واقترح علىّ أن أبلغ صـلاح بأننى لم أتمكن من الاتصال به .

واتصلت بصلاح ثانية وأخبرته بعدم تمكنى من الاتصال بجمال ، كما أن الساعة قد قربت من الثالثة صباحاً . والصحف قد تم طبعها وفى طـريقها إلى التوزيع . ولكنه طالب بإصدار طبعـة ثانية ملحقـة . وقد أخـذت أعمل على تهـدئته . وهو كان ثائراً فى كل هذه المحادثات وبصورة عنيفـة . وكنت أرى أنه من واجـبى أن أتحمله ولا أغضب منه تقديراً منى لظروفه .

صلاح يطلب إعلان الاستقالة :

وعند الظهر من يوم الإثنين ٢٩ أغسـطس ذهبت إلى صـلاح ومعـى حسـن ابراهيم وكان فى استراحة القناطر الخيرية ـ ولما تقابلنا معه كان هادئاً ومسـتسلماً لما حـدث ثم أخـذ يضـحك كعـادته من كل قلبه وهو يذكر لنا ما كان قد قاله لعبد الحكيم عن رأيه فى بعض أعضـاء المجلس وهو ما سـبق وذكره جمال عبد الناصر أمام أعضاء المجلس جميعاً بعـد أن علم به من أحمد أنور الذى رافق عبد الحكيم عند زيارته لصلاح .

وقد لخص لنا صلاح مطالبه فى الآتى :

١ ـ أخـذ قرار من المجلس بقبول اسـتقالته من مجلس الثورة ومن الوزارة ، وأن تعلن لأن الخبر لابد سينتشر وليس هناك داع لإخفائه .

٢ ـ أن تتخذ الإجـراءات لصرف معـاشه ـ وأنه لا يرغب أن يظل يتقـاضى مرتب الوزير .

٣ ـ أن يسـمح له مؤقتاً بالاحتفـاظ بمسكنه فى قشـلاق العباسـية وكذا الاحتفاظ بالسيارة الحكومية .

٤ ـ أن يسمح له بالبقاء فى استراحة القناطـر الخـيرية بعض الوقت . وعلى أن يسمح لأولاده أيضاً بأن يظلوا معـه بهـا بعـد عودتهـم من الاسكندرية . وأن يدفع عنه ثمن الوجبات التى يتناولها بالاستراحة لأنه مدين بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

٥ ـ أن تمنع الناس من زيارته لأن لسـانه فالت على حـد قوله ـ ولأنه سيتكلم وليس هناك من داع لأن يضار أحد بسببه .

٦ - لا يرغب فى أن يقوم بزيارته أحد من أعضاء مجلس الثورة فيما عدا حسن ابراهيم وأنا .

وبعد عودتى من عند صلاح أبلغت جمال بمطالبه تليفونياً . فقال « نعلن أنه فى اجازة باكر» وانتهى حديثنا حول هذا الموضوع عند هذا الحد .

واجتمع مجلس الثورة فى الموعد المحدد من قبل - أى يوم الثلاثاء ٣٠ أغسطس ١٩٥٥ - ولم يحضره عبد الحكيم لسفره إلى غزة وجمال سالم لاستمرار وجوده بالخارج . وطلب منى جمال أن أخبر المجلس بالحديث الذى كان قد دار بين صلاح وبينى وبين حسن ابراهيم فى أثناء زيارتنا له بالقناطر - فأبلغتهم أن صلاح هو الذى بدأ بالكلام عند التقائنا به ، وقد تركناه يقول ما عنده . فذكر أن عبد القادر حاتم قد جمع الصحفيين الأجانب وصرح لهم بأنه هو الذى أصبح مسئولاً عن وزارة الإرشاد القومى - ولما سألوه عما إذا كان الصاغ صلاح سالم قد استقال أجابهم بأنه لا يؤكد هذا الخبر ولا ينفيه . وأن كل ما يعرفه أنه قد أخذ اجازة طويلة **(Long leave abscence)** كما ذكرها صلاح نصاً .

وقد ذكر صلاح أيضاً أنه رغم أن حاتم مديراً لمصلحة الاستعلامات وهى خاضعة لإشرافه - أى لإشراف صلاح - كوزير للإرشاد إلا أن حاتم اعتبر نفسه مستقلاً عن الوزارة ، وأخذ يعمل لنفسه دعاية فى الصحف ، ويكتب بها أن مصلحة الاستعلامات قد استثنت لنفسها سنة جديدة ، كما أن حاتم صرح أيضاً أن هذه المصلحة يجب أن تكون وزارة مستقلة بنفسها . وقال صلاح إنه اشتكى من هذا الوضع ومن تصرفات حاتم لجمال عبد الناصر ولكنه لم يتخذ معه أى إجراء . وهو - أى حاتم - يقوم بالاتصال بجمال عبد الناصر ويأخذ منه تعليماته مباشرة وليس من صلاح .

ذقت الأمرين فى مسألة السودان :

وذكرت لهم أيضاً ما قاله صلاح عن خدماته التى أداها للسودان ، ومن أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد نجحتا فى سياستيهما ، وتمكنتا من إبعاده ، وأنه قال معلقاً على ذلك أن هذه مسألة سهلة بالنسبة إليها - فإذا كانت مصر (المفعوصة) - على حد تعبيره - بتأثيرها بتعيّن رئيس جمهورية سوريا - ويقصد به شكرى القوتلى - وبتأثيرها أيضاً بتسقط رئيس وزراء لبنان - ويقصد بذلك

عبد الله اليافى ـ وأنه ليس من الصعب عليها اسقاط صلاح سالم . وأنها لا يمكن أن يسكتا عليه بعدما طالب هو بإدخال روسيا وأوكرانيا فى لجنة تقرير مصير السودان . وبعدما عمل أيضاً على الإفراج عن الشيوعيين المسجونين بمصر وترحيلهم إلى السودان . وبعدما اتفق مع السفير الروسى على بيع أسلحة لنا مقابل تصدير قطن وأرز لروسيا ، والدفع على آجال . وذكرت أنه قال فى النهاية . « على العموم لقد ذقت الأمرين فى مسألة السودان ، وما قاسيته فى الشهر الأخير لا يمكن لأحد أن يتصوره . وأننى لم أكن أترك مكتبى يومياً قبل الثالثة أو الرابعة صباحاً . ولم أكن أرى أولادى حتى فى العيد رغم بكائهم رغبة منهم فى رؤيتى » . كما تكلم عن ابنه المريض الذى يعالج بسويسرا . وصرح بأنه سيعود إلى مصر يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٥ . وسترافقه ممرضة للقيام بتمريضه ، وأنه سيقوم بدفع أجر لها شهرياً قدره ٣٦ جم .

ثم فى نهاية حديثى أبلغت المجلس بطلباته والتى سبق ذكرها .

اتصال من مصطفى أمين :

وتكلم من بعدى جمال عبد الناصر مبلغاً المجلس أن مصطفى أمين كان قد اتصل به تليفونياً فى مساء اليوم السابق ـ أى ٢٩ أغسطس ١٩٥٥ ـ حوالى منتصف الليل . وأخبره أنه يود أن يبلغه بمسألة خطيرة علم بها ـ وذهب إليه مصطفى أمين . وأبلغه أن صلاح هلال الصحفى بدار أخبار اليوم كان قد زار صلاح سالم صباح نفس اليوم فى القناطر الخيرية . وعلم هذا الصحفى من صلاح أن هناك بعثة عسكرية من الجيش المصرى قد سافرت إلى روسيا لشراء أسلحة منها وذلك بعد أن تم الاتفاق معها . وأن أول شحنة من طائرات الميج والدبابات قد شحنت فعلاً إلى مصر . وأن مصطفى أمين قد علق بعد أن أبلغ جمال بهذا الحديث بقوله إنهم يتهمونه ـ أى مصطفى أمين ـ بأنه أمريكى ولكنه مصرى أولاً وقبل كل شىء . وأن الإدلاء بمثل هذه المعلومات لها خطورتها .

ويقول جمال انه قد طلب مصطفى أمين تليفونياً بعد أن غادره وطلب منه أن يعيد عليه ثانية الحديث الذى سمعه الصحفى صلاح هلال من صلاح ـ وكان ذلك بغرض أن يقوم جمال بتسجيله أثناء إعادة ذكره .

وعلق جمال على ذلك بقوله أن هذه خيانة من صلاح ويجب أن يحاسب عليها . ومستطرداً ذاكراً أن (مستر دالاس) وزير خارجية أمريكا قد أدلى بتصريح اليوم فى مؤتمره الصحفى ، وأشار فيه إلى أن لديه معلومات وثيقة من أن روسيا قد عرضت بيع أسلحة إلى بعض الدول بالشرق الأوسط . وأن هذا العمل من جانب روسيا لا يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولى - وحاول جمال بذلك أن يربط بين هذا التصريح وبين إفضاء صلاح لهذا السر والذى لا يعلمه أحد غير أعضاء مجلس الثورة وعلى صبرى وأفراد البعثة العسكرية .

وبعدما ذكر جمال هذه الواقعة شعرت أن الموقف بالنسبة لصلاح قد تغيّر . وأنه قد أصبح من الصعوبة محاولة تهدئة الجو لتمر الأزمة بسلام .

وطلب جمال من زكريا أن يستدعى الصحفى صلاح هلال وأن يأخذ أقواله فى هذا الخصوص .

ثم انتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة موضوع استقالة صلاح وقبولها من عدمه . وطلب منى جمال فجأة أن أقول رأيى ، وضحك ضحكته تلك التى تخفى وراءها ما يدور فى ذهنه من أفكار ، وشعرت أنه يريد احراجى . فسألته عن السبب الذى دعاه أن يطلب منى أن أكون البادىء بشرح وجهة نظرى . رغم أن العادة جرت أن يبدأ بأخذ الرأى من الذى يجلس بجانبه سواء عن يمينه أو يساره أو بأحدثية الأقدمية بين أعضاء المجلس - ولكنه لم يجبنى على تساؤلى

وإنما ضحك وسكت . وسكت أنا كذلك لوهلة . ولكن سرعان ما قبلت بينى وبين نفسى هذا التحدى فى الإحراج . وأن أتولى الدفاع عن قضية خاسرة .

وبدأت أشرح وجهة نظرى بالنسبة لمشكلة صلاح واستقالته فقلت « إننى إزاء عاملين: عامل العاطفة ، وعامل المصلحة العامة . وعامل العاطفة يذكرنى بتضحيات صلاح وخدماته رغم عصبيته ، ولكنه تحمل مشاكل السودانيين لمدة ثلاث سنوات طوال - وكان كل هذا على حساب أعصابه . وأنه لم يكن فى مقدور أى فرد من أفراد المجلس أن يتحمل ما تحمله صلاح . وما صدر من صلاح ليس بجديد علينا بل هذه هى طبيعته وكلنا نعرفها جيداً . وعلينا أن نتقبل كل واحد منا بعيوبه ، حفاظاً على وحدة المجلس . ولست متصوراً رد فعل

استقالة صلاح سالم عند الرأى العام بمصر وخاصة عند المخلصين للثورة - وهل فى خروجه اليوم وقبول استقالته فائدة ترجى على قضية السودان ؟ » .

وقلت « أما عامل المصلحة يجعلنى أتساءل هل يمكن التعاون بين صلاح وبين البعض من أعضاء المجلس بعد أن اتهمهم بالخيانة والتآمر ؟ وهل فى بقائه استمرار لوحدة هذا المجلس أم أنه ستحدث هزة أخرى جديدة فى المستقبل ونحن فى غنى عنها من الآن بعدما حدثت الهزة فعلاً وبعد تلك الشائعات التى تسرى فى البلاد ؟ » .

واقترحت أن يظل صلاح فى اجازة حتى يناير القادم إلى أن تنتهى فترة الانتقال ، وذلك لأن اجتماعات المجلس بعد انتهائها ستكون نادرة وربما لا تزيد على مرة واحدة فى السنة أن رئى استمراره . وأنه يمكن فى هذه الحالة أن يستمر صلاح عضواً بالمجلس حتى نبقى على شكل وحدته .

وتكلم من بعدى أنور السادات مبيناً عدم القدرة على التعاون مع صلاح لأن هذه الجروح التى أصابهم بها عميقة . ومن أنه أصبح لا يمكنه الجلوس معه بعد ذلك . وأن صلاح أصبح **(Unfit)** غير قادر على العمل على حد قوله - وذكر أنه يجب أن نكون رجالاً نواجه بعضنا بالحقائق المرة - وأنه أيضاً من حق أى فرد منا اتهام الآخر إذا كان عنده ما يدينه به ، ولكن متى ثبتت براءته أمام المجلس نخرج أصدقاء وكأنه لم يحدث شىء .

وتكلم من بعده حسن ابراهيم قائلا « لماذا لا نحل مسألة المجلس كله دفعة واحدة بدلاً من أن نحل مشكلة صلاح فقط ؟ » وشرح ذلك بأن يختصر عدد أعضاء المجلس إلى العدد الذى يمكنه أن يتعاون وأن يتفاهم سوياً . أما الباقى منهم فعليهم أن يستقيلوا . وقد شبه حسن ذلك بعمارة ضخمة ولكنها آيلة للسقوط ، وبدلاً من تركها تسقط على من فيها فإنه يفضل أن تهدم ويبنى محلها ڤيلا - على حد قوله .

ولكن جمال عبد الناصر علّق على كلام حسن بقوله « وإذا لم يكن عنده رأس مال لبناء هذه الڤيلا - ماذا يفعل ؟ - هل يسكن فى خيمة ويطلب من الناس أن تسكن معه فيها وتشرب من الزير » .

فأجابه حسن « أليس هذا أفضل أم الاستمرار وظهور صلاح سالم ثان من

حين إلى آخر أفضل ؟ »

فسأله جمال عن من هو صلاح سالم الآخر ؟ ، وكأنه يقول له قل جمال سالم . ولكن حسن سكت ولم يجبه على تساؤله .

وتكلم بعد حسن ـ حسين الشافعي موضحاً أن التعاون مع صلاح أصبح غير ممكن . وأن في بقائه ضرراً . وطالب بألا يكتب عنه شيئاً كتكريم له بمناسبة استقالته حتى لا يستغلها صلاح مستقبلاً ـ وذلك على حد قوله .

أما آراء باقي الزملاء فلم يدلوا بها لأن جمال اقترح أن توضع نقاطاً محددة وعلى كل عضو من أعضاء المجلس الإجابة على كل نقطة على حدة .

وحددت هذه النقاط بالآتي :

(ا) هل يمكن لأعضاء المجلس التعاون مع صلاح أم لا ؟

(ب) هل في بقاء صلاح بالمجلس وحدة أو في بقائه عدم وحدة ؟

(ج) هل تقبل استقالته أم لا ؟

وكانت إجابة الجميع على نقطة (ا) أنه لا يمكن التعاون مع صلاح بعد الذى حدث منه .

وعن (ب) أن في بقائه عدم وحدة لأنها مبنية على النقطة الأولى .

وعن (ج) قبول استقالته من مجلس الثورة ومن السلطة التنفيذية .

المجلس لا يوافق على استمراره بمسكنه :

ثم قام المجلس بعد ذلك في النظر في طلبات صلاح والتى كان قد أبلغنا إياها عندما قمنا بزيارته في القناطر الخيرية والتى سبق ذكرها وقد وافق المجلس على صرف معاش وزير له وقيمته ١٢٥ جم . وعلى بقاء السيارة الحكومية في خدمته وأن يستمر مقيماً بالاستراحة كيفما شاء مع دفع الدولة ثمن الوجبات اليومية بدلاً منه . ولكن المجلس لم يوافق على استمراره في مسكنه الموجود داخل قشلاق العباسية وفضل أن يسكن بالمدينة .

ثم اقترح جمال أن أقوم بإبلاغ صلاح بهذه القرارات ولكنى طالبت أن يتولى هذا الأمر شخص آخر غيرى . ولكن أعضاء المجلس أصروا على أن أقوم بهذا التبليغ .

وفى ثانى يوم - أى الأربعاء ٣١ أغسطس - قمت بزيارة صلاح . وأخذت أخبره بالقرارات التى اتخذها المجلس تدريجياً . فأبلغته بأن المجلس قد وافق على جميع طلباته فيما عدا استمرار سكنه بقشلاق العباسية . وأن المجلس قد قبل استقالته مادام هو مصراً عليها . وكذا عدم إمكانية التعاون بينه وبين أعضاء المجلس بعد هذا التهكم والاستهزاء الذى حدث منه لهم . وسألته عما إذا كان قد قابل صلاح هلال الصحفى ، فأجابنى بالإيجاب . ولما استفسرت منه عما إذا كان قد ذكر له شيئاً خاصاً بصفقة الأسلحة مع روسيا . كان رده علىّ « وهل هذا سر - إن جمال عبد الناصر نفسه قد أبلغ « بايرود » السفير الأمريكى بأن روسيا على استعداد لمدنا بالسلاح » . ولكنه شعر أنه قد أخطأ بتصريحه عن هذا السر لهذا الصحفى ولذلك قال « أنا آسف أنا قلت لكم إن لسانى « فالت » . وطلبت منكم أن تمنعوا الناس عن زيارتى » . وطلبت منه أن يختار الأصدقاء الذين يثق بهم ويقابلهم . وأن يتحكم فى نفسه . ويتحفظ فى كلامه معهم ، لأن منع الناس عن زيارته سيشعره بالضيق ، وكأن إقامته قد حددت - ولكنه استطرد قائلاً « إنكم لا يمكنكم حرمانى من حق فى الدفاع عن نفسى ، وأنا لا أقدر على السكوت . ومن المستحسن إبعاد الناس عنى » . وسألنى عما إذا كانت استقالته ستعلن من عدمه . فأخبرته بأن المجلس يعتبر إعلانها أو عدم إعلانها من حق المجلس نفسه . فرد علىّ بأن هذا صحيحاً . ولم يعقب على ذلك . ثم انصرفت من عنده بعد أن تحدثنا فى عدة موضوعات أخرى .

وكان مجلس الوزراء سينعقد فى نفس اليوم - وذهبت لمقابلة جمال عبد الناصر قبل انعقاد المجلس لأبلغه بنتيجة مقابلتى لصلاح - فوجدت عنده زكريا . وذكر جمال أنه علم من شخصية كبيرة فى السفارة الأمريكية أن إسرائيل تنوى القيام بعمليات حربية فى تلك الليلة وعلى مدى واسع فى منطقة غزة ، بقوة ثلاث كتائب . ومن أنه قد اتصل بعبد الحكيم فى مطار العريش وكان على وشك العودة إلى القاهرة وأبلغه بالخبر . وأن عبد الحكيم قد فضل البقاء هناك . ثم علمنا بعد أن انتهى اجتماع مجلس الوزراء أن إسرائيل قد قامت بهجوم مخادع على خان يونس فى الساعة التاسعة مساء ولكن فى الساعة الثانية عشرة عند منتصف الليل بدأت بالهجوم على غزة .

وفى يوم الإثنين ٥ سبتمبر وكنت قد عدت صباحا من الإسكندرية وجدت أن

جمال عبد الناصر كان قد سأل عنى تليفونياً . ولما اتصلت به طلب منى المرور عليه بمكتبه وذلك حتى ننفى تلك الشائعات التى تملأ البلد ـ على حد قوله ـ من اننى قد تقدمت باستقالتى ومعى حسن ابراهيم وأنور. وأن جمال سالم سيبقى بالخارج . ولن يعود إلى مصر. وأن جمال عبد الناصر قد ذهب لمفاوضة محمد نجيب فى العودة ليتولى السلطة فى البلاد .

وعلمت منه عندما التقينا أنه قام بزيارة صلاح دون سابق اتفاق بينهما . ورافقه عبد الحكيم فى هذه الزيارة . وقد وجداه هادئاً . وذكر لهما صلاح موقفى منه أثناء أزمته ، ومن أننى كنت أعمل على تهدئته وإعطائه صورة دائمة عن عطف المجلس عليه وتمسكه به . ويقول جمال انه ذكر له أن هذه العلاقة التى بيننا قد قامت من قبل الثورة على أساس من الاتفاق على المبادىء والمحاربة من أجلها وقد تولد عن هذا صداقة متينة بين المجموعة .

روسيا وافقت على زيادة عدد الطائرات :

وقد دار الحديث أيضاً بيننا عن الأسلحة المشتراة من روسيا ، وأخبرنى جمال أنها وافقت على زيادة عدد طائرات الميج المشتراه منها من ٦٠ طائرة إلى ٨٠ طائرة . كما وافقت أيضاً على زيادة عدد طائرات قذف القنابل من ٣٠ إلى ٤٥ طائرة أليوشن . ولكنها رفضت أن تبيع لنا دبابات من نوع ستالين بحجة أنها سرية . وأن الدبابات التى وافقت على بيعها لنا من نوع « ت ٣٤ » ـ كما أنها وافقت أيضاً على مد قسط ديون هذه الأسلحة إلى خمس سنوات بدلاً من ثلاث ، وأن نقوم بتصدير قطن وأرز لها مقابل هذه الديون .

وفى أول أكتوبر ١٩٥٥ عاد جمال سالم من الهند وأندونيسيا بعد انتهاء رحلته هناك . واجتمعت به ، وسردت عليه قصة استقالة صلاح ، وكل ما جرى حولها سواء من صلاح أو من أعضاء مجلس الثورة وذلك حتى يصبح فى صورة كاملة تجنباً لزيادة المشاكل . وقد أسف جمال لموقف صلاح من بعض زملائه .

وكان أول انعقاد لمجلس الوزراء يحضره جمال سالم بعد عودته من رحلته هو يوم الأربعاء ٥ أكتوبر ١٩٥٥ ـ وقد تكلم فى هذا الاجتماع مبيّناً موقفه من استقالة صلاح ، ومن أنه لا يربط بين الأخوة والمصلحة العامة ـ وأنه يشرف عائلة سالم تضحية صلاح .

واجتمع أعضـاء مجلس الثورة بعـد انتهـاء مجلس الوزراء فى مكتب جمال عبد الناصر وتكلم جمال سـالم إلى زملائه قائلاً انه قد عرف تفـاصيل كثيرة منى عن موضوع استقالة صلاح. وأنه يأسف أشد الأسف لموقف صـلاح من اتهـامه لبعض من أعضاء المجلس وبتلك الاتهامات التى ليس لهـا نصـيب من الصـحة. وأنه يعتذر لهم نيابة عنه. كما ذكر أنه لا يحـب أن تترك تلك الاتهـامات المزعومة أى أثر فى نفـوس الزملاء. ولم يرد عليه منهـم غير زكريا الذى قال: إن الدافع فى اتخاذ قرار قبول استقالة صـلاح لم يمليه علينا غير الصـالح العـام. وأن هذه الاتهامات لم يكن لها أى تأثير فى اتخاذ هذا القـرار. ورد عليه جمال سـالم ذاكراً أنه مطمئن تمام الاطمئنان إلى هذا.



الباب السابع

تأميم قناة السويس

١ ـ عقد اتفاقية عسكرية ثنائية مع سوريا ، ومع المملكة العربية السعودية .

٢ ـ مهاجمة الجيش الاسرائيلى لمواقع عسكرية سورية .

٣ ـ شراء سوريا السلاح من الاتحاد السوفيتى .

٤ ـ تمويل مشروع السد العالى .

٥ ـ استعداد روسيا لتمويل وتنفيذ المشروع .

٦ ـ مساهمة البنك الدولى والولايات المتحدة وانجلترا فى تمويل المشروع .

٧ ـ مفاوضة « يوجين بلاك » رئيس البنك الدولى جمال عبد الناصر فى قيمة القرض وشروطه .

٨ ـ سفر جمال عبد الناصر الى يوغوسلافيا فى يوليو ١٩٥٦ .

٩ ـ سحب الولايات المتحدة وانجلترا والبنك الدولى مساهمتهم فى تمويل المشروع .

١٠ ـ قرار جمال فى تأميم قناة السويس .

١١ ـ صدى قرار التأميم .



الباب السابع

تأميم قناة السويس

كان جمال عبد الناصر قد دعى عبد الحكيم كما دعانى لتناول العشاء بمنزله يوم الاثنين ١٠ أكتوبر ١٩٥٥ مع الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس وزراء المملكة العربية السعودية ووزير خارجيتها الذى كان بالقاهرة لحضور اجتماع الجامعة العربية . وفى هذا اللقاء مع الأمير فيصل طلب ـ أى الأمير ـ تشكيل لجنة عسكرية مشتركة من الجيش السعودى والجيش المصرى لتقوم بشراء أسلحة للمملكة السعودية من دول الكتلة الغربية . وكانت هذه الأسلحة المرغوب فى شرائها هى التى التزمت بها الحكومة السعودية لتوفيرها لقواتها العسكرية لاستخدامها عند نشوب أى قتال بيننا وبين اسرائيل تطبيقا للاتفاقية العسكرية الثنائية التى كان قد تم الاتفاق عليها مؤخرا بين المملكة العربية السعودية ومصر .

وكان جمال عبد الناصر قد ذكر للأمير أثناء الحديث أن الوزير اللبنانى لحود وزير خارجيتها قد قام بإبلاغه رسالة من كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان ويطلب من جمال فيها أن يتوسط لدى الأمير أن يعمل من جانبه على تخفيف حملة الصحف اللبنانية عن كميل شمعون . ولكن الأمير تساءل عن دخل

السعودية فى هذا الأمر ؟ وأجابه جمال « إنهم يقولون أنكم قد اشتريتم هذه الصحف بإغداقكم المال عليها » . فضحك الأمير وقال معلقا « إذا كان هذا فى مقدورنا ـ فلنا أن نفخر به » .

شمعون .. إنجليزى :

ثم تكلم الأمير عن كميل شمعون ذاكرا « أنه انجليزى ويعمل على تنفيذ سياستهم ، وأنه قد أصبح مكروها من الشعب اللبنانى .

وانتقل الحديث بعد ذلك الى مشروع « جونستون » لاستغلال مياه نهر الأردن ، ومن أنه كان موضوع البحث والمناقشة فى اجتماع الجامعة العربية المنعقد . وتساءلنا عما اذا كان تنفيذ هذا المشروع بالصورة المقترحة له ، واشتراك اسرائيل فيه مع بعض الدول العربية الأخرى التى ستستفيد من مياه النهر ، ألا يعتبر هذا اعترافا ضمنيا بوجود إسرائيل كدولة ـ وهو ما تعترض عليه الدول العربية ولا تعترف به . ورد الأمير على هذا التساؤل بأن هذه النقطة كانت احدى نقاط البحث التى تناولها الاجتماع بالمناقشة . وأنه قد ذكر أن هذا لا يعتبر اعترافا من الناحية القانونية .

وجاء التساؤل الثانى ـ عما سيكون عليه الموقف لو لم توافق الدول العربية على هذا المشروع ، وقامت إسرائيل بتنفيذه منفردة وبالقوة لحسابها وبمساعدة أمريكا ـ ذلك أن الدول العربية فى هذه الحالة ستصبح أمام أحد أمرين إما العمل على منعها بالقوة ـ ويعنى هذا الحرب بين العرب واليهود أو السكوت وعدم التعرض لها وذلك يعيد إلى أذهاننا مأساة مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ . عندما وقفت الدول العربية موقف عدم الموافقة عليه ـ وهى الآن تطالب بهذا التقسيم الذى سبق رفضه .

أما التساؤل الثالث فكان حول قدرة العرب على القيام بتنفيذ مشروع « جونستون » لحسابهم دون إسرائيل وبدون المساعدة المالية أيضا من أمريكا ـ والمشروع يحتاج إلى حوالى مائتى مليون من الدولارات لتنفيذه .

ورد الأمير على تلك التساؤلات منا بأن كل هذه النقاط هى محل بحث فى اجتماع مجلس الجامعة العربية . وأنه قد طلب التأجيل حتى يقوم بدراسة تفاصيل المشروع المقترح الذى لم يكن لديه علم به .

ثم حضر بعد ذلك إلى منزل جمال عبد الناصر كل من سعيد الغزى رئيس وزراء سوريا ووزير خارجيتها ومعه اللواء شوكت شقير رئيس هيئة أركان حرب الجيش السورى ، وكانا هما الآخرين مدعوين لتناول العشاء معنا . وبعد حضورهما دار الحديث بيننا حول موضوعات عامة الى أن انتقل بقول جمال لهما « لو أن إسرائيل أرادت التوسع أو القيام بعمليات حربية فإنها فى هذه الحالة تفضل أن يكون ذلك التوسع على حساب سوريا أو لبنان ، فهل قام السوريون باعداد أنفسهم لذلك ؟ » .

ورد عليه شوكت شقير بقوله « إن إسرائيل لن تقوم بمثل هذه العمليات إلا لهدف . وهذا الهدف هو إجبار الدول العربية على الصلح معها . وهى ان قامت بعمليات ضد سوريا أو لبنان أو حتى لو احتلت دمشق نفسها فهى تعلم أن هذا لن يجبر الدول العربية على الخضوع لها وطلب الصلح معها ولكنها تعلم أنها لو هاجمت مصر ودحرت جيشها ـ وهو أقوى جيش عربى ـ فى هذه الحالة فقط يمكنها فرض شروطها على الدول العربية » .

إسرائيل لن تقامر :

ورد عليه جمال عبد الناصر بقوله « إن إسرائيل اليوم تفكر بدلا من المرة عشرات المرات قبل أن تقدم على مهاجمة مصر لعلمها بقوة جيشها ومدى استعداده وهى الآن لن تحاول أن تقامر على كيانها » .

وذكرت أن هناك احتمالا فى قيام اسرائيل بعمليات ضد سوريا بغرض احتلال المنطقة التى تؤمن بها إمكانية تنفيذ مشروع وادى نهر الأردن إن قررت القيام بتنفيذه منفردة لصالحها دون باقى الدول العربية ، وهذا الاحتمال قائم لأهمية المشروع بالنسبة لاقتصادها . وعقب شوكت شقير على ذلك بقوله « إن هذا محتمل » .

ثم أوضح جمال أن الغرض من إثارته لهذا الموضوع هو الوصول إلى نقطة أساسية وهى أن نضع هذا الخطر نصب أعيننا . وأن نعمل له حسابه . وأن ـ تنسق خططنا حتى لا نفاجأ بهذا الموقف كما حدث للدول العربية عام ١٩٤٨ ـ عندما بدأت الحرب بين العرب واليهود . وأن موقف الدول العربية

لا يزال شبيها حتى تلك اللحظة بموقفها عندما قامت الحرب بينها وبين إسرائيل ذلك لعدم تنسيق خططها وعدم توافر التعاون بينها . وأن هذا القصور منها كان السبب الرئيسى فى هزيمتها أمام اسرائيل .

ورد شوكت على جمال عبد الناصر بقوله « ان سوريا ترى أنه من المصلحة عمل اتفاقية ثنائية مع مصر على أن تقتصر على الناحية العسكرية فقط دون السياسية والاقتصادية » وذكر أنه أعد مشروعا يحقق هذا الغرض ، وأنه قد تناقش فيه فى صباح اليوم مع اللواء محمد إبراهيم رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى . وقد طلب شوكت من عبد الحكيم أن يطلع عليه حتى إذا ما تم الاتفاق على ما هو مقترح فيه أمكن توقيعه من البلدين .

وأبدى الأمير فيصل اهتماما بالموضوع ، وطلب إبلاغه إن تم الاتفاق على المشروع حتى يبلغ الأمر لشقيقه الملك سعود .

وعندما سأل جمال ، سعيد الغزى عن موقف البرلمان السورى ومجلس الوزراء من هذا المشروع - أجاب بأنه قد حصل على موافقة مبدئية عليه من مجلس الوزراء السورى ، ومن أن البرلمان لن يعارضه لأن الرأى العام فى سوريا أصبح يطالب بمثل هذه الاتفاقية . وعلى أثر ذلك صرح له جمال أن مصر وقعت اتفاقية ثنائية مماثلة لما يقترحه مع المملكة العربية السعودية .

وعلّق شوكت على ذلك بقوله « إنه سيصبح من السهل فى المستقبل تحقيق حلف ثلاثى يربط الدول الثلاث مع بعضها - مصر والسعودية وسوريا - باتفاقية عسكرية واحدة » . وذكر أنه من الممكن أن تتلوها بعد ذلك اتفاقية اقتصادية لزيادة الارتباط بين الدول الثلاث . واقترح إدخال لبنان فى هذه الاتفاقية . ولكن جمال اعترض بحجة أنه لا يطمئن إلى لبنان تخوفا من أن تقوم بإفشاء أسرارنا العسكرية . فذكرت أن سوريا ربما تهدف إلى إدخال لبنان عضوا فيها لتؤمن بذلك الجناح الأيمن لجيشها نظراً لاشتراك الحدود بين اسرائيل ولبنان . وأمّن شوكت على ذلك - وأن هذا هو السبب الرئيسى فى رغباتهم إلى إدخالها عضوا فى الاتفاقية . وأوضح أن سوريا ستعمل من جانبها على عقد اتفاقية ثنائية مع لبنان . وأنه فى حالة رفضها ستضطر سوريا عند نشوب أى قتال بينها وبين إسرائيل إلى احتلال تلك المنطقة المشتركة فى الحدود مع إسرائيل حتى يمكن

لها حماية جناح جيشها الأيمن . ولم يعترض أحد على قيام مثل هذه الاتفاقية بينها وبين لبنان .

ولم يكن قد مضى فترة طويلة على توقيع تلك الاتفاقية العسكرية بين سوريا ومصر ، حتى أراد بن جوريون ـ على ما يظهر ـ أن يشكك سوريا فى قيمة هذه الاتفاقية ، فدفع بقوة عسكرية من الجيش الاسرائيلى لمهاجمة بعض مواقع عسكرية للجيش السورى قرب بحيرة طبرية ـ حوالى منتصف شهر دبسمبر ١٩٥٥ . وقد قتل فى هذا الهجوم حوالى خمسين جندياً سورياً . وقامت مصر بإبلاغ سكرتير عام هيئة الأمم أن أى اعتداء على سوريا مستقبلاً سيضطرها إلى مقابلته بتدخل من الجيش المصرى . وأما سوريا فقد أكد لهم هذا الهجوم مدى أهمية هذا الاتفاق العسكرى بينها وبين مصر . كما أنها شعرت أيضاً باحتياجها الشديد للسلاح لتزويد جيشها به . ولم يكن هناك من باب مفتوح أمامها لتوفير احتياجاتها منه غير روسيا . فاتجهت هى الأخرى إليها ، كما سبق واتجهنا .

إعارة الأسلحة لإسرائيل :

وفى يوم الخميس ١٣ أكتوبر ١٩٥٥ كان رئيس وزراء ليبيا فى زيارة لمصر وبعد أن تناولنا العشاء معه فى منزل جمال عبد الناصر ذهبنا إلى دار الأوبرا لمشاهدة حفلة فرقة الباليه الروسى . وكان السفير الروسى فى استقبالنا هناك . وقد أردنا بذهابنا ومشاهدة هذا العرض أن نشعر الغرب بمدى العلاقة بين روسيا وبيننا . وأنها فى ازدياد . وذلك بغرض دفعهم إلى تحسين العلاقة معنا . وعدم اتخاذ أية خطوات منهم أخرى تساعد على زيادة التباعد بينهم وبيننا . وكان يهمنا ، بل وكنا حريصين على الاحتفاظ بعلاقات طيبة معهم خاصة بعد أن علمنا أن هناك عددا من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى يطالبون حكومتهم بمساعدة إسرائيل ، والعمل على مدها بالأسلحة اللازمة لها متعللين بحجة حفظ التوازن العسكرى فى المنطقة . وكان الأمر قد وصل بهم إلى حد مطالبة حكومتهم بإعارة تلك الأسلحة إلى إسرائيل دون دفع ثمن لها كرد من الحكومة الأمريكية على تلك الصفقة التى كان قد تم التعاقد عليها بين مصر وتشيكوسلوفاكيا مؤخراً . .

واجتمعنا بعد أن عدنا من مشاهدة هذا الاستعراض بالأوبرا لمناقشة تمويل مشروع السد العالى الذى كان سيقام على نهر النيل جنوب خزان أسوان .

وكانت المعركة والتنافس بين الشرق والغرب قد انتقلت بينهما بالنسبة لمصر من موضوع السلاح إلى التنافس على تمويل مشروع السد العالى . وأصبح هذا المشروع بالنسبة اليها فى المرتبة الأولى خاصة بعد أن أعلنت روسيا على لسان سفيرها فى القاهرة عن استعدادها لتقديم قروض اقتصادية لمصر أو لأى دولة عربية أخرى ، هذا بالإضافة إلى استعدادها أيضاً - كما جاء على لسانه - إلى مد مصر بالمهمات والفنيين اللازمين لها لبناء السد وتمويله كذلك - على أن تسدد هذه القروض على مدى طويل من السنين . كما أعلن أن الحكومة الروسية ستتقدم بذلك رسمياً إلى الحكومة المصرية . وعلى أثر هذا التصريح من السفير الروسى تحرك البنك الدولى وأعلن هو أيضاً عن استعداده لتمويل المشروع رغم المماطلة السابقة منه عدة مرات .

وكان حجم الاستثمارات المطلوبة لهذا المشروع تقدر بحوالى ٤٥٠ مليوناً من الجنيهات ، وثلث هذا المبلغ مطلوب توافره من العملات الحرة ، وهى لم تكن متوافرة لدينا . وكان التفكير فى طريقة تمويل هذا المشروع قد بدأ مع بداية عام ١٩٥٤ . وكان الاتجاه فى بداية الأمر أن نعتمد على أنفسنا فى توفير التمويل من النقد المحلى والأجنبى . وكان الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية يرى أن هذا ممكن عن طريق تصدير فائض انتاجنا من الأرز إلى الخارج مع استخدام الفرق بين سعره العالمى وسعره المحلى فى تمويل المشروع دون أن نعتمد على أية دولة أجنبية أو الالتجاء إليها لتمويله ، والفرق بين السعرين العالمى والمحلى للطن الواحد كان حوالى سبعين جنيها . وكان جمال سالم رئيس مجلس الإنتاج قد اقترح أن نقوم باستخدام احتياطى الذهب الموجود لدينا فى هذا الغرض ذلك لعدم اطمئنانه إلى البنك الدولى . ولكن هذا الاقتراح منه استبعد لضرورة استمرار المحافظة على هذا الاحتياطى لاستخدامه عند الظروف الطارئة ، وكذا عند النكبات إن حلت بالبلاد .

وكانت هناك بعض شركات من ألمانيا الغربية تبدى اهتماما بالمشروع منذ أن بدأنا فى دراسته ولكنها لم تكن جادة بالقدر الكافى - لذا أعطى جمال سالم مهلة ثلاثة أشهر - من يناير حتى مارس ١٩٥٤ - للقيام بالاتصال بهذه الشركات ومعرفة موقفها النهائى من المشروع . وأن يقوم الدكتور العمرى فى حالة عدم

الوصول إلى اتفاق مع تلك الشركات بالاتصال بالبنك الدولى كمحاولة أيضا لمعرفة مدى استعداده على المشاركة فى تمويل المشروع .

وكان الهدف من هذه الاتصالات هو العمل على توفير النقد الأجنبى اللازم فى تمويل المشروع من جهات أجنبية حتى يمكن لنا أن نستخدم فائض الدخل من تصدير الأرز فى تمويل مشروعات أخرى لها أيضا أهميتها وحيويتها لزيادة دخلنا القومى ورفع مستوى معيشة شعبنا وتوفير الخدمات اللازمة له .

البنك الدولى يوافق :

ولم يكن البنك الدولى حتى ذلك الوقت مهتما بالمشاركة فى تمويل المشروع بحجة عدم وجود استقرار سياسى فى مصر . ولكن بعد أن أعلن عن استعداد روسيا فى مدنا بما نحتاج إليه من القروض وعن استعدادها لتمويل المشروع وتنفيذه فقد تحركت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكذا البنك الدولى . وقام البنك بإرسال بعض الفنيين لدراسة اقتصاديات المشروع وإمكانية مصر الاقتصادية ، ووافق على المساهمة فى التمويل اللازم للتنفيذ . كما قام البنك بدعوة وزير مالية مصر فى نوفمبر ١٩٥٥ لزيارة واشنطون لمفاوضة مندوبى الحكومتين الأمريكية والبريطانية اللتين وعدتا أيضا بالمساهمة فى التمويل اللازم للمشروع .

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ قام البنك الدولى وكذا كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بإعلان أنهم سيعملون على توفير قيمة النقد الأجنبى اللازم للمشروع فى مرحلته الأولى من التنفيذ . كما أعلنوا أنهم يضمنون أيضا المساعدة فى تمويله فى المراحل الأخرى لإتمام تنفيذه . وتقدمت الولايات المتحدة بمنحة مالية منها مقدارها عشرون مليونا من الجنيهات ، وكذا بريطانيا بمنحة مقدارها خمسة ملايين من الجنيهات أما البنك الدولى فقد تقدم بقرض قيمته سبعون مليونا من الجنيهات . وقد كان على مصر أن تقوم بتوفير النقد المحلى اللازم لتكلمة التمويل للمشروع .

وحضر إلى القاهرة فى يناير ١٩٥٦ « يوجين بلاك » رئيس البنك الدولى لمفاوضة جمال عبد الناصر فى قيمة قرض البنك وشروطه . وكان البنك يطالب بأحقيته فى مراقبة ميزانية الدولة المصرية ، وكذا ميزان مدفوعاتنا متعللاً بضرورة اطمئنان البنك على استقرار الاقتصاد المصرى ، وليضمن بذلك حصوله على

استحقاقاته من الديون الممنوحة منه لنا . كما أنه طلب أيضـا ألا نعمل على الحصول على أية قروض أخرى أجنبية إلا بعد الحصول على موافقة منه . وكان « يوجين » رئيس البنك يحاول إقناع جمال عبد الناصر بأن هذه الشروط طبيعية ، وأنها متبعة مع كل الدول التى يقوم البنك بإقراضها .

ولكن هذه الشروط التى كان البنك يطالب بها كانت تخيفنا وتذكرنا بالماضى عندما استدان الخديوى إسماعيل من بعض الدول الأوروبية ، وكيف تحول الأمر فى النهاية بحجة ضمان حصولها على استحقاقاتها من هذه الديون أن أصبح لها الاشراف الكامل على المالية المصرية .

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا تسعيان أيضاً للحصول على موافقة منا برفض أية مساعدات اقتصادية لمصر من دول الكتلة الشرقية ، وذلك مقابل هذه المنحة منها . وأن يعطى مشروع السد أولوية أولى على كل المشروعات الأخرى مع تخصيص ثلث إيرادات الدولة لتمويل هذا المشروع ولمدة عشر سنوات . ولكن لما كان تمسكنا شديدا باستقلالنا وحريصين فى المحافظة على حريتنا لذا رفضت هذه الشروط وتمسكنا بعدم ارتباط تلك القروض منها بأية شروط سياسية .

وانتهى الأمر فى النهاية على الاتفاق مع البنك الدولى على أن من حقه بحث الاجراءات الاقتصادية التى تتخذها مصر لمواجهة التضخم المالى فيما لو حدث . وأعلن الاتفاق مع البنك فى فبراير ١٩٥٦ على أنه سيقوم بتقديم قرض لمصر قيمته سبعون مليونا من الجنيهات .

تحرك لإبعاد روسيا :

ولم يكن الدافع وراء تحرك كل من الولايات المتحدة وبريطانيا هو صالح مصر وإنما الذى دفعها إلى تقديم هذه المعونات وحث البنك الدولى أيضاً على إقراضنا هو محاولة إبعاد الاتحاد السوفيتى عن المساهمة فى تمويل وتنفيذ المشروع . وذلك لعلمها أن إتمام تنفيذه يحتاج إلى عشر سنوات . وأن روسيا سترتبط بمصر طوال هذه المدة الطويلة . وستقوم بتقديم الفنيين اللازمين لتنفيذه . وأنها ستستفيد من الدعاية التى ستحصل عليها داخل المنطقة العربية بعد اتمامه . خاصة بعد أن تظهر نتائجه الاقتصادية ، من زيادة فى رقعة الأرض المزروعة بحوالى المليون فدان وكذا تحويل ثلاثة أرباع المليون فدان أيضاً إلى رى دائم طوال العام بدلاً من أن تروى رياً حياضياً موسمياً . وكذا القوة الكهربائية التى

ستتولد من محطة الكهرباء التى ستقام على السد نفسه والتى تقدر بعشرة مليارات كيلووات سنويا . كل هذا كان كفيلاً بهما أن يسارعا فى التحرك لإبعاد روسيا عن القيام بتنفيذ المشروع خوفاً من أن يتيح لها ذلك فرصة التغلغل داخل المنطقة العربية ـ ومصالحهما فيها ضخمة لا حد لها .

وبعد أن وافقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى على المساهمة فى تمويل المشروع وتم إعلان ذلك ، حدثت بعض أحداث . وهذه الأحداث دفعتهم إلى سحب هذه الموافقة منهم ثانية ـ وكان ذلك مفاجأة لنا . ولكن ما هى تلك الأحداث التى أثارتهم إلى هذا الحد من العصبية حتى يتخذوا هذه الخطوة التى دفعت جمال عبد الناصر إلى أن يصدر قراره بتأميم قناة السويس كرد فعل منه على التصرف منهم ؟

كان « مستر سلوين لويد » وزير خارجية بريطانيا قد قام بزيارة للقاهرة فى أول مارس ١٩٥٦ وذلك أثناء رحلته إلى بلدان الشرق الأوسط . وكان قد تصادف أن أصدر الملك حسين ملك الأردن أثناء تلك الزيارة لمصر قرارا بطرد اللواء جلوب الانجليزى من خدمة قواته المسلحة . وقد جاء إعلان هذا القرار أثناء تناول « سلوين » والسفير الانجليزى العشاء بقصر الطاهرة بدعوة من جمال عبد الناصر . ولما أصدر الملك حسين هذا القرار وعلمت به السفارة البريطانية فى القاهرة ، أوفدت أحد موظفيها إلى قصر الطاهرة لإبلاغ السفير « تريفليان » بالخبر . وهمس الموظف فى أذن السفير بالخبر الذى أبلغه بدوره إلى « سلوين لويد » همسا كذلك . وعلى أثر ذلك استأذنا فى الانصراف وكانا قد فرغا تواً من العشاء .

إيدن يستشيط غضبا :

وعاد جمال عبد الناصر إلى منزله ولم يكن لديه علم بهذا الخبر أيضاً . ولم يعلم به إلا بعد أن وصل إلى منزله ، وكان الخبر نفسه مفاجأة لجمال ، لأنه لم يكن يتصور ـ على حد قوله ـ أن يقدم الملك حسين على هذه الخطوة . وبعد أن علم بالخبر وضح له سبب انصراف كل من « سلوين لويد » والسفير ، والحالة العصبية التى كانت قد انتابتهما . وقدر جمال عبد الناصر أن « سلوين لويد » لا بد أنه سيعتقد أن طرد جلوب وعلى تلك الصورة جاء بتدبير منه . وأنه قد

أحكم تدبير طرده حتى يتم أثناء تناوله العشاء على مائدته . وقد اعتقد فعلا « سلوين لويد » هذا ، كما اعتقد « ايدن » نفس الاعتقاد كذلك . وهذا الذى حدث جعل « ايدن » يستشيط غضباً من جمال . بالإضافة إلى غضبه السابق منه لمقاومته المستمرة ومهاجمته حلف بغداد . وقد بدأ « إيدن » يهاجم جمال بعد ذلك فى خطبه وكلماته ويصفه بالدكتاتور الصغير الذى يعمل على هدم المصالح البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط .

وبدأت بريطانيا تسعى جاهدة فى العمل على عزل مصر عن باقى الدول العربية ، وكذا العمل على هدم نظامنا الثورى متعاونة فى ذلك مع فرنسا ورئيس وزرائها « جى موليه » الذى كان يضايقه أيضا موقف مصر من مساندة ومساعدة الثوار الوطنيين العرب فى الجزائر . وانضمت اليها كذلك الولايات المتحدة بعد أن أعلنت مصر اعترافها بالصين الشيوعية فى ١٦ مايو ١٩٥٦ ، وقطعها أيضا لعلاقاتها الدبلوماسية مع فرموزا التى كانت تؤيدها وتساندها أمريكا ضد الصين الشيوعية .

وكان خلف قرار الاعتراف بالصين الشيوعية سببين :

الأول منها أن مصر فى ذلك الوقت كان لا بد لها أن تتخذ طريقاً فى علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى يتفق مع تلك السياسة التى أعلنتها عن موقفها من الصراع والحرب الباردة التى كانت مستمرة فى ذلك الحين بين الكتلة الشرقية والغربية . وكانت قد اتخذت لنفسها موقف الحياد وعدم الانحياز إلى أى من الكتلتين فى ذلك الصراع . ولما كانت الصين الشيوعية ، وتعداد سكانها يمثل ربع سكان العالم بأجمعه ، وهى التى تمثل فى الحقيقة الشعب الصينى ، وليست فرموزا التى تحتضنها الولايات المتحدة ، لذا كان لا بد من أن تعترف مصر بها كممثلة للشعب الصينى .

والثانى منها هو أن « خروشوف » و « بولجانين » كانا قد قاما بزيارة لبريطانيا فى شهر أبريل ١٩٥٦ وصرح « خروشوف » فى مؤتمر صحفى هناك أن روسيا على استعداد للمشاركة فى قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بحظر تصدير الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط ذلك لو أصبحت روسيا عضواً رابعا مع دول التصريح الثلاثى المرتبطة بهذا الحظر ـ وهى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ـ وخشيت

مصر أن يوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ فى المستقبل . وأن يغلق بذلك فى وجهنا الباب الوحيد الذى فتح أمامنا والذى نستورد منه احتياجاتنا من السلاح . وقد رأت مصر أن الاعتراف بالصين الشيوعية يضمن لها استمرار توريد الأسلحة من روسيا عن طريق الصين كطرف ثالث .

وهذه الخطوة التى اتخذتها مصر واعترافها بالصين الشعبية قد زادت من غضب « دالاس » وزير خارجية أمريكا على جمال عبد الناصر . بالإضافة إلى غضبه السابق الخاص بصفقة الأسلحة التى كان قد تم التعاقد عليها مع تشيكوسلوفاكيا . وكذا استمرار مصر فى مقاومة ومهاجمة حلف بغداد الذى كان هو شخصيا يسانده ويؤيده . وكان قد سبق وأعلن فى ابريل ١٩٥٦ عند اجتماع مجلس حلف بغداد فى طهران أن الولايات المتحدة ستعمل على التعاون مع هذا الحلف عسكرياً واقتصادياً .

وجاء شهر يوليو ١٩٥٦ بعد أن انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية وكان قد بدأ يعد نفسه للقيام بزيارة يوغوسلافيا زيارة رسمية بدعوة من المارشال تيتو ، تبدأ عند منتصف الشهر . وكانت هذه الزيارة هى أول زيارة له لبلد خارج مصر بخلاف رحلته إلى الهند وأندونيسيا وهو فى طريقه إلى مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ ذلك غير السودان التى كان قد خدم بها ثلاث سنوات تقريبا فى أوائل الأربعينات بعد تخرجه من الكلية الحربية . وكنت أحد أعضاء الوفد الذى رافقه فى هذه الزيارة . وكان الغرض الرئيسى منها هو اجتماع زعماء دول الحياد الثلاث - نهرو وجمال عبد الناصر وتيتو - فى جزيرة بريونى وقد عقدت بينهم عدة اجتماعات دارت أثناءها المناقشة حول علاقة دول العالم الثالث بتكتلات الدول الكبرى . كذا القتال الدائر فى الجزائر بين قوات الاحتلال الفرنسية والثوار العرب الجزائريين . وأيضاً القضية الفلسطينية ، والحد من التسلح النووى .

سحب تمويل السد العالى :

وعدنا إلى القاهرة من هذه الرحلة يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦ ، وعلمنا بعد أن وصلنا إلى أرض الوطن مباشرة بما أعلنته الولايات المتحدة من سحبها لوعدها بالمساهمة فى تمويل مشروع السد العالى بحجة ضعف الاقتصاد المصرى وعدم

قدرته على تحمل أعباء تنفيذ المشروع . وقام جمال عبد الناصر بإبلاغ نهرو الذى وصل معنا إلى القاهرة فى طريقه إلى الهند بهذا التصريح الذى أدلى به « دالاس » وزير خارجية الولايات المتحدة . وكان الغضب قد انتاب جمال عبد الناصر من هذا التصريح خاصة مما جاء فيه عن وضع الاقتصاد المصرى . ولم يمض أربع عشرون ساعة على تصريح « دالاس » حتى أعلنت بريطانيا أيضا هى الأخرى سحبها لمعونتها التى سبق وأعلنتها . وسقط بالتالى قرض البنك الدولى بعد انسحاب الدولتين لارتباطه بمساهمتها فى تمويل المشروع .

وكنت قد ذهبت فى مساء يوم ٢١ يوليو ١٩٥٦ لمقابلة جمال عبد الناصر فى منزله ، والتقيت مع على صبرى فى حديقة المنزل أثناء مغادرته له . وعلمت منه أن جمال عبد الناصر قد استقر رأيه على تأميم قناة السويس كرد منه على موقف الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى من تمويل مشروع السد العالى . وقد أكد لى جمال عبد الناصر هذا الاتجاه بعد أن التقيت به . وعلى أننا سنقوم ببناء السد العالى من دخل القناة الذى سيئول إلينا بعد التأميم . ولم يكن تفكير جمال عبد الناصر فى تأميم القناة وليد الساعة ، ولكن فكرة تأميمها كانت مختمرة فى أذهاننا من فترة طويلة من بعد قيام الثورة . ولم يكن قد حان الوقت المناسب لاتخاذ هذه الخطوة لوجود قوات بريطانية فى منطقة القناة حتى ١٣ يونيو ١٩٥٦ .

وكانت إدارة التعبئة العامة بالقوات المسلحة المصرية قد كلفت منذ عام ١٩٥٤ بالعمل على الحصول على البيانات اللازمة والمعلومات الكافية عن نشاط شركة قناة السويس وإدارتها .

طلب مد الامتياز :

وكان امتياز الشركة ينتهى فى عام ١٩٦٨ . ولكن وجودها على تلك الصورة التى كانت عليها ، لم تكن إلا دولة مستقلة داخل دولة مصر . ومصر كدولة تحترم نفسها وإرادتها ولها استقلالها لم تكن ترضى لنفسها بمثل هذا الوضع . كذا لم تكن مصر تحصل من عائد الشركة الضخم والمقدر بخمسة وثلاثين مليونا من الجنيهات سنويا إلا على نسبة ضئيلة لا تزيد على ٧٪ من هذا الدخل . ولما طلبت الحكومة المصرية من الشركة فى عام ١٩٥٥ ضرورة زيادة نصيب مصر من عائدها والعمل على زيادة عدد المصريين المشتغلين بالإدارة والملاحة بها

أيضا ـ كان رد الشركة على هذا المطلب هو طلب مد فترة الامتياز لها مقابل هذا الذى تقدمت به الحكومة المصرية .

وقد بدأ فى دراسة موضوع تأميم قناة السويس من جميع جوانبه المختلفة بعد أن غادر نهرو القاهرة مباشرة . وكان عبد الحكيم بالاسكندرية واتصل به جمال عبد الناصر وأبلغه بالاتجاه إلى تأميم القناة ولكنه ـ أى عبد الحكيم ـ كان يرى أن نعمل بالضغط على الشركة حتى تزيد من نسبة حصتنا من دخلها السنوى . ولم يكن لدينا الوسيلة لإرغامها على تنفيذ ما يقترحه . كما وأن ردها على ذلك كان معلوما لدينا من العام السابق .

وكان من المهم أن نتأكد من موقف روسيا ومدى استعدادها فى تمويل وإنشاء السد بعد هذا الموقف الذى اتخذته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وذلك دون أن نخطرها باتجاهنا إلى التأميم . وما كنا نخشاه هو أن يمتنع الغرب عن القيام بتنفيذ المشروع حتى لو توافر لدينا النقد الأجنبى المطلوب من عائدات القناة بعد تأميمها . وقد أجابنا الروس عن مدى استعدادهم برد شفهى من سفيرهم بالقاهرة « مستر كيسيليف » بأن الحكومة الروسية على استعداد من جهة المبدأ إلى مساندتنا .

وكان من الأمر الطبيعى والضرورى أن نناقش مدى رد الفعل الذى سيحدث عند كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بعد إعلان قرار التأميم ذلك للأضرار التى ستصاب بها مصالحهم فى المنطقة وتأثرها بهذا القرار . وكان جمال عبد الناصر يستبعد استخدامهم القوة العسكرية ضدنا لاعتقاده أن فرنسا مشغولة بمعركتها مع الوطنيين الجزائريين داخل الجزائر نفسها . وأن انجلترا ستخشى من تدمير مصالحها فى العالم العربى ، خاصة المنتجة منها للبترول لو قامت بالاعتداء علينا عسكريا . وأما الولايات المتحدة فليس لها مصلحة من قيام مثل هذه الحرب خاصة أن انتخابات الرئاسة فيها كانت على الأبواب فى نهاية نفس العام .

وكان هناك رأى آخر يعتقد أن بريطانيا ستخشى من ضياع هيبتها وبالتالى مصالحها فى المنطقة لو تم تأميم القناة دون تحرك منها . ولأن هذه الخطوة من مصر ستشجع دولاً أخرى عربية على اتباع نفس السياسة . وأما فرنسا فربما

تحاول العمل على حل مشكلتها داخل الجزائر بضرب مصر وإسقاط النظام بها الذى يمد المساعدة للثوار الجزائريين ويوفر لهم احتياجاتهم من الأسلحة .

تحويل الأرصدة :

ولكن جمال عبد لناصر كان يرى أن كل ما يمكنهم فعله هو الضغط علينا اقتصادياً ، ومحاولة تجميد أرصدتنا من النقد الأجنبى الموجود فى البنوك لديهم . لذا طلب من الدكتور عبد المنعم القيسونى أن يعمل على تحويل أكبر قدر ممكن من هذه الأرصدة من بنوك كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا إلى دول أخرى كسويسرا وعلى أن يتجنب إثارة الشبهات حول هذا التصرف منا . ولكن لضيق الوقت لم يتمكن القيسونى من تحويل كل أرصدتنا التى كانت لدى بنوكهم ولأنه خشى أن يلفت النظر إن قام بتحويل مبالغ ضخمة دفعة واحدة . ولقد عملوا على تجميد القدر الأكبر من أرصدتنا التى لم يتمكن من تحويلها بعد أن أعلن جمال قرار التأميم فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ .

وكانت قد اتخذت ترتيبات الاستيلاء على مكاتب الشركة فى كل من مدن القاهرة وبور سعيد والاسماعيلية والسويس ، وعلى أن يتم ذلك بصورة مفاجأة ودون أن تتسرب أية معلومات إلى إدارة الشركة الأجنبية تجنباً من حدوث مقاومة أو تخريب لمنشآتها من بعض العاملين الأجانب بها ، أو العمل على إخفاء مستنداتها والتى كان لا بد لنا من الاستيلاء عليها . لذلك فقد استدعى جمال عبد الناصر المهندس محمود يونس . وكان ضابطاً سابقاً بالجيش المصرى وعلى قدر كبير من الكفاءة الإدارية . وقام بتكليفه يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٦ بمسئولية الاستيلاء على منشآت الشركة ومكاتبها والعمل على إدارتها بعد إعلان قرار التأميم .

وكان عليه أن يقوم بدراسة وعمل الخطة التنفيذية لتحقيق هذا الغرض . وقد ترك له جمال حرية العمل واتخاذ ما يراه من خطوات مع مراعاة السرية التامة وعدم إباحته لهذا السر إلى أى شخص كان إلى أن يتم إعلان قرار التأميم .

وفى اليوم التالى لهذا التكليف عاد محمود يونس وتقدم بكشف به بعض الأسماء من الفنيين المصريين الذين يرغب فى استعارتهم من جهات العمل التابعين لها ليعاونوه فى مهمته . وقد أجيب إلى طلبه . وصدر القرار اللازم بهذه

الإعارة . وقام جمال بإبلاغه أن كلمة السر هى « دى ليسبس » وعليه عند سماعه لها أثناء القاء جمال لخطابه يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بالاسكندرية أن يقوم من فوره ـ بتنفيذ خطته فى الاستيلاء على مكاتب الشركة ومنشآتها والعمل على تأمينها . وكانت قد أعدت أيضا بعض من الوحدات العسكرية ووضعت تحت تصرفه لاستخدامها وقت الضرورة إن استدعى الأمر ذلك . وقد كلف بإعداد هذه الوحدات الصاغ عباس رضوان مدير مكتب عبد الحكيم وبأمر من جمال نفسه لوجود عبد الحكيم فى الاسكندرية .

موتوا بغيظكم :

وكان حفل افتتاح مشروع خط أنابيب البترول من السويس إلى مسطرد شمال القاهرة فى يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٦ . وقام جمال عبد الناصر بإلقاء كلمة عند افتتاحه له . وأشار فيها إلى مشروع السد العالى وسحب تلك الدول تمويلها للمشروع . وأكد فى كلمته على أننا سنقوم بتنفيذه . وأننا سنعتمد على أنفسنا فى ذلك . وقال كلمته المشهورة « موتوا بغيظكم » . والتى أخذت محطة صوت العرب ترددها بعد ذلك باستمرار فى حملتها الإذاعية على تلك الدول .

وكان مشروع قانون التأميم قد أعد يوم ٢٥ يوليو قبل أن نغادر القاهرة إلى الاسكندرية والتى توجهنا اليها فى صباح اليوم التالى . ولم يكن الوزراء المدنيون يعلمون بهذا القرار إلا بعد ظهر يوم ٢٦ يوليو بعد أن وصلنا إلى الاسكندرية . وقد علموا به بعد أن استدعاهم جمال إلى منزله وقبل أن نتوجه منه مباشرة إلى ميدان المنشية الذى كان جمال سيلقى منه خطابه . وقد طلب منهم الاحتفاظ بسريته للأهمية القصوى حتى الانتهاء من إلقاء الخطاب .

وهذا الخطاب أخذ من الوقت ما يقرب من الساعتين والنصف ساعة . وندد جمال فيه بالاستعمار البريطانى فى مصر قبل الثورة . وذكر موقف الحكومات المصرية منه . كما أشار الى موقف الثورة من هذا الاحتلال وقارن بين الموقفين . وأشار كذلك إلى قرار مصر بشراء السلاح من روسيا بعد تعنت الغرب معنا . وأوضح أن مصر قد رسمت لنفسها سياسة حرة مستقلة ، ومن أن هذا السلاح ليس بسلاح شيوعى ما دام هو فى أيد مصرية ، وأنه قد أصبح سلاحا مصريا . كما أشار الى قضية فلسطين والجزائر ورغبة الغرب فى أن نخضع لسياسته التى

تملى علينا منه . وأن مصر ترفض هذه السياسة وترغب فى أن تكون لها شخصيتها المستقلة . وبيّن أن الاستقلال الاقتصادى له نفس أهمية الاستقلال السياسى . وشرح أيضا قصة تمويل السد العالى ، وأنه قد توصل إلى نتيجة وهى أن الشروط التى تقدم بها كل من البنك الدولى وبريطانيا والولايات المتحدة كان الغرض منها هو السيطرة على استقلالنا الاقتصادى . وأن السبب فى سحب أمريكا تمويلها للمشروع هو أن الغرب يرغب فى عقاب مصر لرفضها الاشتراك فى أحلافهم العسكرية . ثم تدرج فى خطابه بعد ذلك إلى مفاوضاته مع « يوجين بلاك » رئيس البنك الدولى . وأنه كان يذكّره وهو جالس أمامه « بفرديناند دى ليسبس » عندما جاء إلى مصر سنة ١٨٥٤ لاقناع الخديو بشق قناة السويس .

دى ليسبس :

وكان ذكره لاسم « دى ليسبس » هو الإشارة المتفق عليها مع محمود يونس لبدء تنفيذ عملية الاستيلاء على مكاتب الشركة فى المدن الأربع . وقام جمال بتكرار اسم « دى ليسبس » عدة مرات حتى يطمئن أن محمود يونس ومجموعته قد سمعوها جيدا .

وبعد أن أعلن جمال قانون تأميم القناة قال للمستمعين إلى خطابه ان هناك أخوة لهم يقومون فى نفس اللحظة التى أعلن فيها ذلك القرار التاريخى بالاستيلاء على مبانى الشركة ومنشآتها وإداراتها المختلفة لنقوم نحن بإدارتها بأنفسنا ولنستعيد بعض أمجادنا الماضية .

وقد هب مباشرة كل المجتمعون من أفراد الشعب فى ميدان المنشية بعد أن أعلن جمال قانون التأميم ، وأخذوا يصيحون صيحة الفرح والسرور والشعور بالقوة والكبرياء . ودام هذا فترة طويلة والحماس يملؤهم جميعا . كما قام فى نفس اللحظة أيضا جميع الوزراء المدنيين منهم والعسكريين وقد تعانقت أيديهم إلى أعلى مؤكدين وحدتهم وتماسكهم ضد تلك القوى التى تستعدينا وترغب فى املاء إرادتها علينا .

ولقد كان لقرار تأميم قناة السويس صدى واسع فى العالم كله ، وفى العالم العربى خاصة . وأصبح جمال عبد الناصر بعد هذا القرار بطل القومية العربية وزعيم العرب دون منازع . وكان قد سبق ونال إعجاب الجماهير العربية عندما

كسرت مصر احتكار الغرب للسلاح واتجهت نحو روسيا وتبعتها من بعدها سوريا فى أوائل عام ١٩٥٦ . وأصبح جمال بذلك أمل الملايين من العرب فى كل مكان من الأمة العربية . وسيزداد هذا وثوقا وتعلقا به بعد معركة السويس كما سيأتى ذكره .



الباب الثامن

حرب السويس

١ ـ محاولة تفادى الصدام العسكرى مع انجلترا وفرنسا .

٢ ـ مهاجمة « إيدن » لجمال عبد الناصر فى تصريحاته .

٣ ـ تحركات عسكرية بريطانية وفرنسية .

٤ ـ حق مصر القانونى فى تأميم القناة .

٥ ـ تصريح « دالاس » أن القناة مؤسسة دولية .

٦ ـ انسحاب المرشدين البحريين الأجانب .

٧ ـ نجاح الإدارة المصرية فى إدارة الملاحة بالقناة .

٨ ـ عقد مؤتمر بلندن للدول البحرية المستخدمة للقناة .

٩ ـ لجنة « مانزيس » واجتماع مع جمال عبد الناصر فى القاهرة .

١٠ ـ تصميم انجلترا وفرنسا على استخدام القوة العسكرية .

١١ ـ اقتراح « دالاس » قيام جمعية من المنتفعين بالقناة .

١٢ ـ اقتراح مصر بتكوين مجلس دولى استشارى للقناة .

١٣ ـ الأسس التى سميت بالمبادىء الستة .

١٤ ـ الاعتداء الاسرائيلى على مصر .

١٥ ـ الانذار البريطانى الفرنسى .

١٦ ـ قرار الانسحاب الشامل لقواتنا من سيناء .

١٧ ـ اشتراك الطائرات البريطانية والفرنسية فى المعركة .

١٨ ـ شلل فى القيادة العسكرية المصرية .

١٩ ـ روح الاستسلام .

٢٠ ـ انعزال جمال عبد الناصر عن القيادة العسكرية المصرية .

٢١ ـ قرار جمال عبد الناصر بالذهاب إلى مدينة بورسعيد .

٢٢ ـ غزو انجلترا وفرنسا لمدينة بورسعيد .

٢٣ ـ مقاومة شعب بورسعيد للغزاة .

٢٤ ـ قرار الأمم المتحدة بوقف القتال .

٢٥ ـ انتقاد عبد الناصر للجيش وعبد الحكيم .

٢٦ ـ توتر العلاقة بين جمال وعبد الحكيم .

٢٧ ـ استقالة عبد الحكيم .

٢٨ ـ تسوية الخلاف بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر .

٢٩ ـ نتائج تأميم القناة .

الباب الثامن

حرب السويس

لقد كان هدفنا بعد تأميم قناة السويس هو العمل على كسب الوقت ومحاولة تجنب الصدام بقدر الإمكان مع انجلترا خاصة ، وكذا فرنسا والولايات المتحدة . وكان تقديرنا أن الوقت لابد سيكون فى صالحنا مادام الرأى العام الدولى سيقتنع بأحقيتنا فى التأميم - وكنا نرى أن بريطانيا وهى أكثر الدول احتمالا لاستخدام القوة العسكرية ضدنا - أنها ستحتاج إلى فترة من الوقت حتى يمكنها تعبئة قواتها التى ستكون فى حاجة إليها لاستخدامها ، وهذه الفترة كانت هى فرصتنا لمحاولة كسب الرأى العام الدولى إلى جانبنا . ولم يكن يخطر بذهننا أن بريطانيا من الممكن أن تتعاون مع إسرائيل فى الاعتداء علينا ظنا منا أنها لايمكن أن تقدم على هذه الخطوة لردود فعلها العنيفة فى العالم العربى كله . وما سيصيب مصالحها من أضرار كنتيجة حتمية لهذه الخطوة منها .

وكانت القيادة العسكرية المصرية فى تقديرها للموقف العسكرى ترى أن بريطانيا فى حالة استخدامها القوة العسكرية فإنها ستتقدم أساسا بقواتها نحو مصر من ناحية الإسكندرية ورشيد . ولذا فقد بنيت الخطة الدفاعية على أساس هذا الاحتمال - حتى أنه عندما أبلغ خالد محيى الدين - جمال عبد الناصر

بمعلومات كان قد حصل عليها من أحد أصدقائه بباريس وتشير إلى أن فرنسا تعمل متعاونة مع إسرائيل لمهاجمتنا ـ لم يأخذ جمال هذه المعلومات التى أبلغه بها مأخذ الجد . بل اعتقد هو وعبد الحكيم أن الغرض من إيصال تلك المعلومات إلينا هو لدفعنا إلى حشد قواتنا الدفاعية تجاه اسرائيل وتاركين الاسكندرية ورشيد وهى طريق تقدم القوات البريطانية ـ كما قدر ـ دون قوات دفاعية كافية للتصدى لها .

ولتفادى أى احتكاك أو صدام مع تلك القوى فقد أمر جمال عبد الناصر بانسحاب الفدائيين المصريين الذين كانوا بقطاع غزة فى مهمة الغرض منها التسلل إلى داخل الأراضى الإسرائيلية والقيام بعمليات تخريبية بها ـ وعمل على وقف تلك العمليات ـ واتخذنا موقفاً سلبياً كذلك إزاء تجميد كل من بريطانيا وفرنسا لأرصدتنا التى كانت مودعة فى بنوكها . كما كنا نؤكد باستمرار أن حملة أسهم القناة سيعوضون عن أسهمهم وسيحصلون على قيمتها بقيمة السهم عند إغلاق بورصة لندن فى اليوم السابق للتأميم . وأعلن كذلك أن العاملين بالشركة من الانجليز والفرنسيين لهم كامل الحرية فى البقاء أو الانسحاب من العمل بالشركة بشرط إخطار الإدارة الجديدة بشهر مسبق عن موعد انسحابهم . كما صدرت الأوامر لمحمود يونس بأن تبذل كل الجهود الممكنة فى عدم تعطيل أية سفينة ترغب فى المرور فى القناة حتى لو امتنعت عن دفع رسوم المرور المستحقة عليها . وكانت السفن الانجليزية والفرنسية تقوم بدفع تلك الرسوم لمكاتب الشركة القديمة فى لندن وباريس . ولم نكن نحاول خلق مشاكل حول هذا التصرف منها تفاديا لأى صدام ، ومنعا من تعطيل تلك السفن من المرور بالقناة حتى لاتؤخذ ذريعة ضدنا أو مبررا أمام الرأى العام العالمى للاعتداء علينا .

وكان « إيدن » دائم الهجوم على جمال عبد الناصر فى كل تصريحاته . وذاكراً أنه ليس بالرجل الذى يمكن أن يوثق به للمحافظة على أى اتفاق معه . وكان يحاول استعداء الشعب البريطانى ضده . ومصرحا بأن جمال عبد الناصر لو نجح فى السيطرة على قناة السويس فإن كل فرد من الشعب البريطانى سيصبح تحت رحمته وخاصة بالنسبة لما يحتاجون إليه فى حياتهم اليومية من المواد الغذائية التى تقوم انجلترا باستيرادها من بلاد العالم المختلفة وتمر عبر القناة .

وكانت الحكومة البريطانية قد أمرت باستدعاء جزء من قواتها الاحتياطية . وأخذت ترسل بعضاً من هذه القوات إلى القواعد البريطانية الموجودة فى جزيرتى مالطة وقبرص . وتعمدت أن تتسرب معلومات عن هذه التحركات بغرض إخافتنا وإضعاف صمودنا ضد حملتهم .

ولكن قضيتنا وحقنا فى تأميم القناة كان واضحا كل الوضوح من الناحية القانونية . كما أن لمصر الحق أيضا فى ممارسة سيادتها على أرضها بتأميم أية شركة مصرية . وشركة قناة السويس لم تكن إلا شركة مصرية وخاضعة للقانون المصرى كأى شركة أخرى . بل والقناة نفسها جزء من الأراضى المصرية . والعلاقة التى كانت قائمة بين الحكومة المصرية والشركة محددة بعقد امتياز ولمدة معينة ، كأى عقد آخر بين الحكومة المصرية وأية شركة أخرى خاصة . ولم يكن لهذا العقد أى صفة مميزة عن مثل تلك العقود .

ولما كان هذا الحق واضحا فقد حاول « مستر دالاس » وزير خارجية الولايات المتحدة إيجاد مخرج لتبرير تصرفات تلك الدول . فأعلن أن شركة القناة مؤسسة دولية . وأن حقوقها تتعدى عقد امتيازها . ومدللاً على ذلك بأن اتفاقية القسطنطينية التى وقعت عام ١٨٨٨ قد تضمنت حرية الملاحة فى القناة وفى كل الأوقات . وقد اعتبر أن الشركة المذكورة هى الجهاز الأول فى تحقيق هذا الغرض . وكان فى هذا مغالطة منه ـ لأنه لاتوجد أية صلة بين تشغيل القناة وهى مسئولية الشركة الفعلية وذلك الإلزام الذى كان قد ورد فى اتفاقية القسطنطينية والخاص بضمان حرية الملاحة بها . ولأن الضامن الحقيقى لهذه الحرية هى حكومة مصر، وليست الشركة والأدلة على ذلك كثيرة وواضحة .

دالاس يغالط :

كما أن كلا من انجلترا وفرنسا قد أرادتا إقناع الرأى العام الدولى بعدم قدرة مصر على إدارة القناة فنيا ، ولذلك فقد شجعتا المرشدين البحريين الأجانب الذين يعملون بالشركة على الانسحاب وعدم الاستمرار فى العمل . وأرسل المدير العام السابق لها خطابات إليهم بعد التأميم يعدهم فيها بمنح كل من ينسحب منهم مرتب ثلاث سنوات مقدما . ومهددا أيضا كل من يستمر منهم فى العمل بحرمانه من مكافأة الخدمة التى يستحقها .

وكان عدد كل المرشــدين الذين يعملون لدى الشركة يزيد قليلا على المائتى مرشد ـ منهم ١٦٥ مرشدا من الأجـانب و ٤٠ مرشــدا مصريا . وفى يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ انسحب جميع المرشـدين الأجـانب فيما عدا سبعة مرشــدين من اليونانيين لم ينسحبوا بأمر من حكومتهم .

ولما كانت مصر تتوقع قيام المرشدين الأجانب بهذه الخطوة لذا أعلنت فى نهاية شهر أغسـطس التالى عن احتياجهـا لمرشـدين بحـريين ومن أى دولة من دول العالم . وقد تقدم عدد كبير من المرشدين من روسيا والهند ويوغوسـلافيا وبعض من الولايات المتحدة بالاضافة إلى زيادة عدد المرشدين المصريين ، وبذلك أمكن تغطية النقص الذى حـدث فى عدد المرشـدين بل وقد أمكن للإدارة المصرية أن تدير القناة بكفـاءة ممتازة رغم عدد السـفن الضـخم الذى كان قد دفع إلى كل من بورسعيد والسويس بغـرض ارباك تلك الإدارة الجـديدة . ولكن نجـاحها فى العمل الذى انيطت به فاق كل تصور ـ ونالت تقدير الكثيرين من العـالم حـتى تقدير المدير العام السابق لشركة القناة نفسها ـ فقـد أشـاد بهـذه الكفـاءة والقدرة .

ولم يكتفوا بهذا بل حاولوا أيضا إثارة أن مصر ستعمل على رفع رسوم المرور فى القناة ، وأنها ستنفق كل الدخـل منهـا من النقـد الأجنبى على احتياجــاتها الداخلية دون القناة . لذا فقد صرح جمال عبد الناصر عن اسـتعداده للتفـاوض مع المنتفعين من القناة أو المستخدمين لها لعمل اتفاقية معهـم يحـدد فيهـا رســوم المرور وكذا بالنسبة التى يمكن أن تخصص من دخلها السنوى لعمل التحسينات اللازمة بها لمقابلة احتياجات السفن التى ستقوم بعبورها فى المستقبل .

هيئة المنتفعين :

وفى يوم ٥ أغسـطس ١٩٥٦ صـدر بيان مشـترك من بريطانيا وفرنسـا والولايات المتحدة أعلنوا فيه اقتراحهم الخـاص بإيجـاد هيئة دولية لإدارة القناة وداعين فى نفس الوقت لعقـد مؤتمر بلندن يوم ١٦ أغسـطس للدول البحــرية المسـتخدمة لهـا ، وقد أعلنوا أسماء تلك الدول . وكان عددها ٢٤ دولة منهـا ثمانى دول كانت قد وقعت على اتفـاقية القسـطنطينية عام ١٨٨٨ . وسـت عشر دولة أخـرى بحـرية مسـتخدمة للقناة أيضـاً . وكانت قد اختيرت تلك الدول بعناية .

وذلك لضمان أن تكون أغلبية الأصوات فى جانبهم عند التصويت على القرارات التى يتخذها المؤتمر.

وقد رد جمال على هذا الاقتراح بتصريح منه يوم ١٢ أغسطس وأوضح أن هذه الإدارة الدولية المقترحة ماهى إلا استعمار دولى ولكن بصورة مهذبة فقط. وأن الدعوة لهذا المؤتمر قد قامت تحت التهديد بمؤامرة دولية ضخمة بغرض تجويع الشعب المصرى وإرهابه ـ وذلك بتعبئة الجيوش والأساطيل البحرية ضدنا وكذا تجميدهم لأرصدتنا التى لديهم. وأكد جمال فى تصريحه رغبة مصر الأكيدة فى ضمان حرية الملاحة بالقناة. واقترح عقد مؤتمر من الدول التى كانت قد وقعت على اتفاق القسطنطينية عام ١٨٨٨، وكذا الدول الأخرى كلها المستخدمة للقناة وعددها ٤٥ دولة، وذلك بغرض إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية القائمه وتعديل ماهو ضرورى منها. ولكن انجلترا وفرنسا لم تعطيا هذا الاقتراح أية أهمية لعدم ضمانهم أغلبية الأصوات على القرارات فى حالة انعقاد المؤتمر بتلك الصورة المقترحة.

وكان جمال قد قرر حضور مؤتمر لندن بنفسه. ولكنه عاد وعدل عن هذا الاتجاه عندما اتضح له أنه لن يترك يعود وهو منتصر. بل إن كل الجهد سيبذل من جانبهم هناك للتقليل من شأنه وإهانته حتى يعود خاسرا المعركة. ولذا عدل عن السفر وأرسل على صبرى مدير مكتبه للشئون السياسية لحضور المؤتمر كمراقب، وحتى يكون على اتصال دائم هناك بمندوبى كل من الهند وروسيا ليقوما بالدفاع عن وجهة نظرنا فى المؤتمر. وقد بذل «كريشنا مينون» المندوب الهندى جهدا كبيرا فى الدفاع عن حقنا داخل المؤتمر.

وقد انتهى مؤتمر لندن هذا باقتراح كان «دالاس» قد تقدم به، وهو أن تدار القناة بهيئة دولية، ويسقط حقنا فى ملكية القناة. وذلك بحجة ضمان إدارتها بكفاءة وبدون تمييز بين الدول المختلفة. وعلى أن يتكون مجلس إدارة لإدارتها من تلك الدول المستخدمة لها ـ ومصر تكون عضوا به، ومع ضمان عائد عادل لها من دخل القناة واحترام سيادتها. وشكل المؤتمر لجنة تمثل تلك الدول التى كانت قد وافقت على هذا الاقتراح، وعددها ١٨ دولة لعرض الاقتراح على مصر. ولم يكن لهذه اللجنة الحق فى مفاوضة أو مناقشة أية اقتراحات بديلة تتقدم بها

مصر . وحضرت اللجنة إلى القاهرة وكان يرأسها « مانزيس » رئيس وزراء استراليا . ويرافقه ممثلو كل من الولايات المتحدة والسويد وإيران وأثيوبيا . واجتمعت هذه اللجنة بجمال يوم ٣ سبتمبر ١٩٥٦ ـ وتقدم « مانزيس » بالاقتراح . وأوضح بأن علينا أن نقبل الاقتراح كما هو أو نرفضه كما هو . أى أنه ليس لنا الحق فى مناقشته أو المفاوضة معهم بشأنه . وقد أشار « مانزيس » فى حديثه إلى جمال أيضا على أن تحركات القوات البريطانية والفرنسية ليس الغرض منها التهويش ولكنها جادة فى تسوية الأمر مع مصر . واعتبر جمال هذا القول منه تهديدا سافرا ـ فطوى الأوراق التى أمامه ، وأعلن على أعضاء اللجنة عدم استعداده فى الاستمرار تحت هذا التهديد . وأعلن انتهاء الاجتماع . ولكن مندوب الولايات المتحدة وزملاءه من الأعضاء بذلوا جهدا فى اقناعه بعدم انهاء الاجتماع .

وبعد أن تبادلت اللجنة مع جمال عدة خطابات لم يجد بعدها بداً من رفض ما تقدمت به تلك الدول . وذلك لأن الموافقة على الاقتراح كان معناه تدويل القناة والاستسلام لهم والتفريط فى سيادتنا وحقنا . وما سيترتب عن ذلك من ضرورة السقوط الحتمى للنظام القائم فى مصر وبالتبعية جمال . وهذا هو ـ على ما يظهر ـ ما كان يهدف اليه « ايدن » من الاقتراح إذا تم خضوعنا لهم وقبوله . وأما فى حالة رفضنا له وعدم الخضوع لرغبتهم فكان ذلك يعطى لكل من انجلترا وفرنسا المبرر الكافى من وجهة نظرهما للاعتداء علينا لإعادة سيطرتهم على القناة .

وكان « مانزيس » قد حضر إلى القاهرة فى ظل تحركات عسكرية وتجميع قوات هاتين الدولتين . ويدون سرية هذه التحركات . بل ان فرنسا قد أعلنت يوم ٢٨ أغسطس ١٩٥٦ عن انضمام قواتها إلى القوات البريطانية الموجودة بجزيرة قبرص . ومن جانبنا لم نكن نملك التفريط فى حقنا ولا فى سيادتنا على أرضنا . وفى ظل هذه الصورة أصبحنا نتوقع الحرب رغم تصريح « الرئيس أيزنهاور » والذى كان قد أدلى به فى مؤتمر صحفى يوم ٥ سبتمبر بعد أن غادر « مانزيس » القاهرة . وكان قد جاء فى تصريحاته أن الولايات المتحدة مرتبطة بإيجاد حل سلمى لمشكلة القناة ، وأنه لن يفقد الأمل فى الوصول إلى تسوية عن

طريق المفاوضات مهما اعترضها من صعاب . وكان « دالاس » نفسه فى نفس الوقت قد نصح الدكتور محمود فوزى وزير خارجيتنا والذى كان موجودا فى نيويورك بأن نعمل بكل الطرق على الاستمرار فى المحادثات مع بريطانيا وفرنسا لأنهما - حسب قوله - رغم اعتراض الولايات المتحدة فإنهما ينويان استخدام القوة . وأن فرنسا مصممة على حل مشكلتها فى الجزائر على حساب مصر . وأن « إيدن » يشجع « موليه » على اتخاذ هذا الاتجاه .

وأخذا منا بنصيحة « دالاس » للدكتور محمود فوزى فلقد أعلن جمال أن مصر على استعداد لحجز جزء من دخل القناة بغرض إنفاقه على تحسين الملاحة بها والعمل على تطويرها . وأن مصر مستعدة للدخول فى مفاوضات لتحديد الرسوم المناسبة للمرور بالقناة . وتقدم بمذكرة يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٦ . واقترح فيها عقد مؤتمر من الدول المستخدمة للقناة لا لإعادة النظر فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ بالنسبة لحرية الملاحة بها فقط ولكن للنظر أيضاً ومناقشة وسائل تطويرها لمقابلة احتياجات المستقبل للسفن التى ستمر بها . وكذا وضع الأسس التى بمقتضاها ستحصل الرسوم . ولكن هذه الاقتراحات التى تقدم بها جمال رفضتها بريطانيا وذلك بتصريح جاء على لسان أحد المسئولين فى الحكومة البريطانية .

وكان « مستر دالاس » قد تقدم فى مؤتمر لندن الثانى باقتراح قيام جمعية من الدول المستخدمة للقناة . ولكن معالم هذا الاقتراح الذى تقدم به لم تكن محددة ولا واضحة . وكل ما فهم منه أن الغرض من قيام تلك الجمعية هو أن تعمل على توفير المرشدين البحريين اللازمين لقيادة سفن الدول المشتركة فى الجمعية لإرشادها عند عبورها للقناة . وأن تقوم الجمعية بالعمل على تحصيل رسوم المرور المقررة من أعضائها . وعلى أن تدير تلك الجمعية القناة بطريقة لا تتعارض مع سيادة مصر . ورغم عدم وضوح فكرة قيام الجمعية إلا أن « إيدن » قد أعلن موافقته عليها . وذلك حتى يجد لنفسه المبرر للاعتداء على مصر والسيطرة على القناة وإدارتها فى حالة رفضنا أو عدم تعاوننا مع تلك الجمعية المقترحة . وكان « إيدن » قد أعلن عن اتجاهه هذا بصراحة وأوضح أن انجلترا ستشق طريقها بالقوة إلى القناة فى حالة عدم تعاون مصر مع تلك الجمعية .

وعلى أثر ذلك التصريح منه طلب من سفيرنا فى الولايات المتحدة إبلاغ

« دالاس » أننا سنعتبر استخدام تلك الجمعية المقترحة القوة لشق طريقها إلى القناة اعتداء على سيادة مصر ، وأننا سنقاومه بالقوة .

ولقد أعلن « دالاس » فى تصريح له بعد إبلاغه بتلك الرسالة ـ أن الولايات المتحدة ليس فى نيتها شق طريقها إلى القناة بالقوة . ومن أن سفنها فى حالة منعها من المرور فى القناة فإنها ستقوم بالدوران حول رأس الرجاء الصالح . وكان « إيزنهاور » قد صرح أيضا قبل ذلك بعدة أيام قلائل فى مؤتمر صحفى بأن الولايات المتحدة لن تدخل فى أية عمليات عسكرية فى ظل الظروف الحالية .

كما أن جمال عبد الناصر كان قد ذكر فى كلمة ألقاها فى مطار بلبيس يوم ١٥ سبتمبر أثناء حفلة تخريج دفعة جديدة من طلبة كلية الطيران ، بأن الغرض من قيام جمعية المستخدمين أو المنتفعين بالقناة هو السيطرة الدولية على قناتنا ، وسلب مصر حقها فى رسوم المرور ، والاعتداء على سيادتها . وأن مصر ليس أمامها من طريق الا استخدام القوة فى مقاومة أى اعتداء يقع على استقلالها أو سيادتها .

وبعد انتهاء مؤتمر لندن الثانى يوم ٢١ سبتمبر اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا على عرض موضوع الخلاف على مجلس الأمن لينظر فيه عند انعقاده يوم ٣ أكتوبر ١٩٥٦ .

وقبل انعقاد مجلس الأمن كان جمال قد طلب من الدكتور فوزى الذى كان موجودا بنيويورك أن يعمل على الاتصال بوزراء خارجية كل من انجلترا وفرنسا عن طريق « همرشولد » سكرتير عام هيئة الأمم ومفاوضتها فى أن مصر تقبل تكوين مجلس دولى استشارى ليقوم بالتشاور مع الهيئة المصرية المسئولة عن إدارة القناة فى كل ما يهم مستخدميها من تحديد للرسوم إلى مشروعات التحسين وتطوير القناة وكذا ضمان حرية الملاحة بها .

المبادىء الستة :

وكان « سلوين لويد » وزير خارجية بريطانيا قد سبق وتقدم لـ « همرشولد » بعدة أسس كان يرى ضرورة أن تتضمنها أية تسوية لمشكلة قناة السويس ، وقد سميت فيما بعد هذه الأسس « بالمبادىء الستة » وهى احترام السيادة المصرية .

وأن يكون تشغيل القناة مستقلا وبعيدا عن سياسة أية دولة . وألا يكون هناك تفرقة فى المعاملة بالنسبة لحرية المرور بالقناة . وأن يتم تحديد الرسوم بالاتفاق بين مصر ومستخدمى القناة . وأن يخصص جزء من دخل القناة لا ستخدامه فى تطويرها وتحسين الملاحة بها . وأن تقبل كل من مصر وشركة القناة السابقة قبل التأميم التحكيم فى نقط الخلاف التى لا يتم الاتفاق عليها بينهما .

وانعقد مجلس الأمن يوم ٥ أكتوبر ١٩٥٦ وتقدمت كل من بريطانيا وفرنسا بهذه المبادىء الستة للتصويت عليها ـ وأعلن الدكتور فوزى موافقة مصر عليها . وأضاف أن مصر توافق أيضا على تكوين هيئة استشارية دولية تمثل مستخدمى القناة على أن تكون مهمتها التأكد من أن إدارة القناة المستقبلة تسير طبقا لهذه المبادىء الستة .

وقد وافق مجلس الأمن بأغلبية الأصوات على هذه المبادىء . واتفق كل من وزراء خارجية الدول الثلاث ـ بريطانيا وفرنسا ومصر ـ على عقد اجتماع ثان فى جنيف، يوم ٢٩ أكتوبر لمناقشة التفاصيل المرتبطة بهذه المبادىء . ولكن سرعان ما عاد « سلوين لويد » و « بينو » وزير خارجية فرنسا إلى مجلس الأمن مطالبين بالتصويت على حل آخر ـ وهو لم يكن يختلف فى مضمونه عما كان قد تقدم به « مانزيس » لجمال فى القاهرة . واضطرت روسيا إلى استخدام الفيتو ضد هذا الحل الجديد المقترح والذى سبق أن رفضته مصر . ويظهر أن هذا كان هو الهدف لأنه باستخدام روسيا للفيتو وسقوط هذا الحل المقترح منهما كان ذلك، يعطى كلا من إنجلترا وفرنسا المبرر من وجهة نظرهما أمام الرأى العام الدولى فى استخدام القوة العسكرية ضد مصر .

الحرب :

وفى مساء يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦ وحوالى الساعة العاشرة والنصف اتصل بى ياور جمال عبد الناصر الصاغ محمود الجيار وأبلغنى أن الرئيس ـ أى جمال عبد الناصر ـ يود منى أن أذهب إليه فورا فى القيادة العسكرية المشتركة بمصر الجديدة ، وهى قريبة من منزلى . وسرعان ما كنت هناك ، فوجدت جمال عبد الناصر وعبد الحكيم ، وعلمت منهما بأن اسرائيل قد قامت بالهجوم على قواتنا . وأن المعلومات تفيد أنه قد أسقط بعض من جنود

المظلات الإسرائيلين عند ممر متلا بصحراء سيناء فى تلك الليلة ، ولم يكن الموقف على حقيقته قد عرف بعد حتى تلك اللحظة . وقد أخذنا نراجع بعض الخرائط وفى أثنائها حضر زكريا ثم كمال ثم حسين الشافعى . وبعد أن تم استعراض الموقف وتقدير نية الإسرائيلين تقرر مقابلة هذا العدوان منهم بالقوة - أى بالحرب - خاصة بعد أن تأكدنا من إنزالهم هذه القوة عند ممر متلا ، ولأنه اتضح لنا أيضا أن العملية أكبر من أن تكون غارة من قوات عسكرية إسرائيلية على موقع من مواقعنا كما كانت العادة قد جرت من قبل .

وقد رئى أنه من الضرورى استخدام قواتنا الجوية فى نفس الليلة لقذف قوات العدو التى أنزلت عند الممر . وأن تقوم أيضا فى الصباح المبكر بتركيز ضرباتها على مطارات العدو وطائراته . وأن تعمل قدر طاقاتها للحصول على السيطرة الجوية حتى نتمكن بعد ذلك من العمل ضد قوات العدو الأرضية بمرونة وحرية .

غير مستريح لصدقى محمود :

ثم حضر بعد ذلك محمد صدقى محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية . وصدرت إليه الأوامر بقيام قواتنا الجوية بضرب تلك القوات التى أنزلت عند الممر ، وكذا مطارات العدو فوراً . ولكن ظهر عليه الاضطراب والارتباك وأبدى أن هناك بعض الصعوبات التى تعترض قيام الطائرات القاذفة بعملياتها فورا - بحجة عدم توافر الوقود اللازم لها بمطار غرب القاهرة - القاعدة الخاصة بقاذفات القنابل - ولما كانت القاعدة العامة المأخوذ بها هى ملء خزانات الطائرات بالوقود يوميا بعد انتهاء طيرانها اليومى - لذا اقترحت عليه بعد أن ذكر هذه العقبة أن تقوم الطائرات بالمهمة المطلوبة منها فى تلك الليلة بما تحمله فى خزاناتها من وقود على أن يتخذ الإجراءات اللازمة فى نفس الوقت . ليتم توافر كميات الوقود الضرورية بالقاعدة فى الصباح . وانصرف بعد ذلك .

وبعد انصرافه تكلم معى جمال مصرحا لى أنه غير مستريح لصدقى للاضطراب الذى ظهر عليه . وطلب منى مساعدة عبد الحكيم فى الإشراف على القوات الجوية . وانصرف الجميع بعد أن صدرت الأوامر لعدة وحدات من

الجيش بالتحرك وتاركين عبد الحكيم ليتولى أمر مقابلة هذا العدوان . وبقيت معه بعض الوقت وذكرت له ما طلبه منى جمال . ولكننى أحسست من حديثه أنه لا يرغب فى أن أقوم بهذه المساعدة لأنه قال « أعمل على أنك رأيت أن تمر عليهم بالقوات الجوية كزيارة لهم عند ذهابك إلى منزلك » . ففهمت أنه لا يرغب فى أن أتدخل بصورة فعلية عكس ما كنت قد فهمته من جمال . وقد فضلت عدم إحراج نفسى ولا إيجاد مشاكل فى هذه الظروف . خاصة أنه ليس هناك قرار واضح يحدد مسئوليتى المباشرة بالنسبة لهذا الشأن . والقائد العام المسئول الأول عن هذه العمليات ليس عنده الاستعداد فى قبول هذه المعاونة منى ـ لذا فقد رأيت أن أكتفى بالمرور على رئاسة القوات الجوية كزيارة لهم ولأطمئن على الموقف . وقد ظللت معهم حتى الساعة الرابعة صباحاً .

يجب أن يتفرغ للأمور الهامة :

وفى ثانى يوم الثلاثاء ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ ذهبت إلى القيادة المشتركة فى الساعة التاسعة صباحا فوجدت كمال الدين حسين موجوداً مع عبد الحكيم . ولكنى لاحظت أن عبد الحكيم يدير المعركة بحالة عصبية ، ويتولى إصدار الأوامر فى كل كبيرة وصغيرة . والقادة فى الميدان لا يملكون التصرف إلا بعد الرجوع إليه . وهذا عيب كبير فى إدارة المعارك الحربية . وهو كقائد عام كان يجب عليه أن يتفرغ للأمور الهامة أثناء المعركة . وقد لاحظت أيضاً أنه كان يدفع بقوات كثيرة إلى أرض المعركة دون مبرر واضح يدعو إلى هذا التصرف ، ولكن ـ على ما يظهر ـ أنه كان يرغب فى تحقيق نصر سريع ، لأنه كان عندما يمر بعض الوقت دون سماع أخبار عن تحقيق النصر الذى يأمله يقوم بقذف قوات جديدة إلى أرض المعركة .

وفى مساء نفس اليوم اجتمع مجلس الوزراء ـ وفى أثناء اجتماعه أبلغنا بإنذار بريطانى فرنسى ، ويطالب فيه الجانبين المتحاربين مصر واسرائيل بإيقاف القتال براً وبحراً وجواً ، وسحب كل منهما لقواته بعيدا عن قناة السويس ، وبمسافة عشرة أميال عن كلا جانبيها . أى أنه على مصر أن توقف قواتها على مسافة عشرة أميال غرب القناة ، وإسرائيل أيضا نفس المسافة ولكن شرق القناة . ومعنى هذا أن الانذار يعطى الحق لإسرائيل فى احتلال جزء من الأراضى

المصرية - ويمتد من غزة حتى عشرة أميال من الضفة الشرقية للقناة . وعلينا أيضا أن نسحب قواتنا العسكرية من تلك الأراضى حتى عشرة أميال غرب القناة . كما جاء بالانذار أيضا أنه على مصر أن توافق على احتلال القوات البريطانية والفرنسية مؤقتا للنقط الرئيسية فى كل من بور سعيد والاسماعيلية والسويس لضمان حرية الملاحة فى القناة لجميع سفن العالم . وإن لم ينفذ هذا فى خلال ١٢ ساعة من وقت إبلاغ الإنذار فإنهما ستضطران للتدخل العسكرى .

لم يأخذ الإنذار مأخذ الجد:

وعند مناقشة فحوى هذا الإنذار فى المجلس لاحظت أن جمال عبد الناصر لم يأخذه مأخذ الجد . وكان يعتقد أن الغرض منه هو أن نعمل على الاحتفاظ بالجزء الأكبر من قواتنا دون تحريكها إلى أرض المعركة فى سيناء ، حتى تعطى الفرصة بذلك لإسرائيل لتحقيق النصر نتيجة ضعف وقلة قواتنا المواجهة لها . وكان هذا هو ما يعتقده جمال رغم المظاهر السابقة وصورة الجدية فى تحريك انجلترا وفرنسا لقواتها إلى جزيرتى مالطة وقبرص ، ومواقفهما من الحلول السلمية المختلفة .

وبعد مناقشة مجلس الوزراء للموقف تقرر رفض الإنذار وعدم قبوله . واتخذت إجراءات استدعاء سفراء الدول الأجنبية لمقابلة جمال فى نفس الليلة ليوضح الموقف لهم . وحتى يقوم كل منهم بإبلاغ حكومته عن الاعتداء الاسرائيلى الذى شنته علينا . وكذا الانذار الموجه إلينا من كل من انجلترا وفرنسا ، وتهديدهما لنا بالتدخل العسكرى من جانبهما . وكان غرض جمال من هذا التحرك السياسى هو محاولة منه لكسب الرأى العام الدولى لصفنا .

وبعد انفضاض اجتماع مجلس الوزراء قمت بزيارة قاعدة غرب القاهرة الجوية ومكثت هناك فترة من الزمن . وكانت طائراتنا من قاذفات القنابل تقوم بعملياتها الليلية . وكانت الروح المعنوية للطيارين ولكل من يعمل بالقاعدة عالية جدا . ثم غادرتها إلى القيادة العسكرية بكوبرى القبة حوالى الساعة الثانية صباحا . وعلمت فى القيادة أن الموقف العسكرى لقواتنا كان قد تحسن عن ذى قبل .

وفى صباح اليوم التالى - الأربعاء ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ - ذهبت الى القيادة

العسكرية . ثم حضر زكريا وكمال وجمال عبد الناصر وأخـذنا فى بحث الموقف العسكرى على ضـوء المعلومات التى كانت ترد من أرض المعـركة . ولكننى لا حظت استمرار عبد الحكيم فى دفع قوات إلى الميدان أكثر من اللازم ـ حسب تقـديرى ـ وذلك لرغبته فى تحقيق النصر السريع . وفى أثناء مراجعتنا لسـير المعركة على الخرائط أبدينا تخوفنا من احتمال إنزال الإنجليز والفرنسيين لقـواتهما فى منطقة القناة ، وبغرض عزل قواتنا الموجـودة فى سيناء ، ولكن جمال استبعد هذا الاحتمال ، ولم يقتنع بهذا الرأى .

وحوالى الظهـر حضر صلاح سـالم إلى مبنى القيادة العسكرية ودخـل علينا غرفة الاجتماع وعيناه تدمعان وأخذ يقبّل كلاً منا .

الانسحاب :

ثم انصرفنا لتناول الغداء ، ثم عدنا عند الغروب إلى القيادة ـ وحضر صـلاح سالم وأبلغنى أنه كان قد ذهب إلى جمال عبد الناصر فى منزله وأقنعه بالانسـحاب من سيناء ، ولكنى لم آخذ كلام صلاح مأخـذ الجـد لمعـرفتى بموقف جمال من هذا الرأى فى ظهر نفس اليوم . ولأنه حتى تلك اللحظة كان لا يزال يعتبر أن الانذار غير جدى . ثم حضر جمال الساعة السابعة مساء ، وبعد حضـوره مباشرة أعلنت غارة جـوية على القـاهرة . ثم تبيّن لنا أن الذى قام بتلك الغـارة هى طـائرات السلاح الجوى البريطانى . كما كان قد تبيّن لنا أيضا من المعارك الجـوية فى سماء سيناء أن عدد طائرات الميستير المشتركة فى المعركة أكثر بكثير مما لدى السـلاح الجوى الاسرائيلى . وكان التفسير الطبيعى لهذا هو أن سـلاح الطيران الفـرنسى مشترك هو الآخر فى هذه العمليات بسـيناء . ولقـد أصبـح واضـحا لنا هدف انجلترا وفرنسـا من اشراك إسرائيل معهما ، وأن ذلك بغـرض أن تقـوم بدفع جيشنا إلى سيناء . ثم بحجة حماية القناة وضمان حـرية الملاحـة بهـا تتدخـلان ويقـومان بإنزال قواتهما فى منطقـة القناة ، ويتم بذلك عزل جيشـنا فى صـحراء سـيناء شرق القناة ، ثم تقـومان بالعمل بعـد ذلك على تدميره والقضـاء عليه . وعلى أساس هذا التصور نوقش سحب الجيش كله من سيناء ـ وحـتى من قطاع غزة ورفح والعريش وشرم الشيخ . وصدر قرار الانسحاب الشامل لقـواتنا من تلك المناطق فى السـاعة العـاشرة والثلث مسـاء ـ وبدأ عبد الحكيم فى إصـدار أوامره بالتنفيذ .

وفى حوالى الساعة الحادية عشرة مساءا كانت قد أعلنت غارة جوية ثانية على القاهرة ونزلنا إلى المخبأ الموجود بمبنى القيادة . ثم أبلغنا أن هناك عملية انزال جنود مظلات معادية فى أرض السباق بمصر الجديدة ، القريبة من مبنى القيادة العسكرية ومن منزل جمال أيضا . ولقد حدث على أثر سماع هذا الخبر ما لا كنت أتوقعه من الانفعال والعصبية . وتكلم عبد الحكيم قائلاً « اختفوا جميعا واتركونى مع الجيش » . واضطرب جمال وفكر فى أولاده . وطلب العمل على نقلهم فورا إلى القناطر الخيرية ، ولكنه عاد بعد فترة وطلب نقلهم إلى منزل فى وسط القاهرة خوفا من كلام الناس ، وحتى لا يقال إنه هرب أولاده وترك الناس معرضين للخطر . وأما صلاح سالم فإنه كان يصر على قيامنا فورا بمغادرة مبنى القيادة والاختفاء . وطلب منا أن نذهب إلى منزله لنناقش الموقف فى هدوء وبعيدا عن الخطر . وزكريا تكلم عن ثلاث شقق كان قد سبق تجهيزها لاستخدامها عند الطوارىء وذلك فى حالة ما إذا اضطررنا إلى العمل سراً **(under ground)** تحت أى ظرف من الظروف .

وكان هذا الانفعال قد نتج على أثر تقدير خاطئ من بعض ضباط القيادة واعتقادهم أن إنزال هؤلاء الجنود كان الهدف منه هو اقتحام مبنى القيادة ومنزل جمال عبد الناصر للإمساك به . وقد نسوا أن مثل هذه العملية الانتحارية مقضى عليها بالفشل الذريع . ولا يمكن لقيادة عسكرية التفكير فيها .

وما كان قد حدث هو أن بعض الطائرات المغيرة كانت قد أسقطت بعض المشاعل **(flares)** فوق منطقة السباق بمصر الجديدة لتضىء لها الأهداف العسكرية التى ترغب فى قصفها بقنابلها . واعتقد بعض الأفراد من الدفاع الجوى الموجودين فى المنطقة أنه قد تم إنزال هؤلاء الجنود . فأبلغوها إلى القيادة . وانتشر الخبر على أنه حقيقة واقعة مما نتج عنه هذا الارتباك والانفعال .

مصير بلادنا :

ولكن جمال بعد فترة كان قد استرد أعصابه . وكان الموقف فى هذه اللحظة له خطورته ، وسيتقرر مصير بلادنا وربما لأجيال قادمة على تصرفات جمال عبد الناصر شخصياً . كما أنه سيتوقف عليه أيضا شرفنا وشرف هذا الجيل .

وكنت قد أحسست أن هناك اضطرابا قد حدث فجأة وشللاً للكثيرين عندما

تأكد لنا دخول انجلترا وفرنسا المعركة . وكان موقفا عصيبا حقاً لأن نتيجة المعركة معروفة مسبقاً . ولأنه ليس من المعقول أن ننتصر عليها وعلى ربيبتها إسرائيل . وكان السؤال الذى يدور فى ذهن كل منا فى تلك اللحظة ـ هل نستمر فى المعركة ونتحمل نتائج التخريب والتدمير . أم نجنب البلاد هذا الدمار بالاستسلام والاختفاء لمقاومة هذا الاحتلال الذى سيفرض علينا وذلك عن طريق المقاومة السرية ؟ وكان الاتجاه الغالب هو الاختفاء والقتال ـ وأما جمال فكان مضطرباً ولكنه لم يبد رأيه فورا ولم يظهر اتجاهه .

وكان قد بحث عن قوات عسكرية بالقاهرة لاستخدامها فى التصدى ومقاومة هؤلاء الجنود المزعومين والهابطين بالمظلات كما كان يعتقد . ولكنه تبيّن أن ليس هناك أى قوات بالقاهرة غير الكتيبة « ١٣ » المكلفة بحراسة منزل جمال عبد الناصر .

وكان فى تقديرنا أن سلاح الطيران الانجليزى لا بد أنه سيقوم بتركيز ضرباته على مطاراتنا فى الصباح المبكر من اليوم التالى محاولا بذلك القضاء على طائراتنا حتى تتم له السيطرة الجوية . وبناء على هذا التقدير فقد طلب اتخاذ الاجراءات بحماية هذه المطارات وما بها من طائرات والعمل أيضا على تقوية الدفاعات عنها .

وحوالى الساعة الثانية صباحا غادرنا القيادة العسكرية متوجهين إلى منازلنا وركبت مع جمال سيارته وكذا زكريا . ودار حديثنا ونحن فى السيارة حول الدول الصغيرة التى لم تفرط فى شرفها وكرامتها . وقاتلت دولا كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية . وخسرت المعركة فى النهاية . ولكنها احتفظت بشرفها وكرامتها . ونالت تقدير شعوب العالم لها واحترامها . وبعد أن وصلنا إلى منزل جمال وعند انصرافنا طلب منى جمال أن أمر عليه فى الصباح .

وفى يوم الخميس أول نوفمبر ١٩٥٦ صحوت من النوم مبكراً على صوت انفجار قنابل الطائرات المهاجمة لمطارى الماظة ومصر الجديدة القريبين من منزلى . وغادرت منزلى وتوجهت إلى منزل جمال . وقد وجدته أحسن حالا بكثير من مساء اليوم السابق بل وجدته أيضاً نشطاً . وكان قد أخذ يعد فى البيان الذى سيلقيه على الشعب عن طريق الإذاعة ليفسر له السبب الذى دفعنا لاتخاذ

قرار سحب قواتنا من سيناء وكنا من حين لآخر نخرج إلى حديقة منزله لنشاهد الطائرات المغيرة على المطارات المجاورة لمنزله . وبعد ذلك ذهبنا إلى القيادة العسكرية بكوبرى القبة . وألقى جمال بيانه من هناك . وتناولنا الغداء بمكتب عبد الحكيم ثم انصرفنا . وذهبت مع جمال إلى منزله . وتكلم معى عما إذا كان من المستحسن دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع أم لا . وأيدت فكرة الدعوة ولكنه كان متردداً . وأخيراً اقتنع وطلب من محمود الجيار الاتصال بالوزراء ودعوتهم إلى الاجتماع فى الساعة السابعة مساء . ولقد طلب منى أن أظل معه بالمنزل وأن استريح فيه . وظللنا نتكلم معا عن ضرورة الاستمرار فى المقاومة حتى ولو خسرنا المعركة . لأن فى هذا استمراراً لرسالتنا التى ننادى بها . ثم ذهبنا إلى القيادة العسكرية قبل أن نتوجه إلى اجتماع مجلس الوزراء . ثم توجهنا إلى الاجتماع أثناء إحدى الغارات الجوية على القاهرة .

بتنا معا :

وفى اجتماع المجلس تكلم جمال عن خطة العدو وأهدافه . والأسباب التى دفعتنا لسحب قواتنا من سيناء . ولكن أعضاء المجلس كانوا فى سكون تام . وبعد الانتهاء من الاجتماع طلب منى جمال أن أبقى معه للمبيت بمبنى مجلس الوزراء فى مخبأ هناك تحت مبنى المخابرات العامة الملاصق لمبنى مجلس الوزراء . ولكننا عندما ذهبنا للنوم وجدناه مكانا غير مناسب ، « واستعيب » جمال أن يلجأ إلى هذا المكان وأمام موظفى المخابرات ، فعدنا إلى منزله . وأردت الانصراف إلى منزلى ولكنه طلب أن أبيت معه بمنزله . ولم تكن أسرته بالمنزل . وكانت قد نقلت إلى مسكن آخر بوسط المدينة . وقد رغبت فى أن أنتقل إلى حجرة نوم أخرى غير حجرة نومه . ولكنه طلب أن أبيت معه فى نفس الغرفة . وقد أخذنا نتحدث قبل النوم عن الموقف وما يجب عمله . وأبديت له ملاحظاتى على إدارة عبد الحكيم للمعركة وحالته النفسية السيئة بعد الذى حدث وطلبت منه أن يتكلم معه .

وفى يوم الجمعة ٢ نوفمبر صحونا من النوم على أصوات الانفجارات الناتجة عن غارة جوية وأصوات المدافع المضادة للطائرات . وبعد انتهاء الغارة طلب جمال ـ عبد الحكيم عن طريق التليفون . ودعاه إلى الحضور ليتناول معنا

الإفطار . وحضر عبد الحكيم وتكلم معه جمال طالباً منه الذهاب لزيارة الوحدات العسكرية بمنطقة القناة حتى يجدد فى نفسه روح القتال وحتى يراه الجنود بينهم فترتفع روحهم المعنوية . ووافق عبد الحكيم على القيام بتلك الزيارة . وأنه سيقوم بها بعد يومين متعللاً بأنه ان ذهب فى نفس اليوم فسيجد القوات هناك فى غير انتظام وفى هرج ومرج نتيجة لانسحابها . وسأله عن رأيه فى إرسال كمال الدين حسين إلى الاسماعيلية ليتولى قيادة الدفاع عنها ـ فلم يعترض على ذلك . واتصل جمال بكمال تليفونياً وطلب منه الحضور . وبعد حضوره عرض عليه جمال فكرة أن يتولى الدفاع عن منطقة الاسماعيلية فرحب بها كمال . وقام لتنفيذها فى نفس اليوم .

وخرجنا بعد ذلك من منزل جمال ، وقد توجه هو إلى مكتبه بمجلس الوزراء لمقابلة أحد السفراء الأجانب ، ولكنه لم يذكر لنا اسمه . وتوجهت مع عبد الحكيم إلى القيادة العسكرية . ثم علمت بعد ذلك أن جمال قد ذهب إلى الجامع الأزهر . وخطب فى المصليين هناك . وشرح لهم أهداف العدو وما كانوا ينوونه . وأن انسحاب قواتنا أفسد عليهم خطتهم . وأعرب لهم عن إصرارنا على القتال .

ولقد ظللت بمكتب عبد الحكيم حتى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر . وكان صلاح سالم موجوداً . ثم تركتها بعض الوقت وانتقلت إلى الحجرة المقابلة لمكتب عبد الحكيم ليقص الحلاق شعرى . ولكننى عندما عدت لم أجدهما . ولما سألت البكباشى توفيق عبد الفتاح مدير مكتب عبد الحكيم عنهما أبلغنى أن عبد الحكيم قد توجه إلى جمال عبد الناصر فى رئاسة مجلس الوزراء .وكان الاتفاق أن جمال هو الذى سيحضر إلى القيادة العسكرية ، فاتصلت به لأسأله عن عبد الحكيم ، وهل سيعودان إلى القيادة أم سيظلان برئاسة مجلس الوزراء حتى أذهب إليهما . وفهمت منه أن عبد الحكيم لم يكن قد وصل إليه بعد ، ومن أنهما سيحضران إلى القيادة .

شيىء يضايقه :

وبعد هذا الحديث رأيت أن أذهب لرؤية أولادى ولأنى لم أكن قد رأيتهم من عدة أيام . ولأتناول الغداء معهم فى المنزل الذى كانوا قد نقلوا إليه بالدقى عند أحد الأقارب . ولكن بعد وصولى بعدة دقائق اتصل بى جمال وطلب منى الذهاب

إليه فى مكتبه بمجلس الوزراء ، وأخبرنى أن عبد الحكيم موجوداً معه . ولكننى شعرت من نبرات صوته أن هناك شيئا يضايقه وله خطورته . لذلك فقد نزلت مباشرة دون أن أتناول غدائى . ولما وصلت إلى هناك لم يكن بالمكتب غير جمال وعبد الحكيم . وقد أخذت أتحدث إليهما عن روح الشعب وتصرفاته أثناء الغارة الجوية التى شاهدتها عندما كنت متوجها من القيادة إلى الدقى - واستهتار الشعب بهذه الغارات ، ومعنوياته المرتفعة . ثم حضر زكريا ، واتصل صلاح سالم تليفونياً بجمال عبد الناصر ، وطلب مقابلته فحدد له جمال موعد المقابلة بعد ساعة من حديثه التليفونى . ثم قام جمال واستأذن فى الذهاب إلى دورة المياه . وطلب من عبد الحكيم أن يتحدث معنا فى الموضوع الذى سبق وذكره له أى لجمال .

وقد بدأ عبد الحكيم الحديث قائلاً « إن الاستمرار فى المعركة سيترتب عليه تدمير البلاد وقتل الكثيرين من المدنيين . والشعب سيكره النظام والقائمين عليه . وأنه يفضل تفاديا لهذا التدمير أن نطلب إيقاف القتال » . هذا كان باختصار مضمون حديثه .

ولما لم أكن أتوقع منه هذا الحديث فقد صدمت . ولذا فقد جاء ردى عليه بانفعال وبتحمس شديد . وذاكراً أننا لا بد سنخسر المعركة . ولكن لا بد لنا أن نخسرها بشرف . وتسليمنا الآن سينتج عنه احتقار الشعب لنا ، والكره الذى يخشاه أخف وطأة من الاحتقار . وأن ما خسرناه حتى الآن ليس إلا بعض الأشياء المادية ، وحتى لو قتلت بعض الأرواح فما هى الا تضحيات فى سبيل الشرف والرسالة التى ننادى بها . والأمر يستلزم منا الاستمرار فى المعركة حتى تسقط العاصمة وبعدها نقدر موقفنا ، ولا أقول أن نركب رؤوسنا كهتلر ، ولا نستسلم أبداً حتى تدمر البلاد نهائيا - ولكن أرى أن نستمر فى المعركة حتى لا نسقط من أعين الشعب ونفقد احترام الشعوب الأخرى .

وكان جمال قد عاد وسمع قسطا من حديثى ، وجلس ولكنه لم يتكلم . وكان مقطب الجبين . ولم أكن أعرف ماذا كان رده على عبد الحكيم عندما تحدث معه فى هذا الموضوع . وأما زكريا فكان يرى أن نستمر فى المعركة ولو إلى حين .

وفى أثناء هذه المناقشة حضر صلاح ، وكان حضوره بعد نصف ساعة من مكالمته التليفونية . وذكر عند دخوله غرفة المكتب أنه لم يقدر على الانتظار مدة

الساعة التى كان من المفروض عليه أن يحضر بعدها بحجة أن لديه كلاماً يود أن يقوله لنا .

وبدأ حديثه « إننا يجب أن نجنب البلاد ويلات التدمير والتخريب » . وذاكراً ما سبق أن قاله عبد الحكيم . واقترح على جمال أن يعلن بياناً على الشعب يخبره فيه بأنه رأى أن المصلحة تستدعى تجنيب البلاد الدمار والخراب . وأن يعلن أنه سيطلب وقف القتال والاستسلام . وقد زاد على هذا بقوله « ونقوم ونسلم أنفسنا لـ « تريفليان » السفير الانجليزى .

الانتحار أشرف :

ولكننى لم أحتمل منه هذا القول فرددت عليه « إننى أرى أنه أشرف لى يا صلاح أن أنتحر قبل أن أقوم بمثل هذا العمل » .

وهنا قال جمال « انه من المستحسن أن ننتحر جميعا هنا قبل أن نأتى بمثل هذا العمل » .

وطلب من زكريا إحضار عدد من زجاجات السم « سيانور البوتاسيوم » تكفى لعددنا لاستخدامها عند اللزوم . وأكد كلامه بقوله « انى جاد فيما أقول » .

وهنا قال صلاح انه يسحب هذا الاقتراح .

واستمرت المناقشة محاولين إيضاح أن دواعى الشرف تستدعى منا الاستمرار فى القتال حتى تسقط العاصمة . وحتى نصل إلى الحد الذى نعتقد أنه بعد ذلك يكون من الجنون الاستمرار فى القتال . وبعد هذا نختفى ونعمل على استمرار القتال عن طريق المقاومة السرية . وعلى أن يقوم جمال بتكليف شخص قبل اختفائنا ليعمل على التفاوض مع تلك القوى المعتدية لإيقاف القتال ، وحتى لا نترك البلاد دون قيادة بعد اختفائنا . وأبدى صلاح موافقته على هذا الرأى . كما ذكر عبد الحكيم أن هذا هو ماكان يقصده . وهو موافق عليه . وبعدها لم تفتح المناقشة حول الموضوع ثانية .

مقابلة مع سليمان حافظ :

وفى أثناء اجتماعنا حضر البكباشى صلاح نصر وأبلغ جمال أن الأستاذ سليمان حافظ يرغب فى مقابلته أى مقابلة جمال ـ الليلة لأمر هام . وقال جمال

« لا يمكننى مقابلته لأننى لا أرغب فى أن يراه أحد وهو يقابلنى » . وطلب منى مقابلته بدلاً منه . ولكن صلاح نصر عاد ثانية وأبلغنا أن سليمان حافظ يرغب فى أن يتواجد عبد الحكيم معى فى هذه المقابلة . واتفقنا على ان تكون المقابلة بالمنزل الذى كانت به عائلتى بالدقى . وأن يكون موعد المقابلة الساعة الثامنة والنصف مساء .

وتوجهت مع عبد الحكيم إلى المنزل بالدقى ومعنا الصاغ على شفيق سكرتير عبد الحكيم . ثم أرسلناه لإحضار سليمان حافظ فحضر بعد مدة .

وسألنا سليمان حافظ عن الأحوال . ومستطرداً « أنا طلبت مقابلة جمال لأعرض عليه اقتراحاً سبق أن ذكرته لأحمد حسنى ـ وزير العدل ـ فهل هو لم يخبركم ؟ » .

فسألناه عن هذا الاقتراح الذى يشير إليه .

فقال « أن نتقدم بطلب للدول المعتدية بجعل مصر دولة محايدة كسويسرا وكذا قناة السويس . وأن تضمن هذه الدول حياد مصر وذلك حتى نجنب البلاد ويلات الحرب والدمار والخراب والاحتلال . وأن يقوم بتقديم هذا الاقتراح شخص آخر غير جمال عبد الناصر ـ وليس هناك أصلح من محمد نجيب لهذه المهمة » .

فرد عليه عبد الحكيم بقوله إن هذا الاقتراح سبق وتقدم به جمال للجنة « مانزيس » ولكنه رفض .

فقال سليمان « إذن الموقف الآن قد تغير » وسأل « ماذا تنوون أن تفعلوا ؟ » .

فأجبناه استمرار المقاومة الشعبية .

على جمال أن يعود للكتيبة السادسة :

فقال « إن المقاومة الشعبية تحتاج إلى تنظيم وإلى معنويات . والتنظيم يحتاج إلى وقت طويل . وأنتم لم تقوموا بعمل هذا التنظيم ، وليس أمامكم إلا الاعتماد على المعنويات . وهذه المعنويات لن تتوافر إلا إذا تولى قيادة المقاومة الشعبية شخص محبوب من الشعب كمحمد نجيب . وعلى جمال عبد الناصر أن يعود إلى الكتيبة السادسة المشاة » .

ولما سألناه لماذا يعود جمال إلى الكتيبة السادسة المشاة . قال « لأن الناس بتقول هو جمال عبد الناصر بيخلط بين مجده الشخصى وبين مستقبل البلاد . »

فقلت له « من هو محمد نجيب ؟ لقد نسيه الشعب ، وأعمال جمال فى الفترة الماضية جعلتهم ينسون محمد نجيب » .

فقال « أنا أقول لكم الحقيقة والناس لا تصارحكم بها . وجمال مكروه وغير محبوب » .

فسأله عبد الحكيم « وكيف تفسر نتيجة الاستفتاء التى حصل عليها جمال ؟ وهى تثبت عكس ما تقول » .

فرد عليه « إننا نعلم جميعا كيف تجرى مثل هذه الأمور خاصة أن الشخص المستفتى عليه هو الذى يتولى زمام الحكم فى البلاد » .

فقلت « إن الكل يعلم مدى الحرية المطلقة التى كانت مكفولة لكل من كان له حق الاستفتاء » .

فقال « هذا صحيح . ولكن الخوف دفعهم لتجنب المشاكل التى ستقع على كل منهم لو لم يصوت فى جانب جمال » .

فقال له عبد الحكيم « أنت تعرف محمد نجيب وأنا أعرفه . وهو لا يصلح لهذه المهمة » .

رد سليمان حافظ أن هذا صحيحا ـ ولكنه سيكون رمزاً للكفاح الشعبى ، ومن الممكن أن يكون جمال عبد الناصر نائبا له ليتولى القيادة الفعلية لهذا الكفاح تحت شعار محمد نجيب » .

ولكننا أوضحنا له فى النهاية أن الكفاح سيستمر ولكن بدون محمد نجيب . وأقفل الحديث معه فى هذا الموضوع . وتحدثنا عن الماضى عندما كان يتعاون معنا فى بداية الثورة . ثم شعر بأننا على عجلة من أمرنا فاستأذن ، وغادرنا المنزل معه .

وتوجهت بعد ذلك إلى القيادة العسكرية بالزمالك أمام نادى الجزيرة الرياضى . وكانت القيادة العسكرية بكوبرى القبة قد نقلت إليها فى نفس الليلة . وذلك تجنبا لمخاطر ضربها بطائرات العدو بحكم أنها غرض ظاهر .

وأما عبد الحكيم فكان قد توجـه إلى المنزل الذى كانت عائلته قد انتقلت إليه لرؤية أسرته .

وعندما دخلت مقر القيادة الجديد ، وجـدت مدير مكتب عبد الحكيم البكباشى توفيق عبد الفتاح يصـدر أوامره بتحـريك كتيبتين عسكريتين إلى مطار القـاهرة الدولى . وكان قد أبلغ إليه أن العدو أسـقط به عددا من جنود المظلات . وكان الخبر غريباً لأن العـدو لم يكن قد أنزل بعـد قواته العسكرية على أرض مصر ـ حتى يتمكن من أن يرسل قوة لتساند هذه القـوة التى انزلت بالمطار . ومثل هذه العملية مقضى عليها بالفشل . ولا يمكن لأية قيادة عسكرية تعرف مسئولياتهـا أن تقدم عليها . خـاصة أن دفاعات تلك المنطقـة كانت من القـوة بحيث تقضى على اية محاولة من هذا القبيل . والعدو لابد أنه يعلم ذلك . وكان التساؤل عن هدف العدو من اسقاط مثل هذه القوة ؟ هل للاستيلاء على المطار وتأمينه حتى يتمكن فى الصـباح من إنزال طـائراته وهى محملة بالجنود لمهـاجمة مدينة القـاهرة ـ وهل يمكنه ذلك والمدينة بهـا ثلاثة ملايين نسـمة ؟ إنه لأمر مسـتبعد ، ورئى التأكد من صحة الخبر .

وتبين لنا عدم صحته . وأن ما حدث هو أن بعض الطائرات المغـيرة كانت قد ألقت فى هذه المنطقة بعض فوانيس الاشـتعال (Flares) . واعتقـد بعض أفراد الدفاع الجوى خـطأ أنه قد أسـقط بعض المظليين ـ نفس الخـطأ الذى سـبق وحـدث عندما اعتقـد بأنه تم إنزال قوات من المظليين فى أرض السـباق بمصر الجديدة .

ولقد حضر عبد الحكيم بعد فترة . ومكثت معه حوالى ساعة ثم انصرفت بعـد ذلك وتوجهت إلى منزلى بمصر الجديدة . ولم أذهب إلى جمال للمبيت معـه فى مبنى قيادة الثورة كما كان الاتفـاق بيننا . ولم أذهب كذلك للمبيت مع عائلتى بالدقى . وفضلت منزلى بمصر الجـديدة رغم علمى بأنه مهـدد تماما بأن يصـاب إصـابة مباشرة من إحدى الطائرات المغيرة وذلك لقربه الشـديد من مطار الماظـة ومطار مصر الجديدة ، وكذا المنطقـة العسكرية بألماظـة ، وهى المناطـق التى كانت تقـوم طائرات العدو بالإغارة عليها وضربها بقنابلهـا ومدافعهـا . وقد أقدمت على هذا التصرف متمنيا أن يحدث خطأ من أحد الطيارين ويصيب منزلى بإحـدى قنابله

حتى أنتهى معه . وحتى لا أشاهد المأساة القادمة ، والتى كانت صورتها تطوف بذهنى بعد تلك الأحداث التى مرت بى طوال اليوم . وقضيت تلك الليلة بمنزلى ، وكان يهتز كلما انفجرت قنبلة من تلك القنابل التى تسقطها طائرات الأعداء . ولكننى رغم هذا لم أكن أشعر بالخطر .

هذا ماجاء بيومياتى عن هذا اليوم . وهى تعبّر عن الظروف الصعبة والقاسية التى مررنا بها فى خلال تلك الأزمة ، وهى طبيعية مع الصراع والحرب مع دولتين عظميين ، ونتائجها التى كانت متوقعة والصورة السوداء التى كانت تدور بمخيلتنا عن المستقبل ، والأضرار التى ستصاب بها بلادنا وشعبنا .

شاهدت ضرب مطار الماظة :

ولم أنم فى تلك الليلة إلا النذر القليل . وصحوت مبكرا يوم السبت ٣ نوفمبر ١٩٥٦ على أصوات طلقات المدافع المضادة للطائرات والمجاورة لمنزلى . وشاهدت طائرات الأعداء وهى تقوم بضرب مطار الماظة وقشلاقاتها العسكرية بالقنابل والمدافع الرشاشة . وكانت الغارات الجوية فى هذا اليوم شديدة ومركزة .

واتصلت تليفونيا بجمال عبد الناصر بمجلس قيادة الثورة أثناء إحدى تلك الغارات . وكانت الساعة قد قربت من العاشرة صباحا . وسمع هو أصوات الانفجارات والمدافع عن طريق التليفون واستفسر منى عن تلك الأصوات . فأجبته بأننى فى أرض المعركة . وكنت أضحك وشر البلاء ما يضحك . وطلب منى أن أذهب إليه . ومن أنه كان قد بحث عنى فى الليلة السابقة . ولما ذهبت إليه وجدت معه الصاغ صلاح دسوقى أركان حرب وزارة الداخلية . وكان جمال واقفاً بالحمام وقد انتهى من حلاقة ذقنه . وأخذت أصف له تلك الغارات وتصدى مدفعيتنا لها . وإسقاط إحدى طائرات العدو قرب مطار مصر الجديدة . ومرورى لمشاهدة حطامها وأنا فى طريقى إليه . وكنت فى الحقيقة أكذب عليه لأن ما كان قد سقط قرب هذا المطار لم يكن إلا الخزانات الإضافية لإحدى الطائرات . وكانت قد تخلصت منها لتخفف من حمولتها . ولتساعدها على المرونة وسرعة الحركة . وعندما سمع منى جمال هذا القول وجدته قد أخذ وجهى بين كفيه وقبله .

ثم بدأ يتكلم عن أنه لا يعلم شيئا عما يفعله الجيش ، وأن القوات العسكرية

انتشرت فى شوارع القاهرة وتركت منطقة القناة رغم الاتفاق على سحبها من سيناء للدفاع عن تلك المنطقة . ومن أنه منعزل تماما عن القيادة العسكرية . ولا تصله أية معلومات عن أوامر العمليات أو تحركات القوات أو خطة الدفاع ، وذاكراً أنه المسئول الأول فى الدولة . ومن أن صلاح سالم هو الذى أصبح وكأنه المسئول وتنفذ اقتراحاته . ويصدر الأوامر . كما ذكر أنه هو - أى صلاح - الذى كان قد أقنع عبد الحكيم بالتسليم ووقف القتال . ومن أن صلاح قد أصبح مسيطرا عليه . وكانت حالة جمال عصبية وهو يذكر ذلك . بل كان يكاد يفقد السيطرة على نفسه .

اقتراح باعتقال صلاح سالم :

فطلبت منه أن يهدأ . وأن ينسى ما حدث . وأن يحاول أن يصحح ما يعتقد أنه خطأ . ويفكر فيما يجب علينا عمله لنواجه به المستقبل . واقترحت أن أذهب وأحضر عبد الحكيم إليه لنناقش معه كل هذه الأمور وننفذ كل مايمكن الاتفاق عليه - فوافق على هذا الرأى ولكنه أشار إلى أن صلاح سالم موجودا عنده بالقيادة . وطلب منى عدم حضوره مع عبد الحكيم . وتركته وانصرفت متوجها إلى عبد الحكيم ، ورافقنى صلاح دسوقى . وركبت معه سيارته . واقترح صلاح دسوقى علىّ ونحن فى الطريق أن نقوم باعتقال صلاح سالم وأن نضعه فى منزلى . وأن يقوم ضباط من البوليس بحراسته . ولكننى رفضت الفكرة . وعندما وصلنا إلى مكتب عبد الحكيم وجدت معه صلاح سالم وحسن إبراهيم . وبعد فترة أبلغت عبد الحكيم برغبة جمال فى الاجتماع به . فوافق وطلب أن ننتظر حتى ينتهى من بعض الأعمال . وفى أثناء انتظارنا طلب جمال - عبد الحكيم تليفونياً . وأخذ يتكلم معه . وبعد انتهاء المحادثة بينهما قال عبد الحكيم لصلاح « اتفضل روح على السويس لتتولى الدفاع عنها » واستنتجت من ذلك أن جمال يرغب بهذا إبعاد صلاح عن عبد الحكيم .

بعد ذلك ذهبت مع عبد الحكيم إلى جمال . وأخذنا فى مناقشة الموقف . ولقد حضر الجزء الأخير منه زكريا وحسن إبراهيم . وتكلم جمال فى هذا الاجتماع ذاكراً لعبد الحكيم وبصراحة تامة كل ما يشعر به عن انعزاله عن القيادة العسكرية تماماً . وعدم علمه بما يجرى رغم مسئوليته . وأن صلاح هو الذى أصبح يدير البلد - على حد قوله . ولكن عبد الحكيم رد عليه عند ذكره هذا

بقوله « أنت تعلم أن لى شخصيتى ولى رأيى ، ولايمكن أن أنصاع لاللصلاح أو لغير صلاح » . وكان جمال يتكلم وهو فى حالة عصبية . أما عبد الحكيم فلقد كان متمالكا لأعصابه ولقد سأل جمال عما يريده منه . وذاكراً أنه ليس لديه مانع من أن يتولى جمال القيادة العسكرية بنفسه . وهو على استعداد أن يعمل تحت قيادته . ولكن جمال رد عليه بقوله « أنا لا أطلب أن أتولى القيادة ، ولكننى أطلب أن أكون على علم بما يجرى . وأن يؤخذ رأينا فنحن أيضاً كنا عسكريين ونفهم بعض الشئ » . وفى النهاية وبعد نقاش حاد تم الاتفاق على أن يقوم عبد الحكيم بإرسال ضابطين من ضباط الأركان حرب من مكتبه ليكونا ضابطى اتصال بمكتب جمال . وذلك حتى تتوافر له الصورة كاملة أولا بأول . ثم تناولنا بعد ذلك الغداء معاً قبل انصراف عبد الحكيم .

وفى مساء هذا اليوم اجتمعنا مع ضابطى الاتصال اللذين أرسلهما عبد الحكيم وناقشنا معهما خطة الدفاع عن القاهرة . فعلمنا أن الخطة كانت حتى ذلك المساء هى الدفاع عن غرب فرع رشيد . وذلك حتى يتم إعادة تنظيم القوات المنسحبة . فقال لهما جمال « معنى هذا أننا الآن ونحن فى القاهرة خارج منطقة الدفاع ، فقيل له « نعم » . ولما ناقشنا خطة الدفاع عن منطقة القناة ـ وجدناها ضعيفة لأن أغلب قواتنا العسكرية كانت قد انسحبت إلى منطقة القاهرة . وطلب تعزيز الدفعات بتلك المنطقة .

وكان فى تقدير ضابطى الاتصال أنه من الصعوبة بمكان إنزال قوات معادية فى بور سعيد أو السويس . وإن كان هناك محاولة من العدو فستكون غرب الاسكندرية . ولذلك لم تعط أهمية قصوى لتقوية الدفاعات فى منطقة القناة . وقد أشرنا إلى خطأ هذا التقدير منها لأن الانذار البريطانى الفرنسى قد حدد المنطقة التى هددا باحتلالها . وسياسياً أمام الرأى العام الدولى لا يمكنهما غزو كل مصر حتى يصلا إلى منطقة القناة موضع الخلاف . ولأن خسائرهما فى تلك الحالة ستكون كبيرة . وستطول مدة العمليات كذلك . ولكن كان هذا هو تقدير القيادة العسكرية المصرية .

شلل مفاجىء :

وفى تلك الفترة كان هناك نقد مرير لعبد الحكيم والجيش من الكثيرين . ولكن لابد أن نكون منصفين . فالحمل كان أكثر من أن يتحمله عبد الحكيم بمفرده

خاصة بعد دخول انجلترا وفرنسا المعركة . والعامل النفسانى نفسه كان له تأثير كبير على تصرفات الكثيرين . كما وأنه كان قد حدث شلل مفاجئ للكثيرين أيضاً بعد أن اتضح دخول الدولتين المعركة بالإضافة إلى اسرائيل . وكان البعض من الزملاء يشبه هذا الذى حدث بأنه سيكون هو الطوفان ، وذلك عندما كنا نناقش الموقف بعد التأميم ـ ومن أن هذا الاحتمال موجود بتدخل الدولتين عسكرياً بعد دفع اسرائيل إلى الاعتداء علينا . ومن كان يشبه هذا الوضع بالطوفان لو حدث كان هو أول المهاجمين لعبد الحكيم . ومشبهه باللواء المواوى قائد العمليات الحربية أثناء حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ـ وفشله فى تلك الحرب .

موقف عصيب :

وفى يوم الأحد ٤ نوفمبر ١٩٥٦ وكنا نبيت بمبنى مجلس الثورة توجهت بعد أن صحوت من النوم إلى حجرة جمال لتناول الافطار معه . فوجدته قد ارتدى ملابسه ويقوم بتناول الافطار . ولم تكن هذه عادته . بل وفى مثل تلك الساعة غالباً ما يكون لا يزال راقداً فى سريره . ولا يتناول إفطاره قبل أن يرسل إلينا لنشاركه فيه . وكنت عندما دخلت عليه الغرفة قد ربت على ظهره وهو جالس على مائدة الافطار وقلت له « كيف الحال اليوم ؟ » فرد علىّ بأنه لم ينم طوال الليل . وصرح لى أنه قد يبكى . وأنه ـ على ما يظهر ـ قد أضاع البلد ـ على حد قوله ـ . فتأثرت لحاله . وجلست أتناول إفطارى معه وأنا شارد الذهن . ولا أعرف ماذا أفعل لأساعده وأساعد نفسى أيضاً فى هذا الموقف العصيب الذى يحيط بنا .

ومر طول النهار ، ونحن نتتبع الأحداث وما يجرى حتى المساء . ولكن حوالى الساعة الحادية عشرة مساء طلب منى جمال وكنت جالسا مع زكريا أن أصعد معه إلى الدور العلوى بمبنى مجلس قيادة الثورة بحجة أن نستنشق الهواء فى التراس الذى يطل على النيل . وتركنا زكريا وصعدنا . وبعد أن وقفنا قليلاً ننظر إلى مياه النيل ، وكان الظلام مخيما على جميع أنحاء المدينة والسكون شاملا تكلم جمال قائلا « إننى قررت أن أذهب إلى بورسعيد الليلة حتى أرى ماذا

سيفعل الجيش عندما يعلم أن رئيسهم قد ذهب إلى بورسعيد ليقاتل بنفسه. وعليك أن تتولى أمر السياسة والدعاية.

ولكننى رددت عليه بقولى « سأذهب معك وعلى الأقل نستشهد هناك فى الدفاع عن بلادنا. » ولكنه طلب منى أن أعيد التفكير فى هذا القرار. وعندما وجد منى إصرارا على ملازمته والذهاب معه قال سنتحرك عند منتصف الليل.

ولما ذكرت له أليس من المستحسن إبلاغ عبد الحكيم بسفرنا حتى لا يفاجأ فى الصباح بوجودنا فى بورسعيد ـ رفض ولكنه عاد ووافق بعد أن تناقشنا فى الأمر. ثم علمت منه ونحن فى طريقنا إلى مدينة الاسماعيلية متوجهين إلى بورسعيدأنه لم يخطر عبد الحكيم بسفرنا، وإنما طلب من زكريا إبلاغه فى صباح ثانى يوم.

هزمنى جيشى :

وبعد منتصف الليل بقليل تحركت بنا السيارة متجهين إلى الاسماعيلية فى طريقنا إلى بور سعيد، واتخذنا طريق الكورنيش بعد مغادرتنا لمبنى مجلس الثورة ومنه اتجهنا إلى الاسماعيلية. وعلى هذا الطريق شاهدنا عربات عسكرية كثيرة مدمرة أو مقلوبة. ودبابات متروكة. منها المحروق ومنها ما يظهر على أنه سليم. أو ربما يكون معطلا نتيجة إصابته من الطائرات المغيرة. والتى ظلت تهاجم القوات المتحركة على هذا الطريق بعد الانسحاب وهى فى طريقها إلى القاهرة. وكان جمال يسألنى عن كل دبابة أو عربة نمر بها ـ ماذا بها ؟ وكنت أشعر أنه فى عالم آخر ـ غارق فى التفكير. وكنت ألمس أنه متعب جداً من الموقف. وكنت أحاول أن أخفف عنه. وأهوّن عليه الأمر. وكنت أعتبر هذا من واجبى فى هذه الآونة التى تمر بها بلادى. وأعرف أن جمال هو رمز الثورة فى مصر بل وفى المنطقة كلها. وكان كل أملى أن تستمر الحياة فى هذه الثورة وألا تموت. وكان هذا يتوقف على تصرفاتنا فى هذه الأيام. وعلى تصرفات جمال بالذات كرمز لها ولنا أيضا.

ونحن فى طريقنا إلى الاسماعيلية قال جمال بصورة مؤثرة ومحزنة بعد ما شاهد العربات والدبابات محطمة على جانبى الطريق « إنها بقايا جيش محطم ». وأخذ يتحسر على المبالغ التى كانت قد أنفقت على تسليح الجيش قائلاً « إن مائة

وثلاثة ملايين من الجنيهات قد ضاعت هباء » . كما قال أيضاً بالانجليزية Iwas) defeated by my army) قد هزمت بواسطة جيشى . وكنت أقول له لا تيأس ولكنه يرد عليّ بقوله انك تعرف أننى لا أيأس أبداً وكنت أحس أن أمامى رجلاً محطماً . ويتوقف عليه وعلى تصرفاته مستقبل بلدى . وشعرت بالعطف عليه . بل قد شعرت فى تلك اللحظة أنه ملك عليّ نفسى أكثر من أى وقت مضى . وكنت على استعداد للتضحية بنفسى فى سبيله ـ فى تلك اللحظة التى ينهار فيها وينتهى كل شيء ـ فى هذه اللحظة التى أصبح فيها ضعيفا ولا حول ولا قوة له .

هذا هو الذى تقوله يومياتى وهى تعبير عن مشاعر فى موقف عصيب وظروف قاسية ، وإحساس بها شديد .

وفى حوالى الساعة الثالثة والنصف صباحا وصلنا إلى مدينة الاسماعيلية . وتوجهنا إلى مبنى القيادة والتى كان يقيم بها كمال الدين حسين . وهى كانت من قبل منزل القنصل الانجليزى بالاسماعيلية . ووقفنا أمام باب المبنى ، وأخذ بعض الحراس يدقون على الباب ليفتح أحد لنا . ولكن طال انتظارنا دون أن يفتح أحد الباب . فتوجه بنا أحد الحراس إلى مدخل آخر من باب البدروم . وقد تسلقنا سلما خشبيا ضيقا ومررنا من فتحات ضيقة . وكانت تضطرنا تلك الفتحات إلى الزحف فى بعض الأحيان للمرور منها ، حتى وصلنا إلى الدور الأول والذى كان يسكن به كمال . وكنت فى تلك الأثناء أنظر إلى جمال وأقارن بينه فى تلك اللحظة وبينه فى لحظات أخرى سابقة عندما كان يشعر بالانتصار والقوة . وكنت أعرف ماذا يدور بخلده وهو فى هذه الحالة ، وأن لا حول له ولا قوة رغم أنه قائد ثورة ورئيس جمهورية . وكنت أحس بزيادة تعلق به . واستعدادى للتضحية من أجله .

وقام كمال من النوم عندما علم بوصولنا وجاء إلينا . وشعرت أن روحه المعنوية عالية غير ما كنا نحن عليه . وربما كان ذلك ناتجاً من أنه مشغول بتجهيز دفاعاته فى الاسماعيلية أو لعدم علمه بما يجرى فى القاهرة والجيش . ولكنه كان متحمسا ومطمئناً لموقفه العسكرى هناك . وعلم أننا ننوى استكمال رحلتنا إلى بور سعيد فى نفس الليلة . ولكنه نصحنا بأن نبق بالاسماعيلية حتى مساء ثانى

يوم . لأن استمرارنا فى استكمال رحلتنا سيعرضنا لهجمات طائرات العدو علينا عندما يطلع النهار ونحن لا نزال فى الطريق . ورأينا أنه من الأفضل فعلا المبيت بالاسماعيلية . وعلى أن نمضى النهار بطوله مع قواتنا العسكرية بها . ثم نستأنف المسير عندما يحل الظلام . وقد آوينا إلى فراشنا حوالى الساعة الخامسة صباحا . وكنت أبيت فى غرفة واحدة مع جمال . ولكن بعد لحظة من انفرادنا بغرفة النوم وجّه جمال كلامه الىّ قائلاً « أنا تعبان » قالها وهو يتقلب فى فراشه . قالها وهو فى حالة يأس شديد أشعرنى بها . وقلت له « أنا عارف ولكن شد حيلك » ولم أكن أعرف بماذا أرد عليه غير ذلك . وسكت ـ وسكت أنا أيضاً .

مظلات العدو فى بور سعيد :

وعند الساعة الثامنة من صباح يوم الاثنين ٥ نوفمبر ١٩٥٦ صحونا من النوم ، وحضر إلينا كمال وأبلغنا أن العدو أنزل بعضا من جنود المظلات فى بور سعيد . وأن الفوج الأول منه قد نزل فى مطار الجميل ، وعند كوبرى الرسوة ، وفى منطقة المقابر . وأن هذا الفوج قد تكبد خسائر جسيمة ، ولكن العدو عاد وأنزل فوجاً آخر بعد هذا الفوج . وأن القتال لا يزال دائراً . كما أبلغنا أيضاً أن عبد الحكيم قد اتصل به وطلب منه أن ينصحنا بالعودة إلى القاهرة . وأيد كمال هذا الاتجاه . ولم يعترض جمال ـ والموقف كان قد تغيّر بعد هذه العمليات ونزول قوات للعدو بمدينة بور سعيد . وكانت هذه مقدمة لقواته لمحاولة الاستيلاء على بور سعيد وتأمين مينائها وشواطئها حتى يتمكن من إنزال قوات عسكرية له أكبر بغرض القيام بعمليات حربية لاحتلال منطقة القناة . وكان الغرض قد أصبح واضحاً لنا ـ ولذا أمر جمال بإعداد سيارته للعودة إلى القاهرة . ثم ارتدينا ملابسنا ونزلنا إلى غرفة العمليات حيث شرح لنا الموقف العسكرى فى بور سعيد على الخريطة . وأبلغنا بالمعلومات التى كانت قد وصلتهم عن سير المعركة هناك . ثم وقفنا فى إحدى فراندات مبنى القيادة فشاهدنا سكان المدينة وهم يسيرون فى شوارعها وكأن الحياة طبيعية وليست الحرب على بعد عشرات الكيلومترات منهم . وكان كل فرد منهم يحمل بندقية على كتفه . حتى البائع المتجول كان يجلس على رصيف وبندقيته إلى جواره . فأشعرتنا هذه الصورة بالأمل . وأحسسنا أن الجو فى الاسماعيلية يختلف تماما عن الجو الذى كان يحيط بنا فى

مبنى مجلس الثورة بالقاهرة . وربما يكون ذلك ناتج عن انعزالنا فى مبنى الثورة . لا نرى أحداً ولا نسمع إلا أخبار القوات العسكرية وانسحابها من سيناء وما حدث لها أثناء انسحابها ومدى خسائرنا . ولكن رؤيتنا لأهالى الاسماعيلية وهم أقرب الناس إلى منطقة القناة وهم يسيرون بهذا الهدوء وهذه الثقة وكأنهم لا يتوقعون قتالاً ، ساعدنا على استرداد بعض معنوياتنا التى كنا قد فقدناها ، وبدأت الثقة تعود إلى نفوسنا .

وبعد أن التقينا ببعض من الضباط الموجودين بالاسماعيلية ركبنا السيارة وتوجهنا بها فى طريقنا إلى القاهرة . وفى الطريق ذكر جمال أنها كانت غلطة كبيرة منا لمحاولتنا الذهاب إلى بورسعيد . ولكننى رددت عليه أن الدافع لنا هو رغبتنا فى أن نضرب المثل بالتضحية والدفاع عن الوطن حتى تستمر الرسالة التى نؤمن بها . وأن حالة اليأس الشديد والقنوط هى التى دفعتنا إلى الإقدام على هذا العمل . ولكنه قال « اننا عدنا ثانية حتى دون أن نمر على القوات التى بالاسماعيلية » . وقلت « إن هذا لا يهم ، وكل ما يهمنى الآن أننى قد شعرت براحة بعدما كنت أحس بالضيق ، وربما يكون ذلك بعدما شاهدنا الناس بالاسماعيلية ، وأننى أحس الآن براحة وطمأنينة غريبة » . فأمن على كلامى .

وحوالى الظهر وصلنا إلى مبنى مجلس قيادة الثورة . وأخذ زكريا يخبرنا بما لديه من معلومات عن المعركة الدائرة فى مدينة بورسعيد . وقد استمر تتبعنا لهذا القتال طوال النهار حتى المساء عندما اتصل بنا القائمقام صلاح الموجى قائد القوات المصرية ببورسعيد وذكر أن القائد البريطانى ، قائد المظلات التى نزلت عند وابور المياه قد طلب منه أن يرسل إليه أحداً لمقابلته والتحدث معه فى شروط تسليم مدينة بورسعيد . ولكن جمال أمره بعدم ذهاب أحد إليه بل عليه أن يطلب هو من قائد قوات العدو أن يسلم نفسه إليه ومن معه من الجنود .

وكان بلاغ قيادة الحلفاء (الانجليز والفرنسيين) الذى أعلن فى المساء قد ذكر أن عدد الطلعات الجوية التى قامت بها طائراتهم فى هذا اليوم فوق مدينة بورسعيد وحدها هى ٤٧٣ طلعة .

معركة الشرف :

وجاء يوم الثلاثاء ٦ نوفبر ١٩٥٦ ومدينة بورسعيد ما زالت مستمرة فى

المقاومة وبشكل يدعو إلى الفخر. ولكن الأسطول البحرى للعدو كان قد بدأ منذ الصباح المبكر يطلق نيران مدفعيته الثقيلة على منطقة البلاح بالمدينة تمهيداً لإنزال جنوده بتلك المنطقة. وكانت طائراته فى نفس الوقت تقوم أيضاً بضرب المدينة بشدة. ولكن شعب بور سعيد وكذا أفراد القوات المسلحة الموجودة بها وأفراد البوليس المدنى ظلوا مستمرين فى المقاومة وببسالة رغم عدم توافر الامكانيات لهم. وقد تمكن العدو فى النهاية من إنزال قواته إلى البر. ولكن لم تتمكن تلك القوات التى أنزلت على شاطىء بور سعيد من الاستيلاء على المدينة. واستمر القتال بعنف وبشدة حتى منتصف الليل. ولقد كانت هذه المعركة هى معركة الشرف بحق ولنا أن نفخر بها.

وكان «داج همرشولد» السكرتير العام لهيئة الأمم قد أعلن فى هذا المساء أن بريطانيا وفرنسا قد وافقتا على وقف القتال فى مصر، وذلك ابتداء من منتصف ليل يوم الثلاثاء ٦ نوفمبر ١٩٥٦ بتوقيت جرينتش - أى الثانية صباحا من يوم الأربعاء ٧ نوفمبر بتوقيت القاهرة. وأنهما - أى بريطانيا وفرنسا - قد أمرتا قواتهما بتنفيذ ذلك.

ولكن القوات الغازية كان قد أثارها أنها لم تتمكن من اختراق أية ناحية من نواحى المدينة ولم تتمكن من التوغل داخلها، ولذا فقد أخذوا رغم قرار وقف إطلاق النار يوم الأربعاء ٧ نوفمبر من العمل على تضييق الخناق على المدينة بدباباتهم وذلك استكمالاً لحصارها، وتخلصاً من موقفهم العسكرى السيىء. وكانوا يطلقون النيران على كل من يقترب منهم. واقتحموا الحى الشعبى حيث المقاومة الشعبية العنيفة ضد تقدمهم. كما أخذوا فى نهب مخازن الجمارك هناك.

لم أعرفك على حقيقتك إلا اليوم:

وفى صباح يوم الخميس ٨ نوفمبر ١٩٥٦ ذهبت إلى مكتب جمال فى مبنى مجلس الثورة وكان قد سبقنى وتناول إفطاره بمفرده. وبعد أن جلست معه بعض الوقت بادرنى بقوله «أنا لم أكن أعرفك جيداً من قبل - ولم أعرفك على حقيقتك إلا من يوم ٢٩ أكتوبر الماضى. وإذا كان قد حدث بيننا سوء تفاهم فيما مضى فالسبب هو صديقك جمال سالم. وذكرى هذا لك الآن لم يأت عفواً أو دون

تفكير ولكننى فكرت فيه ليلة أمس ورأيت أنه من واجبى أن أقول لك هذا لأننا لا نعرف ماذا يخبىء لنا المستقبل. والصورة سوداء. واستطرد قائلا: ان ما قاله جمال سالم عنك كان يوم أن حدث بينك وبينى سوء تفاهم وأنت صممت على الاستقالة. وأنا كنت قد تركتكم مجتمعين بالمكتب فوق ونزلت إلى هنا (مكتبه). ونزل جمال سالم وأعطانى صورة عنك. وهو صديقك حتى أننى دهشت وذكرت هذا لعبد الحكيم وأنور، وكلاهما نفى ما يدعيه جمال سالم».

فقلت له «إن كان هناك شخص قد تعب من جمال وتحمله كثيراً فى سبيل المحافظة على الصداقة فهو أنا».

فقال «إنك السبب فى أن أصبح جمال سالم عضواً بمجلس قيادة الثورة. وكنت أعتقد أن هناك مجموعة متحدة من الطيارين بالمجلس لأنى كنت ألاحظ عليك أنك كنت تترك له (lead) القيادة».

فقلت «إننى لا أسعى إلى منافسة أحد. وجمال سالم يحب أن يتكلم كثيراً، وكنت أتركه يتكلم، ولكن كان لى رأيى الخاص. وهذا الرأى منى كان ينصب دائماً على ما أعتقد أنه فى صالح بلدى. وإذا تذكرت الأحداث التى مرت بنا فإنك من الضرورى ستلاحظ هذا. وعلى العموم فإنى أحمد الله على أنك قد عرفت حقيقتى اليوم وهو يوم شدة».

أقسم على المصحف :

وانقطع استمرارنا فى الحديث حول هذا الموضوع لحضور زكريا. ولكننى شعرت بألم شديد وضيق لسماعى هذا الحديث. وصدمت فى جمال سالم صديقى. وصدقت ما قاله جمال عبد الناصر. ولم يخطر فى ذهنى أدنى شك عن صدقه فيما ذكره لى لأنى لم أتصور أن يكون قد فكر ونحن فى هذا الموقف العصيب ولا نعرف ما يخبئه لنا القدر من أن يعمل على الإيقاع بين جمال سالم وبينى. وما هدفه من ذلك. وقد تأثرت صداقتى بجمال سالم لفترة بسبب هذا الحديث. ودام هذا الفتور فى علاقتنا حتى عام ١٩٥٨ إلى أن سمحت الظروف بمصارحته عن سبب فتور علاقتى به. وكان ذلك على أثر صدام وقع بين جمال عبد الناصر وبينى. وكنت قد تقدمت باستقالتى على أثره فى صيف ١٩٥٨، وحضر جمال

سالم لزيارتى عندما علم بالخبر . وصارحته بما كان قد قاله لى جمال عبد الناصر . وتأثرى منه ـ أى من جمال سالم ـ وتصديق لما قيل . وذلك للظروف الصعبة التى كانت تحيط بنا عندما ذكر هذا الحديث . ولكن جمال سالم نفى أن هذا الكلام قد صدر منه ، بل وأقسم على المصحف بعد صلاة ركعتين لله أن هذا لم يحدث منه . وأصبحت أنا فى حيرة من أمرى . أيهما أصدق ؟ وحاولت نسيان ما قيل .

وكما قلت كان حديث جمال عبد الناصر إلىّ قد انقطع لحضور زكريا . وبعد حضوره دار الحديث بيننا نحن الثلاثة حول الأخطاء التى كانت قد حدثت من الجيش أثناء المعركة . واتفق الرأى بيننا على أنه لا بد من أن تتحرك بعض وحداتنا العسكرية فوراً إلى الضفة الشرقية للقناة باحتلال مواقع لها فى صحراء سيناء وأن تكون تلك المواقع بعيدة عن الضفة الشرقية بقدر المستطاع قبل أن يحضر البوليس الدولى ويقوم بتطهير صحراء سيناء من القوات الاسرائيلية . واتفقنا على أن أتجه مع زكريا إلى عبد الحكيم للتحدث معه عن هذه الأخطاء ، وعن ضرورة دفع بعض وحدات من جيشنا إلى ما بعد الضفة الشرقية للقناة .

هـدوء غريب :

والتقينا بعبد الحكيم ، وكان يستمع إلينا وإلى ملاحظاتنا ويرد عليها بهدوء غريب . وكان متمالكا لأعصابه . ولم يرتفع حتى صوته . ولم تتغير ملامح وجهه ـ ويظهر أن لديه قدرة على التحكم فى أعصابه .

وفى يوم السبت ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ وكنت مجتمعا فى مجلس قيادة الثورة مع جمال عبد الناصر والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية وعلى صبرى مدير مكتب جمال وبعد انتهاء الاجتماع وانصراف الدكتور فوزى صدر من جمال عبد الناصر بعض الكلمات الجارحة عن الجيش . وأخذ يشرح لعلى صبرى ما يأخذه على الجيش ، وعلى عبد الحكيم . وروح الاستسلام التى كانت قد انتابهم . والشلل الذى حدث لهم بعد دخول الانجليز والفرنسيين المعركة . وعدم إطاعة الجيش لأوامره رغم تكرار الاتصال بهم وذكر أيضاً دور صلاح سالم . أى بمعنى آخر ذكر تطور الحوادث المختلفة ودور كل شخص فيه خلال تلك الأيام القليلة السابقة . وعلقت على حديثه من أنه الأخ الأكبر لعبد الحكيم . والموقف كان عصيباً وعلينا أن نعمل على اصلاح ما فسد ، وعليه هو أن يتحمل ، وأن

هذا هو أحد واجباته . وأن الظروف تحتم على كل منا أن يتحمل تصرفات الآخر . واقترحت عليه دعوة عبد الحكيم للعشاء أو الغداء . وهو لابد سيلبي الدعوة .

الخلاف :

واستمرت المناقشة حول هذا الموضوع لفترة طويلة ثم انصرف على صبرى واستأذنت كذلك ولم أتناول الغداء مع جمال كعادتى ولكننى تناولته بمنزلى مع أسرتى . وكنت قد قررت هذا فجأة بعد الحديث الذى دار ولأنى أحسست بخطورة هذا الخلاف والجفاء بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم . وقررت أن أذهب لمقابلة عبد الحكيم بعد الظهر لأتحدث إليه محاولا تصفية هذا الخلاف .

وذهبت إلى مكتب عبد الحكيم فى السابعة مساء وقابلته ومكثت معه حوالى الساعتين . وكان الحديث الذى دار بيننا حول هذا الخلاف القائم بينه وبين جمال . وحاولت أن أقرب بين وجهتى النظر وإزالة سوء التفاهم . وقد لمست روحا طيبة من عبد الحكيم . وكان قد قال انه يلمس دقة الموقف . وأن رجولته تمنعه من التصرف بما يسىء إلى البلاد . وتعانقنا فى نهاية المقابلة وقبّل كل منا الآخر .

وتوجهت، بعد هذا الحديث، إلى جمال عبد الناصر فى مجلس الثورة فوجدت معه أنور السادات . وكان هو يتحدث فى التليفون . وفهمت من المحادثة أنه يتكلم مع عبد الحكيم . وقد دعاه ليتناول العشاء معنا . وأبلغت جمال بمقابلتى لعبد الحكيم وروحه الطيبة . وبعد فترة حضر عبد الحكيم وتناولنا العشاء معا . وكان الجو هادئا .

فقد الثقة :

وكان جمال عبد الناصر قد دعانى على العشاء يوم ١٥ نوفمبر ، وأخبرنى أن عبد الحكيم سيشاركنا هذا العشاء . ولما ذهبت إليه وجدت عبد الحكيم معه . ودار الحديث بيننا حول تلك الأحداث التى مرت بنا فى الفترة الأخيرة ، والمعارك التى خاضها جيشنا ضد القوات الاسرائيلية قبل صدور قرار الانسحاب . وأبلغت عبد الحكيم بما كنت ألمسه واسمعه من ضباط القوات الجوية . ومن أنهم قد فقدوا الثقة فى قياداتهم نتيجة للأخطاء التى حدثت . وأن

هذا يستلزم منه اتخاذ بعض الاجراءات بالنسبة لهؤلاء القادة حتى تعود الثقة بين القادة ومرءوسيهم . وعليه أن يجرى تحقيقا مع القادة الذين تسببوا بإهمالهم فى هذه الأخطاء ، والعمل على نقلهم إلى جهات أخرى . وتدخل جمال فى الحديث وضرب مثلا بصدقى محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية . وقال مثلا ينقل إلى وكيل وزارة الحربية لشئون الطيران .

ولكن عبد الحكيم رد بقوله « ان لهم عذرهم فيما حدث ، وإذا كانوا قد أخطأوا فاعتبرنى مسئولاً أيضاً ، ومن المستحسن أن أستقيل أنا كذلك .

ورد عليه جمال بقوله « أنت لك وضع سياسى ونحن نناقش المبدأ » .

وأراد جمال أن يبتعد عن الاستمرار فى مناقشة الموضوع تجنباً للصدام فغير مجرى الحديث وانتقل بنا إلى موضوع آخر .

وبعد مرور ثلاثة أيام على هذا الحديث كنت قد قمت بزيارة جمال فتحدث معى عن كلام عبد الحكيم الذى أشار فيه إلى أنه مسئول أيضاً كباقى القادة العسكريين ، وأنه يفضل أن يستقيل من قيادة الجيش . وذكر جمال أنه يعتقد أن عبد الحكيم سيقدم على هذه الخطوة ولكنه فى انتظار اللحظة المناسبة فقط وعندما يهدأ الجو . وذاكراً لى أنه يعرف عبد الحكيم جيدا . وأنه عنيد . فأبلغته بما كان قد ذكره لى عبد الحكيم عن دقة الموقف عند زيارتى له لإزالة سوء التفاهم بينهما .

وطلبت من جمال العمل على تلافى هذا وذلك لأن استقالة عبد الحكيم ستكون مثار تعليقات شتى ، كما أنها اضعاف للثورة .

ورد جمال « ان الوقت يحل كل شيء . وأنا فى رأيى أن نترك عبد الحكيم لنفسه ـ وهو سيفكر وسيعرف إن كان على خطأ أو على صواب » .

وفى يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ كنت قد اتصلت تليفونياً بجمال فى القناطر الخيرية . وفى أثناء الحديث سألته عن عبد الحكيم . فأبلغنى أنه لم يره من يوم أن تناولنا العشاء معاً معه فى القناطر . وكان ذلك من حوالى أسبوع . وعلمت منه أيضاً أنه لم يتم بينهما أى اتصال تليفونى خلال تلك المدة .

ولما قلت له أليس من المستحسن أن تتصل به لأن العادة قد جرت بينكما على أن يتصل كل منكما بالآخر يومياً » .

قال « ما تيجى بكره تتعشى معايا ويستحسن أن تأتى مبكراً حتى نتمكن من الحديث على انفراد » .

واتفقنا على أن نلتقى ثانى يوم الساعة السادسة مساء .

وذهبت إلى جمال كما سبق واتفقنا وأخذ يتحدث معى عن مشكلة عبد الحكيم وموضحاً أن المشكلة قديمة وليست وليدة الظروف الأخيرة فقط ، وقص علىّ عدة قصص مختلفة والتى يعتقد هو أنها قد أثّرت فى تصرفات عبد الحكيم .

وقصته الأولى هى :

أن زكريا كان قد اقترح أثناء التعديل الوزارى الأخير بعد الاستفتاء على الدستور وعلى رئاسة جمال للجمهورية أن يوضع عبد الحكيم فى أول القائمة فى التشكيل الجديد حتى يصبح عبد الحكيم بذلك أقدم وزير ـ أى أن يتقدم علىّ وعلى زكريا أيضاً ـ وذكّرنى جمال بالاتصال التليفونى الذى كان قد أجراه معى وطلب فيه مقابلتى ، ومن أنه كان لهذا الغرض . ويقول جمال إن القصة كانت قد بدأت بذهاب زكريا إلى عبد الحكيم . وقام بعرض هذا الاقتراح عليه . ووافق عبد الحكيم على اقتراحه . ثم قام زكريا بهذا الاتصال التليفونى بى لنلتقى معاً وليعرض علىّ نفس الاقتراح . وذهب إلى جمال قبل أن نلتقى وأخبره باقتراحه . ولكن جمال اعترض عليه . ولهذا فقد أعاد زكريا الاتصال بى تليفونيا ومن منزل جمال واعتذر عن اللقاء الذى كنا قد اتفقنا عليه . وذاكراً لى قصة أخرى بعيدة عن هذا الاقتراح والذى كان يرغب فى لقائى بسببه .

عبد الحكيم صديقى :

ويقول جمال أن سبب اعتراضه هو تأكده من أننى لن أعترض على اقتراح زكريا ولكن ربما هذا الأمر يضايقنى . وأنه قال لزكريا أن سبب مشكلة صلاح سالم كانت هى هذه المسألة . ـ مسألة تغيير أعضاء مجلس قيادة الثورة ـ على حد تعبيره ـ وذاكراً له أننا نسير على أقدميتنا بالجيش من يوم قيام الثورة حتى تلك اللحظة . وليس هناك ما يدعو إلى تغييرها لأن هذا سيسبب لنا المتاعب . ويستطرد جمال ويقول لى « وعلى أى أساس سيختار عبد الحكيم صحيح أن عبد الحكيم صديق وأتمنى له أن يكون رئيساً للجمهورية ، ولكن مصلحة الوطن

فوق كل شيء . وأنا أعرف عبد الحكيم أكثر من أى شخص آخر . زد عن هذا البلد بتقول ان جمال عبد الناصر قد تخلص من جمال سالم وصلاح ليدفع عبد الحكيم إلى الأمام .

وقال جمال أيضاً إنه كان قد اتصل بعبد الحكيم تليفونياً أثناء وجود زكريا عنده . وأقنعه بخطورة نتائج هذا الاقتراح . وأن عبد الحكيم وافقه على استبعاده . ولكن زكريا تحدث مع عبد الحكيم بعد انتهاء جمال من حديثه معه ، وقام بعرض اقتراح آخر عليه . وذلك بأن أظل أقدم وزير ثم يليني عبد الحكيم . ووافق عبد الحكيم على ذلك . ولكن جمال عاد واعترض أيضاً على ذلك الاقتراح وبرر اعتراضه بأن هذا سيفسر أمام الرأى العام على أن الغرض منه هو دفع عبد الحكيم إلى الأمام ، وذلك عن طريق التخلص من البغدادى أيضاً ـ بأن يصبح رئيسا لمجلس الأمة . وكان قد تم الاتفاق بيننا أثناء مناقشة مشروع الدستور بأن أرشح نفسى لتولى رئاسة المجلس . ويقول انه أصر على إعلان تشكيل الوزارة الجديدة بنفس الأقدميات السابقة لأعضاء مجلس الثورة السابقين دون تغيير .

وقال جمال « بعد حدوث هذا الموضوع أحسست أن عبد الحكيم قد فقد ميزته الوحيدة وهى عدم اهتمامه بتلك المظاهر ، وأصبح شخصية مختلفة عما كنت أعرفه من قبل » .

وأما القصة الثانية ـ على حد قول جمال :

كانت يوم تسليم قلادة النيل لأعضاء مجلس قيادة الثورة فى حفلة نادى ضباط الجيش بالزمالك ـ وسألنى جمال عما إذا كنت قد لاحظت أن عبد الحكيم هو الشخص الوحيد من المجلس الذى وقف بعد أن تسلم القلادة ورفعها نحو ضباط الجيش فأخذوا يصفقون له ـ وهذا فعلاً كان قد حدث .

ويستطرد جمال قائلاً « وفى ثانى يوم لتسلم القلادة حضر الىّ عبد الحكيم وقال لى ـ هل تعلم ماذا يقول الضباط ؟ »

ولما سأله جمال عما يقولون . قال « إنهم يقولون لماذا قائدنا أقدميته فى الديل كده ؟ »

فرد عليه جمال بقوله بأنهم يبقوا . . .

ويقــول جمال انه أحس أن غرض عبد الحكيم هو الضــغط عليه . وأنه قد أصبح يشعر بعد ذلك أن علاقة عبد الحكيم به لم تصبح كما كانت فى الماضى .

وأما القصة الثالثة فهى :

إنه عندما سافر جمال إلى يوغوسلافيا فى يوليو ١٩٥٦ ، وكنت مرافقا له فى تلك الزيارة ـ وكان قد عيّن زكريا نائبا عن رئيس الجمهــورية فى أثناء غيابه . ويقــول جمال ـ انه كان قد رأى أن أسهل الحلول هو أن يعــيّن من ينوب عنه حسب الأقدمية الموجودة بين المجموعة . ولكن بعد عودتنا من يوغوسلافيا أبلغه عبد الحكيم أن الضباط كانوا قد ذهبوا إليه ونحن فى يوغوسلافيا وقالوا له ـ كيف يعيّن زكريا نائبا عن الرئيس ، وأنهم كانوا يعتقدون أن الرئيس قد أخذ البغدادى معه فى هذه الرحلة ليعيّن عبد الحكيم نائبا عنه أثناء غيابه . ذلك أنهم ـ على حد قولهم ـ لا يعترفون بزكريا . .

وأما القصة الرابعة فيقول :

عند دراستنا لموضوع تأميم القناة ، فرغم أن عبد الحكيم كان يعلم أننا نقوم بدراسة هذه العملية ، لكنه ذهب إلى الاسكندرية ، وبقيت أنت وزكريا معى فقط .

وخامسها :

هو أن كمال الدين حسين كان قد عيّن قائداً لجيش التحرير ، وقد تم هذا بالاتفاق مع عبد الحكيم قبل أن يجتمع مجلس الثورة لمناقشة الموضوع ـ على حد قول جمال ـ ورغم هذا فقد حورب كمال بواسطة اللواء عبد الفتاح فؤاد وضباط آخرين من الجيش . واضطر جمال أن يطلب من كمال ترك جيش التحرير . وأما عبد الحكيم فلم يحاول وقف هؤلاء الضباط عند حدهم . ولكنه بدلاً من هذا ذهب إلى جمال وقال له « الضباط بتقول هل فيه قيادتان عسكريتان فى البلد ؟ ولاّ كمال هو القائد العام المنتظر ؟ » .

وقص علىّ جمال عدة قصص أخرى وكان يعتبرها أنها التفسير لمسلك وتصرفات عبد الحكيم . وانهى جمال حديثه بتلك الحوادث الأخيرة التى كانت قد

وقعت أثناء حرب السويس . وكيف أن طلباته وأوامره لم تكن تنفذ رغم تكراره لها علما بأنه هو المسئول الأول فى الدولة .

استقالة عبد الحكيم :

وقد توقف الحديث بيننا عند هذا الحد بسبب حضور بعض من اخواننا . وفى يوم الثلاثاء أول يناير ١٩٥٧ ـ كنت قد عدت من مدينة بور سعيد لمسئوليتى عن إعادة تعميرها بعد ذلك التدمير الذى كان قد حدث بها أثناء الاعتداء الثلاثى على بلدنا . وبعد عودتى ذهبت لزيارة جمال فأبلغنى أن عبد الحكيم قد أرسل له خطابا مع زكريا وطلب منه قبول استقالته لأنه يعتبر أن مهمته قد انتهت . ولما سألته عن اليوم الذى أرسل فيه عبد الحكيم هذه الاستقالة ـ قال منذ أسبوع ـ يوم الاثنين الماضى ـ فقلت إن المسألة يجب أن تعالج لأن الموقف لا يزال عائما والمفاوضات لا تزال جارية . وهذا سيكون له أثره على موقفنا ، ولأن عبد الحكيم أيضاً محبوب من الشعب والجيش . وتساءلت عما إذا كان جمال قد اتصل به لتسوية المسألة . ولكنه أجابنى بالنفى قائلاً « أنا تاركه ليفكر حتى يشعر بالخطأ الذى ارتكبه » . ولما ذكرت أن عبد الحكيم ربما يشعر أن فى ذلك عدم اهتمام به ويزيد الأمر تعقيداً ـ أجاب أنه سيتحدث إليه بنفسه وأنه يجب أن يظل موضوع الاستقالة سراً بيننا . وفهمت أنه يود منى عدم مفاتحة عبد الحكيم والتحدث إليه فى هذا الأمر .

وفى مساء يوم الأربعاء ٢ يناير ١٩٥٧ اتصل بى جمال وعلمت منه أن مسألة استقالة عبد الحكيم قد سويت . وأنهما كانا قد تقابلا الساعة الخامسة من مساء نفس اليوم . وكان سعيداً فى حديثه . وبعد عنه القلق الذى كنت قد شعرت به فى اليوم السابق .

وفى يوم السبت ٥ يناير ١٩٥٧ قاما معاً ـ جمال وعبد الحكيم ـ بزيارة الجرحى بمستشفى العجوزة للقضاء على الشائعات التى كانت تدور حول العلاقات القائمة بينهما .

وفى يوم الأحد ٦ يناير اتصل بى جمال تليفونياً فى بور سعيد ـ وكنت قد سافرت إليها صباح نفس اليوم لمتابعة أعمال إعادة تعمير ما هدمه الحرب بها .

وعلمت منه أنه أرسل خطاباً إلى صلاح سالم ذكر له فيه أن عدم إمكانية التعاون معه تستلزم إبعاده عن رئاسة الجريدة التى يتولاها .

وانتهت حرب السويس وتم انسحاب القوات الانجليزية والفرنسية من منطقة بور سعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، وأصبح هذا اليوم عيداً من أعيادنا القومية ، نحتفل به كل عام . وتم أيضاً انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء إلى خطوط ما قبل الاعتداء وذلك بعد عدة شهور قلائل من اتمام انسحاب القوات البريطانية والفرنسية .

انتهت الحرب بنصر سياسى :

وكان من نتائج تأميم قناة السويس ـ والاعتداء الثلاثى على مصر ـ أن انتهت بنصر سياسى لمصر ولجمال عبد الناصر بالذات . وأصبح هو زعيم الأمة العربية بلا منازع وبطل القومية العربية .

كما انتهت أيضا بحصول مصر على بعض المكاسب الاقتصادية فالقناة نفسها عادت لأصحابها الشرعيين وأصبحت ملكاً خالصاً وكاملاً لمصر . وعائداتها أصبحت تعود عليها مباشرة دون شريك لها . ونجحت الإدارة المصرية للقناة فى إدارتها وزيادة الملاحة بها .

كما قامت مصر أيضا بعد انتهاء الحرب بتمصير كل البنوك الانجليزية والفرنسية وشركات التأمين . وكذا كل الشركات الأخرى التى كانت تمارس نشاطاً تجارياً أو انتاجياً . وأصبحت تلك الشركات تدار بفنيين مصريين . وتحرر بذلك اقتصادنا من السيطرة الأجنبية عليه . وساعد ذلك فى تدعيم استقلالنا السياسى . وتم إنشاء المؤسسة الاقتصادية لتقوم بالاشراف على أعمال تلك البنوك والشركات .

وقد تم أيضاً استيلاؤنا على كل الأسلحة والمهمات والموجودات البريطانية والتى كانت لا تزال موجودة بمخازنهم فى منطقة القناة ـ ولم يكن قد تم لهم سحبها بعد تطبيقنا لاتفاقية الجلاء التى كانت قد وقعت معهم فى أكتوبر ١٩٥٤ ـ واستولى عليها كغنائم حرب . بل إن الاتفاقية نفسها والتى كانت تنتهى مفعولها بعد سبع سنوات من تاريخ توقيعها قد اعتبرناها ملغاة من أول يناير ١٩٥٧ .

وأن مصر أصبحت غير ملزمة ولا مقيدة بما كان قد جاء بها بعد هذا الاعتداء علينا . ولأن ما حدث قد نقض الاتفاقية نفسها .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ان مصر وشخصية جمال عبد الناصر نفسه قد أصبح لها تأثيرها السياسى الفعال فى المنطقة العربية كلها مما أزعج دول الغرب خوفا على مصالحهم المتعددة فيها .

وامتدت نتائج تلك المعركة أيضا إلى الدول التى كانت مغلوبة على أمرها والخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، فزاد اقتناعها بأن أسلوب القرن التاسع عشر واستخدام القوة العسكرية فى إسكات الحركات الشعبية التحررية قد عفى عليه الزمان ـ فزاد نشاط الحركات التحررية . ولم تقف مصر ساكنة حيالها بل امتدت يد المساعدة إليها لتساعدها على التحرر من الاستعمار إيمانا منها بأن تحرير تلك البلاد منه يدعم استقلال مصر السياسى ويؤمنه أيضا .

وأصبح جمال فى نظر الشعب العربى البطل والزعيم ، وحامى حمى ديارهم . حتى أن سوريا عندما أحست بالخطر من القوى الأجنبية وأنها تهدد استقلالها وأمنها فقد لجأت إلى إقامة وحدة مع مصر ، وعلى أن يرأس تلك الدولة الجديدة جمال إيمانا من الشعب السورى وقادته بأنه هو ومن ورائه مصر القادر على درء هذا الخطر الذى يهددهم .

وسنرى كيف تمت تلك الوحدة وكيف حدث الانفصال بعد مرور ثلاث سنوات على قيامها . وآثار هذا الانفصال على الوضع الداخلى بمصر عندما يأتى ذكر ذلك من يومياتى فى الجزء الثانى من وقائع تاريخية عن ثورة ٢٣ ـ يوليو سنة ١٩٥٢ .





عبد اللطيف البغدادى رئيس مجلس الأمة يلقى كلمة فى أحد الاحتفالات



من اليسار عبد اللطيف البغدادى ومحمد نجيب وجمال عبد الناصر وزكريا محى الدين
أثناء زيارتهم للوجه القبلى فى الأسبوع الأخير من مارس سنة ١٩٥٣



أثناء رحلة وجه قبلى
فى ٢٢ مارس ١٩٥٣

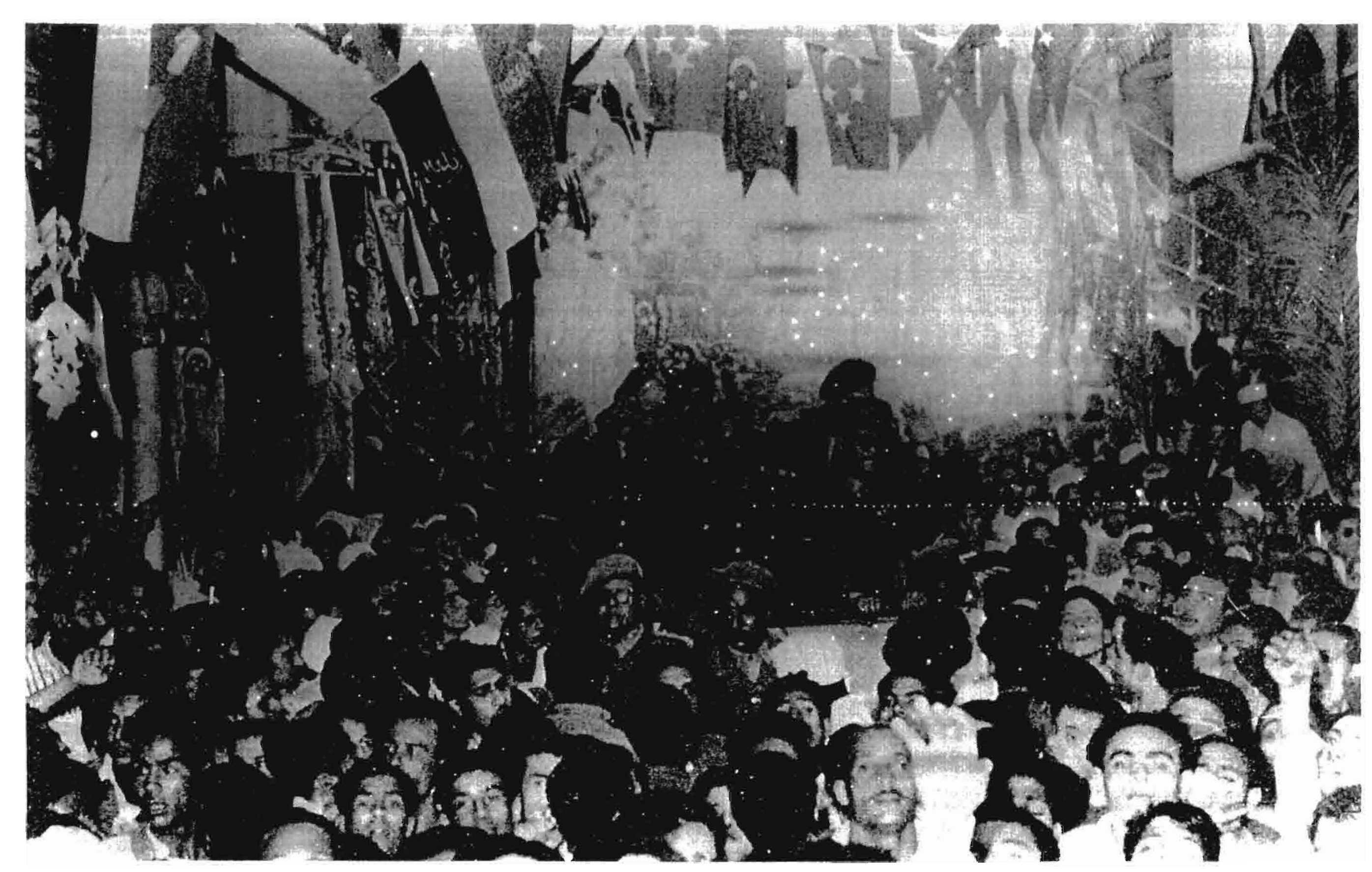


السيد عبد اللطيف البغدادى ومحمد نجيب وجمال عبد الناصر أثناء رحلتهم إلى بنها وطنطا والمحلة الكبرى فى ١٩٥٢/٩/٢٩

السـيد عبد اللطيف البغـدادى والرئيس عبد الناصر يردون على تحية الجماهير التى احتشدت لاستقبالهم أثناء زيارتهم للوجه البحرى

السـيد عبد اللطيف البغـدادى وبجـواره صلاح سالم يرد تحية الجماهير له





السيد عبد اللطيف البغدادى والرئيس جمال عبد الناصر وصلاح سالم فى زيارة إلى الوجه البحرى

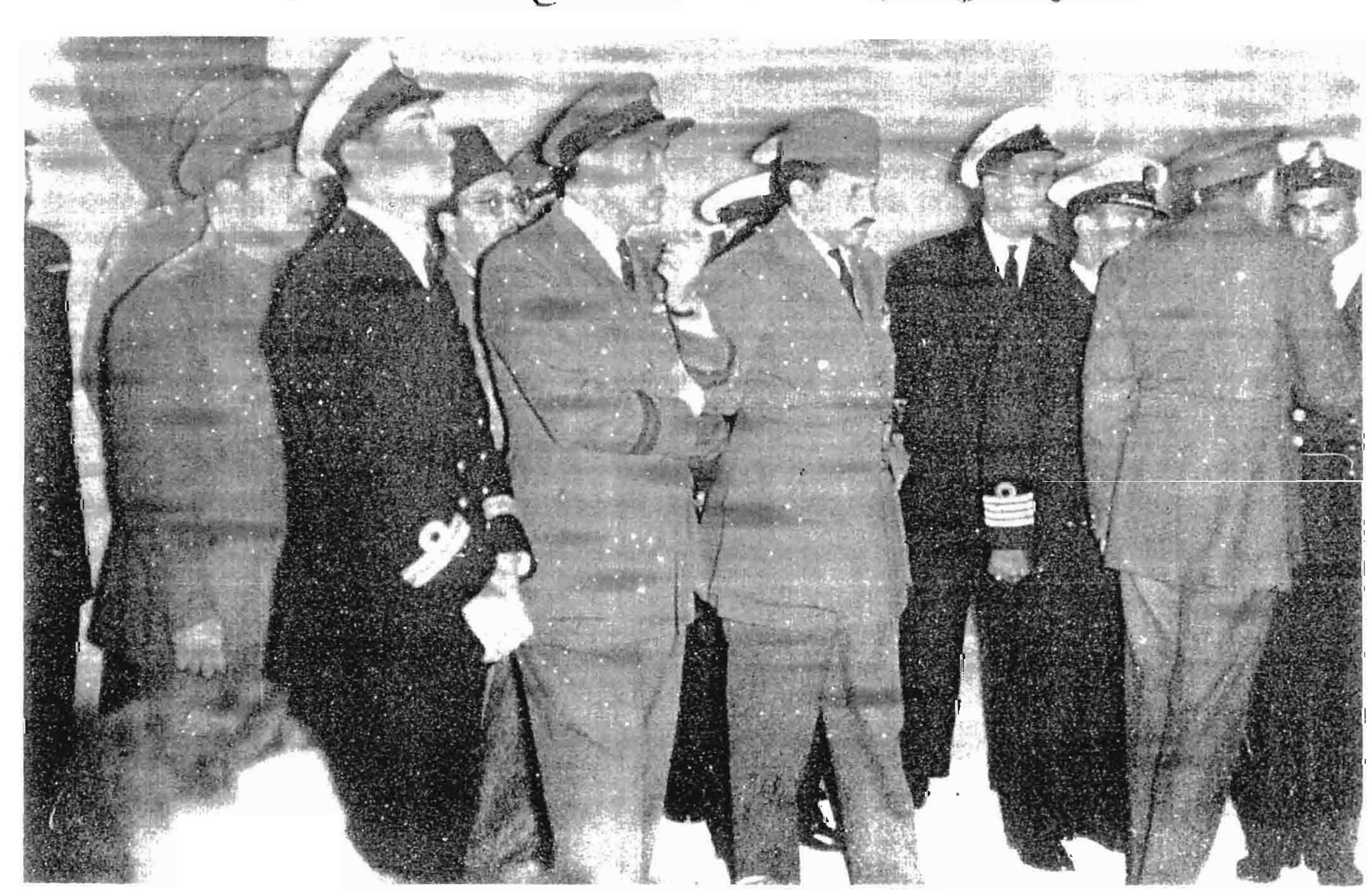
السيد عبد اللطيف البغدادى فى الاحتفال بوضع حجر الأساس لإحدى المشروعات

السيد عبد اللطيف بغدادى وزير الشئون البلدية والقروية ورئيس مجلس الخدمات العامة فى حديث مع السيد / أنور السادات فى أكتوبر ١٩٥٤



حديث باسم بين السيد عبد اللطيف البغدادي والسيد حسين الشافعي

أثناء نزوله من السيارة فى طريقه إلى الاجتماع لمجلس قيادة الثورة

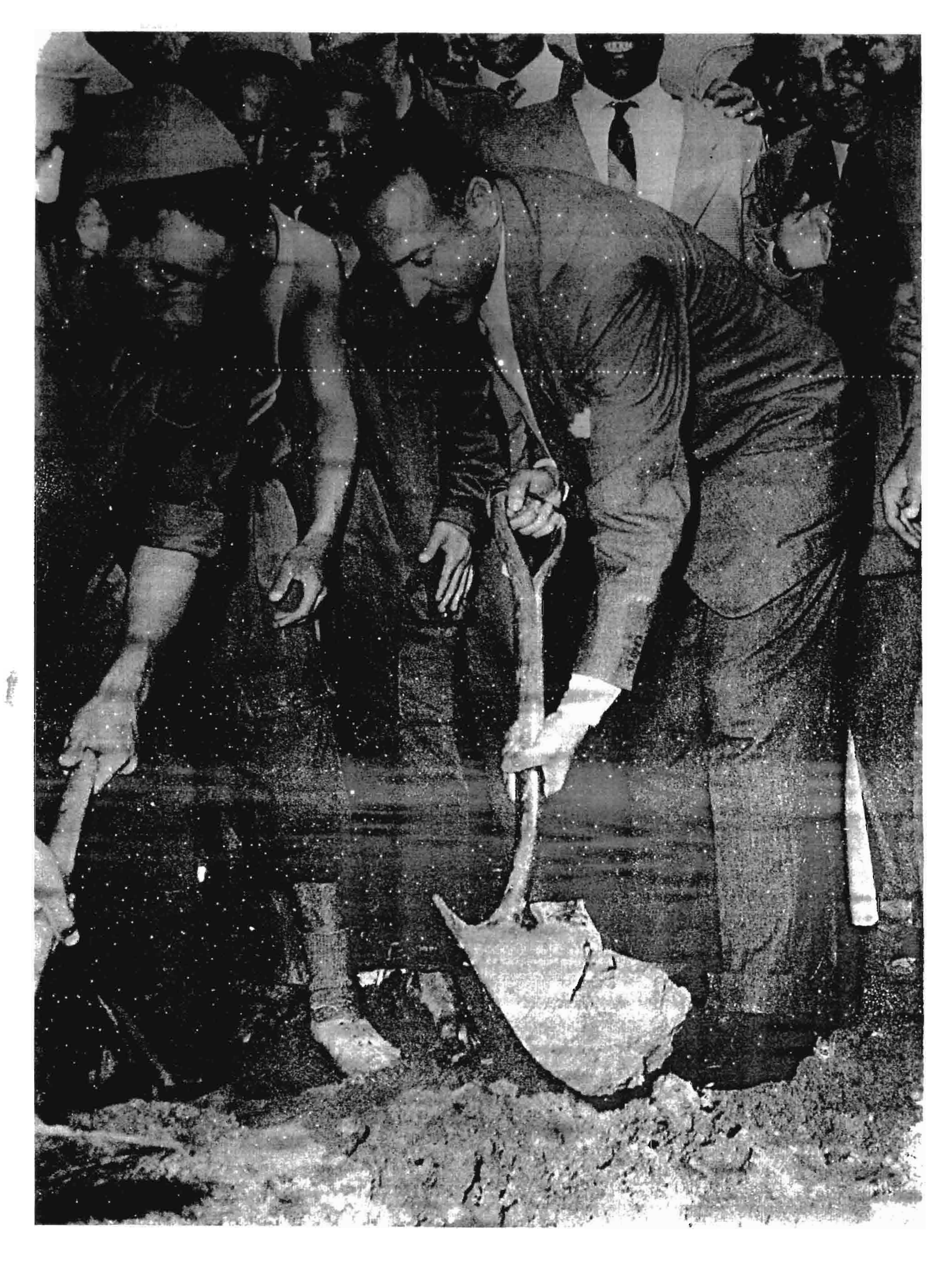


السيد عبد اللطيف البغدادى فى الاحتفال بالبحرية فى الاسكندرية

فى إحدى احتفالات هيئة التحرير



السيد عبد اللطيف البغدادى فى الاحتفال بالبحريه فى الأسكندرية



عبد اللطيف البغدادى وزير الشئون البلدية وقد أمسك « بالمجرفة » واشترك مع شباب العمل فى تمهيد الأرض فى عمليات تعمير بور سعيد بعد العدوان الثلاثى فى ١٩٥٧/٣/٢٦



رفيق السلاح
أحمد سعودى أبو على



جمال سالم صديق البغدادى ◄

السيد عبد اللطيف البغدادى فى احد احتفالات هيئة ال

فى مناورات القوات الجوية ركب القادة سيارة جيب ليصلوا بها إلى المواقع التى تحرك فيها جنود المظلات فى ١٩٥٤/٤/٢٠



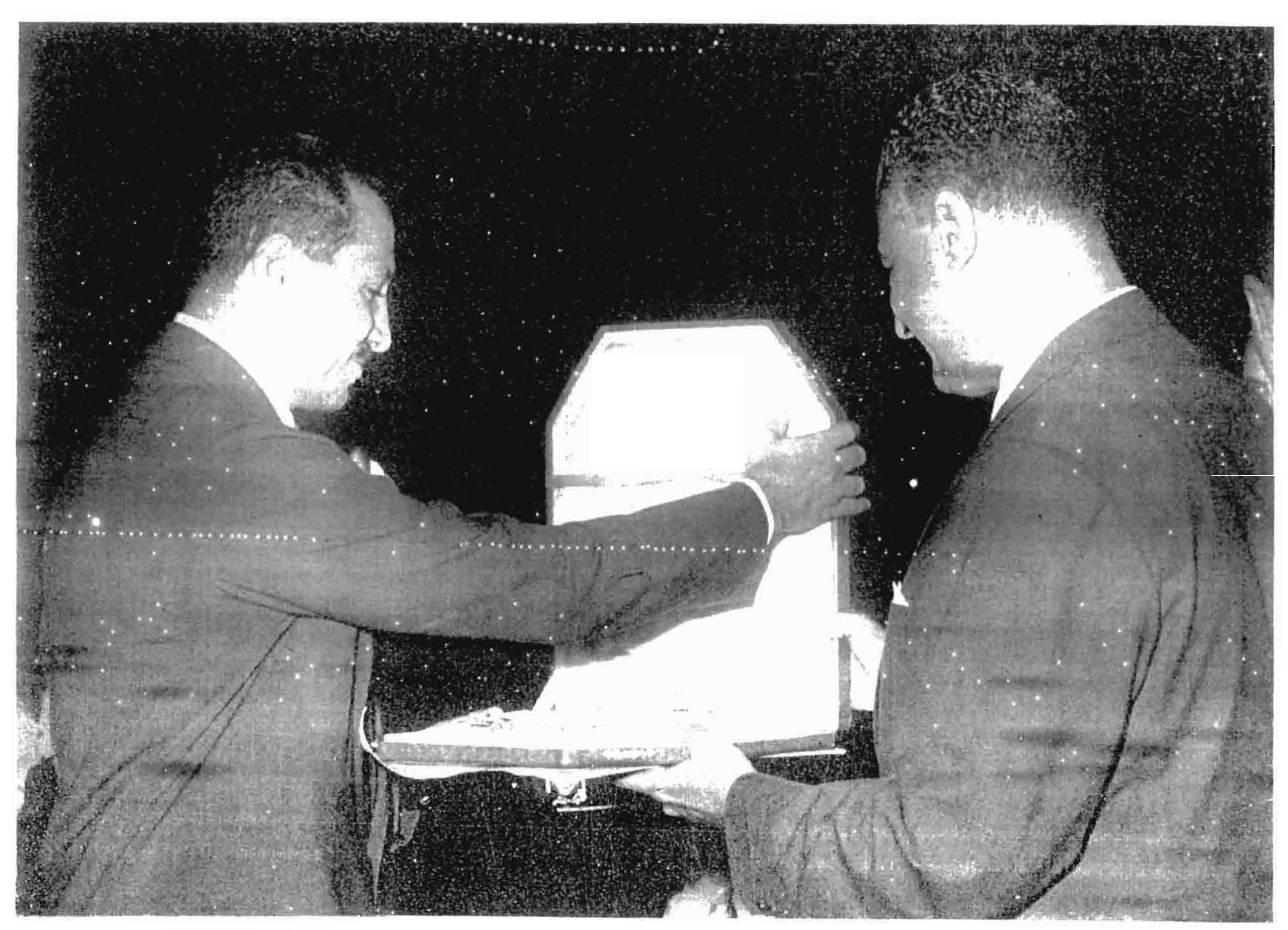
السادة عبد اللطيف بغدادى وزير الشئون البلدية والقروية وعبد الحكيم عامر وحسين الشافعى بعد مناورات القوات الجوية وتفقد مواقع جنود المظلات فى ١٩٥٤/٤/٢

عبد اللطيف البغدادى وزير الشئون البلدية والقروية ورئيس مجلس الخدمات العامة

السيد عبد اللطيف بغدادى رئيس محكمة الثورة أثناء نظره قضية أحمد عبد الغفار



▲ أثناء الاحتفال باعلان الجمهورية يشهدون عرضا عسكريا للقوات المسلحة وخروج الأزهر للتنديد بالأحلاف الأجنبية وحلف بغداد والمطالبة بتقوية أواصر القوة والأخوة بين الدول العربية ▼



الرئيس جمال عبد الناصر يسلم عبد اللطيف البغدادى وسام الجمهورية



الرئيس أنور السادات يعزى السيد عبد اللطيف البغدادى فى وفاة والدته
فى ١٩٧٤/٤/١٩



فى احتفال هيئة التحرير فى ١٩٥٤/١/٢٤

السيد عبد اللطيف البغدادى نائب رئيس الجمهورية فى حديث مع الرئيس جمال عبد الناصر قبل اجتماع مجلس الوزراء فى يونيو ١٩٥٨

محتويات

الجزء الأول

الباب الأول

الجيش والتنظيمات السرية

الفصل الأول

التنظيمات السرية داخل الجيش المصرى ـ حادث ٤ فبراير ـ الاتفاق مع فوزى القاوقجى للمساهمة مع جيش التحرير ـ حرب فلسطين ١٩٤٨ ـ تنظيم الضباط الأحرار ـ تصادم جمعية الإخوان المسلمين مع حكومة السعديين واغتيالهم لرئيسها النقراشى ـ اعتقال الكثير من أعضاء الجمعية واغتيال مرشدها حسن البنا ـ تعاون حزب الوفد مع الملك فاروق ـ إلغاء حزب الوفد للمعاهدة البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ ـ تحدى الضباط الأحرار للملك فى انتخابات مجلس إدارة نادى ضباط الجيش ـ حريق القاهرة (اليوم الأسود) فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ـ تدهور الموقف السياسى بالبلاد ـ حل مجلس إدارة نادى ضباط الجيش وإغلاق النادى بأمر من الملك ـ تحرك الضباط الأحرار والقيام بالانقلاب العسكرى ـ إجبار الملك على التنازل عن العرش ومغادرته البلاد ـ الصدام بين مجلس الثورة وعلى ماهر رئيس مجلس الوزراء بعد الانقلاب ـ تعيين محمد نجيب رئيساً لمجلس الوزراء بدلاً من على ماهر ـ المتاعب التى واجهت الثورة من البداية ـ حل الأحزاب السياسية وإلغاء دستور ١٩٢٣ وإعلان دستور مؤقت لفترة انتقال ـ بدء المفاوضات مع بريطانيا ـ إلغاء النظام الملكى بالبلاد وقيام الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ ـ تشكيل محكمة الثورة والغرض منها .

الفصل الأول

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الباب الثانى

الصراع

الفصـــل الأول «أزمة فبراير سنة ١٩٥٤»

الفصـــل الأول

الفصـــل الثانى

أزمة مارس سنة ١٩٥٤

عودة تأزم الموقف بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة وأسـباب ذلك ـ قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ أسبابها وماذا دار حولها ـ الإفراج عن الإخـوان المسـلمين المعتقلين ـ أسـباب إلغاء قرارات ٢٥ مارس ـ الاعتداء على الأستاذ السنهورى رئيس مجلس الدولة ـ أسـباب اعتقال بعض الطلبة وأساتذة الجـامعة ـ طلب محـاكمة أصـحاب جـريدة المصرى وبعض السياسيين والصحفيين فى محكمـة الثورة ـ اسـتقالة خـالد محيى الدين من عضـوية مجلس قيادة الثورة ـ صدام بين جمال عبد الناصر وبينى فى مجلس الثورة وأسبابه ـ تقديم استقالتى ثم العدول عنها ـ قرار المجلس فى حرمان بعض السياسين من حقـوقهم السـياسية لمدة عشر سنوات وحل نقابة الصحفيين ـ التعديل الوزارى وتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزراء بدلاً من محمد نجيب ـ محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى الأسكندرية ـ حل جمعية الإخوان المسلمين ومحاكمة بعض أعضائها أمام محكمة الشعب ـ قرار إعفاء محمد نجيب من منصبه .

الصفحة

الباب الثالث

تحرير الإرادة المصرية من السيطرة الأجنبية

غارة عسكرية إسرائيلية على قواتنا قرب غزة ـ تعنت الولايات المتحدة فى بيع أسلحة لمصر ـ توريد أسلحة إلى إسرائيل من دول التصريح الثلاثى ـ محاولة انجلترا والولايات المتحدة فى قيام حلف عسكرى دفاعى فى المنطقة لسد الفراغ ـ مقاومة مصر لقيام مثل هذا الحلف، ـ قيام حلف بغداد ومقاومته ـ مهاجمة مصر للأردن لمنعها من الانضمام إلى الحلف ـ مهاجمة إسرائيل لمواقع سورية ـ الفدائيون المصريون ومهاجمة الأراضي الإسرائيلية ـ شراء أسلحة من الاتحاد السوفيتى وكسر احتكار الغرب للسلاح ـ الضغط على مصر من الولايات المتحدة وانجلترا لإلغاء التعاقد الذى تم ـ احتلال إسرائيل لمنطقة العوجة ـ الحرب الباردة لإلغاء الصفقة ـ الاستعداد داخلياً لمواجهة هذه الضغوط ـ الإعلان عن إتمام الصفقة قبل وصول (مستر آلان) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط ـ مقابلة جمال عبد الناصر (لمستر آلان) ـ تراجع الولايات المتحدة عن تهديداتها ـ صدى كسر احتكار السلاح فى الدول العربية ـ سحب معونة السد العالى وتأميم مصر لقناة السويس ـ تكاتف أعضاء مجلس الثورة لمواجهة هذه الضغوط .

الصفحة

الباب الرابع
تفكك فى مجلس قيادة الثورة

الباب الخامس
انتقال السلطة إلى جمال عبد الناصر

الباب السادس
استقالة صلاح سالم وأسبابها

ضعف الأمل فى اتحاد مصر مع السودان وأسبابه ـ تقديم صلاح سالم استقالته من مجلس قيادة الثورة ومن الوزارة ـ مناقشة مجلس الثورة اقتراحين تقدم بهما صلاح ـ موافقة المجلس على قبول استقالة صلاح من الوزارة فقط ـ ادعاء صلاح أن هناك سياسة حكومية أخرى تدعو إلى استقلال السودان واتهامه لبعض المسئولين ـ تمسك صلاح بأن استقالته مشروطة بإعلان استقلال السودان فوراً ـ استماع مجلس الثورة إلى المسئولين الذين اتهمهم صلاح ـ عدم موافقة المجلس على إعلان استقلال السودان فوراً ـ عودة المجلس إلى مناقشة استقالة صلاح سالم ثانية ـ قرار المجلس بإعطاء صلاح إجازة بدلاً من قبول استقالته ـ اعتراض صلاح على قرار المجلس ـ ادعاء صلاح بوجود مؤامرة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة لعدم إتمام اتحاد مصر مع السودان ـ استقالة جديدة من صلاح بدلاً من الأولى ـ مجلس النواب السودانى يقرر عمل استفتاء على تقرير المصير ـ قرار مجلس الثورة باستقالة عبد الفتاح حسن وحسين ذو الفقار صبرى ـ مطالب صلاح سالم ـ إفشاء صلاح سر التعاقد مع روسيا على شراء أسلحة منها لأحد الصحفيين المصريين ـ قبول مجلس الثورة استقالة صلاح من المجلس ومن الوزارة ـ مهاجمة قوة عسكرية إسرائيلية لمنطقة غزة ـ ثمن الأسلحة المشتراة من روسيا ـ عودة جمال سالم من زيارته للهند وأندونيسيا .

الصفحة

الباب السابع
تأميم قناة السويس

عقد اتفاقية عسكرية ثنائية مع سوريا ومع المملكة العربية السعودية ـ مهاجمة الجيش الإسرائيلى لمواقع عسكرية سورية ـ شراء سوريا السلاح من الاتحاد السوفيتى ـ تمويل مشروع السد العالى ـ استعداد روسيا لتمويل وتنفيذ المشروع ـ مساهمة البنك الدولى والولايات المتحدة وانجلترا فى تمويل المشروع ـ مفاوضة « يوجين بلاك » رئيس البنك الدولى جمال عبد الناصر فى قيمة القرض وشروطه ـ سفر جمال عبد الناصر إلى يوغوسلافيا فى يوليو ١٩٥٦ ـ سحب الولايات المتحدة وانجلترا والبنك الدولى مساهمتهم فى تمويل المشروع ـ قرار جمال فى تأميم قناة السويس ـ صدى قرار التأميم .

الصفحة

الباب الثامن
حرب السويس

محاولة تفادى الصدام العسكرى مع انجلترا وفرنسا ـ مهاجمة « إيدن » لجمال عبد الناصر فى تصريحاته ـ تحركات عسكرية بريطانية وفرنسية ـ حق مصر القانونى فى تأميم القناة ـ تصريح « دالاس » أن القناة مؤسسة دولية ـ انسحاب المرشدين البحريين الأجانب ـ نجاح الإدارة المصرية فى إدارة الملاحة بالقناة ـ عقد مؤتمر بلندن للدول البحرية المستخدمة للقناة ـ لجنة « مانزيس » واجتماع مع جمال عبد الناصر فى القاهرة ـ تصميم انجلترا وفرنسا على استخدام القوة العسكرية ـ اقتراح « دالاس » قيام جمعية من المنتفعين بالقناة ـ اقتراح مصر بتكوين مجلس دولى استشارى للقناة ـ الأسس التى سميت بالمبادىء الستة ـ الاعتداء الإسرائيلى على مصر ـ الإنذار البريطانى الفرنسى ـ قرار الانسحاب الشامل لقواتنا من سيناء ـ اشتراك الطائرات البريطانية والفرنسية فى المعركة ـ شلل فى القيادة العسكرية المصرية ـ روح الاستسلام ـ انعزال جمال عبد الناصر عن القيادة العسكرية المصرية ـ قرار جمال عبد الناصر بالذهاب إلى مدينة بور سعيد ـ غزو انجلترا وفرنسا لمدينة بور سعيد ـ مقاومة شعب بور سعيد للغزاة ـ قرار الأمم المتحدة بوقف القتال ـ انتقاد عبد الناصر للجيش وعبد الحكيم ـ توتر العلاقة بين جمال وعبد الحكيم ـ استقالة عبد الحكيم ـ تسوية الخلاف بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ـ نتائج تأميم القناة .

الصفحة